



مصر والصراع العربي - الإسرائيلي

من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة



مصر والصراع العربي - الإسرائيلي

من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة





مركز دراسات الوحدة العربية

مصر والصراع العربي - الإسرائيلي

من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة

الدكتور حسن نافعة

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب.: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان

تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الثانية: بيروت: أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦

المحتويات

شكر وتقدير

يطيب لي ان اتقدم بخالص الشكر الى كل من الاستاذين المعيدين بقسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة ، احمد ثابت وحسنين توفيق ، اللذين اسهما في مراحل مختلفة من هذا البحث ، بجمع بعض جوانب المادة العلمية اللازمة . كما اتقدم بوافر الشكر الى السيد مصطفى حسنين الطالب في السنة الرابعة في قسم الغلوم السياسية ، الذي قام بفحص موقف محللي الدعوة والاعتصام من اتفاقيتي كامب ديفيد .

ولا يفوتني في هذا المقام ان اتوجه بالشكر الى كل من اسهم بشكل مباشر او غير مباشر في اخراج هذا البحث في صورته الحالية . واخص بالشكر د . رفعت المحجوب عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ود. ابراهيم درويش رئيس قسم العلوم السياسية ، ود. علي الدين هلال ، ود. سعد الدين ابراهيم .

حسن نافعة



مقدّمة

منذ ان بدأت تلوح بوادر التسوية المصرية ـ الاسرائيلية المنفصلة ، بعد توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانية في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، طرحت على الساحة المصرية مقولات تهيء العقول لهذه التسوية . وكان اخطر هذه المقولات هو ان مشاركة مصر في الصراع العربي ـ الاسرائيلي كانت مشاركة من اجل العرب وبدافع من التضامن العربي وحده . ولأن التضامن العربي لم يعد موجوداً ، فضلاً عن ان كل بلد عربي على حدة يبحث عن مصالحه الخاصة دون ان يهتم بالمشاكل التي تواجهها البلدان العربية ، فإن الاحرى بمصر ، في ظل المشاكل الاقتصادية المتفاقمة ، وفي الوقت الذي تتراكم فيه الثروات في ايدي العرب ، ان تبحث لنفسها عن مخرج من الصراع حتى تتفرغ لعلاج مشاكلها الخاصة .

ولا يناقش هذا البحث طبيعة النوايا الكامنة وراء طرح مثل هذه المقولات ، وسوف يترك للقارىء الحكم عليها من خلال متابعته لتطور الصراع المصري الاسرائيلي ، ولماذا أصبحت مصر طرفا مشاركا وفاعلا في الواجهة ضد اسرائيل .

ان هذا البحث يؤصل للدوافع المصرية وراء المشاركة في الصراع ويتتبع القضايا التي يشملها هذا الصراع منذ منتصف الثلاثينات حتى الآن . ويوضح البحث كيف أن هذه المشاركة المصرية لم تكن مدفوعة بمشاعر التضامن العربي أو الاسلامي فقط ، ولكنها كانت مدفوعة أساسا بمخاوف مصرية على أمن مصر القومي ولأسباب تتعلق بالحرص على الاستقلال والتنمية المستقلة . كما يتتبع البحث عملية التسوية ويوضح بكل الدقة العلمية لماذا رفضت مصر في الماضي تسوية منفردة مع اسرائيل وحرصت على ابراز قومية الصراع سلما أو حربا ، ثم ما هي الاسباب التي دفعت مصر في الحقبة الساداتية الى البحث عن

تسوية منفردة . ويناقش البحث شروط هذه التسوية المنفردة وتأثيرها على قضايا العمل الوطني وارتباطات مصر الاقليمية والعالمية .

وأخيرا يتتبع تطور موقف القوى الوطنية من التسوية الاسرائيلية المصريـة المنفردة والاسباب والدوافع التي حدت بهذه القوى الى رفض هذه التسوية .

الفصل الاول

تطوّر الرؤية المصريّة للصراع العربيّ ـ الاسرائيلي: دوافع الصراع ومحاولات التسوية: ملامح عامة



اولاً : مرحلة ما قبل الثورة

بدأ الاهتمام المصري ـ شعبيا ورسميا ـ بالقضية الفلسطينية يتضح تماما بعد اندلاع الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ . ومنذ ذلك الحين أصبحت القضية الفلسطينية مطروحة بإلحاح على الساحة السياسية في مصر . وبالرغم من تعثر الثورة الفلسطينية ، فقد اعتقدت مصر الرسمية والشعبية ان ما يدور من احداث على الارض الفلسطينية سيكون له تأثير مباشر وبالغ الخطورة على مصالح مصر الحيوية .

١ ـ دوافع التأييد المصري للقضية الفلسطينية

ويرجع اهتمام مصر بالقضية الفلسطينية الى تفاعل دوافع ثلاثة يمكن اجمالها على النحو التالي :

أ ـ الدافع الديني

ان الصورة النمطية التي استقرت في اذهان الشعب المصري للصراع الدائر على الساحة الفلسطينية ، هي صورة الجهاد المقدس ضد خطر صليبي في ثوب جديد هو الثوب اليهودي هذه المرة . وهكذا فإن الخطر لم يكن موجهاً ضد الوطن الفلسطيني أو ضد الشعب الفلسطيني بصفتها تلك، ولكنه وقر في يقين الشعب المصري باعتباره خطرا ضد « فلسطين » باعتبارها جزءا من الارض الاسلامية او « دار الاسلام » ، وخطراً ضد الشعب الفلسطيني باعتباره جزءا من « الامة الاسلامية » . بعبارة اخرى فإن الخطر الصهيوني كان خطراً موجها ضد الاسلام بشكل عام ، وبالتالي فان الانتصار لقضية

الشعب الفلسطيني كان انتصارا للدين الاسلامي نفسه ، ودفاعا عن هجمة تهدف في الاساس الى محوه . وقد ساعد على تعميق تلك الصورة النمطية للصراع تضافر عاملين :

العامل الاول : تزايد المدّ الديني في مصر منذ حركة التنوير الاسلامي التي قادها كل من الشيخ جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده ، وبداية دخول الاسلام معترك الحياة السياسية على صعيديها الايديولوجي والحركي ، خصوصاً بعد تأسيس جماعة الاخوان المسلمين على يد حسن البنا عام ١٩٢٨ .

العامل الثاني : محاولة الحكم الملكي في مصر استثمار المد الديني لمصلحته، وجعل مصر مركزاً للخلافة الاسلامية . وقد ساعد هذا العامل على أن تصبح تلك الصورة للصراع الدائر على الساحة الفلسطينية ـ أي باعتباره صراعا دائرا بين اليهودية والاسلام ـ هي الصورة السائدة وليست مجرد صورة معزولة أو محاصرة في نطاق الجماعات الدينية المسيسة ، حيث شاركت مؤسسات الدولة الرسمية في نشرها والترويج لها .

ويعبر السيد **لاميسون** السفير البريطاني في مصر عن الدافع الديني وراء التأييد المصري لنضال الشعب الفلسطيني في رسالة بعث بها في عام ١٩٣٩ الى وزير خارجيته يقول فيها :

« هذا الحماس الاسلامي المثار قد نفث عن نفسه تنفيثا طبيعيا في حملة متصلة هدفها مساعدة جيرانها من مسلمي فلسطين الذين يتخذ جهادهم ضد البريطانيين واليهود صورة الحرب المقدسة »[1] .

ب ـ دوافع الامن القومي المصري

رأت معظم الاوساط العلمانية في مصر على اختلاف مشاربها الفكرية ، ان انتصار المشروع الصهيوني في فلسطين وقيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية يمثلان خطراً مباشراً ، يهددان امن مصر القومي ، فضلاً عن انهما يضران بالمصالح الاقتصادية لمصر في الوطن العربي .

وقد استندت هذه الاوساط الى حجج وبراهين مستمدة من الوضع الجيوبوليتيكي لمصر ودروس التاريخ ، وأيضا من الاعتبارات الموضوعية لمرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي كانت تمر بها في ذلك الوقت .فدروس التاريخ والاعتبارات الجيوبوليتيكية كانت تؤكد دائما على أن من يسيطر على الشام يمكن أن يسيطر على مصر بسهولة ، وبالتالي فان حدود مصر الامنية تقع في الواقع فيما وراء فلسطين . كذلك فقد احست البرجوازية

---

(١) محمد جمال الدين المسيري وآخرون ، مصر والحرب العالمية الثانية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٨) ، ص ٨٢ .

المصرية التي كانت قد بـدأت تثبت أقدامهـا على طـريق التصنيع وتتـطلع الى الاسواق العربية ، ان قيام دولة يهودية في فلسطين سوف يضر ضررا جسيماً بالاقتصاد المصري . وقد عبر السيد لاميسون عن هذه الفكرة بوضوح في رسالته السابق الاشارة اليها حين قال :
« وعلى أية حال يجب الا نفترض ان التعصب الديني هو وحده المسؤول عن مساعـدة المصريـين لعرب فلسطين ، فجميع المصريين يتعاطفون فعلا مع العرب في جهادهم . واكثر الطبقات فهماً يتـوقعون ان يعتدي اليهودي على شعوب الشرق الادنى وعلى اقتصاده . ويخشى المصريون ـ وربما لخوفهم ما يبرره ـ أن جوار دولة يهودية قوية يؤثر جديا في تفوق مصر الاقتصادي في الشرق الادنى »[٢] .

وقد أدى تطور الفكرة العربية وازدهارها في مصر بعد منتصف الثلاثينات الى دعم هذه المقولات وترسيخها . واضيف الى الاعتبارات الخاصـة بالامن القـومي المصري ، المرتبط ارتباطا عضويا بالامن القومي العربي طبقا لدعاة العروبة من المصريين ، مجموعة أخرى من الحجج تدور حول مقولة الامة العربية الواحدة التي تواجه مصيرا مشتركا يتعين على الشعوب العربية جميعها التضامن للدفاع عنه .

جـ ـ الدوافع الانسانية والوقوف الطبيعي الى جانب الحق

لم يحظ المشروع الصهيوني بأي تعاطف من جانب القوى السيـاسية والاجتمـاعية المؤثرة على الساحة المصرية ، بما في ذلك القـوى السياسيـة الليبراليـة ذات التوجهـات العربية ، نظرا لافتقار المشروع الى أي أسس من الشرعية أو القانون . واعتبرت قطاعات عريضة من المثقفين المصريين أن قيام دولة على أسس دينية محضة هو انتكاسة للحضارة الانسانية وعودة بها الى الوراء . ورغم تعاطف بعض هذه الاوساط مع « المشكلة اليهودية » خصوصا بعد الاضطهاد الوحشي لليهود من جانب النازية الألمانية ، الا أن هذه الاوساط لم تجد سببا واحدا معقولا يبرر حل هذه « المشكلة » عن طريق خلق « مشكلة » أخرى ، وتشريد شعب آخر لا ذنب له مطلقا في الاضطهاد الذي تعرض له اليهود .

وهكذا تضافرت هذه العوامل مجتمعة لتخلق نوعا من الاجماع المصري على تأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الحركة الصهيونية . ويعبر د . محمد حسين هيكل عن هذه الفكرة الرئيسية في مذكراته قائلا : « ولم تكن صحيفة مصـرية تستـطيع أن تؤيـد الحركـة الصهيونية بحال . . فقد بدأت صيحة فلسطين ضد الهجرة اليهودية ترتفع شيئا فشيئا . وبدأ رجال من ذوي المكانة في مصر يؤيدون هذه الصيحة تأييدا حارا . أيدها بعضهم متأثرا بعاطفة دينية ، وأيدها آخرون تأييدا سياسياً أساسه ان وجود وطن يهودي الى جانب مصر يسيء الى حياة مصر الاقتصادية والسياسية على

---

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

السواء ، هذا الى أن هجرة قوم الى بلد برغم اهله يؤدي بطبيعته الى نضييق ارزاق اصحاب هذا البلد من غير مسوغ . ويدفعهم الى الثورة على هؤلاء المهاجرين ثورة بعيدة الأثر محفوفة نتائجها بأشد الاخطار »[٣] .

وفي اطار هذا التأييد الشعبي لم يكن غريباً ان تتخذ الحكومات المصرية المتعاقبة موقفاً مؤيداً للقضية الفلسطينية . ومن الملفت للنظر ان تكون القضية الفلسطينية هي أولى القضايا الخارجية التي اولتها مصر اهتماماً خاصاً . ففي أول خطاب له في عصبة الامم بعد قبول مصر عضوا بها عام ١٩٣٧ ، عارض واصف بطرس غالي وزير الخارجية المصري المشروع البريطاني الرامي الى تقسيم فلسطين ؛ واقترح على بريطانيا ابرام معاهدة بريطانية فلسطينية ، على غرار المعاهدات التي تربط بريطانيا بالاقطار العربية الاخرى ، يكون هدفها ضمان استقلال فلسطين ، مع التأكيد في الوقت نفسه ، على ضمان حقوق اليهود القاطنين بها وتمتع هؤلاء . . اليهود بحقوق المواطن الكاملة ، شأنهم في ذلك شأن المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين[٤] . وهذا هو الموقف الرسمي المصري الذي التزمت به الدبلوماسية المصرية دوماً تجاه القضية الفلسطينية واتخذت العديد من المبادرات التي لا داعي للخوض في تفاصيلها هنا .

وعندما بدأت الدبلوماسية المصرية تلعب الدور الرئيسي في انشاء جامعة الدول العربية خصت القضية الفلسطينية بجانب اساسي من اهتمامها ، وكانت وراء تمكين المندوبين الفلسطينيين من المشاركة في المشاورات التي جرت لتأسيس الجامعة .واعتبرت مصر أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية ، وأن على الجامعة العربية أن تلعب دوراً مهماً لمنع مؤامرة تهويد فلسطين وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على استقلاله ، تمهيداً لضم فلسطين كبلد مستقل الى الجامعة فيما بعد .

٢ ـ قرار المشاركة في الحرب

وعندما أخفقت جميع المحاولات الدبلوماسية لمنع قرار التقسيم ولاح خطر قيام الدولة الاسرائيلية لم تتردد مصر في الموافقة على قرار الجامعة العربية بدخول الحرب ومنع قيام اسرائيل بالقوة المسلحة ، والواقع ان قرار مصر بالمشاركة في حرب ١٩٤٨ ما زال محاطا

(٣) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية، ٣ ج (القاهرة : دار المعارف، ١٩٧٨) ، ج ٣ ، ص ١٣ - ١٤ .

(٤) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر، من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ ، ٣ج (بيروت : دار الوطن العربي ، ١٩٧٣) ، ج٢، ص ٣٥٦ .

ببعض الغموض . فمن المعروف ان الملك هو الذي اصدر أوامره للجيش بالتحرك . وكان النقراشي ، رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، رافضا او على الاقل مترددا في دخول مصر الحرب بجيوش نظامية ، ولكنه عاد ووافق بعد أن تحرك الجيش فعلا . ويبدو أن هـذه الموافقة قد تمت بعد أن اكدت له السلطات البريطانية حيادها ، وربما حثته وشجعته على دخول الحرب(٥) . ولكن على أي حال ، وأيا كانت الدوافع الرسمية للقرار ، فإن المؤكد أنه جاء تعبيرا عن تأييد شعبي جارف للقضية الفلسطينية ، وفي وقت كانت اعداد كبيرة من المتطوعين المصريين تتدفق بالفعـل على فلسـطين . ومن الامور ذات المغـزى أن مجلس الشيوخ المصري وافق بالاجماع على قرار دخول الحرب . ولم يشذ عن هذا الاجماع سوى اسماعيل صدقي باشا الذي بنى حجته ، بحكم خدمته كرئيس سابق للوزراء حتى عهد قريب ، على أسـاس أن الجيش المصري ليس مستعـداً . ولكن لم يكن امامـه سوى الانسحاب من الجلسة .

كذلك من الامور ذات المغزى أيضا ان المعارضة الوفدية في مجلس الشيوخ المصري ـ والتي كان يتزعمها في ذلك الوقت فؤاد سراج الدين ـ أيدت هذا القرار ، بل وتحمست أشد الحماس له(٦) .

ومن المهم هنا التأكيد على ان هزيمة الجيوش العربية بما فيها الجيش المصري لم تؤدِ الى اعادة طرح دوافع التأييد المصري للقضية الفلسطينية أو التشكيك فيها ، وإنما تركزت في الاساس حول أسباب الهزيمة ، خصوصا وأن الدعـاية الاعـلامية حـول قدرات الجيش المصري كانت كثيفة ، وصحبتها تأكيدات واثقة في النصر . وتلت الهزيمة مرحلة إرهاص تعرَّى فيها النظام السياسي وتكشفت عيوبه ومساوئه ، وتفجرت قضايا عديدة تعبر عن فساد هذا النظام ومن بينها قضية الاسلحة الفاسدة . وفي هذه المرحلة تم تشكيل تنظيم الضباط الاحرار من بين العناصر التي شاركت في حرب ١٩٤٨ وتمكن هذا التشكيل من الاستيلاء على السلطة في ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ .

٣ ـ البحث عن التسوية السلمية

الواقع ان الحركة الصهيونية تنبهت ، وقبل قيام اسـرائيل بفتـرة طويلة ، الى أن اهتمام مصر بالقضية الفلسطينية من شأنه عرقلة مخططات هذه الحركة ورفع تكلفة وصولها

(٥) انظر : احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ٥ ج (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨) ، ج٥ : خريف عبد الناصر ، ص ١٢ ، وهيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٣ ، ص ٤٤ .

(٦) هيكل ، المصدر نفسه ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .

الى اهدافها . ولذلك حاولت إضعاف هذا التأييد بكل الوسائل الممكنة ، بل والاتصال ببعض الاوساط المصرية لتأييد الحركة الصهيونية صراحة تحت دعوى أن المصريين واليهود من الجنس السامي الذي يقاومه الاوروبيون بكل قوتهم ، وان تضافر ابناء هذا الجنس صاحب الفضل الاول في اقامة الحضارة الانسانية يقضي على تحكم أوروبا الآرية في ابناء الساميين(٧) . . لكن هذه المحاولة باءت بالفشل الذريع .

وأثناء الحرب قامت اسرائيل بالاتصال بجهات مصرية عديدة هدفت من خلاله الى اخراج مصر من الحرب وابرام صلح معها . وبكشف د . هيكل النقاب عن اتصالين مصريين تم الاول في روما في آب / اغسطس ١٩٤٨ والثاني في جنيف في كانون الاول / ديسمبر من العام نفسه . قام بالاتصال الاول الياهو ساسون من وزارة الخارجية الاسرائيلية ، الذي قال للدكتور هيكل « اصارحك بأننا لا نعنى من الدول العربية بغير مصر . واننا حريصون كل الحرص على اقامة العلاقات بيننا وبينها على أساس من المودة والصداقة ». وفي هذا اللقاء عرض د . هيكل ان تعلن اسرائيل تنازلها عن منطقة النقب صراحة لمصر قبل البدء في أي حديث . ولكن ساسون أجاب في لهجة لم ترض د . هيكل ووضعت حداً للمناقشة « وما حاجتكم الى النقب ولديكم انقاب كثيرة لم تصلحوا منها شيئاً ؟»(٨) .

أما الاتصال الثاني فقد قام به شابّان اسرائيليان ، عرضا فيه على د . هيكل مشروعاً للصلح . يقول د . هيكل عن ذلك : « وتلوت مقدمة المشروع وموادّه فتولاني العجب أشد العجب . لقد صيغ على غرار المعاهدة البريطانية التي عقدت في سنة ١٩٣٦ لكن اسرائيل تملي فيه على مصر ما هو أقسى مما ورد في معاهدة ١٩٣٦ ـ فالدولتان الساميتان المتعاقدتان يجب الا تتخذ ايهما سياسة في البلاد الاخرى تناقض سياسة الدولة الأخرى ، ويجب أن تحضر ايهما لنجدة الدولة الثانية اذا تعرضت للاعتداء ، ويجب ان تعامل كلتاهما بشروط الدولة الاكثر رعاية في اراضي الدولة الاخرى ، الى غير ذلك من شروط أثارت دهشتي حتى لقد ظننت ان المشروع لم يجرؤ احد على ارساله الى مصر »(٩) . والواقع ان هذا المشروع ارسل بالفعل الى الديوان الملكي ولكن تم رفضه بالطبع .

ويبدو ان مصر، على ضوء المعطيات العسكرية للموقف والتي اصبحت في مصلحة اسرائيل ، اقتنعت بضرورة قبول مقترحات الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة اثناء حرب ١٩٤٨ الذي اغتاله اليهود . . فقد كانت هذه المقترحات تقضي بضم منطقة النقب الى العرب ، وأن يعوض اليهود عن ذلك بمنطقة الجليل الغربي المجاورة للبنان . وربما

---

(٧) المصدر نفسه ، ص ٤٢ ـ ٤٣

(٨) المصدر نفسه ، ص ٥٥

(٩) المصدر نفسه ، ص ٥٤ .

كانت مصر على استعداد لاقناع العرب بقبول هذه المقترحات . لكن اسرائيل ألقت بكل ثقلها معتمدة على التأييد الامريكي لاسقاط هذه المقترحات في الجمعية العامة .

واذا صح ان الموقف الرسمي لمصر في ذلك الوقت كان يتجه نحو تأييد صلح عربي - اسرائيلي على أساس ضم النقب الى مصر ، أو ضمها الى فلسطين طبقا لمقترحات برنادوت ، والتي تعد تعديلا لمشروع التقسيم الذي كانت قد اقرته الامم المتحدة ، فان ذلك يدل على أن مصر كانت حريصة أشد الحرص على أن يكون اتصالها طبيعيا بالاقطار العربية دون ان تصير اسرائيل حاجزا يحول بينها وبين هذا الاتصال . لكن رفض اسرائيل ساعد على تأكيد الادراك المصري بأن هدف اسرائيل من أي تسوية ، ان رغبت اصلا في اجراء مثل هذه التسوية ، هو عزل مصر عن الشرق العربي لتتمكن من السيطرة عليه ، وهو ما ستؤكده الاحداث بعد ثلث قرن من الزمان .

ولقد خشيت مصر أن تسفر الاتصالات الاسرائيلية بالاطراف العربية الاخرى ، وبالذات بالامير عبد الله امير شرق الاردن ، عن ابرام تحالفات في المشرق تهيمن عليها اسرائيل وبالتالي تصبح تهديدا خطيرا موجهاً ضد مصر . وهذا يفسر لماذا القت مصر بكل ثقلها لكي تحول دون عقد صلح منفرد بين اسرائيل والاردن عام ١٩٥٠ . وقد اعتبرت مصر أن العلاقات العربية باسرائيل ، ومصير القضية الفلسطينية برمتها ، هي من قبيل المسائل القومية التي لا يجوز التصرف فيها على أساس منفرد . وجاء قرار مجلس الجامعة العربية عام ١٩٥٠ ليعكس بالضبط وجهة النظر هذه اذ نص القرار على ما يلي :

« لا يجوز لاي دولة من دول الجامعة العربية ان تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو اقتصادي او عسكري مع اسرائيل أو أن تعقد فعلا مثل هذا الصلح أو الاتفاق ، وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فورا منفصلة عن الجامعة العربية طبقا للمادة ١٨ من ميثاقها ، وأن على جميع الاعضاء أن تتخذ تجاهها الاجراءات التالية :

أ - قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها .

ب - اغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها .

جـ - منع كل اتصال مالي او تعامل تجاري ، مباشر او بالواسطة مع رعاياها »[١٠] .

ومن المفارقات ان تكون مصر ،صاحبة مشروع القرار ، هي القطر الذي سيطبق

---

(١٠) كما ورد في : عودة بطرس عودة ، « الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ،» المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٦٧ (تموز / يوليو ١٩٧٠) ، ص ١٤٦ .

ضده القرار بالفعل بعد توقيعها على اتفاقيتي كامب ديفيد في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ، أي بعد أكثر من ربع قرن من صدور هذا القرار . . فكيف حدث هذا التحول ؟

ثانياً : الحقبة الناصرية

شهدت الحقبة الناصرية والتي امتدت منذ قيام الثورة في ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ وحتى وفاة عبد الناصر في ٢٨ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٧٠ تصاعدا مستمرا في النزاع العربي الاسرائيلي وصل الى حد الحرب الشاملة مرتين ، في ١٩٥٦ و١٩٦٧ ، وكانت مصر هي الطرف الاساسي والمحوري في هاتين المواجهتين الشاملتين .

وهناك العديد من الكتابات التي تربط بين تصاعد المواجهة العربية الاسرائيلية في الحقبة الناصريه وانغماس مصر المتزايد فيها ، وبين مشاركة الضباط الاحرار الذين فجروا ثورة يوليو في حرب ١٩٤٨ . ويأتي هذا الربط من حقيقة ان فكرة الثورة قد انبثقت في ذهن عبد الناصر حينما كان محاصرا في الفالوجة ، مما حدا بالبعض ، وخصوصا في الكتابات الغربية ، الى الاعتقاد بأن فكرة الثأر أو الانتقام من هزيمة ١٩٤٨ كانت احد الدوافع المحركة للثورة المصرية . والواقع ان هذه المقولة لا تستند الى أي أساس من الصحة ، فقد نفاها عبد الناصر بنفسه وبشكل مباشر ، حينما أكد انه ليس صحيحا ان ثورة ٢٣ يوليو قامت بسبب النتائج التي أسفرت عنها حرب فلسطين وليس صحيحا كذلك انها قامت بسبب الاسلحة الفاسدة التي راح ضحيتها جنود وضباط(١١) . وهكذا فإن حرب فلسطين ، وباعتراف عبد الناصر نفسه ، لم تكن السبب الاساسي للثورة على النظام ، ولكنها كانت مجرد شاهد على عجز النظام السياسي المصري وفساده ، ومثلت واحدا فقط من رموز هذا العجز وهذا الفساد . بل اننا نعتقد ان مشاركة عبد الناصر ورفاقه في حرب فلسطين لم تكن دافعا لتصعيد الصراع ، وانما كانت على العكس من ذلك في اعتقادنا ، دافعاً لمزيد من الحرص في التعامل مع جوانب الصراع العربي الاسرائيلي المعقدة والمتداخلة ، وجعلتهم اكثر واقعية في الاقتراب منه ، وذلك على النحو الذي سنتعرض له .

لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو ـ الى حد ما ـ ثورة مصرية خالصة فرضها الواقع السياسي والاجتماعي المصري . ولم تتعرض منشورات الضباط الاحرار ، حسب علمنا ، الى القضية الفلسطينية من قريب أو بعيد . كما لم تتضمن اهداف الثورة الستة المعلنة أية اشارة لها . لقد تمحورت اهداف وطموحات الثورة المصرية حول قضيتين اساسيتين هما قضية

---

(١١) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة ([القاهرة]: الدار القومية للطباعة والنشر، [د.ت.])، ص ٩ .

الاستقلال الوطني وبناء الدولة المصرية الحديثة على أساس من الكفاية والعدل ، ولم تفرض القضية الفلسطينية نفسها على الواقع المصري خلال الحقبة الناصرية الا من خلال تأثيرها على هاتين القضيتين المحوريتين . وعندما تولى عبد الناصر ورفاقه مسؤ ولية الحكم في مصر كانت اسرائيل واقعـاً قائما بالفعل ، ودولة عضواً بالأمم المتحدة ، ومن ثم فقد تعين عليهم التعامل مع هذا الواقع القائم ، على ضوء المعطيات المحلية والعربية والدولية التي تحكمه وتؤثر على حركة تطوره .

اما المعطيات المحلية فكانت تتمثل في مخاطر التهـديد الاسـرائيلي لـلامن القومي المصري ، ولازدهار مصر الاقتصادي في المنطقة ، على النحو الذي أشرنا اليه من قبل . وحول هذه النقطة يمكن التأكيد على أن عبد الناصر ، بحكم تكوينه الشخصي وثقافته العسكرية وولعه الخاص بالقضايا الاستراتيجية واحكام الجغرافيا السياسية ، كان اكثر حساسية ووعيا لهذه المخاطر . وكان حرص عبـد النـاصـر الشديـد على استقـلال مصر استقلالا حقيقيا يدفعه بالقطع الى محاولة ازالة أو على الاقل تجميد هذه المخاطر . غير ان هذا الحرص لم يكن يعني أن ازالتها أو تجميدها يتطلب بالضرورة القضاء على اسـرائيل بالوسائل العسكرية أو ازالة الوجود الاسرائيلي كدولة ، لكنه كان يعني أن أية تسوية يمكن ان تقبلها مصر ، رسميا وشعبيا ، لا بد وأن تنطوي على ما يكفي من الضمانات لتهدئة المخاوف المصرية من الاخطار التوسعية الاسرائيلية . وفي هذا الاطار يمكن القول انه كانت هناك ثلاثة بدائل للتعامـل مع الـواقع الاسـرائيلي المـوروث ، من وجهة نـظر مصريـة خالصة، فاما ان تسعى مصر للبحث عن تسوية بالشروط المصرية ، سلماً او حرباً ، واما ان تحاول تجميد الوضع القائم، والذي كانت تحكمه اتفاقية الهدنة المبرمة بين مصر واسرائيل عام ١٩٤٩، انتظارا لتوافر ظروف أفضل للتسوية من وجهة نظرها.لكن هذا البديل الثاني قد لا يكون متاحا هو الآخر بسبب مبادرات الطرف الاسرائيلي ومحاولاته فرض تسويـة بشروطه هو وبالتالي يؤخذ ببديل ثالث ، وهو الاكتفاء باتخاذ اجراءات مضادة للرد على تحركات الطرف الاسرائيلي ، أي الاكتفاء برد الفعل .

أما المعطيات العربية فكانت تتمثل في حقيقة ان مصر طرف أساسي ومباشـر في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ليس فقط بسبب التجاور الجغرافي بينها وبين اسرائيل ، مما يجعلها إحدى دول المواجهة معها ، وانما ايضا استنادا الى حقيقة ان مصر عضو مؤ سس في جامعة الدول العربية والدولة المضيفة لمقرّها ، وطرف موقع على اتفاقية الدفاع المشتـرك المبرمة عام ١٩٥٠ ، بالاضافة الى أن قطاع غزة ، وهو أرض فلسطينية ، كان واقعاً تحت الادارة المصرية المباشرة . وتلك التزامات ومسؤ وليات ورثتها الحقبة الناصرية عن الفترة السابقة . ونظرا لأن تلك الالتزامات والمسؤ وليات وثيقة الصلة باعتبارات الأمن القومي

المصري ، فلم يكن من المتصور أن تتخلى مصر عنها أو تهملها بـل أن تحاول تـدعيمها وتأكيدها . وقد فرضت هذه المعطيات على مصر أن تتعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي على أساس انه صراع قومي وليس صراعا محليا . وبالتالي فإن اي تسوية لا بد وأن تكون شاملة لجميع جوانب الصراع ومقبولة من الاطراف العربية حتى لا يتجزأ الواقع العربي أو تضعف قوته التفاوضية في مواجهة الخطر المشترك .

اما المعطيات الدولية فكانت تتمثل في حالة الحرب الباردة في ظل الاستقطاب الدولي الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية . وهي حالة أثرت تأثيرا كبيـرا على تـطور الصراع العربي الاسرائيلي ، ووفرت مناخا استطاع فيه عبد الناصر ان يحصل لنفسه على قدر كبير من حرية الحركة والمناورة لمصلحة قضية الاستقلال الوطني . لكن طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي وطبيعة التناقضات التـاريخية الكـامنة في العـلاقات العـربية بـالغرب الاستعماري ، أدتا الى تمكن القوتين العظميين من استقطاب أطراف الصراع ، وبالتالي تحويله ليصبح جزءا مهماً من الصراع الدولي نفسه وليس قاصرا على الاطراف المحليين . ولقد بدأت الحقبة الناصرية بتعاون مصري ـ أمـريكي ، ولكن هذا التعـاون تحول الى صدام ، وتصادم مصري ـ سوفياتي تحول الى تعاون وثيق . وعندما رحل عبد الناصر كانت العلاقات الدبلوماسية المصرية ـ الامريكية مقطوعة بينها اصبح الاتحاد السوفياتي هو حليف مصر الاستراتيجي بعد أن دخل منطقة الشرق الاوسط في منتصف الخمسينات كمـورّد للسلاح .

والواقع أن المعـطيات المصـرية (المحليـة) والعربيـة والدوليـة للصراع العـربي ـ الاسرائيلي قد تداخلت تداخلا عضوياً بحيث استحال الفصل بين مكوناتها فصلا تحكميا ، وأصبح أي تغير في أي بعد من أبعاد هذا الصراع يؤثر بالضرورة على الابعاد الاخرى . بمعنى آخر ، إن تغير نظرة القيادة المحلية (المصرية) لطبيعة الصراع او للأهداف المصرية التي تبغي تحقيقها من استمرار الصراع أو تسويته لا بد وأن تنعكس بالضرورة على علاقة مصر العربية والدوليه وهذا هو ما حدث بالضبط خلال الحقبه الناصريه ، وأيضا خلال الحقبة الساداتية في السبعينات ، ولكن في الاتجاه المعاكس .

ولم يعتبر عبد الناصر القضية الفلسطينية قضية ذات أولوية خاصة أو ملحة بتعين بحث جوانبها المختلفة وايجاد حـل فوري لهـا عقب توليـه السلطة في ٢٣ تموز / يـوليو ١٩٥٢ . ويمكن التأكيد على ان البديل الذي اختاره كان محاولة تجميد هذه القضية ، دون المساس بالتزامات مصر العربية التي ورثتها عن العهد السابق ، انتظارا لظروف عـربية ودولية اكثر ملاءمة للتوصل الى تسوية تحقق افضل الشروط الممكنة من وجهة نظر الأمن القومي المصري . فقد صرح صلاح سالم في حديث له مع الصحافي الفرنسي بيردي بثمان

عام ١٩٥٣ عندما سأله عن موقف مصر من اسرائيل قائلا « نحن لا نتحرش بأحد ، شريطة ألا تسعى اسرائيل للخروج من حدودها »(١٢) .

غير أنّ إسرائيل لم تُعطِ لعبد الناصر الفرصة لتحقيق استقلال مصر السياسي والانطلاق نحو التنمية الاقتصادية لأنها رأت في ذلك خطراً كبيراً عليها . وهكذا فرضت اسرائيل نفسها كطرف غير مباشر يقبع خلف كواليس مفاوضات الجلاء وحاولت التوصل الى تسوية بشروطها هي ، قبل أن يتم جلاء القوات البريطانية من منطقة السويس ، والتي رأت فيها اسرائيل حماية استراتيجية لها . ولم تعط اسرائيل فرصة لعبد الناصر لتجميد الصراع ولو مؤقتا تمهيدا لحله ، فأقدمت على تصرفات من شأنها تصعيد الصراع ، مما زاد من مخاوف مصر وأصبح الصدام مع اسرائيل ، من وجهة نظر أمنها القومي وبصرف النظر عن القضية الفلسطينية ، صداما حتميا . ورغم ذلك لم تخل الحقبة الناصرية من محاولات التسوية السلمية عن طريق مفاوضات سرية مباشرة او غير مباشرة .

١ ـ تطور الصراع وأبعاده في الحقبة الناصرية

أ ـ البعد المحلي في الصراع

على الرغم من محاولات مصر اعطاء التأكيدات تلو الأخرى بأنها لا تنوي التحرش باسرائيل أو اثارة الاضطرابات معها ، فان اسرائيل بدأت تشعر بالقلق من اصرار القيادة السياسية العنيد على الاستقلال والتنمية . وقد رغبت اسرائيل في الا يتم جلاء القوات البريطانية الا في اطار ربط مصر بمخططات الدفاع الغربي ، حيث رأت اسرائيل في هذا الربط أهم عنصر للحفاظ على أمنها ، لكن مصر رأت فيه محاولة لاستمرار تبعيتها للغرب . وكانت أولى المحاولات الاسرائيلية الفاشلة في هذا الصدد السعي لتخريب التقارب المصري ـ الامريكي ، الذي رأى فيه عبد الناصر وسيلة للضغط على بريطانيا لإتمام الجلاء . فأرسلت اسرائيل عملاء لها لتدمير عدد من المنشآت الامريكية والبريطانية لإظهار عجز عبد الناصر ونظامه . لكن العملية كشفت برمتها وأدت في النهاية الى استقالة لافون(١٣) . وبعد التوصل الى اتفاق الجلاء عام ١٩٥٤ بدأ اصرار عبد الناصر على رفض الارتباط باحلاف الغرب العسكرية يزداد ضراوة ، وتتضح معالم سياسته غير المنحازة ، فقررت إسرائيل تصعيد محاولاتها للتحرش بمصر ، وانتصر فريق المتشددين الاسرائيليين

---

(١٢) حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٥ : خريف عبد الناصر ، ص ١٦ .

(١٣) انظر : محمد حسنين هيكل ، قصة السويس ، آخر المعارك في عصر العمالقة (بيروت : شركه المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٧) ، ص ٢٢-٢٣ .

بزعامة بن غوريون الذي عاد وزيرا للدفاع وكان أول عمل قام به هو الغارة الاسرائيلية الشهيرة على غزة في ٢٨ شباط / فبراير سنة ١٩٥٥(١٤) .

ومنذ ذلك الوقت قرر عبد الناصر فتح الجبهة المصرية امام الاعمال الفدائية، وفي الوقت نفسه ، وأمام رفض الولايات المتحدة تزويده بالسلاح للدفاع عن مصر في مواجهة التهديدات الاسرائيلية ، قرر الاتجاه الى الشرق لطلب السلاح . وتمكن بالفعل من عقد صفقة الاسلحة التشيكية الشهيرة . وأدت هذه الخطوة بدورها الى تصعيد آخر من جانب الطرف الاسرائيلي ، الذي استمر في القيام بتحرشات على الجبهة المصرية ، ردت مصر عليها بتشديد اجراءات الحصار المصري على خليج العقبة . وأصبح الحصار جوياً وبحريا بعد أن كان حصارا بحريا فقط(١٥) . وهنا قررت اسرائيل أن توجه ضربة اجهاض الى القوات المسلحة المصرية قبل أن تتمكن من استيعاب صفقة الاسلحة الجديدة والتي اعتبرتها اسرائيل مخلة بالتوازن العسكري بينها وبين مصر . وقد سنحت الفرصة امام اسرائيل لتوجيه هذه الضربة بعد قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس ردا على رفض الغرب تمويل مشروع السد العالي ، ورغم ان قرار التأميم هذا لم يكن فيه ما يمس المصالح الاسرائيلية مباشرة ، فقد كانت اسرائيل هي اكثر الاطراف تحمسا لتوجيه ضربة ضد نظام عبد الناصر ، وتمكنت من اقناع فرنسا بالمشاركة في توجيه هذه الضربة ثم انضمت اليهما انكلترا ، وتم التخطيط المشترك لما سمي بعد ذلك بالعدوان الثلاثي على مصر .

وبالرغم من الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيش المصري ، الا أن عبد الناصر قد خرج من أزمة السويس منتصراً ، وأُجبرت كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل على الانسحاب . وقد كان لأزمة السويس آثارٌ عميقة على المحور المصري للصراع العربي ـ الاسرائيلي وعلى تطوره اللاحق .

أولا ، دخل بُعد جديد للصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد ان تمكن الجيش الاسرائيلي من إلحاق هزيمة عسكرية بالجيش المصري في ظل القيادة الناصرية ، ورغم ان الهزيمة العسكرية قد انتهت بانتصار سياسي ، فضلا عن انه كان من الممكن تبرير الهزيمة بعدد من العوامل الموضوعية ، أهمها عدم تمكن الجيش المصري من استيعاب الاسلحة الجديدة ، ومشاركة قوتين عظميين مباشرة في الحرب ، الا أن تمكن الجيش الاسرائيلي من احتلال سيناء قد ترك جرحا غائرا في نفسية الجيش المصري الذي أصبح عليه يوما ما ان يسترد اعتباره امام اسرائيل . ولم يكن رد الاعتبار هذا مسألة نفسية فقط ، ولكنه كان مسألة

---

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

موضوعية ، خصوصا وأن اسرائيل رغم انسحابها ، قد حققت بعض المكاسب من بينها فتح خليج العقبة امام الملاحة البحرية ووضع قوات طوارىء دولية على الجانب المصري من الحدود مع اسرائيل . اذن فقد أصبح على الجيش المصري ليس فقط أن يسترد اعتباره امام الجيش الاسرائيلي ولكن أيضا ان يتمكن يوما ما من اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل حرب ١٩٥٦ .

ثانيا ، ترسخ في يقين القيادة السياسية ، وبالبرهان العملي ، عمق الارتباط الصهيوني بالمخططات الاستعمارية ، وبأن اضعاف مصر عسكريا وسياسيا واقتصاديا هو هدف أساسي للاستعمار الغربي ، وبأن اسرائيل هي أداة الاستعمار لتحقيق هذا الهدف . وبالتالي تجسد الخطر الاسرائيلي باعتباره خطرا حقيقيا ومباشرا على أمن مصر القومي وبصرف النظر عن القضية الفلسطينية .

ومع ذلك فإن الفترة التالية لحرب ١٩٥٦ وحتى بداية ازمة ١٩٦٧ لم تشهد أي استعداد جدّي من جانب عبد الناصر لمواجهة عسكرية مع اسرائيل . ويتفق معظم المحللين على أن عبد الناصر بالرغم من اقتناعه بحتمية الصدام المسلح مع اسرائيل بل ، وتصريحه احيانا بأن « الحرب هي الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية »(١٦) ، كان حريصا على تفادي صدام مسلح معها ، الا اذا توافرت له ثلاثة عوامل : تفوق عسكري عربي ، وحدة وتضامن عربيّان ، وعزل اسرائيل عن القوى الغربية(١٧) .

والى أن تتوافر له هذه العوامل فقد تبنى عبد الناصر في مواجهة اسرائيل سياسة اطلق عليها محمد حسنين هيكل اسم سياسة « السنطة وشعرة ذيل الحصان » وهي سياسة تقوم على مقاطعة اسرائيل وإحكام الحصار من حولها وتشديد الضغط عليها باستمرار بطريقة تؤدي الى حبس الدم عن خلاياها ، ومن ثم الى ضمورها وسقوطها(١٨) . غير أن انجاح هذه السياسة كان يتوقف على نجاح عبد الناصر في قيادة استراتيجية حصار وعزل في مواجهة اسرائيل ، وهو ما لم ينجح فيه في الواقع كما سنوضح فيما بعد . علاوة على ذلك ، فإنه كان يتعين على عبد الناصر ان يضع في تقديره ان اسرائيل والقوى الغربية المؤيدة لها لن تتركه يحاصرها حتى تضمر ، وانها قد تأخذ زمام المبادرة لتوجيه ضربة عسكرية ضده ، وبالتالي فان نجاح استراتيجية الحصار كان يتوقف على قدرة مصر والعرب في منع اسرائيل من أخذ

---

(١٦) تصريح عبد الناصر لمندوب اذاعة وتليفزيون كولومبيا في ١٣ تموز / يوليو عام ١٩٥٦ كما ورد في : حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج٥ : خريف عبد الناصر ، ص ٩٣ .

(١٧) عبّر عن هذا الرأي اليزير بييري في كتابه : ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي كما ورد في : حمروش ، المصدر نفسه ، ص ٩٣

(١٨) حمروش ، المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

زمام المبادرة في العمل العسكري ، او على الأقل تجميد نتائج العمل العسكري الاسرائيلي ان وقع . وبعبارة اخرى فان استراتيجية الحصار ما كان يمكن لها ، نظريا ايضا ، ان تنجح بدون استراتيجية ردع مكملة لها كجزءٍ أساسي منها .

لقد نجحت اسرائيل في استدراج عبد الناصر لمواجهة عسكرية لم يكن مستعدا لها باجماع المعلقين . ورغم ان عبد الناصر قد لعب دورا مهماً في تصعيد التوتر بعد التهديدات الاسرائيلية ضد سوريا ، وقام بحشد قواته في سيناء ثم بسحب قوات الطوارىء الدولية ، فإنه اعتقد أنّ بامكانه الحيلولة دون وقوع مواجهة شاملة ، مع تحقيق مكاسب سياسية اهمها ردع اسرائيل عن القيام بعمل عسكري ضد سوريا ، بما يمكنه من اعادة سيطرته على الاوضاع العربية المتردية واستعادة المواقع التي فقدها أثر حرب ١٩٥٦ . ولكن اسرائيل لم تمكن عبد الناصر من تحقيق هذه الاهداف واختارت المواجهة الشاملة ، وألحقت هزيمة قاسية بعبد الناصر للمرة الثانية . وكشفت الهزيمة عن عجز النظام المصري وعدم كفاءته في التعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، كما كشفت عن اهتراء المؤسسة البيروقراطية العسكرية التي اتضح انها كانت اكثر انشغالا بشؤون الحكم منها بوضع خطط فعالة لحماية امن مصر القومي . لكن الهزيمة لم تنجح في اسقاط عبد الناصر الذي تمسك به الشعب رمزاً للصمود ورفضا للهزيمة . وكان ذلك في حد ذاته مؤشرا على أن توجهات عبد الناصر السياسية ، داخليا وخارجيا ، كانت تعبيرا عن أماني الشعب وتطلعاته ، ولم ير فيها الشعب تجاوزا أو تصعيدا خطرا لم يكن له مبرر . قد مكن هذا الموقف عبد الناصر من حسم صراع على السلطة طال مداه بينه وبين القيادة العسكرية للنظام ممثلة في المشير عبد الحكيم عامر . وشهدت الفترة الممتدة من حزيران / يونيو ١٩٦٧ وحتى ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ وهو تاريخ رحيل عبد الناصر عملية ضخمة لإعادة بناء الجيش . ولأول مرة تستعد مصر استعدادا حقيقيا وواضحا لخوض معركة عسكرية ضد اسرائيل لتحرير الارض المحتلة . والواقع أن الجبهة المصرية لم تهدأ الا لعدة اشهر فقط إذ سرعان ما تصاعد القتال على الجبهة فيما عرف بحرب الاستنزاف التي ازدادت عنفا خلال عامي ١٩٦٩ / ١٩٧٠ .

وعلى الرغم من أن عبد الناصر لم يغلق الباب امام محاولات التسوية السلمية الا أنه كان على اقتناع تام بأن « ما اخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » وكان الجيش المصري قد اوشك على انهاء استعداداته لخوض حرب التحرير عندما رحل عبدالناصر فجأة .

ب ـ البعد العربي للصراع

كانت ثورة يوليو الى حد ما كما اشرنا ، ثورة مصرية خالصة سواء من حيث الدوافع أو الاهداف . ولم يبدُ في منشورات الضباط الاحرار او في المبادىء الستة التي

اعلنتها الثورة بعد نجاحها أيَّ بعد عربي . ورغم أن كتاب فلسفة الثورة الذي كتبه جمال عبد الناصر مبكراً عام ١٩٥٣ قد تحدث عن المنطقة العربية باعتبارها « منا ونحن منها » واعطى للدائرة العربية أولوية خاصة في مجال العمل الخارجي ، فإن ذلك لم يكن في تصوري يمثل طفرة جديدة ، حيث كانت سياسة مصر العربية قد بدأت تتضح وتتبلور قبل ذلك بعدة سنوات وبالذات منذ قيام جامعة الدولَ العربية .

لكن سياسة عبد الناصر العربية ستشهد ثورة بعد ذلك بسنوات قليلة . وعلى الطريق الباحث عن استقلال مصر وتنميتها ، والذي أدّى الى تصاعد الصراع مع إسرائيل ، حدث الالتقاء الطبيعي مع الوطن العربي من أجل تفجير الطاقات القومية الباحثة هي الاخرى عن استقلال الوطن العربي وتنميته .

وأدى رفض عبد الناصر لسياسة الأحلاف الى طرح بديل عربي للدفاع عن المنطقة من خلال تطبيق وتقوية وتدعيم اتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقعة عام ١٩٥٠ . واعتبر عبد الناصر أن دعم استقلال الاقطار العربية الاخرى هو دعم في الوقت نفسه لاستقلال مصر ، وبالتالي فقد انتهج سياسة نشطة لمساعدة حركات التحرير في الوطن العربي . وعندما كشر التحدي الصهيوني عن انيابه لتخويف مصر من خلال الغارة الدموية على غزة في ٢٨ شباط / فبراير سنة ١٩٥٥ وجد عبد الناصر أن التضامن العربي هو خير وسيلة لمواجهة التحدي الصهيوني ، فقام بتوقيع سلسلة من المعاهدات الثنائية للدفاع المشترك بعد فشل عمليات إحياء معاهدة الضمان الجماعي في اطار الجامعة العربية بسبب موقف العراق . وبرز عبد الناصر كبطل للاستقلال الوطني والتحرر من الاستعمار واصبحت له ، خصوصا بعد انتصار السويس ، شعبية جارفة على امتداد الوطن العربي . وهنا بدأ عبد الناصر يدرك الامكانيات الخلاقة للفكرة العربية .

ولا شك ان الفترة الممتدة منذ ١٩٥٦ وحتى منتصف الستينات تعتبر فترة المد القومي العربي بزعامة عبد الناصر . وطرحت الوحدة العربية نفسها باعتبارها هدفاً قوميا سعى عبد الناصر الى تحقيقه .

وقد انعكست سياسة عبد الناصر القومية على النزاع العربي ـ الاسرائيلي . فمن ناحية ادّى تزعم عبد الناصر للقومية العربية الى اضافة سبب آخر لاستبعاد أي حل منفرد بين مصر واسرائيل . ومن ناحية أخرى ، أضيف بعد عدائي جديد الى الرؤ ية المصرية تجاه اسرائيل . فاذا كانت احدى المشاكل التي يخلقها الوجود الاسرائيلي هي اعاقتها الاتصال الطبيعي بين المشرق العربي والمغرب العربي ، فلقد أصبح هذا العائق بعد نبلور الفكرة العربية عقبة كأداء في سبيل الوحدة العربية التي تطلع اليها عبد الناصر . وقد تضمن الخطاب الناصري هذا المعنى وألحّ عليه حينما اعتبر أن « اسرائيل عائق من النوع الجغرافي امام

تحقيق الوحدة فهي تريد ان « تفصل المشرق العربي عن المغرب العربي » لانه يسكنها الخوف من التطويق الاستراتيجي ومن تعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية للأمة العربية . فدولة الوحدة هي أبضا « دولة الطوق » ، ولذلك يهدف العدو الاسرائيلي بالدرجة الاولى الى ضرب المشروع التوحيدي »[19] . وبذلك أصبحت اسرائيل في المشروع العربي الناصري سبباً يدفع للوحدة باعتبارها خطرا مشتركا ضد العرب جميعاً ومهددة للتراث الحضاري والثقافي العربي برمته ، هذا الى جانب انها تمثل حاجزاً جغرافياً يفصل بين المشرق والمغرب العربيين .

غير ان الباحث المتعمق بالممارسات الناصرية على الصعيد العربي ، ازاء تطور الصراع العربي الاسرائيلي ، يجد كثيرا من الخلط والتناقض احيانا في هذه الممارسات . فتارة تطرح صيغة التضامن العربي لمواجهة الخطر الاسرائيلي المشترك ، وتلك كانت الصيغة المطروحة في الفترة من ١٩٥٥ الى قبيل قيام الوحدة ؛ وتارة تطرح صيغة وحدة الصفّ باعتبارها أنسب الصيغ لمواجهة هذا الخطر . لكن بعد التحول الاجتماعي في مصر وما تلاه من ضرب الوحدة بين مصر وسوريا نجد عبد الناصر يردد مقولة ان الرجعية العربية تقف في خندق واحد مع اسرائيل والاستعمار العالمي ، ويطرح شعار وحدة قوى الثورة في الوطن العربي في مواجهة القوى الرجعية (وحدة الهدف) . وفي هذا الاطار ساعد عبد الناصر قوى عربية في مواجهة قوى عربية اخرى (ثورة اليمن ضد السعودية ، الجزائر ضد المغرب) مقتنعا بأن انتصار الثورة في الوطن العربي هو شرط مسبق لحشد العرب في مواجهة اسرائيل . لكن عبد الناصر بعد أن اصبح خطر الصدام المسلح مع اسرائيل وارداً بسبب إقدام اسرائيل على تحويل مياه نهر الاردن ، عدل عن هذه الصيغة وعاد الى صيغة التضامن العربي في مواجهة اسرائيل وذلك في صيف ١٩٦٤ . لكن هذه الصيغة تفشل بدورها لتعود الحرب العربية الباردة من جديد بعد عام واحد وتستمر هذه الحرب الى ان توجه اسرائيل ضربتها في حزيران / يونيو ١٩٦٧ . وبعد هزيمة عبد الناصر تبرز صيغة توفيقية جديدة بين وحدة الصف ووحدة الهدف . وطبقا لهذه الصيغة يتمكن عبد الناصر من الحصول على دعم مادي ومعنوي عربي في مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ ، تعويضا له عما فقده من موارد النفط في سيناء ونتيجة لإغلاق قناة السويس ، دون ان يمثل قيدا على حرية حركته في التنسيق مع الانظمة العربية الثورية . ولكنه امتنع في الوقت نفسه عن محاولة احداث التغيير في الواقع العربي من خلال التدخل المباشر[20] .

---

(١٩) مارلين نصر ، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ، ١٩٥٢ - ١٩٧٠ : دراسة في علم المفردات والدلالة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) ، ص ٣٩٥ .

(٢٠) انظر : احمد يوسف احمد ، « السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلة ترتيب الاولويات ، » في : على الدين هلال ، محرر ، الاستقلال الوطني (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢) .

هذا المد والانحسار في سياسة عبد الناصر يؤكد عدة حقائق :

أولا ، ان الصدام مع اسرائيل لم يكن يمثل اولوية مطلقة في سياسة عبد الناصر بعد أن آلت له الريادة وخصوصا بعد ١٩٥٦ .

ثانيا ، عدم الوضوح الايديولوجي ، الناشىء عن اسلوب عبد الناصر البراغماتي ، حول تكييف العلاقة بين القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الوحدة العربية ، والقوى الاجتماعية العربية القادرة على التصدي لاسرائيل . فقد تردد عبد الناصر طويلا بين الاعتقاد بقومية المعركة ضد اسرائيل ، بما تعنيه من ان كل النظم العربية على اختلاف مشاربها الايديولوجية قادرة على الاسهام بشكل او آخر فيها ، وبين الشك في أن النظم الرجعية العربية تعتبر الشيوعية أو حتى النظم الثورية في الوطن العربي أخطر عليها من اسرائيل نفسها ، وبالتالي فانها موضوعيا تقف مع اسرائيل والامبريالية في خندق واحد . رغم ذلك لا يستطيع أحد أن يشكك في أن عبد الناصر قد تصدى لترتيب « البيت العربي » ومن المؤكد ان احد اهدافه من وراء هذا الترتيب كان حشد أكبر قدر ممكن من القوة العربية للصمود امام التحديات الخارجية ومن بينها اسرائيل . لكن تعقد امور « البيت العربي » قد جرّته في كثير من الاحيان الى معارك أدت في النهاية الى انشغاله بأكثر مما يجب ، ونسيان الهدف الاساسي من وراء ترتيب « البيت العربي » . لقد حاول عبد الناصر ان يقود الاقطار العربية وسط تيارات جديدة متعارضة ، وغير متفقة على أساليب مواجهة التحدي الصهيوني ، اذ كانت هناك تيارات متشددة تكاد تصل في تشددها الى حد مجرد المزايدة الكلامية ، وكانت هناك تيارات متخاذلة تحاول تصفية القضية الفلسطينية ، وكان عبد الناصر يمثل عنصرا معتدلا وسط هذه التيارات . ونلاحظ ان عبد الناصر لم يكن يقصد بالضرورة من حشد التضامن العربي في مواجهة اسرائيل الدخول في مواجهة عسكرية معها وانما تقوية الموقف العربي الى الدرجة التي تسمح بحل القضية حلاً مشرفاً من وجهة النظر العربية إما سلما وإما حربا . والدليل على ذلك انه حتى في أحرج اللحظات القومية لم يكن عبد الناصر من بين المتحمسين لصدام مسلح مع اسرائيل . فبعد انفصال الوحدة بين مصر وسوريا اتهمت سوريا عبد الناصر ، في مؤتمر شتورة ، بأنه كان متخاذلا تجاه القضية الفلسطينية وانه حاول تصفية القضية الفلسطينية[٢١] . ورغم ان الصمود في وجه مخططات اسرائيل لتحويل مجرى نهر الاردن كان هو الدافع الاساسي وراء دعوة عبدالناصر لسلسلة مؤتمرات القمة العربية اعتباراً من ١٩٦٤، لكنه اكتشف بعد ثلاثة مؤتمرات

---

(٢١) حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٣ . عبد الناصر والعرب، ص ١١٠-١١٢ .

وصفاء الجو العربي لمدة تقرب من عامين ، ان مقررات القمة لم تكن على المستوى المطلوب ، وانها افتقرت الى الحيوية والفاعلية ، وفي الوقت نفسه استفادت منها القوى الرجعية لتثبت مواقعها في مواجهة المد الثوري في المنطقة العربية . ورفض عبد الناصر الاستمرار في ديبلوماسية القمة وفضل التنسيق مع القوى التقدمية .وعندما بدأ الموقف على الحدود السورية ـ الاسرائيلية يتصاعد بعنف اعتقد عبد الناصر ان التنسيق بين مصر وسوريا من خلال ربط سوريا بمعاهدة دفاع مشترك مع مصر سيؤدي الى طمأنة سوريا ، ومنع مزايداتها والتحكم في نشاط الفدائيين الفلسطينيين ـ وكانت المقاومة الفلسطينية قد اعلنت قيامها منذ ١٩٦٥ ، وبدأ جناحها العسكري مع جناح الصاعقة التابع لسوريا يباشر نشاطه بدون تنسيق عربي من الحدود السورية ـ بما يحول دون انفلات زمام الامور ، وفي الوقت نفسه ردع اسرائيل عن مهاجمة سوريا . لكن ذلك كان بداية لتصاعد في الموقف اسهمت النظم العربية فيه بخلق جو نفسي درامي ضاغط على عبد الناصر عندما بدأت تتهمه بالتخاذل والاحتماء وراء قوات الطوارىء الدولية . أي أن عبد الناصر في محاولة اعادة السيطرة على الموقف العربي لمنع انفجار الصدام المسلح مع اسرائيل ، دخل دون أن يدري ، في مؤامرة استدراجه للصدام تمهيدا لضربه . ولا داعي هنا للدخول في نفاصيل الاحداث . لكن ما يهمنا هنا هو أن عبد الناصر ، رغم هزيمته ، قد بقي مؤمنا تماما ان مواجهة اسرائيل تستلزم حشدا عربيا لن يستطيع ان يقوم به سوى مصر . لقد غيّر عبد الناصر من اساليبه في العمل العربي ، ولكنه بقي حتى آخر لحظة من عمره يحاول ازالة التناقضات العربية ، ورحل وهو يحاول وضع حد للحرب الدموية الاهلية التي انفجرت في ايلول / سبتمبر بين المقاومة والنظام الاردني . وقد ارتكزت سياسة عبد الناصر العربية في الفترة الممتدة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ على أساس حشد كل جهد عربي ممكن من أجل المعركة القادمة التي اعتبرها عبد الناصر حتمية . وتعامل مع الانظمة العربية ، ومع القوى الدولية ايضا على أساس مواقفها من مسألة ازالة آثار العدوان التي اعتبر أن مسؤوليتها تقع على عاتق مصر ، مع الترحيب في الوقت نفسه بكل جهد عربي ، وغير عربي ، لتحقيق هذا الهدف .

جـ ـ البعد الدولي في الصراع أو ادراك عبد الناصر لدور القوتين العظميين فيه

من أهم السمات التي ميزت نهج عبد الناصر في ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي انه حاول بكل الوسائل الممكنة الحيلولة دون الاستقطاب الكامل لطرفي الصراع ، كي لا يصبح جزءا من استراتيجية القوتين العظميين تفقد معه الاطراف المحلية ارادتها وقدرتها في السيطرة على مجراه ، ويصبح استمراره او تسويته بالتالي رهناً بحسابات القوتين العظميين ومصالحهما وحدهما . وقد حاول عبد الناصر بناء عناصر القوة العربية والوصول بها الى

الدرجة التي تمكنها من حسم الصراع ، سلما او حربا ، بما يحقق المصالح العربية دون ان يضطر للدوران في فلك أي من القوتين المتصارعتين .

تعامل عبد الناصر مع هاتين القوتين من منطلق تجريبي بحت دون أن تؤثر على تصرفاته معايير ايديولوجية محددة . وكانت منطلقات عبد الناصر الاساسية ، كما أوضحنا ، تتمثل في حرصه على استقلال مصر السياسي ، ومحاولة بناء نموذج للتنمية المستقلة في مصر . وعلى هذا الطريق اصطدم مع الولايات المتحدة الامريكية . لكنه حرص طوال فترة حكمه على الا يتحول هذا الصدام الى قطيعة ، حتى لا يسقط كثمرة ناضجة في حقل الاتحاد السوفياتي . وقد حاول عبد الناصر استغلال التناقض القائم بين المعسكرين لمصلحة القضايا الوطنية والقومية ، لكن ظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي اضطرته الى الاعتماد المتزايد على الاتحاد السوفياتي .

ولقد مرَّت العلاقات المصرية ـ الامريكية في الحقبة الناصرية بمراحل من التعاون والصراع . انتهت بما يشبه القطيعة الكاملة مع نهاية حكم عبد الناصر ، فقد شهدت السنوات الاولى للثورة تعاونا وثيقا بين الجانبين ، استغله عبد الناصر في الحصول على دعم امريكي في مفاوضات الجلاء مع بريطانيا . لكن عبد الناصر رفض ان يكون الثمن هو انخراط مصر في مخططات الدفاع الغربي عن الشرق الاوسط ؛ وحاول تقوية وسائل الدفاع الجماعي في اطار الجامعة العربية ، وانتهج خطاً محايدا في الصراع بين الشرق والغرب . هنا حاولت الولايات المتحدة استخدام اسرائيل للضغط على عبد الناصر ، ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن تصاعد التحرشات الاسرائيلية على الحدود المصرية ، والتي تفاقمت في عام ١٩٥٥ وكان ابرزها الغارة الاسرائيلية على غزة في ٢٨ شباط / فبراير من ذلك العام . وأمام رفض الولايات المتحدة تزويد عبد الناصر بالسلاح للدفاع عن مصر لجأ عبد الناصر الى الكتلة السوفياتية ودخل الاتحاد السوفياتي لعبة النفوذ في الشرق الاوسط من خلال دوره كمورِّد للسلاح . وأثر هذا بدوره على تصاعد الصراع مع الولايات المتحدة ، اذ قرر دالاس معاقبة عبد الناصر ورفض تمويل مشروع السد العالي . لكن عبد الناصر صمد ووجه ضربته الى الغرب ممثلة في تأميم قناة السويس . وخاض معركة السويس التي اضطرت الولايات المتحدة فيها ان تأخذ موقفا معارضا للعدوان . وخرج عبد الناصر منتصرا ليصبح الممثل الحقيقي لتيار القومية العربية الذي بدا وكأنه التيار الرئيسي على الساحة العربية .

ورغم مشاركة الاتحاد السوفياتي في بناء السد العالي ، فإن عبد الناصر لم يشأ أن يقطع علاقته بالولايات المتحدة ، خصوصا وان التناقضات الايديولوجية بين التيار القومي الذي يمثله عبد الناصر والتيارات الماركسية في الوطن العربي قد عقّدت من

علاقة عبد الناصر بالاتحاد السوفياتي ، وهو ما حاولت الولايات المتحدة استغلاله . وقد رحب عبد الناصر بالتقارب المصري ـ الامريكي في نهاية الخمسينات دون أن تتأزم علاقته نهائياً بالاتحاد السوفياتي ، وبذلك استطاع ان يحصل في تلك الفترة ، وحتى منتصف الستينات ، على دعم مادي من كلا الدولتين . غير ان موقف عبد الناصر الراديكالي تجاه قضايا التحرر في الوطن العربي ودول العالم الثالث قد ادخلته من جهة في صراع حاد مع سياسات الولايات المتحدة الامريكية . وعندما يئست الولايات المتحدة من محاولة احتواء عبد الناصر قررت تصفية نظامه ، وبدأت تصعيدها ضد النظام الناصري بقطع معونة القمح الامريكية ، ثم استغلال الموقف في اليمن لاستدراج عبد الناصر لمزيد من التورط فيه ، وبدأت تصبح المورد الاساسي للسلاح لاسرائيل بعد ان كانت تكتفي قبل ذلك بالضغط على حلفائها للقيام بهذا الدور ، واخيراً قررت ان تعطي الضوء الاخضر لاسرائيل لتوجيه ضربة قاصمة لعبدالناصر في حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، ثم تبنت بالكامل الموقف الاسرائيلي بعد ١٩٦٧[٢٢] .

في تلك الفترة كانت بوادر الوفاق بين القوتين العظميين قد عقدت من موقف عبد الناصر . وعلى الرغم من ان عبد الناصر أشار في خطابه الذي اعلن فيه التنحي عن السلطة في ٩ حزيران / يونيو الى الاتحاد السوفياتي بعبارات تحمل معنى التواطؤ او التخاذل ، الا ان اصرار الشعب المصري على بقاء عبد الناصر في السلطة ، بما يعني اصراره على الصمود ومواصلة النضال ، جعل عبد الناصر يعتمد على السوفيات بشكل متزايد ليس عسكريا فقط لاعادة بناء الجيش المصري ، ولكن سياسيا ايضا عندما فوض الروس في قيادة عملية التفاهم مع الولايات المتحدة للبحث عن حل للأزمة . وكانت العلاقات الديبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة قد قطعت اثناء حرب حزيران / يونيو . ويقول محمد حسنين هيكل ان عبد الناصر « أخبر الروس انه كان لا يزال يحتفظ بموقفه من نقطتين فقط ، الا يطلب منه أحد ان يتخلى عن شبر من الاراضي المصرية والا يطلب منه ان يتنازل عن أي حق من حقوق الفلسطينيين ، وفيما عدا هاتين النقطتين كان في استطاعة الروس ان يناقشوا أي شيء . وكان عبد الناصر واثقا من انهم اذا فعلوا هذا فانهم سيدركون استحالة الوصول الى تسوية على أساس شروط وقتية وعندما يصلون بأنفسهم الى هذا الادراك سيكونون على استعداد لتوفير الاسلحة اللازمة للعرب في الجولة الحتمية التالية »[٢٣] .

---

(٢٢) انظر : حسن نافعة ، « المشهد الثالث للعلاقات المصرية ـ الامريكية ، » الاهرام الاقتصادي ، (٢١ شباط / فبراير ١٩٨٣) ، ص ٣٢ ـ ٣٤ .

(٢٣) محمد حسنين هيكل ، حكاية العرب والسوفييت (الكويت : شركة الخليج لتوزيع الصحف ، ١٩٧٩) ، ص ١٤١ .

لقد بدت قناعة عبد الناصر كاملة بعد ١٩٦٧ بأن حربا جديدة بين مصر واسرائيل هي مسألة حتمية ، وفي ظل التأييد الامريكي المطلق لاسرائيل لم يكن امام عبد الناصر سوى مزيد من الاعتماد على الاتحاد السوفياتي . والواقع أن عبد الناصر خطط لتوريط الاتحاد السوفياتي الى اقصى حد في الشرق الاوسط ، وبالتالي قبل مختاراً ان يصبح الصراع في الشرق الاوسط صراعا مباشرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وهو ما كان يحاول تلافيه من قبل . لكنه اراد ذلك ، لأن العلاقات الاسرائيلية ـ الامريكية كانت علاقة من نمط فريد ، ولم يكن من الممكن خوض حرب ناجحة ضد اسرائيل بدون الاعتماد على الاتحاد السوفياتي كحليف استراتيجي . وهكذا بدأ عبد الناصر يوافق على منح السوفيات مركزا متميزا في مصر لم يكن يوافق عليه مطلقا من قبل : تسهيلات بحرية في بعض الموانىء المصرية ، خبراء سوفيات في الجيش تزايد عددهم بشكل مضطرد حتى وصل الى مستوى الكتيبة ، طائرات سوفياتية يقودها طيارون سوفيات . . . الخ .

وعلى الرغم من ذلك كله فان عبد الناصر لم يتردد في قبول مبادرة امريكية للتسوية تحمل اسم « روجرز » وزير الخارجية الامريكي . ويبدو أن الاتحاد السوفياتي قد فوجىء بقرار عبد الناصر بقبول مبادرة اميركية للتسوية ، لكن عبد الناصر كان حريصا على مناقشة قراره مع السوفيات قبل اعلانه ، وذلك في اثناء زيارته التي قام بها للاتحاد السوفياتي في حزيران / يونيو ١٩٧٠ . وكانت اهم مبررات عبد الناصر هي أن وقف اطلاق النار سيمكنه من استكمال حائط الصواريخ غرب القناة والتدريب على الخطط العسكرية المعدة لاستعادة الارض المفقودة ، وهي خطط كانت معروفة بالاسم السري « جرانيت »[٢٤] .

٢ ـ محاولات التسوية السلمية للصراع في الحقبة الناصرية

روجت الدعاية الغربية ، وخصوصا بعد عام ١٩٦٧ ، لمقولتين عن موقف عبد الناصر من الصراع العربي ـ الاسرائيلي . تتلخص أولى هاتين المقولتين في أن عبد الناصر رفض من حيث المبدأ أية تسوية سلمية للصراع ، وانه لم يبدِ أي استعداد لاجراء مثل هذه التسوية ، او الدخول في مفاوضات من أي نوع مع اسرائيل . وتتلخص ثانية هاتين المقولتين في ان طريقة عبد الناصر في ادارة الصراع العربي الاسرائيلي قد ارتكزت أساسا على أن هدفه النهائي هو محو الدولة الاسرائيلية من الوجود ، و « إلقاء اليهود في البحر » .

---

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٧ .

لا تستقيم هـذه الادعاءات مـع الحقائق التـاريخية ، وخصـوصا مـا تكشف منها تباعا بعد وفاة عبد الناصر والتي كان مصـدرها الكتـابات الغـربية نفسهـا . اذ انه من الثابت الآن أن عبد الناصر قد حاول استكشاف النوايا الاسرائيليـة وتصورات القيـادة الاسرائيلية لاحتمالات التسوية وشروطها. وجرت اتصالات مباشرة بين مسؤ ولين مصريين ومسؤ ولين اسرائيليين لهذا الغرض ، كما شجع عبدالناصر شخصيات دولية عديدة للتوسط لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي . ومن الثابت ايضاً ان عبد الناصر لم يهدف الى تدمير الكيان الاسرائيلي والقضاء على وجود اسرائيل كدولة . اذ بالاضافة الى ان احداً لم يستطع على الاطلاق ان يثبت ان عبدالناصر قد صرح في اي من خطبه او احاديثه الصحافية بأنه ينوي القاء اسرائيل في البحر ، فإن مجرد قبول عبد الناصر لاجراء اتصالات مباشرة او غير مباشرة مع اسرائيل يدحض هذه المقولة بشكل بديهي ، لأنه لا يعقل ان يقوم شخص بالاتصال بشخص آخر لمجرد ابلاغه رسالة بأنه يريد تدميره . بل ان هذه الاتصالات في حد ذاتها كانت تعني ضمناً ان عبدالناصر على استعداد لقبول وجود اسرائيل كدولة من حيث المبدأ .

والغريب أن المصادر الغربية ، والتي روجت لهـاتين المقـولتين ، هي نفسهـا التي عـادت ، وبالحـاح ، خصوصـا بعد مصـرع السـادات في ٦ تشـرين الاول / اكتـوبـر ١٩٨١ ، لكي تحاول أن تثبت بكل الوسائل أن السادات لم يكن أول مسؤ ول مصري يقوم باجراء اتصالات مباشرة مـع اسرائيـل ، وان عبدالنـاصر قـد سبقه عـلى الطريق عينه . بل ان المور جاكسون ، وهو احد الذين قـاموا بـاحد ادوار الـوساطـة بين عبـد النـاصر وبن غـوريون عـام ١٩٥٥ ، كتب صراحـة في مقدمـة كتابـه الـذي ازاح فيـه النقاب اخيرا عن طبيعة مهمته في الشرق الاوسط قائلا وموجهـا كلامـه للرئيس حسني مبارك : « قد يكون من المهم بالنسبة للرئيس حسني مبارك ، ومن أجـل الشعب المصري والجمـاعة الدولية أن يعرف أن الرئيس السادات لم يكن أول زعيم مصري بـادر بمحاولة التسويـة مع اسـرائيل ، وأنه لم يكن وحيدا على الطريق ، فقد سبقه الى ذلـك زميله الثوري الاول جمـال عبد النـاصر »[٢٥] . الرسالة اذن بالغة الوضوح والصراحة : فالسادات لم يرتكب خطيئة . ولم يسلك سوى طريق سلكه زعيمه وزعيم مصر عبد الناصر .

ان وضع الامور على هذا النحو هو حق أريد به باطل . فـالعبرة ليست بـاجراء الاتصالات في ذاتها ، بل بموقف عبد الناصر اثناءها وبتأثير نتائجها عـلى حركـة التحرر القومي ومسيرتها . وقد يشعر القوميون او الناصريون بـالصدمـة حين يعلمـون ان عبد

---

(٢٥) Elmore Jackson, *Middle - East Mission: The Story of a Major Bid for Peace in the Time of Nasser and Ben Gurion* (New York: Norton, 1983), p. 10

الناصر قد أجرى اتصالات سرية مع اسرائيل ، وقد يركزون جهودهم على محاولة نفيها او تفنيدها باعتبارها مستمدة من مصادر غربية لا بد ان تكون مشبوهة بطبيعتها وبتوقيت الكشف عنها . لكننا نعتقد انه يتعين على الفكر القومي العربي الا يتنصل من الحقائق التاريخية ، ان ثبت وجودها ، ولن يكون مفيدا له أو للاجيال القادمة أن يشتت جهوده في محاولة نفي وقائع حدثت بالفعل ، وأن يركز بدلاً من ذلك على فهم مدلول هذه الوقائع على ضوء الظروف والملابسات المحلية والدولية التي حدثت فيها . بل اكثر من ذلك ، قد يكون من المفيد لشباب هذا الجيل ان يعرف أن عبد الناصر حاول التسوية ولكنه رفض الاستسلام ، وأن عبد الناصر لم يكن في الواقع هذا المغامر العنيد ، الذي أدى به جموده الى دفع بلاده نحو الكارثة ، وانما كان رجل دولة مسؤولاً في المقاوم الأول . والواقع ان العديد من الكتابات تؤكد على أن الفترة الممتدة منذ نجاح الثورة في تموز / يوليو عام ١٩٥٢ وحتى قبيل قيام إسرائيل بشن هجومها على مصر عام ١٩٥٦ بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا ، قد شهدت العديد من الاتصالات المباشرة وغير المباشرة بين مصر واسرائيل . ويمكن اجمال هذه الاتصالات حول محاور ثلاثة رئيسية :

أ ـ محور الاتصالات المباشرة بين مسؤولين رسميين مصريين ومسؤولين اسرائيليين ، وقد حدثت هذه الاتصالات في الخارج ودار معظمها خلال عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، وكانت باريس أهم مركز لهذه الاتصالات . وقد تخلى عبد الناصر عن تشجيع مثل هذه الاتصالات بعد الغارة الاسرائيلية على غزة في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٥٥ .

ب ـ محور الاتصالات غير المباشرة وغير الرسمية ، وهي اتصالات ساعد على اجرائها وساطة شخصيات دولية عديدة بهدف استطلاع وجهتي النظر المصرية والاسرائيلية ومحاولة التقريب بينهما ، بتشجيع إما من الجانب المصري واما من الجانب الاسرائيلي أو كليهما معا . ولكن هذه الاتصالات تمت بصفة شخصية دون ان يكون وراءها الثقل الرسمي للدول أو المنظمات التي تنتمي اليها او تمثلها هذه الشخصيات . وعلى هذا المحور يمكن ان ندرج جهود شخصيات مثل رالف بانش مساعد السكرتير العام للامم المتحدة ، والرئيس اليوغوسلافي تيتو ، والمالطي مينتوف ، والنائبين العماليين البريطانيين ريتشارد كروسمان وموريس اورباخ ، والمور جاكسون احد قادة الجمعية الخيرية الامريكية المعروفة باسم « كواكرز Quakers» ، والتي كان لها اسهامها الكبير في عمليات غوث اللاجئين الفلسطينيين[٢٦] .

(٢٦) Saadia Touval, *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict, 1948-1978* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), p. 106.

جـ ـ محور الاتصالات الرسمية غير المباشرة ، وهي اتصالات تمت نتيجة قيام طرف ثالث بمبادرة رسمية لحل بعض جوانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي أو للتوصل الى حل شامل له . وأهم ما يندرج في هذا الاطار مبادرتان قامت بهما الولايات المتحدة الامريكية . الاولى في عام ١٩٥٣ وكانت تهدف الى حل النزاع حول مياه نهر الاردن ، وبمقتضاها تم ايفاد اريك جونستون مبعوثا للرئيس ايزنهاور الى الشرق الاوسط والذي استمرت اتصالاته ما يقرب من عامين ونصف العام . والثانية في نهاية عام ١٩٥٥ عندما قام ايزنهاور بايفاد روبرت اندرسون نائب وزير الدفاع كمبعوث شخصي له بهدف التوصل الى اتفاقية سلام شامل بين مصر واسرائيل . واستمرت اتصالات اندرسون طوال الفترة ما بين منتصف كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٥ وحتى آذار / مارس ١٩٥٦ .

والواقع ان الكثير من التفصيلات المتعلقة بالمحادثات التي دارت في تلك الاتصالات على محاورها الثلاثية ما تزال مجهولة ، ولم تظهر بعد دراسة شاملة تلقي الضوء على جوانبها كافة وتحللها في سياق التطورات الداخلية والخارجية التي أدت اليها ، ودوافع كل من الاطراف المشاركة فيها . كما ان المصادر التي كشفت عنها هي مصادر غربية في الأساس ، اذ لم تتناولها المصادر العربية الا تلميحا ، أو استنادا الى هذه المصادر الغربية . وعموما فإن تفاصيل ما دار فيها لا تعنينا هنا كثيرا بقدر ما يعنينا توضيح حقيقة الموقف المصري منها ودافعه اليها والنتائج التي استخلصها منها .

ويبدو انه من المؤكد الآن ان اتصالات مصرية رسمية مباشرة قد تمت بين مسؤولين مصريين ومسؤولين اسرائيليين في باريس ، وربما في عواصم اخرى ، قبيل منتصف الخمسينات ، فقد اعترف ثروت عكاشة بأنه « كان يلتقي اثناء عمله ملحقا عسكريا في باريس ضمن الاتصالات العديدة التي يفرضها عليه منصبه ببعض الاسرائيليين » . وقد شارك في هذه الاتصالات مسؤولون مصريون آخرون من بينهم عبد الرحمن صادق ، الملحق الصحافي بالسفارة المصرية في باريس . كما يبدو أن السلطات المصرية قد حاولت الاستفادة في هذا المضمار من جهود الشيوعيين المصريين اليهود المقيمين في باريس وعلى رأسهم هنري كورييل . وتشكلت في باريس عام ١٩٥٤ لجنة عربية ـ اسرائيلية ضمت مصريين من بينهم يوسف حلمي والدكتور مراد خلّاف ، واسرائيليين من بينهم الكاتب الاسرائيلي آموسى كينان وابل لابيل عضو تنظيم ماتسبين فيما بعد . كذلك قام يوسف حلمي بالاتصال بوزير الصحة الاسرائيلي مازربلاي العضو في مجلس الوزراء الذي كان يرأسه موشى شاريت[٢٧] . كذلك فمن المؤكد ان عبد

(٢٧) وردت هذه التفاصيل كلها في : حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج٥ : حريف عبد الناصر ، ص ١٨ ـ ١٩ .

الناصر كان على علم بتفاصيل هذه الاتصالات المباشرة كافة ، والتي ادت فيما يبدو الى اقامة بعض جسور الثقة بين عبد الناصر وشاريت ، خصوصا عندما أصبح هذا الاخير رئيسا للوزراء في اسرائيل ، اذ شارك في محادثات باريس هذه جدعون روفائيل احد مقربيه[٢٨] .

وفي اعتقادنا انه يمكن تقسيم الدوافع المصرية وراء اجراء مثل تلك الاتصالات الى دوافع تكتيكية ودوافع موضوعية :

اما **الدوافع التكتيكية** فتتعلق بضرورة ابقاء الصراع مع اسرائيل باردا أو مجمدا خلال فترة المفاوضات حول الجلاء مع بريطانيا . وقد حاول عبد الناصر ان يبدو بمظهر المعتدل في مواقفه بالنسبة لقضايا الصراع بين الشرق والغرب وقضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، كي يتمكن من كسب التأييد الامريكي لموقفه في مفاوضات الجلاء التي حظيت بأولوية مطلقة . وكان واضحا ان اسرائيل تراقب بقلق بالغ تطور هذه المفاوضات وتحاول نسفها ، بل ونسف أي تقارب مصري ـ امريكي . في هذا الاطار كان من شأن قبول الطرف المصري اجراء اتصالات على مستوى منخفض بالطرف الاسرائيلي، ان يحقق اهدافاً تكتيكية تخدم الاستراتيجية المصرية . فقد تساعد هذه الخطوة على حث الجانب الاسرائيلي على تخفيف الضغوط التي يمارسها على الحكومتين الامريكية والبريطانية لمنع التوصل الى ابرام اتفاقية للجلاء ، وفي الوقت نفسه تظهر الطرف المصري بالاعتدال وخصوصا امام الطرف الامريكي الذي تهدف مصر الى أن يلقي بثقله لحث بريطانيا على الانتهاء من مفاوضات الجلاء .

اما **الدوافع الموضوعية** فتتلخص في أن مصر كانت تعي تماما أن ميزان القوى العسكري في مصلحة اسرائيل. وكانت مصر قد طلبت من الولايات المتحدة تزويدها بالسلاح ، إلا أن الولايات المتحدة كانت تماطل وكانت مصر تعرف ان مصدر هذه المماطلات، يكمن في ضغوط تمارس على الولايات المتحدة من جانب اسرائيل وبريطانيا معا . ولم تستطع مصر ان تركز جهودها على مفاوضات الجلاء وأن تجمد في الوقت نفسه الاوضاع تماما على الحدود مع اسرائيل ، لأن اسرائيل كانت تتحرش حتى تعطي مبررا لكل من بريطانيا وامريكا بعدم الجلاء عن مصر قبل حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي (بالشروط الاسرائيلية طبعا أو من وجهة نظر اسرائيل) . في هذا الاطار فإن وجود موسى شاريت ، الذي عرف باعتداله وبجديته في البحث عن السلام مع

---

(٢٨) انظر بعض الاشارات المحدودة الى محادثات باريس هذه وموقف عبد الناصر منها في :
Jackson, *Middle East Mission: The Story of Major Bid for Peace in the Time of Nasser and Ben Gurion*, pp. 43, 47, 54 and 77.

الاقطار العربية ، كوزير للخارجية ثم كرئيس للوزراء ، شجع عبد الناصر على استكشاف نوايا اسرائيل الحقيقية وامكانية التوصل الى اتفاق معها ، فإن فشل مثل هذه الاتصالات لن يضر ، وقد يُفيد لتذليل العقبات التي تكتنف مفاوضات الحصول على السلاح من الولايات المتحدة ومفاوضات الجلاء مع بريطانيا .

وقد دفع وجود شاريت على رأس الوزارة الاسرائيلية ، اعتبارا من كانون الثاني / يناير ١٩٥٤ ، عملية الاتصالات وهيأ فرصاً أفضل للحوار ، فهدأت التحرشات الاسرائيلية على الحدود . لكن بن غوريون الذي اعتزل الوزارة بحجة تفرغه للتأمل والتعبد في الصحراء كان يدبر امراً بمساعدة الجناح المتشدد في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، وكان يخطط لافساد مفاوضات الجلاء مع بريطانيا ، وكذلك افساد التقارب المصري ـ الامريكي ، لأنه اعتقد أن جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس يمثل تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي . وهكذا ارسل بن غوريون عملاء لوضع قنابل في مكتب الاستعلامات الامريكي وفي بعض دور السينما المملوكة لبريطانيا في الاسكندرية ، لكن المؤامرة كشفت واعترف لافون وزير الدفاع الاسرائيلي بأن بن غوريون كان وراء هذه المؤامرة . ولم يهدأ بن غوريون واستمر في التآمر للإطاحة بشاريت أو إضعاف مركزه خصوصا بعد اتمام التوقيع على اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا في ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٤ ، ونجح أخيرا في أن يعود الى الوزارة الاسرائيلية كوزير للدفاع في شباط / فبراير ١٩٥٥ . ولم تمضِ ايام على توليه هذا المنصب حتى قامت اسرائيل بغارتها الشهيرة على غزة في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٥٥ فقطع عبد الناصر اتصالاته بشاريت .

كانت فترة وجود شاريت كرئيس للوزراء في اسرائيل قد هيأت ايضا مناخا مؤاتياً لفتح قنوات اخرى للاتصالات غير المباشرة التي أشرنا اليها ، ومن بينها الاتصالات التي قام بها رالف بانش ، والاتصالات التي قام بها النائبان العماليان البريطانيان ريتشارد كروسمان وموريس اورباخ وغيرهما . كما هيأت في الوقت نفسه مناخا مؤاتياً لتقدم واستمرار المفاوضات التي كان يجريها اريك جونستون مبعوث الرئيس ايزنهاور ، المكلف بحل مشكلة مياه نهر الاردن بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة . لكن غارة غزة أفسدت هذا المناخ . واحسّ عبد الناصر انه ربما يكون قد استدرج الى مصيدة فالمطرقه الاسرائيلية تهوي على رأسه والسندان الامريكي يحثه على ضبط النفس ويرفض في الوقت نفسه تزويده بالسلاح الذي طلبه ، ويبدي استياءه لرفض مصر الدخول في احلاف ، واتّباع سياسة غير منحازة . ولذلك قرر عبد الناصر الافلات من المصيدة بالاتجاه الى الاتحاد السوفياتي طلبا للسلاح .

ورغم ذلك فإن عبد الناصر لم يشأ ان يغلق كل أبواب الاتصالات غير المباشرة مع الاسرائيليين. بل ان احمد حسين سفير مصر، طبقاً لرواية المور جاكسون، هو الذي أخذ بزمام مبادرة الاتصال به وتشجيعه على التوسط في الصراع العربي الاسرائيلي بأمل التوصل الى تسوية ، أو على الاقل تهدئة الموقف . وعلى الرغم من أن احمد حسين أفهم جاكسون ان تلك مبادرة شخصية منه ، الا أن جاكسون وجد ترحيبا ايضا من الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية المصري حين تقابلا في نيويورك في ١٥ تموز / يوليو ١٩٥٥ ، بل تشجيعا ومباركة لهذه الوساطة . وهو الانطباع نفسه الذي تولد لدى جاكسون عند مقابلته لعبد الناصر في ٢٦ آب / اغسطس من العام نفسه . وهكذا قام جاكسون بعدة زيارات لمصر واسرائيل لعب فيها دور الوسيط بين عبد الناصر وكل من بن‌غوريون وشاريت[٢٩] .

ويدل استعداد عبد الناصر وقبوله لإجراء مفاوضات غير مباشرة بالقادة الاسرائيليين ، في الوقت نفسه الذي كان يجري فيه مفاوضات مع الكتلة الشرقية للحصول على السلاح ، على أحد امرين او كليهما معا : فهو اما أن يكون قد قصد مجرد كسب الوقت والتمويه حتى يتمكن من الحصول على السلاح السوفياتي واستيعابه ، واما ان يكون جادا في هذه المفاوضات ولكن يريد أن يجريها من موقع القوة حتى لا يكون الحل الوحيد المطروح امامه هو الاستسلام للشروط الاسرائيلية .

ويلاحظ انه حتى بعد اعلان عبد الناصر رسمياً في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ عن ابرام صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا ، بعد أن علم بتسرب امرها الى المخابرات المركزية ، فإنه لم يغلق الباب امام كل من يريد ان يتقدم للوساطة في الصراع العربي - الاسرائيلي - فرحب بوساطة اندرسون الذي جاء هذه المرة كمبعوث للرئيس ايزنهاور يحمل مقترحات محددة من اجل التوصل الى اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل . اذ على الرغم مما فجرته انباء الصفقة من غضب جامح داخل الادارة الامريكية ، الا ان الامر قد استقر في النهاية على محاولة حصر العلاقات المصرية - السوفياتية في حدود هذه الصفقة ، ومنع الاتحاد السوفياتي من القفز من فوق الحزام الشمالي ومدّ جسر لنفوذه داخل مصر من خلال دوره كمورد للسلاح . فأكدت الادارة الامريكية على انها سوف تسهم في تمويل مشروع السد العالي ، ثم ارسلت اندرسون الى كل من القاهرة وتل ابيب ، وفي سرية تامة ، لاجراء مفاوضات بين الجانبين أملاً في التوصل الى حل على أساس المقترحات العامة جدا التي تضمنها خطاب دالاس في ٢٦ آب / اغسطس

---

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٢٦ - ٥٧ .

١٩٥٥ . وقد استمرت مهمـة اندرسـون طوال الفتـرة الممتدة من ١٥ كـانون الاول / ديسمبـر ١٩٥٥ وحتى آذار / مارس ١٩٥٦ . وكـانت اسرائيـل هي التي رفضت هذه المرة الاستمرار في المفاوضات غـير المباشـرة لانها كانت تلح عـلى ترتيب مقـابلة بين بن غوريون وعبد الناصر ولم تكن تريـد للمفاوضـات غير المبـاشرة ان تستمـر طويـلا لانها اعتقدت أن عبد الناصر يستخدم هذه المفاوضات لهـدف تكتيكي ، إلى ان يتمكن من الحصول على السلاح السوفياتي واستيعابه[٣٠] .

وكان موقف مصـر خلال هـذه المفاوضـات او الاتصالات ، المبـاشرة منهـا وغير المباشرة ، يدور حول محورين أساسيين :

أ ـ محـور مصري يتعلق بـالأمن القومي المصـري ، والذي يـرتبط في ادراك عبد الناصر للأمن القومي العربي ارتباطا عضوياً . وفي هذا الاطار فقد رأى عبد الناصر ان أيـة تسويـة محتملة مع اسـرائيل لا بـد أن تتضمن تعديـلات في الحدود القـائمـة تحقق اتصال مصر الجغرافي المباشر بالشرق العربي . فطالب عبد الناصر بضرورة ضم النقب الى مصر ـ أو الاردن ـ أي ان تكون النقب تحت السيادة العربية . وقد استند جمال عبد الناصر في مـطلبه هـذا الى أن اسرائيـل لم تكن تحتل جنـوب النقب وقت التوقيـع على اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ . وعندما اعترضت اسـرائيل عـلى ذلك بـادعاء أن صحـراء النقب هي جزء من الدولة الاسرائيلية وفقا لخطة التقسيم التي أقرتها الامم المتحدة عام ١٩٤٧ رد عبد الناصر بأن اسرائيل احتلت في حرب ١٩٤٨ مناطق الجليل الاعلى ويافا وهي تقع ضمن المنطقة العربية في خطة تقسيم ١٩٤٧[٣١] . وهكذا فان عبـد النـاصـر بنى مـوقفه التفـاوضي مع اسـرائيل عـلى أساس قبـول خطة التقسيم التي اقـرتها الامم المتحدة مع اجراء تعديل بسيط في الحدود ، وبمقتضاه يمكن لاسرائيل ان تحتفظ بالجليل الاعلى ويافا مقابل تخليها عن منطقة النقب كي يتحقق الاتصـال الجغرافي المبـاشر بـين مصر والاردن .

ومن الجدير بالذكـر أنه عـلى الرغم من أن معـظم الاتصالات التي أشـرنا اليهـا كانت تتم في سرية وفي تكتم شديد ، الا أن موقف عبد الناصر هذا لم يكن جـديدا ، فقد كان هو موقف الحكومة المصـرية نفسـه في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩ . كـذلك فانه لم يكن يمثل موقفا مصريا منفردا ، لأن عبد الناصر صرح علنـا في مؤتمر بـاندونـغ عام ١٩٥٥ وفي كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ « بانه يوافق ـ وتوافق معه الدول العربية لاول مرة

---

(٣٠) لمزيد من التفصيلات عن مهمة اندرسون ، انظر :
Touval, *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict*, pp. 106-133.

(٣١) المصدر نفسه ، ص ١١٣ ، وحمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٥ : خريف عبد الناصر، ص ٢١ .

عـلى قبـول تـطبيق قرارات الامم المتحدة التي اتخـذت عـامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ وأقـرت مشـروع التقسيم »[٣٢] . وقد حاول اندرسون التغلب على هذه العقبة باقتراح اقامـة طريق بري يربط بين الاردن ومصر يخترق الاراضي الاسـرائيلية ويقـع تحت السيادة العـربية ، الا ان عبـد الناصـر رأى ان هذا الاقتـراح هو اقتـراح غير عمـلي ، وهـو اقتـراح رفضتـه اسرائيل ايضا . والمعروف أن شاريت ، شأنه في ذلك شأن بن غوريون ، لم يقبل بأي تعديلات في الحدود القائمة .

ب ـ محـور عربي خـالص ويتعلق برغبـة مصر في وضـع حد لمشكلة الـلاجئـين الفلسـطينيين ، وطبقـاً لقرارات الامم المتحـدة ، على أسـاس الترغيب بـين العـودة أو التعويض . والمعروف ان اسـرائيل رفضت تمـاما الاعتـراف بأي « حق » فلسـطيني في العودة ، وان كان موقف شاريت بالنسبة لقضية اللاجئين قد اتسم ببعض المـرونة ، اذ تشير بعض الروايات الى انه وافق من حيث المبدأ على السماح بعودة ما يزيد عن مائـة ألف لاجىء فلسطيني الى ديارهم في اطار جمع شمل العائلات الفلسطينية[٣٣] .

نخلص من هـذا العرض المـوجز لفحـوى الاتصالات المصـرية ـ الاسـرائيلية ، المباشرة منهـا وغير المبـاشرة ، منـذ قيام الثـورة وحتى الغزو الاسـرائيلي لسينـاء أن عبد الناصر وإن لم يرفض فكرة الاتصـال السري بـالاسرائيليـين من حيث المبدأ الا انـه قد أجرى هذا الاتصال في اطار :

ـ الالتزام العام بالموقف العـربي عمومـا ودون ان يقبل بـالتفريط في أي حق من الحقـوق أو يلزم نفسه بـأي شيء مسبقا . ومن المـلاحظ انه ، عـلى الـرغم من انـه لم يرفض فكرة اجراء لقاء بينه وبين بن غوريون من حيث المبدأ، الا انه رفض ان يتم هذا اللقـاء قبل ان يتـأكد عبـدالناصـر من استعداد بن غـوريون الحقيقي في التـوصـل الى حل وسط على اساس المقترحات التي قدمها ، وهو ما لم يحدث مطلقا .

ـ رفض التفـاوض والاتصـال من منـطلق الضعف ، وانمـا وصـل بـه الامـر الى اللجوء الى الاتحاد السوفياتي طلبـا للسلاح حتى يبقى بـاب المقاومـة مفتوحـا ولا يضطر للاستسلام لمحاولات الابتزاز الاميركي ، رغم كل ما يمثل هذا القرار من خطورة .

وعـلى الرغم من ان الفتـرة الممتدة مـا بين ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ لم تشهـد اتصالات رسمية مباشرة او غير مباشرة مـع اسرائيـل الا انها شهدت بـداية حـوار مع الـولايات المتحدة حول امكان حل القضية الفلسطينية . وقد سـاعد الإعجـاب المتبادل بـين عبد

---

(٣٢) حمروش ، المصدر نفسه ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(٣٣) جان لاكوتير ، ناصر (بالفرنسية) كما ورد في : المصدر نفسه ، ص ٢١ .

الناصر وكينيدي على اجراء مثل هذا الحوار . ففي الرسائل المتبادلة بين الزعيمين أبدى عبد الناصر استعداده للمساهمة في البحث عن حل للقضية الفلسطينية ، ولم تتضمن هذه الرسائل ما يشير الى رغبة عبد الناصر في المساس بالوجود الاسرائيلي كدولة مستقلة من قريب او بعيد . فقد جاء في رسالة بعث بها عبد الناصر الى كينيدي في ١٨ آب / اغسطس سنة ١٩٦١ « باننا على استعداد للمساهمة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المأساوية على أساس مبدأ اعادة التوطين أو التعويض عن الممتلكات ، وعلى المساعدة في ايجاد حل منصف لمشكلة تنمية مصادر مياه نهر الاردن ، وان نقدم عوننا لإحراز التقدم في الجوانب الاخرى من هذه المشكلة المعقدة »[٣٤] . ويبدو ان مصر قد أملت كثيرا في امكانية نجاح هذا الحوار المصري ـ الاميركي لدرجة ان وزارة الخارجية المصرية قامت بإرسال نشرة الى البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج تتضمن تعليمات بعدم إثارة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، لتسهيل جو المفاوضات التي تدور الآن في جو هادىء وبالطرق الدبلوماسية بين حكومتي مصر والولايات المتحدة ، وهي المفاوضات التي وصفتها النشرة بأنها تتقدم بصورة مرضية[٣٥] . غير ان هذه الآمال سرعان ما تبددت مع مصرع كينيدي وظهور بوادر الصدام بين السياسة المصرية والسياسة الاميركية .

وبعد حرب ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من قرارات مؤتمر الخرطوم التي رفضت الاعتراف او التفاوض أو الصلح مع اسرائيل ، فان مصر كانت في مقدمة الاقطار العربية التي وافقت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ . وقد اتضح الموقف المصري من هذا القرار بشكل قاطع في الرد على مذكرة غونار يارنغ التي وجهها في آذار / مارس ١٩٦٩ الى حكومات مصر والاردن ولبنان واسرائيل وطالبها بأجوبة مكتوبة على اسئلة محددة . وقد جاء في الرد المصري على هذه المذكرة بأن مصر تقبل القرار وعلى استعداد لتنفيذه ، وبأنها توافق على التعهد بإنهاء حالة الحرب ، والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ، وبحقها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

ورداً على سؤال خاص بالحدود اجابت مصر بأنه « عندما عرضت القضية الفلسطينية امام الامم المتحدة عام ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العمومية في ١٩٤٧/١١/٢٩ قراراً بتقسيم فلسطين وقد بين هذا القرار حدود اسرائيل »[٣٦]. ويتضح من هذا الرد استعداد مصر للاعتراف بدولة

---

(٣٤) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم (بيروت . دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٢٦٧ ـ ٢٨٠ ، وحمروش ، المصدر نفسه ، ص ٥٥

(٣٥) انظر نص هذه النشرة في : حمروش ، المصدر نفسه ، ص ٥٥ ـ ٥٦

(٣٦) محمد المجذوب ، الاعتراف باسرائيل من خلال التسوية ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، ٢ (بيروت : معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، ص ٧٠ ـ ٧١

اسرائيل وبسيادتها في اطار حدود التقسيم الذي أقرته الامم المتحدة . كما جاء في الرد نفسه استعداد مصر لضمان حرية الملاحة في المضائق وفي قناة السويس ، والموافقة على مناطق منزوعة السلاح تحت اشراف الامم المتحدة . ولم تشترط مصر على اسرائيل سوى شرط واحد فقط هو الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ . أما اسرائيل فقد رفضت تماما ان تلتزم بالانسحاب من كافة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وطالبت بمفاوضات مباشرة لتحديد « الحدود الأمنة » كما تراها اسرائيل ، كما طالبت في الوقت نفسه ان تتجاوز العلاقات بينها وبين كل بلد عربي على حدة ، مجرد الاعتراف القانوني لتشمل « العلاقات الطبيعية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية » .

ويتضح من هذا الموقف ان اسرائيل كانت ترغب في ان يكون ثمرة انتصارها في ١٩٦٧ ليس مجرد انتزاع اعتراف الاقطار العربية بها وانهاء حالة الحرب ، وانما أيضا تطبيع العلاقات مع تخلي الاقطار العربية في الوقت نفسه عن مطالبها الخاصة باستعادة كافة الاراضي المحتلة ، وهو ما رفضه عبد الناصر رفضا قاطعا . ولقد ذهب عبد الناصر ، كما أشرنا ، الى حد قبول مبادرة اميركية للتسوية تحمل اسم روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة ، على الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بينها وبين مصر كانت مقطوعة في ذلك الوقت . لكن المبادرة اجهضت ليس فقط بسبب التعنت الاسرائيلي ولكن ايضا وعلى وجه الخصوص بسبب اصرار كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون للامن القومي على اجهاضها[٣٧] .

نخلص من هذا التحليل للنهج الناصري في ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى أن عبد الناصر بدأ فترة حكمه بمحاولة تجميد هذا الصراع ، لكنه لم ينجح في ذلك بسبب رغبة الاسرائيليين في فرض تسوية بشروطهم قبل اتمام الانسحاب البريطاني من منطقة القناة . وفي الوقت نفسه حاول استكشاف النوايا الاسرائيلية من خلال اتصالات مصرية اسرائيلية مباشرة وغير مباشرة ، رسمية وشبه رسمية ، وأبدى استعداده لتسوية على أساس قرارات التقسيم وقرارات الامم المتحدة عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨، لكن اسرائيل رفضت قبول هذه القرارات كأساس للتسوية . وحاول عبد الناصر السيطرة على الاوضاع العربية لتعزيز موقف العرب التفاوضي لكنه فشل بسبب تداخل الصراع القومي مع الصراع الاجتماعي . كما حاول ألا يصل التناقض بين مصر والولايات المتحدة الى حالة العداء الكامل أملاً في تقليص حجم التأييد الامريكي لاسرائيل ، لكنه فشل بسبب اصرار

---

(٣٧) لا يخفي كيسنجر نفسه هذه المسألة . انظر في هذا :
Henri Kissinger, *A la Maison Blanche, 1968-1973* (Paris: Fayard, 1979), pp. 596-616

الولايات المتحدة على احتواء الثورة المصرية وتقليص دورها داخل حدودها . غير أن ادراك عبد الناصر لطبيعة الصراع ولأهداف اسرائيل في المنطقة ووسائل التصدي لها ، قد اتضح بصورة اكثر تحديدا بعد ١٩٦٧ في عدد من القناعات الاساسية والتي يمكن اجمالها على النحو التالي :

ـ لن تسمح اسرائيل مطلقا بتجربة ثورية في مصر تمكنها من بناء استقلالها الوطني وتنميتها المستقلة . وبالتالي فان إضعاف مصر واجهاض أي محاولات للتنمية فيها هو هدف اسرائيل الاساسي ، ومن ثم فان الصراع بين مصر واسرائيل هو صراع حتمي لن يحسمه سوى تغير موازين القوى لمصلحة مصر .

ـ يقع على مصر العبء الاساسي في محاولة حشد الطاقات العربية من أجل المعركة مع اسرائيل ، لان مصر لو انعزلت عن وطنها العربي فانها سوف تفقد اهمّ عنصر من عناصر قوتها وتأثيرها ، وبالتالي سوف يسهل على اسرائيل ضربها ومحاصرتها .

ـ ان الاتحاد السوفياتي هو الحليف الاستراتيجي الذي لا بديل عنه للقضية العربية ، ورغم كل ما يمكن ان يثار من خلافات ايديولوجية بين مصر والاتحاد السوفياتي ، الا أن هذه الخلافات يجب ان تبقى ثانوية وأن تحاصر ، لانه لا بديل للسلاح السوفياتي عند خوض المعركة مع اسرائيل ، كما أن الدعم السياسي السوفياتي للقضية العربية دوليا هو مسألة لا يمكن الاستغناء عنها .

بعبارة اخرى إن الصراع العربي ـ الاسرائيلي أصبح في الحقبة الناصرية جزءا لا يتجزأ من قضية أوسع هي قضية الاستقلال الوطني والتنمية المستقلة . فالبحث عن الاستقلال الوطني لمصر قاد عبد الناصر الى رفض الاحلاف العسكرية مع الشرق أو الغرب ، واتجه لبناء عناصر القوة الذاتية العربية فارتبط اكثر وأعمق بالقضايا القومية العربية وأصبح رمزا لها . كما أن بحثه عن التنمية المستقلة والقائمة على أساس الكفاية والعدل قاده بطبيعة الحال الى محاولة للتطبيق الاشتراكي في مصر ، وقداوصله السير على هذين الطريقين المتوازيين والمرتبطين في الوقت نفسه الى صدام مع قوى الاستعمار العالمي وقوى الصهيونية الدولية ، والى تقارب مع القوى الاشتراكية وقوى التحرر في العالم ، في الوقت الذي اصبحت فيه مصر بمثابة العقل والقلب لوطن اوسع بكثير من حدودها هو الوطن العربي . وبهذه الطريقة ارتبط الصراع العربي ـ الاسرائيلي عضويا بالنسبة لمصر بقضايا الاستقلال الوطني والتنمية بحيث أصبح من المستحيل ايجاد تسوية سلما أو حربا للصراع العربي الاسرائيلي بدون التأثير سلبا او ايجابا على توجهات مصر فيما يتعلق بهاتين القضيتين .

ثالثاً : الحقبة الساداتية

اتخذ الصراع العربي ـ الاسرائيلي ودور مصر فيه مجرى جديدا تماما عن المجرى الذي ساد فيه في الحقبة الناصرية . ولم يحدث هذا الانقلاب فجأة في الواقع ، وانما حدث من خلال لمسات خفيفة متعاقبة . فضلا عن ان هذا التغيير لم ينشأ من فراغ وانما نشأ من قلب الممارسات الناصرية ذاتها . وقام على أساسها شيئا مخالفا تماما لما اراده عبد الناصر ومتناقضا تماما مع القناعات التي كان قد توصل اليها خلال منهجه التجريبي في التعامل مع عناصر الصراع .

وفي اعتقادي انه اذا حاولنا ان نعثر على المفتاح الرئيسي الذي أفضى الى هذا الانقلاب فسنجده لدى ادراك انور السادات لطبيعة الولايات المتحدة ودورها في منطقة الشرق الاوسط . فعلى الرغم من أن السادات قد خرج من صلب ثورة يوليو ، ولم يعترض على أي من القرارات الناصرية طوال حكم عبد الناصر ، فيبدو انه لم يكن مقتنعا بمنطق السلوك الناصري في التعامل مع الولايات المتحدة ، وانما حاول تجربة منهج آخر يتفق مع قناعاته هو حول هذه المسألة . وقد اتضح من ممارسات السادات طوال السنوات العشر الماضية انه كان منبهرا بالنموذج الاميركي[٣٨] ، وانه ينظر الى الولايات المتحدة على انها دولة امبريالية تريد السيطرة على الشرق الاوسط ، فضلا عن انها القوة العالمية الوحيدة القادرة على اقرار السلام في منطقة الشرق الاوسط واجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة . ولذلك يمكن اعتبار جميع التصرفات الساداتية على صعيدي السياسات الداخلية والخارجية كما لو كانت محاولة لإغراء الدور الاميركي واثبات حسن النوايا تجاهه[٣٩] .

ويبدو أن الولايات المتحدة قد اعتبرت بدورها ان السادات هو رجلها ، اذ يصعب تفسير ما قاله جوزيف سيسكو لمحمود رياض في ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ من « اننا نريد أن نجعل من الرئيس السادات بطلا »[٤٠] ، الا على هذا النحو .

١ ـ التمايز بين الحقبتين

والواقع ان عبد الناصر قد سهّل ، دون أن يقصد ، من مهمة السادات كثيرا . فقبل

---

(٣٨) انظر في هذا : فؤاد زكريا ، العرب والنموذج الامريكي (القاهرة : دار الفكر المعاصر ، ١٩٨٠) .
(٣٩) نافعة ، « المشهد الثالث للعلاقات المصرية ـ الامريكية ،» .
(٤٠) محمود رياض ، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨ : البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٣٧٣

رحيله بشهر واحد كان عبد الناصر قد قبل مبادرة روجرز الامريكية ، وكان قرار وقف اطلاق النار على الجبهة المصرية ـ الاسرائيلية ساري المفعول استنادا الى تلك المبادرة ، وبالتالي فان استمرار وقف اطلاق النار ومحاولات التقارب المصري ـ الامريكي لم يكن من الممكن تفسيرها في ذلك الوقت المبكر من حكم السادات على أنها تمثل تغييرا جوهريا في الخط الناصري . وفي الوقت نفسه ، فإنّ عبد الناصر كان منذ مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ قد جمد صراعاته مع النظم المحافظة في الوطن العربي وعلى رأسها السعودية ، وبالتالي فإن تدعيم علاقات مصر بالنظم المحافظة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالولايات المتحدة كان يصعب تفسيرها في تلك المرحلة المبكرة على انها تمثل بدورها خروجا على الخط الناصري . وهكذا امكن اعتبار الممارسات الساداتية ، منذ وفاة عبد الناصر وحتى حرب تشرين الاول / اكتوبر ، امتدادا لسياسات وخطط ديبلوماسية عسكرية وضعت اسسها في الفترة الناصرية . الا أن هذه الممارسات قد تميزت في الواقع عن ممارسات الحقبة الناصرية في جوهرها وفي العديد من تفصيلاتها التي أصبحت الآن ، بعد تكشف العديد من الحقائق ، ذات دلالات مهمة لانها انطوت على مؤشرات لأسس المرحلة التالية على حرب اكتوبر . ويمكن رصد هذا التمايز على محاور ثلاثة : محور المبادرات السلمية ، محور العلاقات المصرية ـ العربية ومحور العلاقة مع القوتين العظميين :

أ ـ على محور المبادرات السلمية

استمرت مصر في تأييد مهمة يارنغ لتنفيذ قرار مجلس الأمن ، والتي كان قبول مصر واسرائيل لمبادرة روجرز قد اعطاها دفعة جديدة ، لكنها خطت خطوات اخرى نحو إظهار حسن النوايا المصرية فيما يتعلق بالاعتراف باسرائيل . فعندما طلب يارنغ في مذكرة جديدة بعث بها الى مصر في ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ الالتزام والتعهد بالدخول في اتفاقية سلام مع اسرائيل تقوم على الاسس الواردة في هذه المذكرة ، فان مصر وافقت دون تحفظ أو شروط . ولم يكن مثل هذا الاستعداد واردا ، بهذا القدر من الوضوح ، في الحقبة الناصرية بل ان السادات لم يتردد في اتخاذ مبادرات من جانبه للتأكيد على نيته الصادقة في السلام مع اسرائيل . ففي شباط / فبراير ١٩٧١ طرح مشروعه الخاص بانسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية من القناة كمرحلة أولى في جدول زمني يتم وضعه بعد ذلك لتنفيذ قرار مجلس الامن ، على أن تفتح القناة للملاحة البحرية بعد هذا الانسحاب الجزئي . وعندما فشلت مهمة يارنغ بسبب عدم استعداد اسرائيل الالتزام بالانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة ورغبتها في الدخول في مفاوضات مباشرة دون الاعلان مسبقا على موافقة على الانسحاب ، توالت تصريحات غامضة توحي باستصدار مصر للدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. ففي نيسان / ابريل ١٩٧١ ، اعلن وزير الخارجية المصري من اذاعة لندن ان مصر ترفض عقد مفاوضات مباشرة مع اسرائيل طالما انها لم تنسحب من

الاراضي المحتلة ، موحيا بذلك ان المشكلة ليست في اجراء مفاوضات مباشرة في حد ذاتها ولكن في اجراء مثل هذه المفاوضات تحت الاحتلال الاسرائيلي(٤١) .

الا أنه رغم كل ذلك ، فقد بقيت مصر متمسكة بمبدأ الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة ، وان كان الايحاء قد أصبح واضحا تماما بأن مصر على استعداد للوفاء بكافة المطالب الاسرائيلية ان هي وافقت على هذا المبدأ ، وهو ما رفضته اسرائيل رفضا قاطعا بحجة انه يجب الدخول في مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة .

ب ـ على محور العلاقة مع الوطن العربي

كان رحيل عبد الناصر في حد ذاته مبعث ارتياح من جانب النظم المحافظة في الوطن العربي ، بالرغم من ان عبد الناصر كان قد عقد ما يشبه الهدنة مع هذه النظم لتجميد الصراعات العربية وتوجيه الطاقات نحو هدف تحرير الارض . وقد انتهز السادات الفرصة لتوثيق الصلات مع هذه النظم ، وبالذات مع النظام السعودي ، الذي كانت تربطه به صلات قوية من خلال صداقة قديمة ربطته بالسيد كمال ادهم مستشار الملك فيصل ومدير جهاز المخابرات السعودي ، الا أن السادات لم يقطع صلته بالنظم الراديكالية ، وبالذات مع النظام السوري ، تحسباً لاحتمال فشل المبادرات السلمية . واذا كان الاساس في نمط علاقات مصر العربية في نهاية الحقبة الناصرية يرتكز على محور العلاقة الوثيقة بالنظم الراديكالية ، رغم تراجع عبد الناصر التكتيكي بعد حرب ١٩٦٧ لضمان دعم النظم المحافظة لخطة المواجهة مع اسرائيل ، فإن هذا النمط قد انعكس تدريجيا واصبح الاساس هو الاعتماد على محور العلاقة مع النظم المحافظة دون القطيعة مع النظم الراديكالية . وعلى أي حالة فقبيل حرب تشرين الاول / اكتوبر ، واثناءها ، كان السادات قد تمكن من حشد تضامن عربي لم يحدث له مثيل من قبل حتى في الحقبة الناصرية .

جـ ـ على محور العلاقات مع القوتين العظميين

فعلى الرغم من الشكوك الظاهرية لكل منهما تجاه نوايا السادات الحقيقية ، الا ان السادات بذل جهداً غير عادي للتقارب مع الولايات المتحدة الاميركية واستطاع توثيق صلته مع الادارة الاميركية من خلال قناتين هما القناة السعودية والقناة الايرانية حيث بدأ السادات في احياء صلة قديمة ربطته بالشاه ، ولم يترك فرصة للصدام مع الاتحاد السوفياتي الا واستغلها . وقد تأثرت العلاقات مع الاتحاد السوفياتي بعد تمكن السادات من تصفية

---

(٤١) انظر عرضاً موثقاً لهذه العروض والاتصالات والتصريحات في : المجذوب ، الاعتراف باسرائيل من خلال التسوية ، ص ١٠١ـ١٠٥ .

اليسار الناصري الذي اظهرته الدعاية الساداتية بمظهر الحليف للاتحاد السوفياتي . ورغم قبول السادات توقيع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي ، وهو ما لم يحدث في الحقبة الناصرية ، الا أن العلاقات ما لبثت ان توترت من جديد وانتهت بطرد الخبراء السوفيات على نحو مهين في صيف ١٩٧٢ . وكان طرد الخبراء على هذا النحو عملا استفزازيا ضد السوفيات ، اذا صح ما ذكره هيكل من ان الاتحاد السوفياتي قد اشترط سحب هؤلاء الخبراء عندما تطلب مصر ذلك بعد أن تكون في وضع يسمح لها ببدء العمليات العسكرية ضد اسرائيل[٤٢] . وقد بدأ السادات في اجراء سلسلة من الاتصالات السريه مع الولايات المتحدة ، كان اهمها قيام حافظ اسماعيل مستشار السادات للأمن القومي ، بزيارة رسمية للولايات المتحدة قابل خلالها كلاً من الرئيس نيكسون وروجرز وزير خارجيته وكيسنجر مستشار الامن القومي[٤٣] .

٢ ـ حرب اكتوبر وبداية مرحلة جديدة

وعندما لم تفلح المبادرات السلمية التي اعلنها السادات أو تثمر جميع اشارات حسن النية التي اطلقها في الاتجاهات كافة ، وعندما لم تفلح اتصالاته بالولايات المتحدة في اقناعها بالتحرك جديا لوضع حد للجمود الديبلوماسي ، لم يكن هناك من مخرج سوى الحرب . وهناك عوامل عديدة أدت الى أن يتخذ الرئيس السادات قرار حرب اكتوبر . كان اهم هذه العوامل هو اتمام الاستعدادات العسكرية وضغط القوات المسلحة من أجل الحرب ، قلق الجبهة الداخلية وثقل المناخ النفسي لحالة اللاسلم واللاحرب والتي أدت الى اضطرابات ضخمة في اوساط الطلاب والمثقفين والعمال ، بالاضافة الى ان استمرار التضامن العربي ودعم العرب لمصر كان مرهونا بالقدرة على التحرك ايجابيا نحو ايجاد مخرج للازمة . لكنّ هناك عاملاً آخر ايضا لا يمكن التقليل من أهميته ، وهو أن الولايات المتحدة ، وبالذات كيسنجر ، أعطت ، من خلال اتصالات أجراها حافظ اسماعيل هناك ، أشارات يفهم منها صراحة أن استمرار حالة الجمود لن يمكنها من التحرك ، وأن تسخين الوضع من شأنه ان يزودها بهذا المبرر[٤٤] .

ومن الواضح الآن ان الهدف من قرار حرب اكتوبر لم يكن تحرير كافة الاراضي العربية المحتلة بالقوة المسلحة ، وانما خلق وضع جديد يسمح بتحقيق هذا الهدف بالوسائل الديبلوماسية اعتمادا على عوامل القوة العربية والدولية التي يمكن لقرار الحرب أن ينقلها من وضع السكون الى وضع الحركة الفاعل والمؤثر ، بمعنى آخر لم يكن السادات

(٤٢) محمد حسنين هيكل في : الاهالي (القاهرة) ، (١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢) ، ص ٦
(٤٣) انظر في هذا Kissinger, *A la Maison Blanche, 1968-1973*, pp. 1348-1356
(٤٤) المصدر نفسه .

يتصور ، ربما نتيجة لتقدير واقعي لموازين القوى العسكرية ، أن يحقق العمل العسكري وحده الحد الادنى للمطالب العربية متمثلة في تحرير كافة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وانما كان العمل العسكري ، كما هو الحال دائما في الصراع الدولي ، وسيلة من وسائل الصراع السياسي الشامل أو فصلا من فصوله لتحقيق الاهداف المعلنة عن طريق إضافة القوى السياسية والكفاءة الديبلوماسية لعنصر القوة المسلحة .

ولكن المتأمل لما حدث في مجرى جولة اكتوبر بشقيها العسكري والسياسي ، يجد مفارقة غريبة بين النتائج العسكرية والنتائج السياسية للحرب . وكان محمد حسنين هيكل اول من أبدى رأيا في احتمال ان تعجز الادارة السياسية للحرب عن استثمار كل نتائجها العسكرية ، فكتب في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ يقول : « وقد يحدث احيانا ان يكون الفرس طيبا ، ولكن الفلاحة تقصر في دورها فلا يكون هناك حصاد ، أو أن يكون الفرس طيبا ، وتكون الفلاحة واعية ولكن اسلوب الحصاد يفسد المحصول ، أو يكون القصور في حماية المحصول بعد الحصاد فاذا اللصوص يسرقونه من الجرن »[٤٥] .

والواقع انه رغم مرور حوالى عشر سنوات على الحرب ، فان دوافع واسباب العديد من القرارات التي اتخذت قبلها وبعدها لا تزال غامضة وباعثة على الحيرة. وما يعنينا هنا ليس تحليل الدوافع وانما توضيح جوانب هذه المفارقة الغريبة بين مقدمات الحرب ونتائجها السياسية ، وهي النتائج التي بدأت بقبول الوساطة المنفردة للولايات المتحدة الاميركية وانتهت بالتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد بعد ذلك بست سنوات كاملة .

ولن نتوقف كثيرا عند النتائج العسكرية المحضة للحرب ، ذلك ان هذه النتائج لا يمكن قياسها بعناصر كمية فقط ، مثل حجم الارض التي حررت (او احتلت) ، وحجم الخسائر التي الحقت بالعدو مقارنة بخسائر الجانب العربي ، وانما يجب ان يؤخذ في الحسبان ايضا قدرة الجيوش المتحاربة على الاستمرار أو عدم الاستمرار في الحرب وقت قبول وقف اطلاق النار . من ناحية أخرى ، فإن النتائج العسكرية لحرب اكتوبر تصبح بلا مغزى حقيقي اذا لم تقارن بالنتائج التي تحققت من سلسلة جولات مسبقة ، وما تحقق فيها من نتائج قد لا يكون في حد ذاته مهماً بالقدر الذي تهم مؤشرات انعكاساته على الجولات القادمة اذا ما توفرت الارادة السياسية والاصرار على خوضها الى ان تتحقق الاهداف المشروعة . وفي تقديرنا انه اذا نظرنا الى حرب اكتوبر هذه النظرة الشاملة فسوف نصل الى نتيجة ان انجازها العسكري كان انجازا ضخما .

---

(٤٥) محمد حسنين هيكل ، « اسرائيل ، ما يجري وما جرى، (٢) : المراحل الثلاث لصراع الحرب،» الاهرام، ١٤ / ١٢ / ١٩٧٣ .

٣ ـ الادارة السياسية للحرب وللصراع بعدها

من المعروف ان قدرة أي طرف على تحقيق الاهداف التي حددها لنفسه تتوقف على مهارته وكفاءته في استخدام عناصر القوة الموظفة من أجل تحقيق هذا الغرض . ولا تشكل القوة المسلحة سوى أحد عناصر القوة الشاملة للاطراف المتصارعة . وقد تم استخدام هذا العنصر بأقصى قدر من الكفاءة في حرب اكتوبر على الرغم من الضباب الذي لا يزال يكتنف حتى الآن عملية الثغرة[٤٦] .

لكن يجب ان يكون واضحا في الاذهان ان دور القوات المسلحة لا يتوقف عند حد المشاركة الفعلية في القتال وانما يمتد في الواقع الى مراحل ما بعد القتال المسلح . ففي هذه المراحل أي مراحل الصراع السياسي بكافة اشكاله بما في ذلك التفاوض ، يجب ان يكون واضحا تماما لدى الخصم ان الطرف الآخر لديه القدرة المادية وأيضا الارادة السياسية لاستئناف القتال في حالة تعذر الوصول الى تسوية يقبلها . وترتيبا على ذلك فعندما يشعر طرف أن البدائل العسكرية لم تعد متاحة لدى الخصم ، فانه يميل الى التشدد في موقفه في فرض ارادته الكاملة وشروطه للتسوية . وكان من الواضح ان البديل العسكري لا يمكن ان يكون متاحا بدون استمرار تدفق السلاح السوفياتي لمصر ، ولذلك فقد كان في مقدمة اهداف الديبلوماسية الاميركية والاسرائيلية في بداية مرحلة التفاوض ان تحاول استبعاد الاتحاد السوفياتي عنها ، لتخلق مزيدا من المتاعب امام العلاقات المصرية ـ السوفياتية وبالتالي تغلق باب السلاح السوفياتي امام مصر . وهو ما نجحت فيه الديبلوماسية الاميركية نجاحا باهرا في أول لقاء بين كيسنجر والسادات .

وكان التضامن العربي يمثل عنصرا اساسيا آخر من عناصر هذه القوة . وعلى الرغم من أنه يصعب القول بأن امكانيات الامة العربية وطاقاتها قد استخدمت على النحو الامثل في حرب اكتوبر ، فانه لا يمكن إنكار ان هذه الحرب كانت اكثر الحروب العربية تجسيدا لقومية المعركة . وقد استخدم فيها سلاح النفط لأول مرة ، وبدأ العالم يتحدث عن العرب

---

(٤٦) يقول محمد حسنين هيكل : « صدر الامر الى . . . لواء المظلات المصري ٢٢ بالتحرك للسيطرة على الموقف ، [في منطقة الثغرة بعد ان قدم الاتحاد السوفياتي صوراً بالاقمار الصناعية تظهر مدى انتشار القوات الاسرائيلية في ثغرة الدفرسوار . ولكن صدرت الاوامر في اليوم نفسه بالغاء الامر الاول]. وكان من العسير على العميد قائد اللواء ان يصدق ان هذا الامر [بالالغاء] صادر من مقر القيادة المصرية وطلب تعزيزاً له ، فجاءه التعزيز من ضابط يعرف صوته ، لكنه ، في محاولة منه لكسب الوقت واتاحة الفرصة لنجاح مهمته ، طلب تعزيزاً للامر من مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في القاهرة . وجاءه التعزيز ايضاً فاضطر ، على رغم أنفه ، الى رفع قبضته عن « رمانة » الرقبة الاسرائيلية ، وكان قاب قوسين او ادنى» انظر : محمد حسنين هيكل ، الطريق الى رمضان ، تعريب يوسف الصباغ (بيروت : دار النهار للنشر، ١٩٧٥)، ص ٢١٢ .

كما لو كانوا قد اصبحوا بالفعل قوة دولية اقليمية يحسب حسابها . وكان استمرار التضامن ودعمه بعد وقف اطلاق النار امرا حيويا ، لكن ما ان انتهت الحرب وبدأت جولة المفاوضات ، من خلال الدور الاميركي ، حتى تمكن كيسنجر من احداث شرخ لا يمكن اصلاحه في الموقف العربي حين تمكن من رفع الحظر النفطي ، بمساعدة السادات نفسه ، قبل ان يتحقق أي من الاهداف العربية . ثم كان القبول بدبلوماسية الخطوة خطوة بمثابة مسمار آخر في نعش هذا التضامن .

اما العنصر الثالث من عناصر هذه القوة فيكمن في **علاقة مصر الاستراتيجية بالاتحاد السوفياتي** ، ورغم قصور هذه العلاقة ، التي لم ترتفع يوما الى مصاف العلاقة الاستراتيجية الفريدة بين الولايات المتحدة واسرائيل ، اذ كان التأييد السوفياتي أقل دوما مما أمّله العرب ، الا أنه ، وعلى حد تعبير الاستاذ هيكل « ليس له بديل وليس له تعويض » . وربما لم يكن في قبول السادات بدور اميركي في مرحلة التسوية التي اعقبت الحرب ما يشينه في ذاته ، بشرط ان يمارس هذا الدور تأثيره في اطار وضع تحشد فيه مصر كل عناصر قوتها ، والتي كان في مقدمتها تأييد الاتحاد السوفياتي للموقف المصري والعربي عموما . ولكن الغريب في الامر حقاً ان يقبل الرئيس السادات بالدور الاميركي منفرداً ، ووجه الغرابة في هذا ان الولايات المتحدة كانت تقف ، وحتى آخر لحظة في الحرب ، في الخندق نفسه مع اسرائيل . وفي هذه الحالة يصبح التفاوض مع اسرائيل من خلال الوساطة الاميركية وحدها وكأنه تفاوض مباشر مع اسرائيل في الواقع . وحتى مع افتراض وجود مصالح اميركية في الشرق الاوسط متميزة عن المصالح الاسرائيلية ، فان قدرة اسرائيل على التأثير في القرار الاميركي لا تقارن بقدرة العرب على احداث مثل هذا التأثير[٤٧] . وهنا يظهر الدور السوفياتي باعتباره عنصرا من عناصر الضغط ، وكأنه يمثل مصلحة عربية لا يمكن انكارها بحال ، بصرف النظر عن الخلاف الايديولوجي معه . ولم يكن خافيا على احد ان احد الاهداف الرئيسية للولايات المتحدة كان اخراج الاتحاد السوفياتي من منطقة الشرق الاوسط . وبالتالي فان اسقاط الدور السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة بالنفوذ في الشرق الاوسط كانا يمثلان مصلحة اميركية ، وبالتالي اسرائيلية خالصة ، ولم يكونا يمثلان مصلحة عربية بأي معيار من المعايير . وكما يقول الاستاذ هيكل « إذا فرض وتحقق للولايات المتحدة ما تريد بنفسها او بنا وخرج الاتحاد السوفياتي من المنطقة . . (لكان يعني ذلك) ان تفقد المنطقة التوازن الذي يصون استقلالها وسوف تقع راضية او كارهة تحت النفوذ الاميركي . واذا حدث ذلك فإن معنى سيادة النفوذ الاميركي في المنطقة هو اسرائيل سيدة في المنطقة »[٤٨] .

---

(٤٧) انظر مناقشة لهذه النقطة في : حسن نافعة ، العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية في الابعاد الاقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن (القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٨٣) .

(٤٨) محمد حسنين هيكل ، «٣ رسائل ،» الاهرام، ٣٠ / ١١ / ١٩٧٣ كما ورد في: محمد حسنين هيكل، =

وكانت الخلافات بين السادات والاتحاد السوفياتي قد بدأت قبل الحرب ولكنها لم تصل الى حد القطيعة ، ورغم قرار طرد الخبراء عام ١٩٧٢ ، فقد استمر التأييد السياسي والعسكري والسوفياتي لمصر ، وبدأ جسر الامدادات العسكرية يتدفق على مصر قبل يومين من بداية الجسر الاميركي لاسرائيل . والواقع ان حرب اكتوبر كانت فرصة لإعادة تقوية تلك الروابط الاستراتيجية والاستفادة منها في مرحلة المفاوضات . ولو حدث ذلك لكان من الممكن تبرير قرار طرد الخبراء ووضعه في اطار العمل والمناورة التكتيكية السابقة على الحرب ، لكن ذلك لم يحدث . وقبل السادات بالدور الاميركي منفردا ووافق على استبعاد الاتحاد السوفياتي ، وهو ما يقطع ، أو على الاقل يعطي برهانا اضافيا ، بأن السادات راهن على الدور الاميركي ، وأن اميركا راهنت على شخص السادات منذ اللحظة الاولى لتولي السادات السلطة وربما قبل ذلك[٤٩] .

ونخلص من هذا الى ان النجاح العسكري والسياسي لمصر في بداية الحرب لم يصاحبه نجاح مماثل في القدرة ، أو في الرغبة ، على المحافظة على عناصر القوة التي تم توظيفها ، وبدأت عناصر هذه القوة تتسرب من بين يدي المفاوض المصري الواحد تلو الآخر في مرحلة ما بعد الحرب ، وهو ما يفسر المفارقة بين النتائج العسكرية والنتائج السياسية لحرب اكتوبر . وبعد وقف اطلاق النار وتحقيق اتفاق فض الاشتباك الاول ، تمكن السادات وبنجاح كبير من استثمار الانجاز العسكري لحرب اكتوبر لمصلحته الخاصة . وظهر على المسرح السياسي وكأنه استطاع ان يحقق ما عجز عنه عبد الناصر نفسه عن تحقيقه . ولأن نظام عبد الناصر لم يكن قد استطاع ان يخلق تنظيما شعبيا يمكن من المحافظة على الخطوط الرئيسية للتوجيهات الناصرية داخليا وخارجيا فقد خلت الساحة العربية تماما للرئيس السادات لإحداث تغيرات هيكلية في النظام المصري وفي توجهاته الداخلية والخارجية . وبدأت حقبة الحكم الساداتي الحقيقي لمصر عقب حرب اكتوبر واستمرت حتى مصرعه في ٦ اكتوبر / تشرين الاول ١٩٨١ . وقد شملت هذه التغيرات اسس التنمية الاقتصادية في مصر . فبدأ التخلي عن التخطيط الاقتصادي لمصلحة تنمية رأسمالية عشوائية ، بعد صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والخاص باستثمار رأس المال العربي والاجنبي ؛ ثم جرت محاولة لاعطاء واجهة ليبرالية تتمشى مع التوجهات الاقتصادية الجديدة ؛ واخيراً تم البحث عن تسوية نهائية للصراع العربي ـ الاسرائيلي .

= عند مفترق الطرق : حرب اكتوبر . . . ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .

(٤٩) نشرت صحيفة الـ واشنطن بوست في عدد ٢٤ شباط / فبراير ١٩٧٧ في صدر صفحتها الاولى ان كمال ادهم كان « يمد السادات بدخل ثابت » طوال الستينات . والمعروف ان كمال ادهم هو صهر الملك فيصل، ملك السعودية الراحل ، وكان يشرف على جهاز المخابرات السعودي الذي يعمل في تنسيق كامل مع وكالة المخابرات الامريكية .

والقاسم المشترك الاعظم لهذه التوجهات في جوهرها هو انها تهيء افضل مناخ ممكن للدور الاميركي ليمارس تأثيره بلا قيود او حجج او مخاوف في الشرق الاوسط .

غير ان الدور الاميركي لم يؤدِ في النهاية الاّ الى دفع مصر في اتجاه تسوية منفردة مع اسرائيل . وبدأت مصر تقبل بعد حرب اكتوبر بشروط كانت قد رفضت تماما قبولها قبل حرب اكتوبر . وقّعت مصر على اتفاقية فض الاشتباك الاول مع اسرائيل ، وتلاها اتفاق مماثل على الجبهة السورية . ثم بدأت خطوات الحل المنفرد بقبول مصر ما سمي باتفاقية فض الاشتباك الثانية ، وهي اتفاقية تضمنت تنازلات سياسية اساسية أهمها : تعهد مصر بعدم استخدام القوة او التهديد بها أو الحصار العسكري (البند الثاني) ، وقبول مصر مرور شحنات غير عسكرية الى اسرائيل عبر قناة السويس (البند السابع).وذلك مقابل انسحاب اسرائيل بضعة كيلومترات فقط ! وجاء تعمير منطقة القناة وفتح القناة للملاحة البحرية بمثابة تأكيد على عزم مصر الواضح على عدم اللجوء الى القوة مرة اخرى في حال النزاع مع اسرائيل . وكانت تلك الاتفاقية بمثابة إسفين ضخم في نعش التضامن العربي .

وبدأ التمزق العربي يحدث على نحو لم يسبق له مثيل . رفضت كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية هذه الاتفاقية ،(٥٠) وبدأت الاضطرابات تظهر على الجبهة الشرقية ، وسرعان ما بدأت بوادر الحرب الأهلية اللبنانية تلوح في الافق ؛ لكن علاقة مصر بالنظم المحافظة في الوطن العربي استمرت رغم ذلك . ولم يستمر هذا الوضع كثيرا فسرعان ما وصلت ديبلوماسية « الخطوة خطوة » الى طريق مسدود . وبدأت افرازات التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة للنظام المصري تحدث اثرها . فقد أدت سياسة الانفتاح الى ظهور تقلصات اجتماعية خطيرة في جسد النظام المصري . وفي اطار من المناخ الليبرالي الذي بدأ يسود انفجرت هذه التقلصات في شكل اعمال عنف دامية في ١٧ و١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ . وكانت هذه الأحداث بمثابة مؤشرات مبكرة للنظام على خطورة التوجهات الجديدة وعدم سلامتها من الناحية الاجتماعية . لكن يبدو ان كل الطرق من وجهة نظر السادات كانت مقفلة ما عدا طريقاً واحداً هو طريق الذهاب الى القدس . وربما تصور السادات أن طريق القدس قد يحل مشكلة مصر الاقتصادية والاجتماعية ، لكنه لم يؤدِ الى شيء من هذا القبيل ، بل قطع الخيوط التي كانت لا تزال تربطه ببعض الانظمة العربية . وأضافت اتفاقيتا كامب ديفيد ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية تعقيدات جديدة الى الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المصري بدلا

---

(٥٠) انظر ردود الافعال العربية على هذه الاتفاقية وكذلك نص الوثائق في : « ملف توثيقي : اتفاقية فك الاشتباك الثاني في سيناء ،» اعداد وتقديم وتعليق بطرس بطرس غالي، السياسة الدولية، السنة ١١ ، العدد ٤٢ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥) ، ص ٢٣٨ وما بعدها .

من أن تسهم في حل تناقضات هذا الواقع لتصل أزمة النظام الساداتي الى ذروتها في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ .

سوف نخصص الفصل القادم لبحث المنهج المصري للتسوية مع اسرائيل منذ زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، لكي نوضح الآليات التي من خلالها التقى الواقع المصري الخاص مع الواقع العربي العام لرفض تسوية لا تحقق الحد الادنى للمطالب القومية العربية حتى يمكن لنا ان نلقي الضوء بعد ذلك على مستقبل العلاقات العربية من خلال البدائل المتاحة امام مصر للتعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي على ضرورة الرفض الشعبي الاتفاقيات المبرمة بين مصر واسرائيل . انما قبل ذلك لا بد من التوقف قليلا عند أحداث كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ نظراً لأهميتها في هذا السياق ، حيث انه لا يمكن إغفال الاثر الذي تركته على مجرى التسوية وعلى الصيغة التي انتهت اليها . فقد بدأت الاضطرابات حين فوجئت جماهير الشعب المصري وهي تطالع الصحف الصادرة صباح يوم ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ان هناك قائمة تضم خمسا وعشرين سلعة قد ارتفعت اسعارها نتيجة رفع أو تقليص حجم الدعم الحكومي لهذه السلع . وكانت هذه القائمة تضم سلعا أساسية بالنسبة للجماهير الكادحة يصعب الاستغناء عنها أو حتى تخفيض معدل استهلاكها . ويرجع عنصر المفاجأة اساسا الى أن هذا الارتفاع ـ الذي لم يقابله أية زيادة أو ـ حتى مجرد وعد ـ بزيادة في الدخول ، قد جاء معاكسا تماما للتوقعات الشعبية . فقد كانت النغمة السائدة في اجهزة الدعاية والاعلام المصري تداعب احلام الراحة والاستمتاع بالحياة بعد التضحيات التي قدمت ، وتتحدث عن حق الشعب في جني ثمار النصر الذي تحقق في تشرين الاول / اكتوبر . وكانت الصحف تغص باخبار كثيرة عن ملايين الدولارات التي تتدفق على مصر وعن آلاف المشروعات التي تقام . وفي الوقت الذي كانت الاغلبية العظمى تواجه صعوبات غير عادية في حياتها اليومية ولا تجد ما تكاد تقتاته ، كانت مظاهر الثراء الفاحش والفجائي لشريحة اجتماعية ، دفع الانفتاح الاقتصادي بها الى مقدمة الصفوف ، تتعاظم كل يوم وكانت رائحة فسادها تزكم الانوف .

وقد جاء رفع اسعار هذه السلع تحت ضغط شديد مارسه صندوق النقد الدولي بتأييد من المؤسسات المالية الدولية الاخرى الواقعة تحت السيطرة الاميركية . وكان من رأي هذه المؤسسات ان « اصلاح مسار الاقتصاد المصري » يتطلب حتما الغاء او تقليص حجم الدعم الحكومي للسلع والخدمات الاساسية . ولم تكن هذه المؤسسات تعنى بـ « تصحيح المسار » في الحقيقة سوى اعادة آليات (ميكانيزمات) السوق الحر الى الاقتصاد المصري ، والتخلص من كل اثر للاقتصاد المخطط أو الموجه لصالح اغلبية الجماهير . وقد تضمنت مذكرة بول م . ريكي ، ممثل صندوق النقد الدولي بالقاهرة ، التي وجهها الى وزير الاقتصاد المصري في ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، اقتراحات بهذا المعنى لم تجد الحكومة المصرية بُداً من الاستجابة اليها بعد ان فشلت في التصدي للضغوط الهائلة الواقعة

عليها[٥١] . في هذا الاطار أثارت المفاجأة غير المتوقعة لرفع الاسعار غضب الجماهير التي اندفعت الى الشوارع يوم ١٨ كانون الثاني / يناير في مدينة الاسكندرية أولا ، ثم في مدينة القاهرة . وما هي الا ساعات قليلة حتى كانت عدوى الغضب قد انتقلت الى باقي انحاء الجمهورية وسرت كالنار في الهشيم ، آخذة شكل انفجار شعبي هائل لم تشهد مصر مثيلا لضخامته منذ ثورة ١٩١٩ . وقد بلغ هذا الغضب حداً دفع بالجماهير الصاخبة في شوارع أسوان الى الزحف على استراحة الرئيس ، ومحاصرتها مما أجبر الرئيس الى الرحيل عنها فورا « تاركا وراءه كل شيء ، حتى الاوراق الرسمية التي أرسلت اليه في مشتاه للاطلاع او التوقيع » ولم يكن الوضع في القاهرة اكثر طمأنينة بالنسبة للسادات منه في أسوان . وتؤكد بعض الكتابات على أن « طائرات الهيلوكوبتر كانت تنتظر في منزل السادات بالجيزة المحاط بالدبابات الثقيلة ، لتحمله الى طائرته التي كانت تنتظره في مطار « ابو صوير » والتي كانت وجهتها المقررة ـ اذا جاء وقت الرحيل ـ هو طهران حيث كان الشاه على استعداد لاستقبال اصدقائه اذا اضطروا للهرب من القاهرة »[٥٢] .

وقد استمرت التظاهرات على نحو اكثر عنفا في اليوم التالي ولجأ المتظاهرون الى التدمير ، واحراق السيارات ، ونهب عدد من المحال الكبرى والنوادي الليلية في شارع الهرم وهي الاماكن التي كانت تجسد حدة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية في مصر . ولم تشهد القاهرة عنفا بهذا القدر منذ حريق القاهرة في يناير ١٩٥٠ . كما اصطدم البوليس بالمتظاهرين في المحافظات كافة . وأسفر الصدام عن اكثر من مائة وخمسين قتيلا . ولم يتمكن النظام من السيطرة على الموقف الا بعد نزول الجيش الى الشوارع واعلان الاحكام العرفية وحظر التجول ، وبعد ان تم الغاء قرار مجلس الوزراء بزيادة الاسعار . وبعد ان استقرت الاوضاع من جديد كان يحلو للرئيس السادات ان يصف هذه الانتفاضة الشعبية بأنها (انتفاضة الحرامية) على الرغم من ان كل الحقائق والدلائل والمحاكمات التي أجريت للكثيرين ممن شاركوا فيها تثبت بالدليل القاطع انها كانت أول تحدٍ شعبي حقيقي للنظام المصري منذ ١٩٥٢ وانها كانت اقوى دليل على ان النظام لم يعد يحظى بتأييد المواطنين مما شكك في شرعيته[٥٣] .

---

(٥١) انظر تحليلاً شيقاً لتطور الاقتصاد المصري والطريقة التي مارست بها المؤسسات الدولية ضغوطها لجر الاقتصاد المصري نحو التبعية في · عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ ، ٢ج (القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٨٢) . وتحتوي الفصول ٦ ـ ٨ ، على وجه خاص ، على التطورات الاقتصادية السابقة على انتفاضة عام ١٩٧٧ . كما يحتوي ملحق الفصل الثامن على نص مذكرة بول م . ديكي المشار اليها (ج ٢ ، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٥) .

(٥٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر انور السادات (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣)، ص ٢٢٠ـ ٢٢٥ .

(٥٣) لمزيد من التفصيلات المدعمة بالوثائق عن احداث هذين اليومين ، انظر : حسين عبد الرازق ، مصر في ١٨ و١٩ يناير : دراسة سياسية وثقافية (بيروت : دار الكلمة ، ١٩٧٩) .

عليها[٥١] . في هذا الاطار أثارت المفاجأة غير المتوقعة لرفع الاسعار غضب الجماهير التي اندفعت الى الشوارع يوم ١٨ كانون الثاني / يناير في مدينة الاسكندرية أولا ، ثم في مدينة القاهرة . وما هي الا ساعات قليلة حتى كانت عدوى الغضب قد انتقلت الى باقي انحاء الجمهورية وسرت كالنار في الهشيم ، آخذة شكل انفجار شعبي هائل لم تشهد مصر مثيلا لضخامته منذ ثورة ١٩١٩ . وقد بلغ هذا الغضب حداً دفع بالجماهير الصاخبة في شوارع أسوان الى الزحف على استراحة الرئيس ، ومحاصرتها مما أجبر الرئيس الى الرحيل عنها فورا « تاركا وراءه كل شيء ، حتى الاوراق الرسمية التي أرسلت اليه في مشتاه للاطلاع او التوقيع » ولم يكن الوضع في القاهرة اكثر طمأنينة بالنسبة للسادات منه في أسوان . وتؤكد بعض الكتابات على أن « طائرات الهيلوكوبتر كانت تنتظر في منزل السادات بالجيزة المحاط بالدبابات الثقيلة ، لتحمله الى طائرته التي كانت تنتظره في مطار « ابو صوير » والتي كانت وجهتها المقررة - اذا جاء وقت الرحيل - هو طهران حيث كان الشاه على استعداد لاستقبال اصدقائه اذا اضطروا للهرب من القاهرة »[٥٢] .

وقد استمرت التظاهرات على نحو اكثر عنفا في اليوم التالي ولجأ المتظاهرون الى التدمير ، واحراق السيارات ، ونهب عدد من المحال الكبرى والنوادي الليلية في شارع الهرم وهي الاماكن التي كانت تجسد حدة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية في مصر . ولم تشهد القاهرة عنفا بهذا القدر منذ حريق القاهرة في يناير ١٩٥٠ . كما اصطدم البوليس بالمتظاهرين في المحافظات كافة . وأسفر الصدام عن اكثر من مائة وخمسين قتيلا . ولم يتمكن النظام من السيطرة على الموقف الا بعد نزول الجيش الى الشوارع واعلان الاحكام العرفية وحظر التجول ، وبعد ان تم الغاء قرار مجلس الوزراء بزيادة الاسعار . وبعد ان استقرت الاوضاع من جديد كان يحلو للرئيس السادات ان يصف هذه الانتفاضة الشعبية بأنها (انتفاضة الحرامية) على الرغم من ان كل الحقائق والدلائل والمحاكمات التي أجريت للكثيرين ممن شاركوا فيها تثبت بالدليل القاطع انها كانت أول تحدٍ شعبي حقيقي للنظام المصري منذ ١٩٥٢ وانها كانت اقوى دليل على ان النظام لم يعد يحظى بتأييد المواطنين مما شكك في شرعيته[٥٣] .

---

(٥١) انظر تحليلاً شيقاً لتطور الاقتصاد المصري والطريقة التي مارست بها المؤسسات الدولية ضغوطها لجر الاقتصاد المصري نحو التبعية في · عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، ٢ج (القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٨٢) . وتحتوي الفصول ٦ - ٨ ، على وجه خاص ، على التطورات الاقتصادية السابقة على انتفاضة عام ١٩٧٧ . كما يحتوي ملحق الفصل الثامن على نص مذكرة بول م . ديكي المشار اليها (ج ٢ ، ص ٢٨٠ - ٢٨٥) .

(٥٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر انور السادات (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣)، ص ٢٢٠- ٢٢٥ .

(٥٣) لمزيد من التفصيلات المدعمة بالوثائق عن احداث هذين اليومين ، انظر : حسين عبد الرازق ، مصر في ١٨ و١٩ يناير : دراسة سياسية وثقافية (بيروت : دار الكلمة ، ١٩٧٩) .

الفصل الثاني

التسوية المستحيلة

الفصل الثاني

التسوية المستحيلة

اولاً : زيارة القدس بين الأمل والمأزق

كان قرار الرئيس بزيارة اسرائيل والقاء خطاب امام الكنيست في القدس هو أكثر القرارات اثارة وربما خطورة في التاريخ العربي الحديث . وكانت الزيارة حقا حدثا لا مثيل له في التاريخ ومحاولة غير مسبوقة لاقتحام المعضلات السياسية . ولم يرحب بهذه الخطوة باعتبارها عملا ايجابيا عملاقا سوى اسرائيل والاوساط الغربية . أما الوطن العربي فقد تراوحت ردود فعله الفورية بين اتهام السادات بالخيانة العظمى أو التهور الاحمق وبين التحفظ أو الصمت المشوب بالذهول .

وتثور امام الباحث صعوبات عديدة لتحديد الدوافع الحقيقية وراء الزيارة ، وما زال الوقت مبكرا لاستجلاء جميع ابعاد هذا المشهد المثير في التاريخ العربي ، ومن المؤكد ان الصورة لن تكتمل قبل وقت طويل حين تظهر جميع الوثائق الديبلوماسية المتعلقة بتلك الفترة ، وحينئذ ستصبح تلك المهمة منوطة بدارسي التاريخ اكثر منها بدارسي السياسة . وقد حاول بعض الدارسين تحليل الدوافع التي حدت برئيس اكبر بلد عربي الى تحطيم حاجز الرفض العربي لاسرائيل والاقدام على خطوة كانت تبدو وكأنها بمثابة اعتراف رسمي باسرائيل دون مقابل واضح أو مفهوم . وقد قسمت هذه الدوافع الى دوافع داخلية وعربية ودولية على النحو التالي[1] :

---

(١) انظر : سعد الدين ابراهيم ، « المبادرة بين التصلب الاسرائيلي ومجموعة الرفض، » السياسة الدولية، السنة ١٤ ، العدد ٥٢ (نيسان / ابريل ١٩٧٨) ، ص ١٧ وما بعدها .

دوافع داخلية تنقسم بدورها الى دوافع تتعلق بالوضع الاقتصادي الذي كان يزداد سوءا ، والذي لم يكن هناك امل في انقاذه سوى بالخروج من حالة اللاسلم واللاحرب التي بدأت تعود من جديد ، واتخاذ خطوة جريئة للوصول الى سلام نهائي ؛ ودوافع عسكرية تتعلق بتزايد المخاوف من احتمال اقدام اسرائيل على حرب وقائية ضد الجيوش العربية تحطم القدرة العسكرية العربية تماما لعشر سنوات قادمة . وقيل بأن هـذه المخاطـرة قد اصبحت يقينا بعد وصول كتلة ليكود المتطرفة الى الحكم وتشكيل مجلس وزراء اسرائيلي أشبه بمجلس حرب ، لانه ضم اكبر عدد من الجنرالات الاكثر تشددا في تاريخ اسرائيل ومن بينهم موشي ديان وآريل شارون .

ودوافع عربية تتعلق بعدم القدرة على رسم سياسة عربية موحدة في مواجهة اسرائيل تُوزِّع اعباؤ ها بالتساوي في وقت يتصاعد فيه الشعور المعادي للحرب في مصر بسبب تراكم الثروة في أيدي الاقطار النفطية وتراكم الفقر والمشاكل الاقتصادية في مصر .

ودوافع دولية تتعلق بعجز الادارة الاميركية عن دفع عمليـة السلام التي بـدأها كيسنجر والتي كانت قد وصلت الى طريق مسدود . وساد اعتقاد لدى السادات بأن شيئا دراماتيكيا لا بد أن يحدث لاختراق ذلك الطريق المسدود[٢] . وكان السادات لا يزال على اقتناعه بأن الولايات المتحدة لا تزال تملك معظم ، ان لم يكن كل اوراق الحل ؛ وبأن هذا الشيء الدراماتيكي سيحل التردد الاميركي أو على الاقـل يزيـل العقبات التي تقف في طريقه .

الواقع ان هذا التحليل يبدو الآن ، وبعد مرور اكثر من خمس سنوات تكشفت فيها بعض الحقائق التي كانت خافية حينئذ ، وكأنه ينحو نحو التبرير والتماس الأعذار اكثر منه محاولة للتعمق وراء البحث عن الاسباب الحقيقية التي تتفق مع تطورات المواقف السابقة ، ومع الطريقة التي تعاملت بها الادارة المصرية مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي منـذ نهاية حرب اكتوبر . فالعامل الاقتصادي ، رغم أهميته ، لم يكن هو الدافع الحقيقي وراء زيارة القدس ، لأن اقتصاد الحرب لم يكن هو وحده سبب المشاكل الاقتصادية المتفاقمة ، وكان جزء كبير من هذه المشاكل يرجع الى سوء الادارة الاقتصادية والتطلعات الطبقية الشرهة ، ولم يكن من شأن الزيارة ان تعالج شيئا من هذه الاسباب . يضاف الى ذلك أن الزيارة كانت تنطوي على شيء من المغامرة ، فلم تكن احتمالات نجاحها اكيـدة بحيث يمكن القول بأن الزيارة كانت خيارا حقيقيا بين الرخاء مع السلام ، أو الفقر مع استمرار حالة اللاسلم واللاحرب . ولو كانت النوايا حول معالجة المشاكل الاقتصادية المصرية صادقة لأقدم النظام المصري على اتخاذ اجراءات من نوع آخر لمعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨ .

المصري والذي ألقت احداث ١٨ و ١٩ كانون الثاني / يناير اضواء ساطعة عليه ، قبل الشروع في مثل هذه الخطوة المحفوفة بالمخاطر . كذلك فإن القول بأن الزيارة كانت محاولة لاجهاض حرب وقائية اعتزمت اسرائيل شنها يمثل سقطة في براثن الدعاية والاخراج الغربي ، ذلك ان هذه الحرب الوقائية ، ضد مصر بالذات كانت مستبعدة لسببين رئيسيين :

الاول ، هو أن حالة الحرب كانت قد انتهت بالفعل بين مصر واسرائيل طبقا لاتفاقية فصل الاشتباك الثاني ، وكان الاميركيون يديرون بانفسهم محطات الانذار المبكر في سيناء ، وكانت القناة قد اعيد فتحها للملاحة البحرية ، ويجري تعمير منطقتها على قدم وساق ؛ ولم يكن الجيش المصري قد استعاد حالته التي كان عليها قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فالامدادات السوفياتية جفّت تماما ، والسلاح الاميركي لا يتدفق الا من خلال « قطارة » ، فضلا عن ان قرار تنويع مصادر السلاح والذي كان يعني في الواقع احلال السلاح الغربي محل السلاح الشرقي ، يحتاج الى وقت طويل لاعادة تنظيم الجيش على اساسه . وعلى ضوء هذه العوامل كلها ، لم يكن من المتصور ان تكون اسرائيل قد بلغت من الحمق حداً بحيث تشن هجوما عسكريا ضد مصر لن تكسب منه شيئا ولن يدفع ثمنه سوى النفوذ الاميركي الذي كان قد وجد طريقه الى مصر ، وإليه يرجع الفضل فيما وصل اليه الوضع قبل الزيارة ! ! ولم يكن الوضع ، على الجبهة المصرية ، يشكل خطورة على الاطلاق بالنسبة لاسرائيل .

الثاني ، وربما كان هو الأهم ، أنّ الفترة السابقة على الزيارة مباشرة شهدت لاول مرة في تاريخ الصراع الاسرائيلي مفاوضات مصرية ـ اسرائيلية رسمية سرية مباشرة . ولقد توسط الملك الحسن الثاني ، ملك المغرب ، ولعب دورا اساسيا فيها حين تمكن من ترتيب لقاء سري بين حسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري في ذلك الوقت ، وبين موشي ديان وزير الخارجية الاسرائيلي ، وقد تم هذا اللقاء في الرباط يوم ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧[٣] . وبعد قرار السادات بزيارة القدس ، استمرت هذه اللقاءات السرية وتم عقد لقاء آخر بين حسن التهامي وموشي ديان ، بحضور الملك الحسن ايضا ، في مراكش في ٢ و٣كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ . وهذا تأكيد قاطع على ان الرئيس السادات كان يعلم تماما ان موضوع الحرب الوقائية ضد مصر خلال الشهور التي سبقت المبادرة كان أمرا مستبعدا تماما . فلم يكن من المتصور ان تقدم اسرائيل على مثل هذه الخطوة الحمقاء الا بعد ان تفشل تماما مثل هذه المفاوضات السرية ، والتي كان يمكن ان تستمر لفترة طويلة .

---

(٣) حول تفاصيل ما دار في هذا اللقاء ، انظر :
Moshe Dayan, *Paix dans le désert* (Paris: Fayard, 1981), pp. 62-74

الا ان السادات قرر بعد أول لقاء بين التهامي وديان ان يذهب علانية وضح النهار الى القدس .

وفي هذا الاطار يصبح السؤال المثير ليس « لماذا قام السادات » . . . بالمبادرة ، بالزيارة ؟ ، وانما يصبح : لماذا فضل السادات هذه الطريقة الدرامية والمسرحية بدلا من الاتصال السري المباشر والذي كان قد بدأ بالفعل من قبل المبادرة ؟ للاجابة على هذا التساؤل فإننا نعرض التصور التالي :

أولا ، هناك ذلك الجانب المثير والمعقد في شخصية السادات وتركيبته النفسية وهو جانب لم تلقَ عليه الاضواء بعدُ بالقدر الكافي(٤) . وربما كان في التاريخ الارهابي للسادات ما يفسر إقدامه وعدم تراجعه امام اتخاذ قرارات تتسم بالمغامرة ويتزايد فيها عنصر المخاطرة بشكل كبير . يضاف الى ذلك ان قرارا من هذا النوع ، الذي ليس له سابقة في التاريخ ، من شأنه ان يجعل من السادات مركزا للاهتمام الدولي ومثاراً للجدل لفترة طويلة ، وهو جانب ولع به السادات وأشبع في نفسه رغبة جامحة .

ثانيا ، وبدون التقليل من دور العامل الشخصي والنفسي ، كانت هناك عوامل موضوعية عديدة . فبعد وصول بيغن ، بكل ما يمثله في تاريخ الحركة الصهيونية بمواقفه شديدة التطرف ، للحكم في اسرائيل ، ربما يكون السادات قد توصل الى نتيجة مفادها ان بيغن سيستحيل عليه ان يعرض شيئا يمكن ان يقبله الفلسطينيون ، وهو ما بدا واضحا من مقابلة ديان مع التهامي وبالتالي فليس أمامه سوى احد خيارين : الاول الالتزام بالعمل في اطار الحد الأدنى المقبول عربيا وهو الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مقابل الاعتراف باسرائيل . أي الالتزام بالموقف الجماعي العربي الذي كان العرب يأملون في عرضه في جنيف من خلال وفد موحد . وهو ما يعني ، وفي وجود بيغن في السلطة ، ضرورة الاستعداد لكل الاحتمالات بما في ذلك جولة جديدة من الصراع المسلح . الخيار الآخر ، تجميد الوضع على ما هو عليه بانتظار تذليل العقبات الاجرائية امام مؤتمر جنيف ، ثم انتظار نتائج جدل قد يطول لسنوات . وكلا الخيارين كان سيؤدي حتما بالرئيس السادات الى اعادة النظر في مجمل سياساته الداخلية وتحالفاته الخارجية . وهو ما لم يكن على استعداد للقيام به ولذلك فضل البحث عن طريق ثالث . . أما هذا الطريق الثالث فكان يتمثل في تهيئة افضل الظروف لتسوية مصرية ـ اسرائيلية بأقل

---

(٤) صدر مؤخراً وبعد الانتهاء من مخطوطة هذا البحث كتاب . محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب . قصة بداية ونهاية عصر انور السادات (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) . وهو كتاب مهم ويلقي ببعض الاضواء على ذلك الجانب من شخصية السادات وان كان الامر يحتاج لمزيد من الدراسات المتعمقة لتفسير تصرفات السادات .

التكلفة الممكنة ، وهو ما بدأ السادات يفكر فيه مليا وبجدية . وفي اطار هذا الخيار كان على السادات أن يسلك احد سبيلين : إما أن يستمر في المفاوضات السرية مع اسرائيل بكل ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر قد تعرضه بسهولة للإدانة بالخيانة العظمى ، ليس فقط من جانب البلدان العربية ، ولكن من جانب الشعب المصري كذلك ، خصوصا اذا تسربت انباء هذه الاتصالات قبل التوصل الى نتائج معقولة ؛ أو أن يسلك سبيلا آخر ، وكان هذا السبيل هو زيارة القدس علناً وفي وضح النهار ، وهو مسلك يمكن ان ينطوي على مزايا عديدة بالمقارنة مع مسلك المفاوضات السرية ، فمثل هذا القرار يمكن اخراجه دعائيا وابرازه على انه قرار منقطع النظير في الشجاعة والاقدام ، وتضحية بالكرامة الشخصية لرجل الدولة في سبيل وقف نزيف الدم لأمة بأسرها ، فضلا عن أن مبادرة بهذا الحجم وفي ظل وسائل الاعلام الحديثة يمكن ان تفجر قوى عالمية ضخمة تعمل من أجل اقرار السلام في الشرق الاوسط ، وتضع القوى الصهيونية داخل الولايات المتحدة في مأزق تسهل معه حرية الحركة للادارة الاميركية وتزيد من قدرتها على المناورة . لكن الأهم من ذلك كله ان مثل هذا القرار كان من شأنه ان يقذف بالكرة ليس في الملعب الاسرائيلي والملعب الغربي فقط ولكن ايضا وعلى وجه الخصوص في الملعب العربي ، ويجبر البلدان العربية على ان تحدد موقفا اكثر وضوحا . فإن هي رفضت ذلك القرار فلا يمكن ان يفسر ذلك الا برفضها للسلام مما يسهل معه إلقاء اللوم على العرب وتبرير حل مصري ـ اسرائيلي منفرد امام الشعب المصري .

وربما كان عنصر المفاجأة الوحيد في الظروف المحيطة بالزيارة هو ذلك التأييد المصري الملحوظ ، والاستقبال الشعبي الحار للسادات عقب عودته من القدس . وكان لذلك ما قد يبرره في الواقع .

فأولا ، كان هناك احساس شعبي بالمشاركة في صنع القرار ويرجع الفضل في ذلك للتليفزيون الذي نقل لحظة بلحظة تفاصيل تلك الزيارة[٥] ، اذ لم يحس الشعب بأن شيئا يدار من وراء ظهره ، وان كل شيء يجري امام سمع العالم كله وبصره باسم الشعب المصري الذي يمثله رئيس الدولة .

ثانيا ، كانت الزيارة تمثل وبحق « احدى لحظات الدراما القومية » التي يتوحد فيها الشعب المصري دائما مع القيادة « والقائد قد يكون فاروقا أو نحاسا ، ناصرا أو ساداتاً ، واللحظة التاريخية قد تكون نصرا أو هزيمة ، فرحا أو مأتما ولكن التوحد مع القيادة كان دائما يحدث »[٦] .

---

(٥) محمد حسنين هيكل ، حديث المبادرة (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ، ص ٢٢ .

(٦) ابراهيم ، « المبادرة بين الصلب الاسرائيلي ومجموعة الرفض ، » ص ١٩

ثالثا ، كان خطاب السادات في القدس متقن الاعـداد في الواقع . وربما كان هذا الخطاب هو الذي حسم لحظات الذهول وعدم التصديق ، بل والوجوم الذي ساد الشعب المصري اثناء المرحلة الاولى من الزيارة ، وحوّلها بعد ذلك الى أمل جارف . ومن الناحية الموضوعية لم يخرج خطاب السادات عن الاجماع العربي المطالب بالانسحاب من الاراضي العربية وقيام الدولة الفلسطينية الا فيما يتعلق بنقطة تفصيلية ، لكنها غاية في الاهمية ، الا وهي خلو الخطاب من الاشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية والتي كانت جميع الاقطار العـربية بمـا فيها مصـر ، قد اجمعت عـلى اعتبارهـا الممثـل الشـرعي الـوحيـد للشعب الفلسطيني . ولكن ذلك لم يكن ليلفت سوى نظر القله القليلة جدا من الفئات المتخصصة أو النشطة سياسيا ، والتي لم يكن من الممكن ان تمارس تأثيرا يذكر في مثل تلك الظروف (ومن الجدير بالذكر هنا انه يبدو ان النص الاصلي لخطاب السادات في الكنيست كان يتضمن فقرة خاصة بمنظمة التحرير . ولكن حوارا دار بين بطرس غالي وديان في السيارة التي كانت تقلهما من المطار الى مقر اقامة الـوفد المصـري المصاحب للسـادات أدّى الى الغائها . ويقول ديان انه أوضح لغالي ان السادات لا يجب ان يصمم على اجراء مفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحريـر الفلسطينيـة لأن ذلك سيـواجه بـرفض قاطـع من جانب اسرائيل . وقد وعد غالي بأن يوضح ذلك للرئيس . وبالفعل فعندما القى الاخير خطابه امام الكنيست في اليوم التالي لم ترد فيه اية اشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية)(٧) .

رابعا ، اصطحاب الزيارة بحملة اعلامية ضخمة حشدت لها جميع وسائل الاعلام التي اختارت العزف على الوتر الاقتصادي الحساس لدى الشعب المصري ، فانـطلقت مبشرة بأن الزيارة فتح لعصر الرخاء والسلام . ومن الجدير بالذكر ان الزيارة تمت في فترة كانت مسيرة الديمقراطية فيها قد بدأت تواجه صعوبات كبرى في مصر بعد احـداث ١٨ و١٩كانون الثاني / يناير ، وكانت صحيفة الاهالي الناطقه بلسان حزب التجمـع ـ وهو الحزب الوحيد الذي عارض الزيارة بصراحة ووضوح قاطعبن ـ مصادرة . وفي هذا الاطار كان من المستحيل على الشعب ان يعرف وجهة النظر الاخرى في الزيارة ، وحتى استقالة اسماعيل فهمي وزير الخارجية ، ثم محمد رياض وزير الدولة للشؤ ون الخارجية لم تنشر الا في بضعة اسطر قليلة دون إبداء أية أسباب . ولم يكن متاحاً امامهما ، وأمـام غيرهما من الشخصيات العامة الرافضة للزيارة ، من أمثال محمد حسنين هيكل مثلا ، ان يعبروا عن وجهة نظرهم وان يشرحوا دوافع الاستقاله امام الشعب المصري . فماذا كان يمكن أن يحدث اذا اتخذ مثل هذا القرار في ظل وسائل اعلام تكفل حرية التعبير عن الرأي ؟ . . سؤ ال تصعب في الحقيقة الاجابة عليه . .

(٧) انظر روانه دايان عن هذه الواقعة في Dayan, *Paix dans le desert*, p 104.

وقد زاد تأييد الشعب المصري للمبادرة من فرص نجاح الزيارة في تحقيق الاهداف التي تصورها السادات لها . والتي كان مجرد التفكير فيها قبل القيام بها ، يمثل نـوعا من المغامرة غير المأمونة العواقب ، ولكنها بعد أن حدثت ، وبـالذات بعـد وضوح التـأييد المصري لها ، اصبح لها قوة مؤثرة وفعّالة على الاحداث في الشرق الاوسط كله . ومن المؤكد أن السادات كان سعيدا تماما بعد عودته من القدس . فلو تمكنت الزيارة من اطلاق قوى عالمية اضافية تستطيع ان تعوض الخلل الفعلي في ميزان القوى بين العرب واسرائيل ، وقادرة على الضغط في اتجاه تسوية تحقق الحد الادنى من المطالب العربية ، لأصبح السادات بطلا حقيقيا وزعيما للعرب . ولو قصّرت المبادرة عن تحقيق تلك النتيجة فإنها تكون ، على الاقل ، قد ازالت عقبة كأداء ومهدت المناخ المحلي والدولي تماما لقبـول حل مصـري - اسرائيلي منفرد نعتقد أن السادات كان قد اقتنع بأنه الخيار الوحيد المطروح امامه ، حتى قبل أن تطأ اقدامه مطار تل أبيب كما اوضحنا .

ولكي تتمكن المبادرة من تفجير تلك القوى الضاغطة من اجل السلام ، وتنجح في الحصول على مخرج لأزمة الشرق الاوسط من المأزق الذي كانت قد وصلت اليه قبلها ، وفتح آفاق جديدة لتسوية تقبلها جميع اطراف الصراع ، كان يلزم توافر شروط ثلاثة : قدرتها على تغيير مدركات النخبة السياسية في اسرائيل حول طبيعة الصراع بل وقدرتها على تغيير اهداف وطبيعة المجتمع الاسرائيلي ذاته ؛ وقدرتها على توليد آليـات ضغط عالميـة حقيقية على اسرائيل وبالذات من جانب الادارة الاميركية التي تصور صانع القرار المصري انها تملك ٩٩ بالمائة من اوراق الحل ؛ هذا بالاضافة الى قدرتها على كسب التأييد العربي . وكان من المستحيل ان تتحقق هذه الشروط طبقا لاية حسـابات واقعيـة وهو مـا حدث بالفعل .

١ ـ القدرة على تغيير اهداف اسرائيل

كان من الصعب تماما تصور أن مجرد زيارة رئيس اكبر قطر عربي لاسرائيل يمكن ان يغـير ادراك النخبة السيـاسية ، وبـالذات النخبـة الحاكمـة ، لمقتضيات ومفهـوم الأمن الاسرائيلي[٨] ، وهو المفهوم الذي لم تنجح حتى حرب اكتوبر في تحطيمه ، وان نجحت في هزه لبعض الوقت ، والذي يربط ربطا وثيقا بين المطالب التوسعية الاسرائيلية ومقتضيات الأمن . وعلى هذا فالزيارة لم تكن تعني بالنسبة للنخبة الاسرائيلية الحاكمة سوى شيء

---

(٨) انظر عرضاً موجزاً لأهم نماذج التفكير الاسرائيلي حول هذا الموضوع في : محمد حسن، مصر في المشروع الاسرائيلي للسلام (بيروت : دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٧ ، ٩ و١٠ .

واحد وهو تأكيد استعداد مصر للاعتراف بإسرائيل . ولم يكن ذلك شيئا خافياً على القيادة الاسرائيلية نفسها أو على أي أحد آخر ، فالعالم كله يعلم بذلك منذ قبول مصر لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ومن خلال ردود مصر على مذكرات الدكتور يارنغ ومن خلال مبادرات وتصريحات أخرى كثيرة . وتقليص الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى مجرد الاعتراف كان تبسيطاً مخلاً لطبيعة هذا الصراع ، فالمشكلة القائمة كانت حول حدود اسرائيل وحول حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وانشاء دولتهم المستقلة . وكان واضحا تماما رفض اسرائيل القاطع للانسحاب الى حدود ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية مقابل اعتراف البلدان العربية بها . كانت الزيارة تعني شيئا واحداً هو اثبات جدية وحسن النوايا المصرية ، لكن اتمام الزيارة من قبل أن يكون هناك التزام اسرائيلي بالانسحاب الى حدود ١٩٦٧ ، كان ينطوي على مخاطرة كبرى لأن الزيارة في حد ذاتها كانت تعني اعتراف مصر القانوني باسرائيل وبلا مقابل . ولم تكن اسرائيل قد قدمت مثل هذه الالتزامات أو عبرت عن أي نوايا ايجابية لتقديمها . والغريب ان حسن التهامي قال لديان في مقابلتهما الاولى في الرباط ان السادات على استعداد للقاء بيغن لكنه « لن يقابل بيغن وبصافحه قبل ان يقبل بمبدأ الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة »[٩] . وبعد عودة ديان الى تل أبيب ومشاوراته مع بيغن تم الاتفاق بينهما على تبادل مقترحات كل طرف حول نصوص معاهدة السلام ، ومحاولة عقد لقاء آخر بين ديان والتهامي ، واعلان ان بيغن « ليس على استعداد لان يلتزم سلفا بالانسحاب من الاراضي المحتلة »[١٠] . وفي هذا الاطار ، وعلى ضوء وضوح موقف بيغن تماماً قبل قرار السادات بالزيارة ، ربما كان ما يأمله السادات هو خلق رأي عام اسرائيلي ضاغط على الحكومة الاسرائيلية أو خلق المتاعب للحكومة الاسرائيلية لإسقاطها . ولو صحّ هذا لكان يعني افراطا في حسن النية تجاه الرأي العام الاسرائيلي كما انه لا يستقيم مع ما اعلنه السادات نفسه من انه يفضل ان يتعامل مع شخصية قوية مثل بيغن تكون قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة ، وهو المعنى الذي نقله التهامي لديان ايضا .

وعلى أي حال فإن ادراك القيادة الاسرائيلية والنخبة السياسية في اسرائيل لدوافع المبادرة كما اتضح من فحوى تصريحات الزعماء الاسرائيليين سواء في الحكومة أو المعارضة وتعليقات الصحف كان كما يلي :

أ ـ اعتبار قرار الزيارة تعبيرا عن يأس القيادة المصرية من حل الصراع بالوسائل التقليدية سواء بالحرب او الديبلوماسية المعتادة .

ب ـ استعداد الشعب المصري للسلام بأي ثمن وهو ما يفسر تأييده للمبادرة .

---

(٩) Dayan, Ibid., p. 66

(١٠) Ibid., p 74.

ج ـ ان عملية الطلاق المصري ـ العربي تقترب من نهايتها وتدل عليها موجة النقد العارمة التي تطلقها الصحافة المصرية ضد العرب .

د ـ ان السادات قد وضع مستقبله في يد اسرائيل لأن مبادرة السادات حاولت الالتفاف حول مؤتمر جنيف ، وبالتالي فقد نسفت ما بقي من جسور بين مصر والاتحاد السوفياتي وبينها وبين البلاد العربية[11] .

وكانت خلاصة هذا الادراك ان الوضع قد نضج تماما لمعاهدة مصرية ـ اسرائيلية منفصلة لن يكون امام السادات بدّ من قبولها ، وهي كفيلة بدفع عملية الطلاق المصري ـ العربي الى نهايتها . وبالتالي فقد تم رسم الاستراتيجية الاسرائيلية لما بعد المبادرة على أساس « الانحناء للعاصفة التي اطلقتها مبادرة السادات » اذا استخدمنا تعبير الاستاذ احمد بهاء الدين ، لامتصاص دور الافعال المؤيدة لها من جانب الرأي العام الغربي وفي بعض قطاعات الشعب الاسرائيلي ، والصمود أمام أية ضغوط ، واعتبار ان مبادرة السادات مكسب حصلت عليه اسرائيل بغير مقابل ، تستطيع ان تبني فوقه للوصول الى معاهدة مصرية ـ اسرائيلية بأفضل الشروط الممكنة من وجهة نظر اسرائيل .

٢ ـ القدرة على توليد ضغط عالمي على اسرائيل

اما بالنسبة للشرط الثاني وهو قدرة المبادرة على توليد آليات ضغط عالمية على اسرائيل لحملها على قبول الحد الادنى للمطالب العربية مقابل الاعتراف بها ، والذي تؤكد الزيارة جدية العرب فيه ، فان أية حسابات سياسية موضوعية لم تكن من الممكن ان تتوصل الى امكانية نجاح المبادرة على هذا الصعيد . فرغم أنه كان من الواضح أن بمقدور المبادرة ، باعتبارها عملا دراميا فريدا ، أن تولد ردود فعل إيجابية ضخمة في أوساط الرأي العام الغربي ، الا أن الادب السياسي يكاد يجمع على أن قدرة الرأي العام على التأثير المباشر والفعال على مجرى السياسة الخارجية ، خصوصا بالنسبة للقضايا التي لا تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس اليومية وتتعلق بدول بعيدة عنها ، هو تأثير محدود جدا . كذلك لم يكن ممكناً اغفال قدرة الجماعات الصهيونية في الدول الغربية عموما ، وهي جماعات معترف بتأثيرها الفعال على وسائل صنع الرأي العام ، في شن هجوم مضاد بعد امتصاص ردود الافعال الاولى ، وإلقاء اللوم بالفشل على كل الاطراف ما عدا اسرائيل . وحتى مع افتراض تحرك الحكومات الغربية ، بدافع من مصالحها مع دول الشرق الاوسط منتهزة فرصة تبلور رأي عام ايجابي تجاه العرب ، للضغط على اسرائيل ، فإنّ قدرة هذه الحكومات

---

(١١) ابراهيم ، « المبادرة بين التصلب الاسرائيلي ومجموعة الرفض ، » ص ٢٢ .

الفعلية ، ما عدا الولايات المتحدة ، على ممارسة هذا الضغط هي قدرات محدودة للغاية ووسائل تأثيرها لا تكاد تذكر . وقد تمثلت المخاوف الحقيقية بالنسبة لاسرائيل في أن تنجح المبادرة في اطلاق رأي عام اميركي ايجابي يضعف من مركز جماعات الضغط الصهيوني وقوة تأثيرها على مراكز اتخاذ القرار الاميركي بما يهيء للادارة الاميركية فرصة اكبر لممارسة الضغط على اسرائيل ، لكن تلك المخاوف لم تكن تشكل خطورة حقيقية الا على أساس الافتراض بأن الادارة الامبركية ترغب في ممارسة هذا الضغط ولكنها لم تكن قادرة عليه بسبب التأثير الصهيوني ، وهو افتراض لم تثبت صحته على أية حال[١٢] . كذلك فإنّ الاعتماد على كسب الرأي العام الاميركي لتحرير الادارة الاميركية من الاسر الصهيوني معركة خاسرة بالضرورة ، لأن تأثير مثل هذه المبادرة هو تأثير مؤقت بطبيعته . ومن المعروف ان الرأي العام العالمي عموما والاميركي بصفة خاصة لا يمكن شغله بقضية واحدة لفترة طويلة ، وبالتالي فإنّ قدرة الجماعات الصهيونية الاميركية على استعادة زمام المبادرة من جديد واعادة الرأي العام الاميركي الى « صوابه » هي مسألة كان لا بد من أخذها في الاعتبار .

٣ ـ القدرة على كسب التأييد العربي

وأما بالنسبة للشرط الثالث ، وهو كسب التأييد العربي لها ، فقد كان ذلك مستحيلا بكل المقاييس ، وقد حال دون ذلك عدد من الاعتبارات الموضوعية المتعلقة بطبيعة المجتمع الاسرائيلي والتركيبة الاجتماعية والنفسية للنخبة السياسية فيه ، وانعكاس ذلك على إدراك هذه النخبة لمغزى المبادرة على النحو الذي اوضحناه . وكان الوطن العربي منقسما قبل المبادرة ، فمن غير المعقول ان تكون هذه المبادرة وسيلة لتلاحمه ، بل كانت وسيلة لتمزيقه اكثر . وحال دون ذلك ايضا الاعتبارات الشخصية والمتعلقة بالكرامة العربية . فالسادات لم يستشر أحدا من العرب ، قبل المبادرة ، وقد هاجمتها بعنف اقطار الشرق العربي قاطبة بالاضافة الى الجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية . وحتى اقطار التي كانت لا تزال تربطها بالنظام المصري علاقات صداقة قوية تحفظت عليها تماما[١٣] . ورغم عنف ردود الافعال العربية ، فلقد كان من الملفت للنظر ، ان يلتزم عدد من البلدان العربية المؤثرة ، وفي مقدمتهم المملكة السعودية واقطار الخليج العربي ، جانب الحذر والصمت ، رغم

---

(١٢) جميل مطر ، « اعادة تقويم السياسة العربية تجاه الولايات المتحدة : دعوة للحوار ، » المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٤٢ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١) .

(١٣) انظر ردود الافعال العربية تجاه المبادرة في النشرات الخاصة للهيئة العامة للاستعلامات وخاصة الصادر منها في ٢٦ / ١١ / ١٩٧٧ . وانظر ايضاً . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، مبادرة السلام ، رحلة القرن العشرين : تحليل وتوثيق (القاهرة : المركز ، ١٩٧٨) ، ص ١٠ ـ ١٧ .

التحفظات المبدئية على الزيارة ، وأن لا تنساق وراء المطالب الراديكالية بفرض عقوبات على مصر . لقد فضلت هذه البلدان الانتظار لما يمكن ان تسفر عنه المبادرة ، فربما تحدث المعجزة وتستجيب اسرائيل للمطالب العربية .

وربما لو كانت الزيارة قد نجحت في انتزاع اعلان ، مجرد اعلان ، من الحكومة الاسرائيلية باستعدادها للتفاوض على أساس الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة ، لما ترددت هذه البلدان في اعلان تأييدها وتدعيم موقف مصر الى درجة كان يستحيل على البلدان الاخرى ان تتجاهله . لكن اسرائيل قررت شيئا آخر وتصرفت بالطريقة التي تتلاءم مع موازين القوة القائمة . ولم يكن من مصلحتها ، وبحسابات باردة ، ان تصدر اعلانا يساعد مصر في أن تتزعم الاقطار العربية من جديد أو ، على الاقل ، التيار المؤثر فيه في تلك المرحلة ، لانها كانت تبحث عن وسيلة لإخراج مصر وعزلها من دائرة الصراع وكانت المبادرة فرصتها الكبرى .

وربما يثور التساؤ ل هنا حول علاقة موقف الاقطار العربية الرافضة لتطورات الوضع بعد ذلك والتي أدت الى قبول مصر لمعاهدات كامب ديفيد في النهاية . وقد راجت تحليلات مفادها أن عدم استجابة منظمة التحرير الفلسطينية على وجه الخصوص والاطراف الاخرى بصفة عامة ، وهي سوريا والاردن والاتحاد السوفياتي ، لحضور مؤتمر مينا هاوس الذي دعا اليه السادات عقب عودته من اسرائيل ، قد أضعف موقف العرب التفاوضي وأعطى السادات وبيغن ذريعة اضافية للمضيّ قدما في مفاوضات ثنائية لا يشارك فيها الاطراف الاخرى ، وتقول بعض هذه التحليلات ان حضور منظمة التحرير الفلسطينية كان من شأنه اما إفشال المؤتمر أو اجبار اسرائيل على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها[١٤] . والواقع ان هذا التحليل لا يستقيم مع منطق الامور . فالسادات كان يعرف تماما عندما وجه الدعوة الى تلك الاطراف باستحالة قبول هذه الاطراف للدعوة لأن الصيغة التي اقترحها لم تكن تخرج عن صيغة مؤتمر جنيف والتي كانت المبادرة نفسها محاولة للالتفاف حولها .

ولم يشر خطاب السادات نفسه في الكنيست الى منظمة التحرير الفلسطينية بل اسقط الفقرة الخاصة بها من خطابه بناء على اقتراح ديان على النحو الذي أوضحناه . ولو أن هذه الاطراف حضرت وفشل المؤتمر ، لكانت النتيجة العملية الوحيدة له هي تأييد الاطراف العربية للمبادرة والاعتراف باسرائيل عمليا ودون أي مقابل . ولم يكن هناك اي ضمان معقول على ان فشل المؤتمر كان يمكن أن يؤدي الى تراجع السادات عن استمرار

---

(١٤) ياسين العيوطي ، « مصر والسلام والازمة العربية ،» السياسة الدولية، السنة ١٥ ، العدد ٥٧ ، (تموز / يوليو ١٩٧٩) ، ص ٦-١١ .

التفاوض مع اسرائيل حول حل منفرد . وحتى لـو افترضنا جدلا قبول اسرائيل لحضور المؤتمر جنبا الى جنب مع منظمة التحرير الفلسطينية ، فان الاحتمال الاكثر ترجيحا هو أن يدخل المؤتمر بعد ذلك في متاهات المسائل الاجرائية ربما لسنوات طويلة لن يكون ثمنها سوى مزيد من اليأس والاحباط العربي . ويبدو أن الامل في قدرة المبادرة على تحقيق الحد الادنى للمطالب العربية ، بما في ذلك مطلب الدولة الفلسطينية ، بعث حيا في اذهان بعض الاكاديميين المصريين بمن فيهم اولئك الذين اشتهروا بتوجهاتهم القومية ، حتى بعد اتضاح تعنت بيغن الكامل اثناء مؤتمر الاسماعيلية ، ورفضه لهذه الدولة واقتراح مشروع للحكم الذاتي بديلا للدولة الفلسطينية . كتب احدهم يقول : « مع التأكيد على ان اقتراح الحكم الذاتي لا يرضي المطالب العربية ، بل ويتضمن الاعتراف بالسيادة الاسرائيلية على هذه المناطق ، ولا يؤدي الى حل المشكلة الفلسطينية ، ينبغي الاشارة الى ان قيام بيغن بعرض هذه الاقتراحات له دلالة اذا اخذنا في الاعتبار ، ماضي الرجل ، وتاريخه الفكري والعملي ، وأنه ارتبط دائما بأكثر تيارات الفكر الصهيوني تشدداً وتعصبا ، وهو ما يفتح الباب أمام احتمالات تغيرات أخرى في الموقف الاسرائيلي الرسمي ، اذا ما استطاعت الاستراتيجية العربية ، ان تدير معركة التسوية بمهارة واقتدار واحتفظت بالمبادرة معها ، واستطاعت ان تحرك الرأي العام العالمي عامة والاسرائيلي خاصة ، الى جانب مطالب الدولة الفلسطينية »[١٥] .

وعلى أي حال فلم تكن المحصلة النهائية لمغامرة القدس سببا للتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين تضع احداهما اطارا لمعاهدة مصرية ـ اسرائيلية والاخرى إطارا للحكم الذاتي . وقد امكن التوصل بالفعل الى معاهدة سلام مصرية ـ اسرائيلية تم التوقيع عليها في واشنطن في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ، وصدق عليها مجلس الشعب واصبحت سارية المفعول ، أما مفاوضات الحكم الذاتي فقد تعثرت ولا تزال . وقد اصرت الحكومة المصرية على اعتبار ان الاتفاقيتين تمثلان أساسا صالحا لتسوية شاملة مع اسرائيل وليستا سلاما مصريا ـ اسرائيليا منفصلا . وعلى أي حال وبصرف النظر عن موقف الحكومة المصرية المعلن فقد تكفلت الممارسات الاسرائيلية ذاتها بالتأكيد ، ليس فقط على أن ما تم التوصل اليه يمثل حلا منفردا مع مصر ، ولكن على ان هذا الحل المنفرد ايضا يمثل استسلاما مصريا لاسرائيل وليس سلاما من موقع القوة كما كان يحلو للسادات دائما ان يردد ، وكان للاتفاقيتين اثرهما العميق على الجبهة الداخلية المصرية .

كانت المبادرة قد نجحت لبعض الوقت في تجميد حركة التفاعلات التي كان الواقع السياسي المصري يموج بها بفعل التناقضات التي احدثها التغير المتسرع للهيكل الاقتصادي

---

(١٥) علي الدين هلال ، «المواجهة من اين الى اين ؟» السياسة الدولية، السنة ١٤ ، العدد ٥٢ (نيسان / ابريل ١٩٧٨) ، ص ١٥ ـ ١٦

والاجتماعي للنظام الناصري ، والتي أفرزت احداث ١٨ ، ١٩ كانون الثاني / يناير الدامية ، لكن المعاهدة لم تكن ابدا على مستوى الآمال الضخمة التي فجرتها المبادرة وعززتها وسائل الاعلام المصرية . وبالمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية أصبح هناك مدخل جديد على الواقع المصري تفاعل مع المتناقضات القديمة الكامنة ، والتي بدأت تدخل فيها الحركة من جديد لتؤدي الى ازمة النظام المصري الشاملة والتي انتهت بمصرع الرئيس السادات في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ .

ثانياً : اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية : نظرة تحليلية

على الرغم من رفض البلدان العربية للمبادرة ونتائجها ، وبالتالي رفضها للمشاركة في المؤتمر الذي دعى اليه السادات عقب المبادرة (مؤتمر مينا هاوس) ، وعلى الرغم من عدم استجابة اسرائيل لعقد مصالحة تاريخية تقوم على أساس مقايضة الارض العربية المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل الاعتراف بالكيان الاسرائيلي ، ووضوح هذا الرفض وضوحا قاطعا في مؤتمر الاسماعيلية ، فقد اندفع الرئيس السادات في اتجاه التسوية . وانزلقت مصر على طريق التسوية وحدها وهي لا تملك أي عناصر للقوة ، فالبديل العسكري غير متاح ، والرفض العربي شبه كامل ، والاتحاد السوفياتي يعارض ويعرقل من خلال تأثيره المباشر أو بواسطة أطراف عربية حليفة . وهكذا حوصرت مصر بين المطرقة الاسرائيلية والسندان الاميركي فقدمت التنازلات تلو التنازلات ، الى أن تم التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ثم على معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ . ولقد ترتب على ذلك آثارٌ بعيدة المدى سواء فيما يتعلق باستقلال مصر وسيادتها على أرضها ، أو فيما يتعلق بالتزامات مصر العربية ، أو فيما يتعلق بتكريس تبعية مصر للولايات المتحدة الاميركية وتدعيم نفوذها وسيطرتها في مصر وفي الشرق الأوسط .

١ ـ على صعيد الاستقلال الوطني

أول ما يلاحظ على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية انها لم تفصل بين قضية الانسحاب من سيناء وبين العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية لما بعد الانسحاب . فربطت المعاهدة ربطا وثيقا محكما بين عملية الانسحاب وبين التطبيع الكامل للعلاقات بين مصر واسرائيل سياسيا واقتصاديا وثقافيا . وبالتالي لم تصبح قضية الانسحاب في مفهوم المعاهدة مرتبطة بالقاعدة القانونية الدولية القاضية بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة ، على اعتبار أن الوجود العسكري الاسرائيلي هو وجود غير شرعي ويمثل اعتداء

على السيادة المصرية ، وانما تمت مكافأة اسرائيل على هذا الانسحاب بالتطبيع الكامل للعلاقات معها . وبهذه الطريقة تكون المعاهدة قد اعترفت بطريقة غير مباشرة بأن حرب حزيران / يونيو سنة ١٩٦٧ كانت حربا دفاعية ولم تكن عدوانا مسلحا . والقبول بتطبيع العلاقات مع اسرائيل ، حتى من حيث المبدأ ، يتجاوز بكثير نصوص القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والذي صدر عن مجلس الأمن ، لأن هذا القرار لم يتضمن أكثر من انهاء حالة الحرب والاعتراف القانوني ولم يشر من قريب أو بعيد الى تطبيع العلاقات . اذ أن مسألة التطبيع هي مسألة وثيقة الصلة بسيادة الدولة وحدها ، لها أن تقررها أو لا تقررها طبقا لما تراه محققا لمصالحها الوطنية . فضلا عن ذلك فقد كان قبول مصر انهاء حالة الحرب طبقا لهذه المعاهدة بمجرد تبادل وثائق التصديق عليها ودون الربط بين سريان مفعول هذا الانهاء وبين الانسحاب الاسرائيلي الكامل ، والذي كان مقررا اجراؤه على مدى ثلاث سنوات يعني التنازل الفوري عن حق مصر المعترف به دوليا في الدفاع الشرعي عن سلامة أراضيها الذي نشأ لها واستمر قائما منذ ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وبالتالي اضفاء الشرعية الدولية على الاحتلال الاسرائيلي لسيناء وانتظار ثلاث سنوات الى أن تفي اسرائيل بالانسحاب[١٦] . من ناحية اخرى فقد كان قبول مصر تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء مع اسرائيل قبل اشهر من عامين كاملين من انتهاء الاحتلال الاسرائيلي يمثل اهانة ضخمة للكرامة المصرية ، وهو عامل سوف يكون له اثر كبير في تفجير السخط الشعبي على الاتفاقية كما سنوضح بعد ذلك .

اما الملاحظة الاساسية الثانية على تلك الاتفاقية فهي انها قيدت من حرية ارادة مصر في ممارسة السيادة الكاملة على سيناء بعد عودتها لمصر وانسحاب القوات الاسرائيلية . فمصر لا يجوز لها طبقا لهذه الاتفاقية ان تبعث بقوات الى سيناء اكثر من القوات المحددة في الاتفاق ، فقد حرمت بعض المناطق عسكرياً على مصر ، فلا يجوز ان يكون لها تواجد فيها غير التواجد المدني وتواجد اجهزة الشرطة. والواقع ان ما يقرب من اربعة اخماس سيناء قد اصبح منزوع السلاح . بالاضافة الى ذلك فانه لا يجوز لمصر ان تنشىء أي مطارات حربية على أي جزء من ارض سيناء أو موانىء عسكرية على أي من شواطىء سيناء ولا يحق لأسطولها الحربي استخدام الموانىء الموجودة بها فعلا . وهذا يجعل سيناء في الواقع أرضا مفتوحة بلا دفاع امام الغزو الاسرائيلي ان ارادت اسرائيل اعادة احتلال سيناء لأي سبب من الاسباب . فضلا عن ذلك فقد وافقت مصر على وجود قوات دولية في اماكن معينة من سيناء وهي قوات لا يجوز لمصر منفردة ان تطلب انسحابها . وبذلك تحولت هذه

---

(١٦) عصمت سيف الدولة، هذه المعاهدة : رسالة الى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب دايفيد (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩) ، ص ٧١ .

القوات الى قوات احتلال اجنبي من حيث الواقع ، وهو احتلال دائم لانه غير مشروط بمدة محددة .

ولا يمكن لمثل هذه القيود وغيرها التي لا مجال للخوض في تفاصيلها أن تولد احساسا بالأمن لدى الشعب المصري ، أو تؤكد له على أن مصر قد استعادت سيادتها على سيناء . فربما تكون قد استعادت ملكيتها للارض ولكن لم تستعد حق التصرف فيها وفقا لمقتضيات أمنها وانما قيد هذا الحق تقييدا شديد لمصلحة مقتضيات الامن الاسرائيلي فقط ودون أي اعتبار لمقتضيات الامن المصري .

وربما كان اخطر ما تضمنته المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية من قيود على الارادة المصرية هي أنها جعلت من الحكومة المصرية طرفا حارسا ونشطا لحساب اسرائيل والصهيونية العالمية وفي مواجهة الشعب المصري . فالفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المعاهدة تلزم الحكومة المصرية « بالامتناع عن التنظيم ، أو التحريض ، أو الاثارة ، او المساعدة ، او الاشتراك في فعل من أفعال الحرب ، أو الافعال العدوانية ، أو النشاط الهدام ، أو افعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في اي مكان وتتعهد بأن تكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الافعال للمحاكمة » كما تنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من البروتوكول على أن « يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ، وتمنع كل طرق الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر » .

وينطوي تعبير « النشاط الهدام » الذي ورد بالاتفاقية « والدعاية المعادية » الذي ورد بالبروتوكول على معان يمكن ان تتسع كثيرا لتقيد تماما حرية الفكر والعقيدة وكل ما يتصل بالنظرة الايديولوجية أو السياسية تجاه اسرائيل والصهيونية . فأستاذ الجامعة الذي يقوم بتدريس تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد يعرض نفسه للمسألة الجنائية اذا ذكر في محاضرته أن الصهيونية حركة استيطانية استعمارية ، أو أن اسرائيل اغتصبت أرض فلسطين بدون وجه حق وشردت شعبها بقوة السلاح . ورجل الدين قد يلقى الجزاء نفسه اذا جرؤ على القول ان « الأرض الموعودة » خرافة دينية ، وكذا الفنان أو الكاتب اذا جاء بعمل يندد باليهود أو يبرز الصهيونية كحركة عنصرية . . وهكذا .

اذا نفذت المعاهدة بحذافيرها نصا وروحا سوف يكون على الحكومة المصرية أن تصدر قانونا يجرم كل من يحرض أو يقوم بعمل دعائي مضاد للصهيونية واسرائيل . وسوف يتعين على الحكومة المصرية أن تراجع المناهج الدراسية « لتنقيتها » من « الاكاذيب » التي احتوت عليها طوال الثلاثين عاما الماضية ، والتي تقول بأن اسرائيل دولة مغتصبة وأن الحركة الصهيونية حركة عنصرية وهي (الاكاذيب) التي تربى عليها عدة اجيال في مصر

والوطن العربي. وسيتعين على العقل العربي أذن ان يقبل ما تقوله اسرائيل عن نفسها بأعتبارها مسلمات لا تقبل المناقشة(١٧) .

٢ ـ على صعيد علاقات مصر العربية

كان للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية آثار خطيرة بالنسبة لعلاقة مصر بالوطن العربي . ويُعدّ مجرد التوقيع على تلك الاتفاقية ، بل مجرد التفاوض مع اسرائيل خروجا على الاجماع العربي الذي اعتبر أن القضية الفلسطينية ، وكذا علاقة أي بلد عربي باسرائيل هي من قبيل القضية القومية التي لا يجوز لبلد عربي ان يتصرف فيها على نحو منفرد ، وخروج مصر على هذا الاجماع يضر بالوطن العربي ومصالحه . ولا يمكن الادعاء ان معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ليست صلحا منفردا لأنه ، من ناحية ، لم يشترك اي قطر عربي في المفاوضات التي أدت اليها ، ولم يوقع عليها اي بلد عربي آخر سوى مصر ، فضلا عن أن مصر لم تكن مفوضة من جانب أي قطر عربي آخر بالتفاوض مع اسرائيل نيابة عنه ، كما انه « لا يستطيع احد ان يدعي ان حكومة مصر وصية او ولية امر شرعية على دول عربية ناقصة الاهلية »(١٨) . ولكن الامر لم يتوقف عند حدّ خروج مصر عن الاجماع العربي بالتوقيع منفردة على صلح مع اسرائيل ولكن ترتب على الاتفاق تحطيم التزامات مصر العربية أيضا ، وكانت تلك احدى المسائل المهمة التي اهتم بها المفاوض الاسرائيلي تماما ، وحرص على النص عليها وبوضوح في معاهدة السلام . اذ من وجهة نظر المفاوض الاسرائيلي كانت أهم مسألة بالنسبة له هي أن يضمن تماما ان مصر ستلتزم بجميع ما ورد في الاتفاقية تجاه اسرائيل ، طالما ان اسرائيل تلتزم بما ورد فيها تجاه مصر ، وبصرف النظر عن السلوك الاسرائيلي تجاه البلدان العربية الاخرى ،أو السلوك العربي تجاه اسرائيل . وفي هذا الاطار كان على المفاوض الاسرائيلي الا يترك امام المفاوض المصري باباً للتحلل من التزاماته بدعوى قيامه بالوفاء بالتزامات سابقة مع اطراف اخرى وفي الوقت نفسه يجبره بنص المعاهدة على ألا يدخل في التزامات في المستقبل تتعارض مع الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية . بل اكدت المعاهدة صراحة ايضا على انه في حالة تعارض الالتزامات السابقة لأي طرف مع الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة ، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة . ونظراً لاهمية هذا الموضوع ـ نورد نص المادة التي نظمت أحكامه من المعاهدة وهي المادة السادسة وتقول :

« ١ ـ لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الامم المتحدة .

---

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

٢ ـ يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ ـ كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتها أحكام الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى ، لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ، يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من الالتزامات الأخرى ، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة » .

ومعنى ذلك ، في التحليل النهائي ، ان المعاهدة تلزم مصر بنقض التزاماتها السابقة تجاه الاقطار العربية . لأنّ جل هذه الالتزامات كان يتعلق بدور مصر في التصدي للمخطط الصهيوني ومقاومته بكافة الوسائل ، أما وقد وضعت هذه الاتفاقية أسس « السلام » بين مصر واسرائيل وبدون انتظار للبلدان العربية ، وأصبح لها أولوية على كافة الالتزامات الاخرى ، فإن مصر تصبح بنص هذه المعاهدة ، في وضع لا تستطيع فيه الوفاء بالتزاماتها العربية اذا ما تعرض احد الاقطار العربية للعدوان الاسرائيلي مثلا . أي أن مصر تصبح بعبارة أخرى دولة محايدة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ بدء سريان هذه المعاهدة .

غير أن المتأمل الدقيق لنصوص الاتفاقية سوف يكتشف ان الاتفاقية تلزم مصر في الواقع بما هو اكبر من الحياد وتجبرها على أن تكون طرفا منحازا لاسرائيل ضد البلدان العربية . لأن اعتراف مصر القانوني باسرائيل « وتطبيع » العلاقات معها في الوقت الذي يستمر الصراع بين اسرائيل وبين باقي البلدان العربية قائما ، وهو صراع اساسه الشرعية لأنه يدور حول أرض واحدة يدّعي كل طرف انه صاحب الحق الأوحد فيها ، يصبح الاعتراف « بالحق » الاسرائيلي بالتالي انكارا للحق الفلسطيني وهو ما سنوضحه بتفصيل اكثر حين نتحدث عن موقف « اطار السلام في الشرق الاوسط » الذي وقعه السادات في كامب ديفيد ، من القضية الفلسطينية والبلدان العربية بصفة عامة . ولا يخفى على أحد ان اقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل والتزام مصر باستمرارها حتى في حالة اندلاع حرب بينها وبين أي قطر عربي ، فإنّ مصر لا تصبح فقط غير منحازة ولكن متعاونة مع العدوان الاسرائيلي ومؤيدة له بطريق غير مباشرة . وقد حدث هذا الوضع بالفعل أثناء الحرب اللبنانية الأخيرة ، حيث كانت مصر تلتزم بتوريد ما تعاقدت عليه مع اسرائيل من نفط مصري تستخدمه اسرائيل وقودا للحرب ضد الفلسطينيين واللبنانيين .

ولكي لا يظهر السادات بمظهر الموقع على حل منفرد فقد وقع في كامب ديفيد الى جانب إطار معاهدة السلام بين مصر واسرائيل اطاراً آخر « للسلام في الشرق الاوسط » . وقد تضمن هذا الاطار ما تصورت مصر انه حلّ للقضية الفلسطينية التي هي لب النزاع في الشرق الاوسط . وبتوقيعها على هذا الاطار حاولت دفع الاتهام بأنها قد أقدمت على حل منفرد ، وان ما وقعت عليه هو حل شامل للقضية برمتها . والواقع أن هذا الادعاء يجافي الحقيقة من أساسها . فمن ناحية لا يعتبر « اطار السلام في الشرق الاوسط » حلا للقضية الفلسطينية ، ومن ناحية أخرى فان الربط بين « الحل المصري » « والحل الفلسطيني » هو ربط مشوه يضر بقضية السلام في الشرق الاوسط ويحقق للطرف الاسرائيلي اهدافه على حساب الطرف العربي .

« اطار السلام في الشرق الاوسط » الذي وقعت عليه مصر في كامب ديفيد ليس حلا للقضية الفلسطينية ، لأن جوهر القضية الفلسطينية يتمثل في أرض اغتصبت وشعب شرد من أرضه بلا وجه وحق . وبالتالي فإنّ الحل العادل للقضية الفلسطينية يتمثل في عودة الحق الى اصحابه بعنصريه الارض والشعب أو على الاقل فتح الطريق لعودة هذا الحق تدريجيا ، وانما كاملا ، الى اهله . وحتى اذا افترضنا أن جوهر التسوية التي اعتقد السادات أن بإمكانه التوصل اليها هو « حل توفيقي تاريخي نهائي » يقوم على أساس اقتسام الوطن الفلسطيني واقامة دولتين مستقلتين عليه احداهما فلسطينية عربية والأخرى اسرائيلية يهودية ، فإننا نجد أن اطار السلام في الشرق الاوسط والقائم على مفهوم الحكم الذاتي لا يحقق مثل هذا الهدف المتواضع . والاكثر من ذلك فانه لا يفتح حتى الطريق امام تحقيق هذا الهدف تدريجيا . فهذا الاطار لا يتعامل مع الضفة الغربية وغزة باعتبارهما اراضي محتلة عام ١٩٦٧ ، شأنهما في ذلك شأن سيناء مثلا ، بحيث يمكن ان تكونا موضوعا للمقايضة على أساس عودة الارض في مقابل الاعتراف باسرائيل وضمانات أمن لها . ولكنها تتبنى بالكامل خطة بيغن للحكم الذاتي التي اقترحها في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ والتي تقوم على أساس التفرقة بين السكان والارض[١٩] . وتوافق اسرائيل على أن يتمتع سكان الضفة وغزة بحكم ذاتي له سلطات محدودة ، الا أنها ترفض تماما أن « تتنازل » عن سيادتها على هذه الارض لانها تعتبرها أرضا محررة وجزءا لا يتجزأ من أرض اسرائيل . واذا كان صحيحا ان الاطار الذي اتفق عليه في كامب ديفيد لم يعترف لاسرائيل بسيادتها على الارض الفلسطينية ، فانه في الوقت نفسه لم يعترف للفلسطينيين بحقهم في السيادة على تلك الارض . وبالتالي فقد ترك موضوع السيادة معلقا لتحسمه المفاوضات التي يضع الاطار

(١٩) حول المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، انظر : عبد العليم محمد ، الحكم الذاتي والاراضي المحتلة (القاهرة . مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٨٠) .

الاجراءات الخاصة بها . ولا يمثل اطار الحكم الذاتي أي اعلان للمبادىء التي سوف تجري المفاوضات على أساسها ، انه مجرد دعوة للتفاوض ؛ والالتزام الوحيد الذي قبلت اسرائيل التوقيع عليه في كامب ديفيد هو التزام بالتفاوض . لكن الاجراءات التي حددها الاطار للمفاوضات تعطي لاسرائيل حق الفيتو فيما يتعلق بتقرير مستقبل السيادة على تلك الاراضي الفلسطينية . وكما يقول الدكتور فايز صايغ فإنه بالموافقة على اجراء المفاوضات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتعديل الوضع القائم ، فإنّ مصر والولايات المتحدة تكونان قد وافقتا فعليا في كامب ديفيد على أن السماح لاسرائيل بمنع أي تغير في وضع الضفة الغربية وغزة طالما رغبت في ذلك[٢٠] . وبهذا تستطيع اسرائيل وحدها ان تقرر كيفية ومعدل التغيير الذي تسمح به . والواقع أن تصريحات بيغن في الكنيست عقب التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد وكذلك تصريحات ديان وغيرهما من المسؤولين الاسرائيليين لم تترك اي مجال للشك حول النوايا الاسرائيلية تجاه هذه القضية . وكان تصريح ديان للاذاعة في ٢٠ ايلول / سبتمبر غنياً بالدلالة . فقد قال ديان « ما اتفقنا عليه في كامب ديفيد هو الا تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة . واذا طالب طرف عربي آخر (الاردن مثلا) بالسيادة على هذه الاراضي نستطيع نحن من جانبنا أن نطالب بالسيادة الكاملة عليها . ولنفترض انهم طالبوا وأننا طالبنا فستكون النتيجة هي استمرار الوضع القائم »[٢١] . رغم ان اطار السلام في الشرق الاوسط ينص على أن « الحل الذي تسفر عنه المفاوضات يجب ان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة » الا انه لم يتضمن تعريفا لهذه الحقوق بل انه قد استبعد عمليا أهم هذه الحقوق وهي حقوق السيادة ، والوطن وحق تقرير المصير والعودة . بل ان اتفاقيتي كامب ديفيد لم تستطيعا حتى ان تنتزعا اعترافاً صريحاً أو التزاما بعدم انشاء مستوطنات جديدة أو تجميد المستوطنات القائمة طوال فترة المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي .

من ناحية أخرى فإن الاطراف المدعوة للتفاوض هي الاردن بالاضافة الى مصر واسرائيل والولايات المتحدة وممثلين عن الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك . ومعنى ذلك استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية تماما من عملية التفاوض . وبذلك تكون مصر قد نقضت مرة اخرى التزاما عربيا كانت قد ربطت نفسها به في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ وهو اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . أي أن مصر وافقت في كامب ديفيد على اجراء مفاوضات تقرر مستقبل الشعب الفلسطيني بدون الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب . . ! ! فضلا عن ذلك فقد قررت مصر لنفسها حقا لا تملكه حين وافقت في الاتفاق التكميلي الخاص

(٢٠) Fayez A Sayegh, «The Camp David «Framework» for Peace,» paper presented at: Arab-American Association of University Graduates, Annual Convention, 11, Bloomington, Minnesota, 28 October 1978.

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٧ ـ ٨ .

بالحكم الذاتي « وهو جزء لا يتجزأ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية » انه في حالة اذا ما قرر الاردن عدم الاشتراك في المفاوضات فستجري المفاوضات بين مصر واسرائيل . بل اكثر من ذلك تضمنت المعاهدة تعهدا من مصر « بأن تكفل عدم صدور أي فعل من أفعال الحرب او الافعال العدوانية او افعال العنف أو التهديد بها من داخل اراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته او مرابطة على أراضيه ضد السكان أو الممتلكات الخاصة بالطرف الاخر » . فالمقصود بالقوات المرابطة على أراضيه هي بالطبع احتمالات تواجد قوات لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومعنى ذلك ان مصر طبقا لهذه المعاهدة ستمنع أي نشاط فلسطيني مسلح من أراضيها ، بل سوف تتحول مصر الى طرف ايجابي في البحث عن وتصفية النشاط الفلسطيني المسلح .

والواقع ان الحل الذي قبلته مصر للمشكلة الفلسطينية كان حلا اسرائيليا ولم يكن حلا فلسطينيا أو عربيا بأي معيار . فالحكم الذاتي الاداري للفلسطينيين في الضفة وغزة يقدم حلاً لمعضلة التناقض بين الاعتبارات الديموغرافية المتمثلة في وجود مليون فلسطيني يعيشون في الضفة وغزة ، بالاضافة الى نصف مليون آخرين يعيشون داخل اسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ ، وبين رغبة اسرائيل في المحافظة على « نقاء » الدولة اليهودبة داخل أرض اسرائيل الكبرى Eretz Israel[٢٢] . فاسرائيل ترفض دمج هذا الكم الفلسطيني الذي يتزايد بمعدلات اكبر من معدلات تزايد اليهود داخل النسيج السياسي والاجتماعي للدولة الاسرائيلية لانه يهدد بنسف الدولة اليهودية من أساسها وفي الوقت نفسه تريد تحقيق الامل الصهيوني في دولة اسرائيل الكبرى . وفي هذا الاطار يصبح الحكم الاداري للسكان الفلسطينيين حلا سعيدا لهذا التناقض من وجهة النظر الاسرائيلية ويوفر على اسرائيل التكلفة الباهظة ، « للحل النهائي » للمشكلة الفلسطينية الذي يقترحه بعض غلاة الصهيونيين والذي يتمثل ببساطة في ابادة هذا الشعب أو اجباره على الرحيل نهائيا .

وحتى اذا سلمنا ان مصر لم تقر بالمفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي وانها اعتقدت انه يمكن من خلال المفاوضات تطوير هذا المفهوم بما يفتح الباب امام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتأجيل قضية تمثيل الشعب الفلسطيني الى مرحله لاحقة ، فان اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية لم تحقق من الناحية العمليه او القانونية اي نوع من الربط بين التقدم على طريق تنفيذ معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية والتقدم على طريق تنفيذ الحكم الذاتي طبقا للمفهوم المصري له . فلم تنص المعاهدة مثلا على وقف عملية التطبيع أو تأجيلها اذا لم يحدث تقدم على طريق الحكم الذاتي . وهنا يأتي مغزى اصرار الحكومة الاسرائيلية على بداية عملية التطبيع مع مصر قبل الانتهاء من الانسحاب الاسرائيلي بسنتين كاملتين . فالتطبيع مع مصر يرتبط في ادراك اسرائيل ، وفي النصوص

---

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٣ ـ ٥ .

القانونية ، بالانسحاب من سيناء فقط ولا علاقة له بالحكم الذاتي اذا تعثرت مفاوضات الحكم الذاتي ، التي حدد لها مدة عام . وبسبب تعنت اسرائيل ، لا تستطيع مصر أن توقف عملية التطبيع بينها وبين اسرائيل ، لأنه لو حدث هذا فإن اسرائيل ستوقف عملية الانسحاب من سيناء ، وهو ما كانت مصر تحرص عليه في المقام الاول .

وبهذا تمكنت اسرائيل ليس فقط من أن تحصل على توقيع مصر على اتفاقية لا يقبلها الشعب الفلسطيني ولكن ايضا أن تفصل تماما بين هذه الاتفاقية وبين ما يجري على صعيد العلاقات الثنائية مع مصر .

بقيت نقطة أخيرة حول هذا الموضوع وهو أن مصر لم تحصل من اسرائيل على أي التزام بسلوك محدد تجاه البلدان العربية في مقابل اعتراف مصر بها والتزامها بعدم اللجوء الى القوة لحل الخلافات بينهما والتطبيع الكامل للعلاقات . وبالتالي تمكنت اسرائيل من أن تفصل تماما بين ما يجري على الجبهة المصرية وما يجري على الجبهات الأخرى . وهكذا نكون امام اتفاقية سلام منفصلة مع اسرائيل لا تحقق لمصر السيادة الكاملة على أرضها ، وتوقيع مصري على اطار لحل المشكلة الفلسطينية لا يقبله الشعب الفلسطيني دون التزام اسرائيلي محدد بعدم الاعتداء على البلدان العربية المجاورة . كانت اسرائيل تهدف الى اخراج مصر من الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتفرغ لفرض شروطها بالقوة المسلحة على الجبهة الشرقية وهو ما حصلت عليه اسرائيل بالكامل .

٣ ـ على صعيد الوضع الخاص للولايات المتحدة

لم تقتصر آثار اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية على المساس باستقلال مصر الوطني وسيادتها على أراضيها وعلى تحطيم علاقة مصر بوطنها العربي الذي يمثل الاحتياطي الاستراتيجي لها عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، وانما تجاوز ذلك لإحكام تبعية مصر للولايات المتحدة الاميركية ، وتقنين هذه التبعية .

فلم يتوقف دور الولايات المتحدة عند حد « المساعدة » في التقريب بين وجهات النظر المصرية ـ الاسرائيلية أو لعب دور « الشريك الكامل » في المفاوضات بين مصر واسرائيل ، وانما أسندت المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية دورا تنفيذيا محددا في إطارها للولايات المتحدة الاميركية ، وذلك على النحو التالي :

أ ـ الولايات المتحدة وحدها دون غيرها هي التي تقوم بعمليات الاستطلاع الجوي للاشراف على الانسحاب (الفقرة أ من المادة السابقة الملحق ١) .

ب ـ الولايات المتحدة هي وحدها التي تقوم بتشكيل « قوات الأمن » في حالة فشل

الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تشكيل مثل هذه القوات ، كما طالبت الاتفاقية وملاحقها . ولأن الامم المتحدة رفضت بالطبع ، وكان من المتوقع أن ترفض ، تشكيل قوات لم يطلب منها المجتمع الدولي تشكيلها ، فان هذا الدور الذي كان منوطا أصلا بالأمم المتحدة قد أسند في النهاية الى الولايات المتحدة . ولما كانت هذه القوات هي قوات دائمة لانه لا يجوز سحبها الا بموافقة الطرفين ، فقد تحولت في الواقع الى قوات احتلال دائم تابعة مباشرة للولايات المتحدة الاميركية .

ج ـ أن الولايات المتحدة هي الحارسة الوحيدة والضامنة لقيام الاطراف المعنية بتنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة . وقد تضمن خطاب « الالتزامات الاميركية تجاه الطرفين » ، والموجّه الى كل من الرئيس المصري ورئيس الوزراء الاسرائيلي والذي يعتبر جزءا من المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية هذا المعنى بوضوح تام ، حين ذكر انه في حالة حدوث خرق أو تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل فان الولايات المتحدة ستقوم بناء على طلب أحد الطرفين أو كليهما بالتشاور معهما في هذا الشأن ، وستتخذ الاجراءات الأخرى التي تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة .

وقد يقال : وماذا في ذلك ؟ اذا كانت الولايات المتحدة هي التي شاركت في عملية السلام ، وقبل الطرفان المعنيان هذه المشاركة ، أليس من المنطقي أن تقوم هي بضمان تنفيذ المعاهدة ؟ هذا القول صحيح اذا كانت الولايات المتحدة تقف موقف الحياد الكامل ويدرك الطرفان دورها على هذا النحو . وليس ذلك صحيحا . فلم تكن الولايات المتحدة أبدا طرفا محايدا في الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وقد ذكر الرئيس السادات نفسه انه أوقف حرب اكتوبر ١٩٧٣ لانه لم يكن يستطيع أن يحارب الولايات المتحدة الاميركية ، فما الذي تغير لكي تصبح الولايات المتحدة محايدة . لا شيء . والغريب أن رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى خليل وبعد انتهاء المفاوضات الخاصة بالمعاهدة وقبل يوم واحد من التوقيع عليها في واشنطن في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ، كان قد شكك بنفسه في نوايا الولايات المتحدة واعتبرها منحازة لإسرائيل . وكانت المناسبة هي « مذكرة الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الاميركية ودولة اسرائيل بشأن ضمانات تنفيذ المعاهدة » والتي وقعت بينهما قبل التوقيع على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية . وهذه المذكرة كانت بالنسبة لرئيس الوزراء المصري ، بنص تعبيره في الخطاب الذي أرسله الى سيروس فانس وزير الخارجية الاميركية بتاريخ ٢٥ آذار / مارس ١٩٧٩ « مفاجأة كبرى » ، كما انها « تفترض الشك في التزام مصر بتعهداتها » وفيها « تقرر الولايات المتحدة لنفسها دور الحكَم » . . . الى آخره . . وفي خطابه الى فانس في اليوم التالي اعتبر رئيس الوزراء المصري ان مذكرة هذا الاتفاق تعتبر « موجهة ضد مصر » ولذلك فقد أعلن رفضها وأورد ستة عشر سببا يدعوه لهذا الرفض وأهم هذه الاسباب انها : « تخول للولايات المتحدة حقوقا لم يتم التفاوض بشأنها . . » وانها تعطي للولايات

المتحدة سلطة اتخاذ تدابير عقابية . وانها تحمل موافقة الولايات المتحدة الضمنية على قيام اسرائيل باتخاذ تدابير ، من بينها التدابير العسكرية ، ضد مصر على أساس افتراض حدوث مخالفات او تهديد بمخالفات لمعاهدة السلام . ولكن اوضح وأدق ما أورده هذا الرد هو انها تعطي الولايات المتحدة الحق في أن تفرض وجودها العسكري في المنطقة لدواع متفق عليها بينها وبين اسرائيل .

معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية هي اذن المناسبة التي استطاعت من خلالها الولايات المتحدة ان تعود بكل ثقلها ، بما في ذلك الوجود العسكري المادي الى مصر قلب الصراع العربي ومفتاح الشرق الاوسط . والولايات المتحدة تدرك بحكم خبرتها التاريخية مع مصر ان ما حدث من تغير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المصري يحتاج الى حمايتها العسكرية المباشرة لأنه تغير في غير مصلحة أغلبية الشعب المصري وبالتالي فلا بد من حمايته بالقوة المسلحة ، فالنظام الذي أقر اتفاقيتي كامب ديفيد ووافق عليهما ودعمهما لا يمكن ان يتصور ان يكون هو النظام الذي يبادر بخرقهما . لن يخرق كامب ديفيد الا القوى الاجتماعية والاقتصادية التي حدث التغيير لغير مصلحتها . هذا التغيير بدأ بقبول الدور الاميركي المنفرد في الشرق الاوسط ، وعقبهُ مباشرة صدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي افتتح رسميا « عصر الانفتاح الاقتصادي » في مصر ، وانتهى منطقيا وبشكل آليّ إلى كامب ديفيد . فقد أدت كامب ديفيد وتوقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية الى تحالف اميركي اسرائيلي موجه ضد مصر ، ولضمان استمرار عملية التغيير في الطريق الذي رسمته لها الولايات المتحدة الاميركية . والمذهل في الامر ان تاريخ الخطاب الثاني الموجه من رئيس الوزراء المصري الى وزير الخارجية الاميركي يحمل نفس تاريخ التوقيع على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية في واشنطن . ولو أن مصر كانت جادة حقيقة في رفض المذكرة الاميركية لكان أنسب وسيلة لهذا الرفض رفض التوقيع على المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية نفسها ؛ لانه بمناسبة ضمان تنفيذ هذه المعاهدة ، وليس لأي سبب آخر ، أصبح للولايات المتحدة ، من خلال مذكرة التفاهم بينها وبين اسرائيل ، « الحق في أن تفرض وجودها العسكري في المنطقة لدواع تتفق عليها بينها وبين اسرائيل » حسب تعبير رئيس الوزراء نفسه .وعلى حد تعبير الدكتور محمود القاضي فقد أورد رئيس الوزراء المصري ستة عشر سببا لرفض هذه المذكرة ، كان كل سبب منها يكفي لرفض التوقيع على معاهدة السلام مع اسرائيل[٢٣] .

---

(٢٣) انظر تعقيب د. محمود القاضي في مجلس الشعب على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، بصفة عامة . وحول هذه النقطة ، بصفة خاصة ، انظر : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الثانية والستين المعقودة مساء يوم الثلاثاء ١٩ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩، الموافق ١٠ من ابريل سنة ١٩٧٩ [القاهرة] : الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩) ، ص ١٢ (طبعة مؤقتة) .

ثالثاً: تسويق التسوية السلمية مع اسرائيل

ارتبطت التسوية السلمية ، منذ ظهور إرهاصاتها الاولى بعد التوقيع على الاتفاقية الثانية لفض الاشتباك عام ١٩٧٥ وحتى إبرام معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ، بعدد من الظواهر اللافتة للنظر والتي قصد بها تسويق هذه التسوية شعبيا وايجاد المبررات النظرية والعملية لها . ومن أهم هذه الظواهر ما يلي :

١ - الحملة ضد العرب والتشكيك في انتماء مصر العربي

بدأت الحملة ضد العرب تتصاعد تدريجيا منذ عام ١٩٧٥ ووصلت ذروتها بعد زيارة الرئيس السادات للقدس . وقد تركزت هذه الحملة على مقولة ان انغماس مصر في القضايا العربية بصفة عامة ، وفي القضيه الفلسطينية بصفة خاصة ، قد أدّى الى خراب مصر الاقتصادي في الوقت الذي تركزت فيه الثروات في يد العرب . وادّعت ان العرب يريدون محاربة اسرائيل حتى آخر جندي مصري . وأنه قد آن الأوان ان تتفرغ مصر لعلاج مشاكلها الخاصة . وفي هذا السياق برزت دعوة توفيق الحكيم الى « حياد مصر » والتي قصد منها بالطبع حيادها في الصراع العربي - الاسرائيلي[٢٤] ! ولتأصيل هذه الحملة نظريا ظهرت مقولات تشكك في عروبة مصر وفي انتمائها العربي ، وتدعي ان القومية العربية خرافة ، وتستنتج ان هناك تناقضا بين المصالح الوطنية المصرية وبين المصالح القومية العربية[٢٥] .

وعلى الرغم من ان هذه الحملة قد فجرت حوارا خصبا وخلاقا دافع فيه أغلب الذين شاركوا فيه عن عروبة مصر وربطوا بين المصالح الوطنية والمصرية والمصالح القومية العربية ربطا عضويا[٢٦] ،الا انها (قد أثارت قدرا من البلبلة في الاوساط الشعبية ، خصوصا وان الصحف القومية ركزت على التصرفات السفيهة للعرب في مصر وفي خارج مصر ، حتى مناضلو منظمة التحرير الفلسطينية لم يسلموا من النقد والتجريح الى حد ان وصفهم رئيس الدولة بأنهم مناضلو الكباريهات) . ومن الطبيعي ان تجد مثل هذه الانتقادات استجابة في الاوساط الشعبية في ظروف ازمة اقتصادية طاحنة تمر بها مصر ، وبالتالي فقد كسب هذا الشعور المعادي للعرب ارضية لبعض الوقت على الاقل .

---

(٢٤) انظر كتابات توفق الحكيم في : الاهرام، ٣ / ٣ / ١٩٧٨ ، الاخبار (القاهرة) ، ١٨ / ٣ / ١٩٧٨ ، والاهرام ، ٢١ / ٤ / ١٩٧٨ .

(٢٥) انظر تفيداً لهذه المقولات في . حسن نافعة ، « الوطنية المصرية والقومية العربية في المشروع القومي لعبد الناصر،» في . سعد الدين ابراهيم ، محرر، المشروع القومي لثورة يوليو، سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو، ٣ (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٠١-١٦٦ .

(٢٦) سعد الدين ابراهيم ، مشرف ، عروبة مصر : حوار السبعينات - دراسات تحليلية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨) .

٢ ـ الربط بين التسوية وبين الرخاء الاقتصادي السريع

شهدت المرحلة الممتدة منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٧ تركيزا شديدا في الصحافة والاعلام الخاضعين لملكية الدولة على حجم المشاكل الاقتصادية الضخمة التي تواجهها مصر . فالمرافق كلها تنهار : شبكة الصرف الصحي ، والتليفونات ، والطرق ، و«الكباري » ، كلها تحتاج الى تجديد شامل . وهي تنهار لان كل الخدمات قد اهملت بسبب ظروف الصراع والمواجهة مع اسرائيل . وتلك كلها تحتاج الى اموال واستثمارات ضخمة لم تكفِ الموارد الاقتصادية المصرية للوفاء بها . اذن فمصر تحتاج الى شيئين رئيسيين : وضع حد للمواجهة مع اسرائيل ، وفتح الباب امام الاستثمارات الاجنبية . وعندما أقدم الرئيس على زيارته المفاجئة للقدس كان المناخ العام ممهداً تماما لقبول عملية الربط بين « السلام » و « الرخاء » . وفي الشهر التالي للزيارة مباشرة امكن حصر ما يزيد على ٥٠ مقالاً و ٣٠٠ تصريح تبشر كلها بعصر الرخاء . فالنفقات العسكرية سيتم خفضها ، وسيقوم الجيش بدوره في حل مشاكل مصر الاقتصادية ، وفي جو السلام ستتدفق الاستثمارات الاجنبية على مصر . ولم تنس هذه الحملة ان تذكر الشعب بأن مصر قد انفقت اكثر من ٤٠ مليارا من الدولارات وخسرت اكثر من مائة الف قتيل بسبب العرب والقضية الفلسطينية[٢٧] .

ولقد ساعد ذلك في رفع درجة توقعات الشعب المصري في الجانب الاقتصادي المادي المحسوس بدرجة خطيرة . ولم يؤد تعثر المبادرة بعد اتضاح التعنت الاسرائيلي الشديد في مؤتمر الاسماعيلية الى التزام المسؤولين المصريين جانب الحذر في هذا الشأن . واندفع الرئيس السادات على طريق التسوية ، رغم كل المعوقات ، واندفع في الوقت ذاته ليسهم شخصيا في الوصول بدرجة هذه التوقعات الى مستوى غير معقول مع تحديد فترة زمنية محددة . فقد وصل الامر الى حد ان يعلن شخصيا ، وبعد التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد في نهاية ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، ان عام ١٩٨٠ هو عام الرخاء للشعب المصري .

وكان من الطبيعي ان يسهم ذلك في خلق نوع من الضبابية امام رجل الشارع في مصر حول مخاطر السلام . فكل شيء يهون في سبيل رخاء قريب وقادم يؤكده رئيس الدولة شخصيا .

---

(٢٧) انظر على سبيل المثال ، وفي عدد واحد من صحيفة . الاهرام، ٢٥ / ١١ / ١٩٧٧ ، اربع مقالات تدور حول هذا المعنى باقلام د. علي لطفي ، د. مصطفى السعيد والاستاذ سعد محمد احمد ، وكلهم وزراء سابقون او لاحقون او حاليون ، والاستاذ مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار .

٣ ـ بين التضليل المتعمَّد . . والتفسيرات المبالغ فيها

ارتبطت مرحلة التسوية السلمية مع اسرائيل بظهور قاموس حكومي غريب من المصطلحات السياسية لتبرير تصرفات رئيس الدولة غير العادية ، وقد قصد بهذه المصطلحات اما التضليل المتعمد عن طريق اعطاء تفسيرات للتصرفات تخالف الواقع وتتناقض معه صراحة ،واما الايحاء بمعان تعبر عن الاماني والاحلام اكثر مما تعبر عن الواقع المعاش او التفسيرات الطبيعية للنصوص القانونية .

فالرئيس قام بزيارة القدس « لكسر الحاجز النفسي » وحين يكسر هذا الحاجز النفسي فان شعوب المنطقة لا بد وان تتعانق حتماً ، لان الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، حسب تأكيدات الرئيس هو صراع يرجع٧٠ بالمائة منه الى عوامل نفسية، فالزيارة اذن علاج بالصدمات الكهربائية لمعضلة الشرق الاوسط النفسية . لم يعرف الشعب المصري شيئا عن زيارتي حسن التهامي السريتين للمغرب ، ولا ماذا قال له ديان اثناء الزيارتين قبل ان يقرر السادات زيارة القدس . على الشعب اذن ان ينتظر نتيجة هذا العلاج الفريد . وفي هذا الاطار يبدو تعنت اسرائيل وتصلبها وكأنهما نوع من نوبات تشنج تجتاح المريض ، وما على الطبيب سوى ان يصبر .

وحتى بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد تتوالى التصريحات المطمئنة . فالاتفاقيتان لا تمثلان حلا منفردا وهما اتفاقيتان من شأنهما في النهاية تحقيق انسحاب اسرائيل الشامل من الاراضي العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ ، وتتوالى التصريحات الغامضة ، والتي تهدف الى اطلاق ستار كثيف من الدخان حول تراجع مصر عن الموقف العربي . اسامة الباز يصرح « بأن مصر لن تتخلى عن مقررات الرباط ، وكانت مصر هي القوة التي عملت وراء الستار لميلاد قرار الرباط الخاص بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . اننا لم نسحب تأييدنا لهذا القرار ولكن في المفاوضات العملية لا نعطي لاسرائيل الفرصة لتقول كلمتها فيمن يمثل الفلسطينيين وسيشترك الفلسطينيون في الصورة في المفاوضات مع اسرائيل الخاصة بنقل السلطة ، ونرى ان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مباشر في المفاوضات يعقد العملية »[٢٨] وتصريحات تكاد تكون يومية للرئيس السادات وكمال حسن علي واسامة الباز وبطرس غالي ، تؤكد على ان هناك ربطا تاما بين التسوية في سيناء والحكم الذاتي في الضفة وغزة[٢٩] . بل ان الدكتور مصطفى خليل في تعليقه على مشروع المعاهدة المصرية ذهب الى حد التأكيد بأن مصر لن تتخلى عن المطالبة :

---

(٢٨) تصريحات اسامة الباز في· الاهرام، ٢١ / ١٠ / ١٩٧٨ .

(٢٩) انظر : الاهرام ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ / ١٠ / ١٩٧٨ على سبيل المثال .

أ ـ « بضرورة اعادة النظر في ترتيبات الامن بعد فترة محددة بدلا من النص على امكانية ذلك .

ب ـ بتفسير يؤكد التزامات مصر العربية وعدم المساس بها خصوصا اذا قامت اسرائيل بعدوان عسكري مسلح على احدى الدول العربية الاعضاء في ميثاق الضمان الجماعي .

جـ ـ والنص صراحة على ان قيام العلاقات الديبلوماسية على مستوى السفراء يتم بعد قيام الحكم الذاتي »[٣٠] .

وعلى الرغم من ان معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية لم تتضمن بالفعل مثل هذه التأكيدات ، فقد استمرت المفارقات الغريبة بين تصريحات المسؤولين المصريين ، والتي قد تعبر عن آمالهم ، وبين الواقع المقنن في المعاهدة . فقبل توقيع الاتفاقية بثلاثة ايام فقط يؤكد مصطفى خليل « ان التزام مصر قائم تجاه الدول العربية طبقا لاتفاقية الدفاع المشترك »[٣١] ويؤكد بطرس غالي بطريقة اكثر صراحة وجرأة « انه اذا حدث اي اعتداء على اي دولة عربية فان للالتزامات العربية الاولوية على هذه الاتفاقية وعلى اي التزامات أخرى »[٣٢]. ويذهب اسامة الباز الى أبعد من ذلك حين يؤكد ان مصر سوف تحدد علاقتها مستقبلا مع اسرائيل على أساس موقفها من القضية الفلسطينية « ومصر لن تتخلى عن اصرارها على اقامة وطن قومي للفلسطينيين له كامل السلطات والصلاحيات »[٣٣] . وكان من شأن هذه التصريحات ان تطمئن ، ولو لبعض الوقت بأن التسوية ليست منفردة وانها تسوية شاملة، وبالتالي امكن تزييف الوعي ولو الى حين ، فلم يكن أحد قد قرأ نصوص المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية بعد .

ولكن الاغرب من ذلك أنه ، وحتى بعد نشر نصوص المعاهدة ، فان اللجنة المنبثقة عن مجلس الشعب تؤكد اننا بصدد حل شامل يمثل خطوة لتمكن الفلسطينيين من تقرير مصيرهم وانشاء دولتهم المستقلة « وان التزام مصر قائم تجاه الدول العربية طبقا لاتفاقية الدفاع المشترك ، فان مصر ستقف الى جانب الدول العربية المعتدى عليها »[٣٤] .

٤ ـ الارادة المطلقة لفرد

هناك دلائل عديدة تشير الى أن عملية التسوية السلمية مع اسرائيل ، على الرغم من

(٣٠) تصريحات د. مصطفى خليل في : الاهرام، ٨ / ١ / ١٩٧٩ .
(٣١) الاهرام، ٢٢ / ٣ / ١٩٧٩ .
(٣٢) الاهرام ، ٢٣ / ٣ / ١٩٧٩ .
(٣٣) الاهرام، ٢٥ / ٣ / ١٩٧٩ .
(٣٤) من تقرير لجنة مجلس الشعب التي شكلت لفحص وثائق معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية . انظر : جمهوريه مصر العربية ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة التاسعة والخمسين المعقودة يوم الجمعة ٩ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ ، الموافق ٦ من ابريل سنة ١٩٧٩ ([القاهرة]: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩) ، ص ١١ (طبعة مؤقتة)

ان عدداً من العوامل الموضوعية أشرنا لها في حينها قد ساعد عليها ومهد لها ، الا انها على النحو الذي نمت به تعتبر تعبيرا عن ارادة فرد أوحد وهو السادات . فمنذ حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ اندفع السادات نحو تسوية تستبعد الاتحاد السوفياني وسلم للولايات المتحدة وحدها ٩٩ بالمائة من اوراق الحل دون ان يتم ذلك حتى بالتنسيق مع البلدان العربية . وعلى هذا الطريق بدأ السادات يفقد اصدقاءهُ ويضحي بهم الواحد تلو الآخر . ثم يفقد ثقة الشعب كله ، ليقف على الطريق وحيداً تماما قبل أن تنطلق الرصاصات في صدره .

مبكرا في عام ١٩٧٤ بدأ الخلاف بين محمد حسنين هيكل وبين السادات حول الادارة السياسية لحرب اكتوبر وحول كيفية تحريك خيوط اللعبة السياسية لفترة ما بعد الحرب . ورغم ان هيكل كان قد لعب دورا بارزا في حسم جولة الصراع على السلطه عام ١٩٧١ لصالح انور السادات ، فقد ضحى السادات به . وآثر هيكل ان يترك موقعه المؤثر لانه أحس مبكرا ، ربما بسبب معرفته بدقائق الصراع طوال الثلاثين عاماً الماضية بحكم اقترابه من عبد الناصر ثم من السادات ، ان الطريق الذي بدأه السادات سوف يفضي به الى الهاوية ، ولم يكن هيكل معاديا لأميركا .

لقد قرر السادات منفردا ، وبدون التشاور مع أحد قبل ان يعقد العزم على الذهاب الى القدس . ولم يستطع اسماعيل فهمي وزير الخارجية او محمد رياض وزير الدولة للشؤون الخارجية ان يتحملا مسؤولية استمرارهما في الوزارة ، بعد قرار على هذه الدرجة من الخطورة لم يستشر فيه وزير الخارجية المصري ، وبدون أي ضمانات لنجاح تلك الزيارة . ولم يكن اسماعيل فهمي او محمد رياض معارضين للتسوية او معادين للولايات المتحدة . ثم رفض محمد ابراهيم كامل الصديق الشخصي للرئيس السادات ، والذي قبل ان يعمل وزيرا للخارجية بعد المبادرة ، بل وذهب الى القدس للتفاوض ، ان يشارك في مسؤولية التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد . لقد هاله حجم التنازلات التي قدمت ، وفشل في اقناع الرئيس بأن التسوية مستحيلة في ظل هذه الشروط ، وانها سوف تضر بمصر ولن تقنع العرب ، وفضّل الاستقالة . ولم تكن استقالة محمد ابراهيم كامل استقالة عادية لوزير خارجية اختلف مع رئيس دولته ، ولكنها كانت ذات دلالات عميقة لرجل فوق مستوى شبهات السادات نفسه . هاله ما يحدث داخل غرف كامب ديفيد المغلقة وفي الاجتماعات الثنائية بين السادات وكارتر أو الثلاثية مع بيغن . ويقول محمد ابراهيم كامل في مذكراته « لقد استسلم (الرئيس السادات) للرئيس كارتر تماماً الذى استسلم بدوره لمناحيم بيغن وأن اي اتفاقية ستبرم في نهاية الامر على هذا الاساس ستكون كارثة على مصر وعلى الشعب الفلسطيني وعلى الامة العربية جميعا » . ويستطرد كامل « وقد حرت تماما في تفسير مراميه وسلوكه وتصرفاته غير المفهومة وانتهى تفكيري الى انه اما أن يكون في حالة انهيار تام سلبه ارادته او تكون التكنولوجيا الامريكية ... قد نجحت في

السيطرة عليه وتوجيهه مغناطيسيا واما ان يكون قد اصيب بالجنون والعمى معا او ـ وهو الاحتمال الاكثر ايلاما ـ ان يكون قد قبل ان يلعب دور كويسلنج في منطقة الشرق الاوسط واحتار ـ ويعلم الله منذ متى ـ ان يكون عامل الولايات المتحدة في الانحراف بمصر نحو الانضمام الى حلف استراتيجي اميركي اسرائيلي مصري »[٣٥] . اذن لقد وصل الامر الى حد الاتهام بالخيانة من جانب صديق شخصي للسادات لم تكن له وليست له ، أية طموحات سياسية .

ان معاهدة هذا شأنها كان يصعب تماما تسويقها جماهيريا . لقد اعتقد السادات انه بشيء من الحزم يستطيع ان يفرضها . ولم تكن هناك مشكلة دستورية ، فالحزب الذي يرأسه السادات شخصيا ، والذي تم تكوينه بقرار وهو على رأس السلطة ، يملك الاغلبية الساحقة من مقاعد مجلس الشعب . ولكن يلاحظ ان المعاهدة لم تستوف حقها من المناقشة في المؤسسات الدستورية ، واتضح ما يلي :

أ ـ ان مجلس الوزراء ناقشها وأقرها بالاجماع في جلسة واحدة عقدت صباح الاربعاء ٤ نيسان / ابريل ١٩٧٩ .

ب ـ عقد مجلس الشعب جلسة صباحية في اليوم التالي ٥ نيسان / ابريل ١٩٧٩ استمع فيها الى خطاب من رئيس الجمهورية ، ثم عقد جلسة مسائية استمع الى بيان من رئيس الوزراء ووزير الخارجية . وفي هذه الجلسة اقترح رئيس المجلس احالة نصوص القرار الجمهوري بالموافقة على الاتفاقية بالاضافة الى الاتفاقية والملحقات والاتفاق التكميلي الخاص بالحكم الذاتي ونصوص مذكرة التفاهم الاميركي ـ الاسرائيلي وخطاب رئيس الوزراء الى لجنة مشتركة تضم لجان العلاقات الخارجية والشؤون العربية والأمن القومي والتعبئة القومية لإعداد تقرير عنها وعرضه على المجلس .

جـ ـ من الثابت انه لم توزع النصوص المذكورة على اعضاء مجلس الشعب . وعندما اشتكى الاعضاء من هذا رد رئيس المجلس بأن « النصوص جميعها اودعت امانة المجلس» .

د ـ عقدت اللجنة ، كما ورد في تقريرها اجتماعات استغرقت كلها عشر ساعات فقط . علما بان مجموع الوثائق التي ذكر تقرير اللجنة انها قد اطلعت عليها تبلغ مئات الصفحات . وفي اليوم التالي ٨ نيسان / ابريل كان تقرير اللجنة مطبوعا وجاهزا . وفي اليوم الذي يليه ، كان مجلس الشعب منعقدا لمناقشة تقرير اللجنة .

---

(٣٥) محمد ابراهيم كامل ، « مذكرات محمد ابراهيم كامل ـ الحلقه ٣٣ ، » الشرق الاوسط (باريس) ، ٢ / ١ / ١٩٨٣ .

البلاد وعرضها وتمس سمعة الاسرة الحاكمة نفسها ، والأسر المنتسبة اليها . وفي هذا المناخ يبدأ الناس في التساؤ ل عما اذا كان الرخاء المقصود هو رخاء تلك الأسر على حساب الاغلبية الساحقة من الشعب العامل، وعلى حساب انهيار كل القيم والاخلاقيات في المجتمع . وعلى صعيد ثالث تتكفل الممارسات الاسرائيلية بتوضيح حقيقة ان التفسيرات الرسمية المصرية للمعاهدة هي نوع من احلام اليقظة ولا علاقة لها بالواقع أو بالنصوص القانونية . فاسرائيل تسرع بتوسيع المستوطنات في الضفة وغزة وتقيم مستوطنات جديدة بهمة ونشاط لم تعهدهما من قبل ، منذ ١٩٦٧ وحتى توقيع المعاهدة . وتعلن ضم القدس الشرقية نهائيا وتطيل ذراعها لتضرب المفاعل النووي في العراق . . الخ . كل ذلك وعملية تطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية جارية على قدم وساق . وتتعثر مفاوضات الحكم الذاتي وتقطع ثم تستأنف ثم تقطع وينتهي العام المقرر لها دون نتيجة ولا تأثير لذلك على سير التطبيع . ويرفرف العلم الاسرائيلي في سماء القاهرة وتبدأ المنتجات الاسرائيلية في غزو السوق المصري . وتأتي وتذهب الوفود . لا ربط ولا رباط اذن بين القضية الفلسطينية وبين المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية . اكثر من ذلك يبالغ رئيس الدولة في اظهار حسن النية وفي التودد الى اسرائيل وبعرض تزويد اسرائيل بمياه النيل عبر سيناء ـ كما يبالغ في اظهار مشاعر العداء تجاه الشعب الايراني . ويستقبل الشاه المطرود من شعبه استقبالا رسميا في مصر ، ثم يستضيفه مرة أخرى بعد ان ضاقت به الارض بما رحبت . وتستخدم الولايات المتحدة قواعد مصر الجوية في غارتها الفاشلة لانقاذ الرهائن الاميركيين المحتجزين في طهران . ويدفن الشاه في موكب رسمي مهيب في مصر . ويندفع الرئيس اندفاعا ما بعده اندفاع لاظهار مشاعر الولاء تجاه الولايات المتحدة فيعرض عليها تسهيلات دائمة ، ويقدم لها قاعدة عسكرية في رأس بناس تقوم الولايات المتحدة بإعدادها وتنفق عليها من ميزانية البنتاغون مباشرة . . .

كان ذلك اكثر مما يحتمل الشعب ومما يطيق . وبدأت معارضة جميع فصائل الحركة الوطنية لمجمل السياسات التي اصبحت كامب ديفيد رمزها وسببها ونتيجتها . وسوف نفرد فصلا خاصا لمعالجة تطور موقف المعارضة من اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، بشيء من التفصيل . وفي صيف ١٩٨١ كانت سحب الاستقطاب بين السادات وحزبه من ناحية ، وبين جميع فصائل الحركة الوطنية ، الشرعية منها وغير الشرعية ، المعلنة وغير المعلنة ، تتجمع في سماء الحياة السياسية المصرية لتصل في ايلول / سبتمبر الى حد القطيعة الكاملة ، ويقرر السادات الزج بجميع رموز وقيادات هذه الفصائل في السجون .

في هذا الاطار لم يكن من المتصور ان يأخذ الرد شكلا آخر غير العنف ، أمّا لِمَ لم يأخذ العنف شكل انتفاضة او ثورة شعبية او انقلاب ، فلذلك أسبابه الموضوعية ، وتخرج عن

هـ ـ لم تستغرق المناقشة في مجلس الشعب سوى يومين فقط ، ٩ و ١٠ نيسان / ابريل عقد خلالهما أربع جلسات وقد حددت الكلمة بعشر دقائق فقط[٣٦] .

وقد وافق مجلس الشعب على المعاهدة بأغلبية ٣٢٩ عضوا وامتنع صوت واحد عن التصويت بينما عارضها ١٥عضواً . وقد اوضحت الاحداث فيما بعد ان الخمسة عشر عضوا الذين رفضوا المعاهدة شكلا وموضوعا كانوا اكثر تعبيرا عن ارادة الشعب المصري من الاعضاء الـ ٣٢٩ الذين وقفوا الى جانب المعاهدة ، لكي تصبح المعاهدة ملزمة بعد ذلك ويتم التصديق عليها محدثة كل الآثار القانونية المترتبة عليها . لقد عارض هؤلاء الاعضاء تلك المعاهدة من منطلق انقاصها من السيادة المصرية ، واضرارها بالعلاقات التي لا يمكن فصمها بين مصر والوطن العربي وتكريسها لعلاقات التبعية بالولايات المتحدة الاميركية . وبعد الموافقة على المعاهدة قرر رئيس الجمهورية حل مجلس الشعب واجراء انتخابات جديدة . وتدخلت الحكومة في هذه الانتخابات للحيلولة دون نجاح الاعضاء الذين رفضوا المعاهدة ، بل انه اجري استفتاء صدرت بعده قوانين تجرّم كل من ينتقد المعاهدة . لقد احدثت المعاهدة تأثيرا مباشرا على مسيرة الديمقراطية في مصر ، لكن ذلك لم يحل دون تزايد الرفض الشعبي للمعاهدة يوما بعد يوم .

كان الوقت عاملا حاسما لكي تتضح الحقيقة كاملة بجميع ابعادها وتوضح من الذي كسب ومن الذي خسر بهذه المعاهدة . فرغم الاستجابة الشعبية لعدد من الانتقادات الموضوعية التي يمكن ان توجه للبلدان العربية ، خصوصا فيما يتصل بتبديدها للثروة العربية ، وعدم استطاعتها الاتفاق على استراتيجية موحدة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي . . الخ ، الا أن جماهير الشعب لم تكن على استعداد مطلقا لأن تصل الامور الى حد القطيعة الكاملة مع البلدان العربية . فهناك مصالح ضخمة لمصر في الوطن العربي حيث تمثل تحويلات المصريين العاملين في البلدان العربية مجموع ما تحصل عليه مصر من قناة السويس وصافي ثمن بيع نفطها للخارج ، مجتمعين . بالاضافة الى ان القطيعة مع الاقطار العربية تجعل مصر تقف في خندق واحد مع اسرائيل ضد الاقطار العربية ، وهو ما كان يصعب احتماله نفسياً ، يضاف الى ذلك الاعتبارات الدينية وهي اعتبارات ذات اهمية قصوى . وعندما بدأ الشعب يدرك ان عزلة مصر لم تقتصر على المجال العربي فقط بل امتدت لتشمل العالم الاسلامي ومجال العالم الثالث ، حينئذ بدأ ادراكه يلمس خطأ جسيماً لا بد قد حدث . من ناحية اخرى ، فالرخاء الموعود لا يجيء والاوضاع الاقتصادية تزداد سوءا . وعام ١٩٨٠ يمر بلا رخاء او حتى مجرد الامل فيه . وتبدأ رائحة الفساد تفوح بطول

---

(٣٦) انظر مضابط مجلس الشعب المصري الخاصة بالجلسات ٥٧ ـ ٦٢ . وانظر ايضاً : سيف الدولة ، هذه المعاهدة . رسالة الى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب دايفيد ، ص ١ ـ ٢٦

نطاق هذه الدراسة . ما يعنينا الاشارة اليه هنا ان العنف اتجه الى شخص الرجل الذي جسد تلك المرحلة بأسرها . والواقع انه اذا كان من المغالى فيه ان نعتبر معاهدة السلام او النهج الساداتي في التعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي مسؤ ولا عن هذا الوضع فانه سوف يكون خطأ بالغاً في الوقت نفسه ان نقلل من شأن ابرام تلك المعاهدة في تفسير ما حدث . وربما يكون من المفيد ان ننقل هنا نص الفقرة الخاصة بكامب ديفيد في الحوار الذي اجرته جريدة الاحرار مع الاستاذ احمد شوقي الاسلامبولي والد خالد الاسلامبولي الذي وضع ونفذ خطة اغتيال السادات : « وسألوني عن كامب ديفيد . قلت : علشان تسألوني فيها . . احضروا بيان السادات في مجلس الشعب ، وخطابه في الكنيست ثم معاهدة كامب ديفيد نفسها وشوفوا البلد اتباعت إزّاي . . وباعوا الشعب . .

يعني ايه باعوه ؟

يعني ان سيناء لم يتم تحريرها بالكامل حتى الآن . . يعني ان هناك قوات طوارىء دولية في اراضي مصرية ـ يعني . . . »[٣٧] .

---

(٣٧) الاحرار (القاهرة) ، (١١ نيسان / ابريل ١٩٨٢) .

الفصل الثالث

الرفض الشعبيّ للمعاهدة: الدوافع.. الاسباب.. الاليّات

الفصل الثالث

الرفض الشعبيّ للمعاهدة: الدوافع.. الاسباب.. الاليّات

مقدمـــة

نحلل في هذا الفصل مواقف القوى السياسية المختلفة من عملية التسوية السياسية مع اسرائيل ، وتطور هذه المواقف الى أن تمت عملية الاستقطاب بين جميع القوى الوطنية من ناحية ، والحزب الحاكم من ناحية أخرى . وهو الاستقطاب الذي انتهى باجراءات ايلول / سبتمبر العنيفة عام ١٩٨١ ، وترتب عليه مصرع الرئيس السادات في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ . وليس من السهل تحليل موقف القوى السياسية من عملية التسوية ، أو من أية قضية أخرى في مصر ، وذلك للاسباب التالية :

أولا ، لأن القوى السياسية المسموح بها في مصر رسميا والمنتظمة في شكل احزاب سياسية لا تعبر بدقة عن خريطة القوى السياسية في الواقع المصري . فما زالت هناك قوى سياسية واجتماعية عديدة لا تـزال تعمل تحت الأرض أو ذائبة في النسيج الاجتماعي المصري دون ان تنتظم في شكل مؤسسي محدد ، اما لرفض السلطة السياسية قيام هذه القوى بتشكيل احزابها صراحة وعلانية وبشكل رسمي ، وإما لأنّ المناخ الديمقراطي نفسه والمليء بالقيود ، لا يشجع تلك القوى على الانتظام في اشكال محددة ، ولكن يبقى تأثيرها قائما بين الجماهير . وعلى سبيل المثال فلا تزال القوى السياسية والاجتماعية المنتمية الى الجماعات الدينية ، وتلك القوى السياسية والاجتماعية الليبرالية ، والتي كان يعبر عنها تقليديا حزب الوفد ، غير قادرة على ممارسة نشاطها السياسي العلني في مناخ صحي . وهذه من أهم القوى السياسية والاجتماعية في مصر .

ثانيا ، ان مجلس الشعب المصري لا يعكس الصورة الصحيحة لخريطة توزيع القوى السياسية في مصر ، وبالتالي فلا يمكن الاستناد الى مضابط المجلس لتحديد مواقف تلك

القوى . واذا كانت هذه المقولة صحيحة بصفة عامة وتنطبق على الحقبة الناصرية والحقبة الساداتية بشكل عام ، الا أنها تنطبق على مجلس الشعب الراهن بصفة خاصة . فكما سبق وأشرنا تدخلت الحكومة بشكل سافر في انتخابات ١٩٧٩ ، وكان احد اسباب هذا التدخل هو موقف قوى المعارضة من معاهدة السلام مع اسرائيل .

ثالثا ، ان اصطلاح القوى السياسية لا يقتصر على الاحزاب فقط ، خصوصا في النموذج المصري ، وانما يمتد ليشمل قطاعا واسعا من الهيئات وجماعات المصالح والضغط مثل النقابات والهيئات المهنية ، خصوصا تلك التي تمارس نشاطا سياسيا واضحا مثل نقابة المحامين ونقابة الصحافيين . . . وغيرها . وتلك جماعات عديدة يستحيل في اطار هذا البحث المحدود الاحاطة بتفاصيل مواقفها من عملية التسوية .

لكل هذه الاسباب فقد اقتصرنا على تحليل موقف حزبين من أحزاب المعارضة المسموح بها رسميا وهما حزب التجمع الوطني الديمقراطي التقدمي الوحدوي وحزب العمل الاشتراكي . واستبعد حزب الاحرار من نطاق التحليل لأسباب عديدة ، من بينها انه نشأ في ظروف غير واضحة ، ولا توجد لدينا معايير يمكن الاستناد اليها لتحديد القوى الاجتماعية والسياسية التي يمثلها . فهو لا يعد امتدادا لقوى اجتماعية وسياسية راسخة وضاربة الجذور في المجتمع المصري على عكس حزب التجمع الذي هو امتداد وتعبير عن التيارات الماركسية والناصرية والقومية على اختلاف روافدها ، وحزب العمل الذي هو امتداد لحزب مصر الفتاة . كما يتناول تحليلنا موقف الجماعات الدينية الاسلامية ، فعلى الرغم من أن تلك الجماعات لا تشكل حزبا سياسبا رسميا ، الا أن دورها السياسي في المجتمع المصري عميق ، ودورها في الآونة الاخيرة خصوصا هو دور لا يمكن انكاره او تجاهله ، وربما لعبت أهم الادوار على الاطلاق في تعبئة الرأي العام المصري ضد المعاهدة .

ورغم هذا القصور فإننا نعتقد ان هذا الاختيار يمكن ان يعكس بدرجة مقبولة تطور موقف القوى السياسية والاجتماعية بشكل عام من عملية التسوية . فحزب التجمع هو نموذج للحزب السياسي الواضح ايديولوجيا والذي يحدد مواقفه السياسية استنادا الى عقيدته وهي بطبيعتها متصادمة مع توجهات الحزب الحاكم . وبالتالي فهو حزب رافض منذ البداية لعملية التسوية في اطار رفضه للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للنظام . اما حزب العمل الاشتراكي فهو نموذج للحزب الذي اخضع موقفه من قضية التسوية لاعتبارات سياسية محضة تعلقت بظروف نشأته . وربما عبر موقفه حتى دون أن يدري افضل تعبير عن موقف«الاغلبية الصامتة»المصرية التي املت في رغبة او قدرة الولايات المتحدة على الاسهام ايجابياً في عملية التسوية،وحاولت اختبار مدى التزام النظام

الحاكم بالقضية الوطنية حتى النهاية . نحن اذن امام نموذج بدأ بقبول المعاهدة بتحفظات وانتهى برفضها رفضا صريحا وواضحا وقاطعا . اما التيارات الدينية فهي في تقديرنا نموذج للضمير العام للشعب المصري ، ولذا فإن بحث موقفها من التسوية هو مسألة اساسية .

وقد اعتمدنا في تحليلنا لمواقف هذه القوى المختلفة على ما صدر عنها من بيانات ، وبالذات على مطبوعاتها الرسمية خصوصا مجلتي الدعوة والاعتصام بالنسبة للجماعات الدينية ، وجريدة الشعب الأسبوعية الناطقة بلسان حزب العمل ، وجريدة الاهالي الناطقة بلسان حزب التجمع ، وان كنا قد واجهنا صعوبة كبيرة في ذلك ، خصوصا بالنسبة لجريدة الاهالي التي كانت اكثر جرائد المعارضة تعرضا للاضطهاد والمصادرة ، فقد صدر من أعدادها في الفترة محل الدراسة اكثر مما ظهر منها .

اولاً : حزب التجمع الوطني الديمقراطي التقدمي الوحدوي

يعتبر حزب التجمع الوطني اكثر الاحزاب المسموح بها رسميا على الساحة اتساقا في موقفه من عملية السلام مع اسرائيل واكثرها وضوحا . ويأتي هذا الوضوح نتيجة لمنطلقاته الايديولوجية المحددة المعالم والتي تعين الحزب على تفسير متسق لمغزى الأحداث الجارية ودلالاتها . ورغم أنّ التجمع الوطني ليس حزبا وانما هو أقرب الى صيغة الجبهة الائتلافية منه الى الحزب ، حيث يضم تيارات شتى اشتراكية وماركسية وناصرية وقومية عربية ، الا ان هناك قدراً كبيراً من الاتفاق بين هذه التيارات على الخطوط الاساسية .

لم ينظر الحزب الى النهج المصري في التعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، والذي بدأ يأخذ منحى خطيرا مع زيارة السادات للقدس ، باعتباره سياسة منفصلة وقائمة بذاتها ، وانما باعتباره جزءا من سياسة عامة تسير في اطار المخطط الاميركي الرامي الى السيطرة على منطقة الشرق الاوسط والى تفكيك التجربة الناصرية التي انتهجت خطاً واضحاً في التحرر الوطني ومحاولة التطبيق الاشتراكي في مصر . وقد اعتبر الحزب أن هذه السياسة ، والتي توجد جذورها الحقيقية في سياسة الانفتاح الاقتصادي ، من شأنها اضعاف مصر في مواجهة التحديات الخارجية ، وربط مصر بروابط التبعية الاقتصادية والثقافية بالغرب الرأسمالي ، وزيادة معاناة الاغلبية الكادحة بل ربما فقدان مصر لاستقلالها السياسي والاقتصادي . ولم يكن التقارب المصري ـ الاسرائيلي الّا حلقة في هذه السلسلة باعتبار ان أسرائيل ليست سوى أداة في يد الامبريالية الاميركية أو على أحسن الفروض مشروع صهيوني له احلامه الخاصة ولكنه يلتقي تماما من حيث الاهداف مع المخططات الامبريالية العالمية . ولم يكن من المستغرب اذن ان يعارض الحزب زيارة السادات للقدس ، ثم اتفاقيتي كامب ديفيد ، ثم معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية .

وأمام هذا الوضوح لم يكن من المفيد كثيرا هنا أن ندخل في تفاصيل تطور موقف الحزب من هذه المسألة لان موقفه في الواقع لم يتغير . كما انه ليس من الضروري أن نعرض تحليلا لجريدة الاهالي لانها لم تكن سوى شرح وتأييد لوجهة النظر التي اوردناها ، ويكفي لبيان موقف الحزب هنا ان نشير الى ما ذكره الاستاذ خالد محيي الدين رئيس الحزب من أسباب رفضه للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية عندما نوقشت في مجلس الشعب وهي الاسباب التي يمكن تلخيصها على النحو التالي[1] :

١ ـ ان الاتفاقية تنطوي على إهدار للسيادة المصرية لانها لا تعطي مصر سوى انسحاب مشروط من سيناء . وبالتالي فهي معاهدة تحافظ على التفوق الاسرائيلي بينما لا تخدم قضية السلام في النهاية لأنها تعرّض السلام في المدى الطويل لأخطار كثيرة ، بسبب تدعيمها لاستمرار الخلل الاستراتيجي بين اسرائيل والبلاد العربية .

٢ ـ ان المعاهدة تضعف التزامات مصر العربية بنص المعاهدة نفسها لانها تعطي هذه المعاهدة أولوية على الالتزامات الاخرى ، وبالتالي تضعف التضامن العربي الذي تدعّم اصلا بسبب الخطر الاسرائيلي الصهيوني ، وبالتالي فعندما نلغي هذا الخطر ونعقد معه صلحا وصداقة وتعاونا مشتركا فان فكرة الالتزامات العربية تنتهي .

٣ ـ إضعاف دور مصر القيادي ، فمصر لا تستطيع في ظل معاهدة سلام مع اسرائيل لا يوافق عليها العرب أن تقود الوطن العربي ، لأن هذه القيادة التي ساعد عليها وزن مصر السكاني والثقافي قد ارتبطت اساساً بقيادة مصر للصراع العربي ـ الاسرائيلي .

٤ ـ ان المعاهدة تقيم علاقات طبيعية كاملة بين مصر واسرائيل . وفي رأي خالد محيي الدين فإن القضية ليست قيام هذه العلاقات قبل الانسحاب أو بعدهُ ، ولكن القضية أن ذلك يتجاوز حقَّ ما يلزمنا به القانون الدولي . فالاعتراف القانوني الذي يأتي بعد انهاء حالة الحرب لا يلزم أي دولة في العالم باقامة علاقات دبلوماسية تجارية وثقافية . فهذه قرارات سيادة والنص عليها في المعاهدة يمثل ثمنا ضخما دفعته مصر لهذه المعاهدة ، ودفعته قبل الانسحاب الكامل مما لا يعطي المفاوض المصري قوة ضغط .

٥ ـ ان المعاهدة ثنائية وليست حلا شاملا . مصر دخلت الحرب مع العرب عام ١٩٤٨ ، وهي اليوم تخرج منها بمفردها وبدون التوصل الى حل لجوهر الصراع وهو القضية

---

(١) انظر : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العادي الثالث: مضبطة الجلسة الستين المعقودة مساء يوم الاثنين ١٢ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ ، الموافق ٩ من ابريل سنة ١٩٧٩ ([القاهرة]. الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩) ، ص ١١ـ ١٦ (طبعة مؤقتة) .

الفلسطينية ، وبدون ان تكون هنـاك ضمانـات على الاطـلاق لانسحاب اسـرائيل من الاراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ كافة .

كما ركز الاستاذ خالد محيي الدين في كلمته على أن المعاهدة من شأنها عزل مصر ليس فقط عن الوطن العربي ولكن ايضا عن العالم الاسلامي وعالم عـدم الانحياز ، وهـو ما سيساعد بطبيعته على اضعاف قدرة مصر على مقاومة الضغوط الاسرائيلية والاميركية . وقد عكست صحيفة **الاهالي** التي انهالت عليها الضربات الى حد عدم قدرتها على الظهور في أحيان كثيرة ، كما عكست نشرة **التقدم** التي اصدرها الحزب للتوزيع الداخلي على الاعضاء هذا الموقف تفصيلا ، وكانت السياسة الاسرائيلية بمـا انطوت عليـه من تصرفـات بعد المعاهدة تؤكد صحة موقف الحزب جملة وتفصيلا .

ورغم الضربات التي وجهت للحزب وصحيفته ، فقد رفض الحزب ان يستسلم للضغط او أن يحل نفسه ، ولعب دورا مهماً مع باقي فصائل الحركة الوطنية لمقاومة كامب ديفيد ، انتهى به المطاف أخيرا ان يلقى بعدد كبير من مناضليه في السجون في مواجهة ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .

ثانياً : حزب العمل الاشتراكي

يعتبر موقف حزب العمل الاشتراكي من اتفاقيتي كامب ديفيد اكثر المواقف اثارة وأغناها بالدلالات. ويرجع ذلك في المقام الأول الى الظروف الخاصة التي نشأ فيها الحزب والملابسات التي صاحبت تلك النشأة . فقد تم تأسيس الحزب في ظروف تعرضت فيها التجربة الديمقراطية الهشة ،والتي بدأت بتشكيل المنابر في إطار الاتحاد الاشتراكي ،واستكملت بتحول هذه المنابر الى احزاب والسماح بانشاء احزاب جديدة ، إلى نكسة حقيقية . كان حزب الوفد الجديد قد استكمل اجراءات تأسيسه وتمت الموافقة على قيامه ، وبدأ يمارس نشاطه بالفعل . ولكن لم يمض على قيامه عدة شهور حتى صدر القانون رقم ٣٣ لعـام ١٩٧٨ والخاص بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي والذي بموجبه حرم رئيس الحزب فؤاد سراج الدين وآخرين من ممارسة حقوقهم السياسية فأعلن الحزب حل نفسه في ٥ حزيران / يونيو ١٩٧٨ . وفي الوقت نفسه تعرض حزب التجمع الوطني الديمقراطي لضغوط عنيفة من جانب الحكومة ، وبدأت لعبة المصادرة مع صحيفة **الاهالي** الناطقـة باسمه في هذه الظروف . وحفاظا على الشكل الديمقراطي ، شعر الرئيس انور السادات بالحاجة الى وجود معارضة يمكن السيطرة عليها أو على الاقل احتواؤ ها في إطار محدد لا يتصادم مع الخط السياسي العام الذي ينتهجه على الصعيدين الداخلي والخارجي . لذلك شجع السادات قيـام حزب العمـل الاشتراكي ، وذلّـل امامـه جميع العقبـات الادارية

والقانونية التي كانت تحول دون قيام الاحزاب بسهولة ، ومن اهم هذه العقبات اشتراط وجود عشرين عضوا بمجلس الشعب من بين الهيئة التأسيسية لأي حزب جديد . ولم يمانع الحزب الوطني من مساعدة حزب العمل في هذا الصدد . ولم يقتصر الأمر عند حد الموافقة او التشجيع ، ولكن تم اختراق الحزب من داخله وعلى أعلى مستوياته ، حين اصبح الاستاذ محمود ابو وافية عديل الرئيس السادات ، نائباً لرئيس الحزب . ولكن الامور لم تسر في الطريق المرسوم لها . فقد بدأ حزب العمل يشعر تدريجياً ان السياسات الحكومية داخلياً وخارجياً تواجه بمعارضة حقيقة ولا تجد صدى في نفس رجل الشارع المصري ، وكان عليه ان يختار بين ان يصبح حزباً حقيقياً له قواعد شعبية او ان يتحول الى مجرد ديكور ديمقراطي في صالون الحكومة .

وفيما يتعلق بكامب ديفيد فقد وافق الحزب رسميا عليها ولكنه ابدى عددا من التحفظات والمخاوف تدور حول محاور ثلاثة يمكن اجمالها على النحو التالي :

المحور الاول هو المحور الوطني المصري . فقد اعتقد الحزب أن تطبيع العلاقات مع اسرائيل لا يمكن ان يتوفر له المناخ المناسب الا بعد إتمام الانسحاب الكامل من سيناء . وبالتالي تحفّظ الحزب على تبادل السفراء بعد اتمام المرحلة الاولى من الانسحاب كما نصت الاتفاقيات . وفي الوقت نفسه أبدى الحزب بعض المخاوف حول احتمالات الغزو الاقتصادي لمصر من جانب اسرائيل وطالب باليقظة والحرص .

المحور الثاني هو محور العلاقات العربية المصرية . فقد اعتبر الحزب ان المعاهدة المصرية - الاسرائيلية خطوة اولى في طريق طويل لن يكتمل الا بالجلاء الكامل عن الاراضي العربية المحتلة في سوريا والضفة الغربية وغزة والقدس العربية . وطالب بالحفاظ على التضامن العربي .

المحور الثالث هو المحور الاستراتيجي والدولي . ويلاحظ ان الحزب لم يحدد موقفا واضحا في هذا الصدد واكتفى بالاشادة بالجهود الاميركية لإبرام هذه المعاهدة ، وطالب الولايات المتحدة بالضغط على حليفتها اسرائيل ليحقق الجلاء الكامل عن سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة والقدس العربية .

وقد جاء هذا الموقف المبدئي من كامب ديفيد ، وهو التأييد الحذر او المشروط كمحصلة لعوامل عديدة :

١ - الضغط الحكومي بكافة الاشكال والوسائل وخصوصا من خلال التأثير المباشر للجناح الذي يتزعمه محمود ابووافية داخل الحزب .

٢ - الظروف الخاصة التي أدت الى نشوء الحزب كما سبق ان اوضحنا وهى ظروف لم

تكن تسمح للحزب الا بقدر ضئيل من الحركة الا بعد مرور فترة من الوقت يدعم فيها الحزب مواقعه ويكتسب ثقة الشعب . وبعدها يستطيع الحزب ان يعبر عن مواقف مستقلة ، وأن يدافع عن تلك المواقف .

٣ ـ ايمان عدد من كوادر الحزب بإمكانية التسوية مع اسرائيل وقيام الولايات المتحدة بالضغط عليها ، وهو ايمان ناتج من عدم الوضوح الايديولوجي والبراغماتية التي تميز مواقف تلك الكوادر من ناحية ، والميل الى قبول التفسيرات الحكومية للاتفاقية تحت تأثير الدعاية المكثفة دون فحص مصداقيتها او امكان تطبيقها من ناحية اخرى .

وهكذا فإنه عند طرح المعاهدة المصرية الاسرائيلية على مجلس الشعب رؤ ي ان يترك لاعضاء الهيئة البرلمانية للحزب وقتئذ الحرية في التصويت ، باعتبار ان الامر يتعلق بقضية قومية مصيرية تعلو فوق اعتبارات الالتزام الحزبي . وقد عبر ابراهيم شكري في مجلس الشعب عن رأي الاغلبية حين اعلن موافقة الحزب على هذه المعاهدة وقال : « لقد اجتمعنا في حزب العمل عدة اجتماعات وناقشنا المعاهدة وناقشنا الظروف التي تمر بها البلاد ، ولقد كانت الغالبية الساحقة من اعضاء مجلس الشعب والهيئة البرلمانية لحزب العمل الاشتراكي موافقة على المعاهدة ، وكانت هناك قلة لها بعض التحفظات . ولذا فإنني باسم حزب العمل الاشتراكي اعلن موافقتنا على المعاهدة »[٢] .

غير أن الحزب بدأ يغير موقفه من المعاهدة تدريجيا وتتصاعد حدة الخلافات مع الحكومة حول سبل تطبيقها والآثار التي ترتبت عليها ، الى ان قرر الحزب في بيان اصدره ونشرته صحيفة الشعب الناطقة باسمه بتاريخ ٣ آذار / مارس ١٩٨١ اسقاط الموافقة على هذه المعاهدة واعتبارها كأنها لم تكن ، واعلن رفضه لاتفاقيتي كامب ديفيد وملحقاتها[٣] .
ويرجع تغيير موقف الحزب الى عدة أسباب يتعلق بعضها بالممارسات الاسرائيلية والتفسير الاسرائيلي للاتفاقيات ، كما يرجع بعضها الآخر الى التصرفات المصرية على ضوء الممارسات الاسرائيلية ، وأخيرا الى عوامل سياسية اهمها تزايد السخط الشعبي ورفضه لتلك المعاهدة وخشية الحزب من عزلته جماهيريا ان هو استمر في تأييدها ، كما سنفصل .

١ ـ الممارسات الاسرائيلية

اوضحت التطورات اللاحقة على التصديق على الاتفاقيتين والمعاهدة ان المفهوم

---

(٢) جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الحادية والستين ، المعقودة صباح يوم الثلاثاء ١٣ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ ، الموافق ١٠ من ابريل سنة ١٩٧٩ [القاهرة]: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩) ، ص ٩ (طبعة مؤقتة) .

(٣) الشعب (حزب العمل الاشتراكي ، مصر) ، (٣ آذار / مارس ١٩٨١) ، من بيان حزب العمل الاشتراكي ، ص ٨ و١٥ .

الاسرائيلي للحكم الذاتي هو مفهوم ضيق جدا ، ولا يفسح المجال لأيّ تطور مستقبلي في اتجاه الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . فقد اعتبرت اسرائيل ان الحكم الذاتي الوارد فيها ينصرف الى السكان دون الارض ؛ وهو ما يعني ادارة محلية للأراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ في اطار الدولة الاسرائيلية . وقد تناقض هذا المفهوم مع ما اعلنته الحكومة المصرية مرارا من أن الحكم الذاتي ينصرف الى الارض والسكان معا ، ويفتح المجال امام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعد انقضاء الفترة الانتقالية . ولكي لا تترك اسرائيل أي لبس حول هذا الموضوع فقد اعلنت عن تكثيف مستوطناتها في الضفة الغربية وغزة ، وهو ما اعتبره الحزب إخلالا بتعهدها بعدم اقامة مستوطنات جديدة او توسيع المستوطنات القائمة خلال الفترة الانتقالية . كذلك فان الاجراءات الوحشية التي قامت بها اسرائيل داخل الضفة وغزة والاعتداء على رئيس بلدية كل من نابلس ورام الله ثم طرد عدد من عمد الضفة الغربية مثّل ، من وجهة نظر الحزب ، اخلالا بتعهد اسرائيل ببناء جسور الثقة عن طريق الافراج عن المسجونين السياسيين ، وسحب الجيش الاسرائيلي خارج المدن المحتلة ، وهو الأمر الذي كانت الحكومة المصرية قد اكدته في تصريحات عديدة . وعمدت اسرائيل الى استصدار قانون اساسي من الكنيست يقضي باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل . وبدأت التحرشات الاسرائيلية بلبنان وتابعت اسرائيل اعتداءاتها المتكررة عليه ثم غزت جنوبه. كل ذلك اوضح عدم جدية اسرائيل مطلقا في تهيئة جو ملائم للسلام . وقد دفع هذا برئيس الحزب ان يتقدم في ١٩٨٠/٦/٣ بطلب إحاطة موجّه الى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لوقف اجراءات التطبيع ، وسحب السفير المصري من اسرائيل ، وطرد السفير الاسرائيلي من القاهرة ، وانهاء مفاوضات الحكم الذاتي ، استنادا الى ما نص عليه الاتفاق التكميلي من ضرورة انهاء مفاوضات الحكم الذاتي خلال عام من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها (١٦ ايار / مايو ١٩٧٩) . ثم جاءت الغارة الاسرائيلية على العراق في ٧ ايار / مايو ١٩٨٠ وتحطيمها لمفاعله النووي لتثير موجة من الحنق والاحتجاج داخل صفوف الحزب ، مثلما اثارت داخل كافة قطاعات الشعب ومؤسساته المختلفة .

٢ ـ ردود الافعال المصرية

اتسمت ردود الافعال الرسمية المصرية على التصرفات الاسرائيلية المتعنتة بالسلبية الشديدة ، ولم تتجاوز في معظم الاحيان الاحتجاجات او التصريحات عديمة الجدوى والتأثير . وقد بالغت اسرائيل في تعمد احراج السياسة المصرية واهانتها لكي تزيد من عزلتها العربية ، وحاولت دفعها الى الخيار بين الموافقة على الحل السياسي بالشروط الاسرائيلية ، وهو ما يعني موافقة مصر الصريحة او الضمنية على كافة التصرفات الاسرائيلية ، او الانضمام الى الجانب العربي الرافض للتسوية على أساس تلك الشروط

الاستسلامية . وازاء كل تصرف من التصرفات الاسرائيلية التي اشرنا اليها كانت هناك ردود فعل شعبية تطالب باتخاذ اجراء ما يؤكد قدرة مصر على الصمود والرفض ، ولكن دون جدوى او استجابة من الحكومة . وعلى العكس من ذلك تماما بالغت الحكومة المصرية في اظهار حسن النوايا من جانب واحد ، وشرعت بحماس في اجراءات التطبيع واستجابت بسرعة الى كافة المطالب الاسرائيلية حول هذا الموضوع الى حد تصريح الرئيس السادات باستعداده لمدّ اسرائيل بجزء من مياه النيل . وبصرف النظر عن الجوانب القانونية لهذا التصريح او قدرة الرئيس الفعلية على الوفاء به فان احدا في مصر لم يستوعب او يفهم الدوافع التي حدت بالرئيس السادات الى اظهار هذا القدر من الود وهذا الاستعداد الضخم للتعاون الى ابعد مدى في الوقت الذي وصل فيه الصلف الاسرائيلي والاعتداء المتكرر على الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وضرب لبنان الى اقصى مدى . لقد افضت هذه المفارقات بين التصرفات المصرية والتصرفات الاسرائيلية الى اقناع فصائل الحركة الوطنية المصرية بأن المعاهدة قد شلت الارادة الوطنية تماما ، وكبلتها بالقيود التي يصعب الفكاك منها ، وهو ما دفع الفصائل التي كانت قد وافقت على المعاهدة الى اعادة النظر في موقفها .

٣ ـ العوامل السياسية

فقد كان من الصعب تماما على حزب العمل الاشتراكي في ظل هذا المناخ السياسي ان يستمر في تأييده للمعاهدة ، وكانت سمعة قيادات الحزب وبعضها له تاريخ وطني عريق ارتبط بالنضال في صفوف حركة مصر الفتاة ، اكثر التيارات السياسية دعوة لعروبة مصر ، في الميزان . وكان الاستقطاب بين القوى المستفيدة من السلطة من ناحية وبين باقي التيارات الاشتراكية والناصرية والوفدية وبعض التيارات الدينية ، وهي التي تمثل التيارات الفاعلة في المجتمع المصري ، قد بدأت تظهر بوضوح . ومن الواضح ان القضية الوطنية وبداية الاحساس الحقيقي بالخطر الصهيوني ، في الوقت الذي يزداد انفصال مصر وعزلتها يوما بعد يوم عن الوطن العربي ، كانا السبب الاساسي وراء هذا الاستقطاب الذي ساعدت عليه بالطبع عوامل اخرى . في هذا الاطار لا بد للحسابات السياسية لاي حزب له تاريخ نضالي وطني ان تحسم لمصلحة الانحياز للقضية الوطنية ، لان استمرار تأييد كامب ديفيد في هذه الظروف كان يعني عزلة حقيقية عن التيارات الفاعلة في المجتمع المصري . وباستقالة محمود ابووافية من الحزب وانضمام الدكتور حلمي مراد له ، بدأ الحزب مرحلة جديدة في مواجهة النظام الساداتي وهي المواجهة التي تصاعدت تدريجيا حتى وصلت ذروتها في ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .

والواقع ان صحيفة الشعب الاسبوعية الناطقة بلسان الحزب قد عكست بدقة موقف

الحزب من اتفاقيتي كامب ديفيد . وقد قمنا بتحليل ما نشرته الصحيفة من مقالات حول هذا الموضوع وقد اسفر هذا التحليل عن ان موقف الحزب قد مر بثلاث مراحل متميزة .

١ ـ مرحلة التأييد المتحفظ لسياسات الحكومة المصرية

وهي فترة تمتد منذ التصديق على اتفاقيتي كامب ديفيد وحتى بداية تطبيع العلاقات مع اسرائيل في ٢٦ شباط / فبراير عام ١٩٨٠ . وقد تضمنت هذه الفترة الثناء على جهود الرئيس السادات واعضاء الجانب المصري في مفاوضات السلام ، وتأييد الاتفاقيتين باعتبارهما خطوة صحيحة على طريق السلام الشامل[٤] . كما تضمنت نقدا لمواقف الاقطار العربية التي رفضت المعاهدة قبل توقيعها ، ورفضتها دون مناقشة ودون ان تقدم البديل[٥] . وفي الوقت الذي اعترفت فيه الصحيفة بحق العرب في رفض اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر ، اعتقدت انه ليس من حقهم اعلان الحصار على الشعب المصري المسلم وانتقدت قرار السعودية وبلدان الخليج بحل الهيئة العربية للتصنيع .

غير ان الصحيفة قامت في الوقت نفسه بعرض المخاطر التيتهدد الاقتصاد المصري في ظل السلام ، واعتبرت ان الصهيونية مدعومة من الرأسمالية العالمية سوف تحاول السيطرة على ثروات الشرق الاوسط[٦] . وحذرت من أن اسرائيل بعد توقيع الاتفاق التجاري مع مصر سوف تتبع سياسة اغراق السوق المصري ، والتأثير على الصناعات المصرية بتصدير سلع مشابهة للانتاج المصري وبسعر اقل . غير انها لم ترَ ان الحل يكمن في رفض التطبيع وانما في تقوية القطاع العام ليقوم بدوره في التصدي للخطر الاسرائيلي في اطار تطبيع العلاقات . وفي الوقت الذي اظهرت فيه الصحيفة تشككها تجاه اسرائيل والصهيونية واكدت على ان هدفها المعلن هو تجميع اليهود كلهم او معظمهم في اسرائيل ، مما يدفع دوما باسرائيل الى التوسع ، فقد اكتفت الصحيفة بالنصح بتوخي الحذر واليقظة واعتبرت ان الصراع بين مصر واسرائيل قد دخل مرحلة جديدة من التنافس السلمي والحضاري ، مع التأكيد في الوقت نفسه ان التفوق الاسرائيلي وهم زائف بما يعني بأن مصر ستتمكن من كسب هذا الصراع الحضاري في المرحلة السلمية[٧] .

---

(٤) بيان حزب العمل الاشتراكي الذي عبّر فيه عن وجهة نظره في اتفاقيات كامب ديفيد في : الشعب، (١ ايار / مايو ١٩٧٩) .

(٥) محمد وجيه ، « فيقو يا اخوة ،» الشعب، (١ ايار / مايو ١٩٧٩) .

(٦) انظر ايضاً مقالات محمد وجيه في : الشعب ، (٢٢ ايار / مايو ١٩٧٩) ،و (١٢ حزيران / يونيو ١٩٧٩) .

(٧) انظر مقالات عبد الرحمن الجابري في · الشعب، (١ ، ٨ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٢٩ ايار / مايو ١٩٧٩) (٥ اعداد) .

ان تحليل ما كتب على صفحات الشعب خلال تلك المرحلة يعكس تردد حزب العمل بين الحرص على تحرير سيناء الذي يجعله يؤ يد الاتفاق ، وبين الشك تجاه النوايا الاسرائيلية فيما يتعلق بباقي الارض العربية وهو ما يدفعه الى الحذر منها . ففي الوقت الذي رحب فيه ابراهيم شكري رئيس الحزب بعودة العريش بداية للتحرير ولاعادة التضامن العربي[٨] ، مؤكدا ان حزب العمل لم يعترض على المعاهدة من اجل كل حبة رمل في ارض مصر وفي غزة وفي الضفة الغربية ، أبدى حامد زيدان انزعاجا من تصريحات بيغن وديان وبورغ حول السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية وغزة والقدس العربية[٩] .

وقد شهدت هذه المرحلة بداية توجيه الانتقادات العنيفة تجاه السياسة الاسرائيلية وموقفها من منظمة التحرير الفلسطينية واعتداءاتها المتكررة على الجنوب اللبناني ، كما شهدت بداية الانتقاد المباشر للحكومة المصرية . فقد اعترض ابراهيم شكري على ان الحكومة المصرية تُجري اتصالات مع المعارضة الاسرائيلية ، في الوقت الذي لا تجري فيه اتصالات مع المعارضة المصرية .وفي « وقفة لتقييم الاتفاقيات بعد سنة من التوقيع عليها » اكد على مطالبة حزب العمل بتأجيل عملية التطبيع الى ما بعد الانسحاب الكامل[١٠] . وبدأت بذور القطيعة بين الحزب وبين الحكومة مع الشروع الجدي في مسألة التطبيع واستنكار القوى الوطنية عزم السادات على مد اسرائيل بمياه النيل .

٢ ـ مرحلة القطيعة بين الحزب والحكومة

وهي مرحلة تمتد منذ بداية تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨٠ وتمتد حتى قرار الحزب سحب موافقته على اتفاقيتي كامب ديفيد في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨١ . وفي هذه المرحلة يبدو الحزب وكأنه اكتشف حقيقة النوايا الاسرائيلية وما هدفت اليه اسرائيل من وراء المعاهدة ، وهو عزل مصر عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي واملاء شروطها على المشرق العربي بقوة السلاح . وقد شهدت هذه المرحلة تصاعد النقد العنيف تجاه التصرفات الاسرائيلية ، وبداية توجيه النقد الى تصرفات الحكومة المصرية لسلبيتها وعجزها عن الرد على تلك التصرفات . فها هو الحزب يطالب برفع علم فلسطين في الوقت نفسه الذي ترفع اسرائيل فيه علمها على مبنى السفارة الاسرائيلية بالقاهرة . وبدأ بأخذ موقف واضح ضد عملية التطبيع فأكد ان « انهاء المقاطعة لا يعني إجبارا على التعامل» .ومن الجدير بالذكر هنا ان الحزب امتنع عن الموافقة على قانون انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل

---

(٨) الشعب، (٢٢ ايار / مايو ١٩٧٩) .
(٩) الشعب، (٢٩ ايار / مايو ١٩٧٩) .
(١٠) الشعب، (١٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩) .

والذي عرض على مجلس الشعب في ٥ شباط / فبراير ١٩٨٠[١١] . وأعاد الحزب تأكيد مطالبه بربط عملية التطبيع وتعليقها على موافقة اسرائيل على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وبدأ في توجيه النقد للحكومة بتعجيلها لعملية التطبيع . واعتبر ابراهيم شكري رئيس الحزب ان التطبيع بالصورة التي تم بها يعد مخالفة صريحة لما سبق ان قرره مجلس الشعب في رده على بيان الحكومة[١٢] .

وفي الوقت الذي افردت صحيفة الشعب صفحاتها لتوجيه النقد العنيف للتصرفات الاسرائيلية فإنها بدأت توجه اللوم للتصرفات المصرية . وحظي موضوع مد اسرائيل بالمياه باهتمام واضح جدا ، واستضافت الصحيفة شخصيات من خارج الحزب ، وأفردت لهم صفحات عديدة شارك فيها خبراء متخصصون من امثال المهندس عبد الخالق الشناوي[١٣] ، واساتذة في القانون الدولي من امثال الدكتور وحيد رأفت[١٤] ، وبعض كبار الكتاب ممن ليست لديهم انتماءات حزبية[١٥] . ويلاحظ ان المقالات التي تناولت الجانب الاقتصادي في العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية بدأت بدورها تعدل من نغمتها وتبرز مخاوفها من قدرة اسرائيل ومن ورائها الرأسمالية العالمية ، على السيطرة الاقتصادية ، بل وعودة الاحتلال الفعلي لسيناء في صورة مشاريع اقتصادية . ومن ابرز ما كتب في هذا الصدد كان حول مباحثات روتشيلد الأبن في القاهرة ، والرامية الى الحصول على امتياز استصلاح واستزراع عشرات الالوف من الافدنة عند سهل العريش الساحلي ، مع اقامة مشروعات زراعية متكاملة . فقد اعتبر الكاتب ان هذه « محاولة مفضوحة للسيطرة على سيناء وايجاد الذريعة لاستمرار بقاء المستوطنات القائمة في المواقع الاستراتيجية وبناء مستوطنات اخرى بحجة ايواء العاملين في تلك المشروعات ، وهم بطبيعة الحال سيكونون من اليهود الذين يتم جلبهم من جميع بلاد العالم تحت ستار العمل في المشروعات التي سيتم تنفيذها ، وهم في الواقع لن يكونوا سوى مستوطنين جدد لتحقيق حلم اسرائيل القديم والحديث للسيطرة على سيناء وليكونوا رأس حربة ومقدمة للتوسع الاسرائيلي »[١٦] .

وبدأت الصحيفة تعكس بوضوح عملية تخمر وتبلور الاتجاه نحو تغيير موقف الحزب من اتفاقيتي كامب ديفيد برمتها . وفي احدى الندوات الاسبوعية للحزب طالب رفعت الشهاوي أن يعلن السادات باسم مصر ، في حالة عدم نجاح المفاوضات الخاصة بالحكم

---

(١١) انظر مقال ابراهيم شكري في : الشعب، (١٢ شباط / فبراير ١٩٨٠) ، وانظر ايضاً : مقال حلمي مراد في : الشعب، (٢٦ شباط / فبراير ١٩٨٠) .

(١٢) الشعب، (٤ آذار / مارس ١٩٨٠) .

(١٣) الشعب، (١٨ آذار / مارس ١٩٨٠) .

(١٤) الشعب ، (٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠) .

(١٥) انظر على سبيل المثال مقال نعمات احمد فؤاد في : الشعب (٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠) .

(١٦) انظر مقال عبد الرحمن الجابري في: الشعب (٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠) .

الذاتي « الغاء معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية واتخاذ نفس الموقف الذي اتخذه مصطفى النحاس عام ١٩٥١ عندما قال في مجلس النواب باسم مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ وباسم مصر يا نواب الشعب اطالبكم اليوم بالغائها »(١٧) . ولما لم تفلح مثل هذه النداءات ، في الوقت الذي استمرت تصريحات بيغن حول المستوطنات وحقوق اسرائيل التاريخية في الضفة وغزة ، بدأ الحزب يلوح بمراجعة موقفه من اتفاقيتي كامب ديفيد(١٨) ، الى أن قرر بمناسبة مرور عام على رفع العلم الفلسطيني في مقر حزب العمل في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨٠ وهو التاريخ نفسه لتبادل السفراء بين مصر واسرائيل ، سحب موافقته على كامب ديفيد « لان اسرائيل قد زجت بهذه الاتفاقيات الى طريق مسدود . (وبالتالي) لا محلّ للاصرار على التمسك بها بعد ان فشلت في تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ولم تؤد الا لوقوع الفرقة بين الدول العربية التي يجب ان تحرص على توحيد صفوفها حفاظا على امنها ومستقبلها »(١٩) .

٣ ـ مرحلة المقاومة الايجابية لكامب ديفيد

في هذه المرحلة حاول الحزب مقاومة كامب ديفيد بوسائل واشكال مختلفة ومحاولة التمييز والتفرقة بين مصر الرسمية ومصر الشعبية . فنجد إبراهيم شكري رئيس الحزب يرأس وفدا الى المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد بدمشق في نيسان / ابريل ١٩٨١(٢٠) ، وكان ذلك بداية تغير موقف الحزب وعودة تفهمه لدوافع الرفض العربي لاتفاقيتي كامب ديفيد ، والتأكيد على أن مصر الشعبية تقف مع العرب الرافضين لكامب ديفيد . ومن الأمور ذات الدلالة بخصوص هذه النقطة أن الحزب بدأ ينظر نظرة جديدة الى موضوع عزلة مصر ، واعتبر ان مصر بتوقيعها على اتفاقيتي كامب ديفيد ، هي التي عزلت نفسها(٢١) ، وهو ما يؤكد الفرق الشاسع بين موقف الحزب في المرحلة الاولى وموقف الحزب في هذه المرحلة . الا ان الحزب وصحيفته لم يكتفيا بمجرد اصدار بيانات التنديد والمقالات الملتهبة وانما لعبا دورا مهما في هذه المرحلة على صعيد التعبئة الشعبية لمواجهة كامب ديفيد . فطالب الحزب بوقف التطبيع ومقاطعة البضائع الاسرائيلية ، وطالب وشارك في تنظيم صفوف المعارضة من كافة الاتجاهات للتصدي للغزو الصهيوني وخصوصا بعد احتلال جنوب لبنان ثم ضرب المفاعل النووي العراقي في ٧ حزيران / يونيو ١٩٨١ . وفتحت الصحيفة صدرها لبيانات قوى المعارضة بكافة اتجاهاتها خصوصا بعد الضغط الرهيب الذي كان يتعرض له حزب التجمع الوطني في تلك المرحلة ، ونشرت بيانات للائتلاف الوطني بقيادة المستشار ممتاز نصار ، وبيانات او ردودا من خالد محيي الدين

---

(١٧) الشعب، (١٨ آذار / مارس ١٩٨٠) .

(١٨) الشعب، (١١ آذار / مارس ١٩٨٠) .

(١٩) الشعب، (٣٠ آذار / مارس ١٩٨١) .

(٢٠) الشعب ، (١٤ نيسان / ابريل ١٩٨١) .

(٢١) انظر مقال ابراهيم شكري في: الشعب، (٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨١)، ص ٣ .

او فؤاد سراج الدين وغيرهما[٢٢] . وأصبح السادات شخصيا عرضة لهجوم عنيف ، وكان ابرز ما كتب في هذا الصدد على صفحات الشعب مقال لفتحي رضوان بعنوان « جيهان السادات وبيغن »[٢٣] . واتخذ حزب العمل مبادرة للدعوة لمؤتمر لكل المعارضة ، انعقد بالفعل في ١٦ حزيران / يونيو وحضره زعماء المعارضة من الاتجاهات السياسية كافة ، ما عدا الحزب الوطني . وطالب هذا المؤتمر بطرد السفير الاسرائيلي ، ووقف عملية التطبيع ، والدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية لمواجهة العربدة الاسرائيلية[٢٤] .

وهكذا أصبح حزب العمل الاشتراكي ، الذي بدأ بالموافقة على كامب ديفيد طرفا فاعلا في القوى الوطنية التي التقت كلها في النهاية لمواجهة القوى الساداتية . وكان هذا المؤتمر السابق الذكر تجسيدا لعملية الاستقطاب التي كانت قد بدأت تتبلور تدريجيا ، وبعد اشهر قليلة من التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ، والتي تصاعدت الى حد المواجهة في ٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، حين قرر أنور السادات وضع ما يقرب من الفين من زعماء المعارضة في السجون ، ونقل عدد ضخم من الصحافيين واساتذة الجامعات الى وظائف ادارية .

ثالثاً : التيارات الاسلامية

يعتبر موقف التيارات الاسلامية من منهج الرئيس السادات في التعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي مثيرا للتأمل العميق . ومن الجدير بالملاحظة هنا انه على الرغم من دخول النظام الناصري في جولات تصادم متكررة مع جماعة الاخوان المسلمين ، الا ان النهج الناصري في التعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي لم يكن مطلقا من بين اسباب هذا الصدام . وعلى سبيل المثال كان سبب الصدام عام ١٩٥٤ يرجع الى رغبة الاخوان المسلمين في الهيمنة على الثورة وقياداتها ، او على الاقل المشاركة في السلطة بنصيب اكبر . أما صدام منتصف الستينات فقد كان يرجع الى موقف الاخوان من قضية الصراع الطبقي ومنهج عبد الناصر الاشتراكي في حله . وبقي الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعيدا عن محور الخلافات بين الطرفين لانه لم يكن هناك خلاف بينهما حول ضرورة التصدي لاسرائيل ومقاومة مخططاتها التوسعية ، وان كانت المنطلقات الايديولوجية وأسباب ووسائل كل منها في ادارة هذا الصراع مختلفة .

وقد حاول السادات في فترات حكمه الاولى ، وخصوصا بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ان يكسب ثقة التيارات الاسلامية وان يعتمد عليها في مواجهة القوى المناوئة وخصوصا القوى اليسارية والناصرية . فأفرج عن جميع المعتقلين من

(٢٢) انظر على سبيل المثال: الشعب، (٢ ، ٩ حزيران / يونيو ١٩٨١) (عددان) .
(٢٣) الشعب، (١٦ حزيران / يونيو ١٩٨٢) ،ص ١٦ .
(٢٤) بيان المؤتمر في: الشعب، (٢٣ حزيران / يونيو ١٩٨١) .

الاخوان المسلمين وسمح لهم بممارسة نشاطهم العلني دون الانخراط في حزب سياسي . وعلى الرغم من ان تيارات متعددة خرجت من تحت عباءة الاخوان المسلمين ، مما جعل من امكانية السيطرة عليها كلها مرة واحدة عملية صعبة ، الا أن السادات تصور ان مجرد الافراج عن قياداتها سوف يكون كافيا في حد ذاته لضمان ولائها له . ولقد سعد السادات كثيرا بلقب « الرئيس المؤمن » وتصور ان التسويق الاعلامي الضخم لهذا اللقب يمكن ان يحول دون تصادم هذه الجماعات معه . ولقد سارت هذه الجماعات معه بالفعل على طريق التنديد بالحقبة الناصرية خصوصا فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وقضايا التأميم والحراسات ، ولكنها لم تستطع ان تسايره في تصرفاته وسياساته كافة . وجاء نهجه في التعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي خصوصا منذ مبادرته لزيارة القدس ليصبح احد محاور الصدام العنيف بين الطرفين . وسنحاول فيما يلي تحليل موقف الجماعات الاسلامية من النهج الساداتي في التعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي منذ زيارة القدس ، ومن خلال تحليل ما كتب عنه في مجلتي الدعوة والاعتصام ، وعلى الرغم من ان هاتين الصحيفتين لا تعبران عن التيارات الاسلامية كافة ، وخصوصا فيما يتعلق بموقفها من المجتمع الاسلامي وكيفية بنائه على أسس صحيحة ، الا أننا نعتقد ان الخلافات بينها فيما يتعلق بقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ليست جوهرية ، وبالتالي فان موقف هاتين الصحيفتين يمكن ان يعبر عن موقف الجماعات الاسلامية بشكل عام من هذه المسألة .

ان نظرة التيارات الاسلامية الى جوهر ما اطلق عليه « الصراع العربي ـ الاسرائيلي » لم يتغير على الاطلاق منذ نشأة هذا الصراع . وتنبع هذه النظرة من منطلقات اساسية مفادها أن فلسطين أرض اسلامية ، وبالتالي فان تهويد هذه الارض يعتبر اعتداء على الاسلام . فالخطر الصهيوني هو خطر يهدد الاسلام مثله في ذلك تماما مثل الخطر الصليبي قديما . ومن هنا فإن هذه الجماعات الدينية لا تعترف بأي حق تاريخي لليهود على أرض فلسطين او على أي جزء منها . غير أن هذا الموقف المبدئي لم يكن يعني رفضا ميكانيكيا لاية محاولات للتسوية السياسية . فقد خضع هذا الموقف بدوره للاعتبارات السياسية ولعلاقات القوى بين الجماعات الدينية وبين النظام الحاكم . وعند زيارة السادات للقدس كانت علاقة هذه الجماعات بالنظام الساداتي لا تزال طيبة ، وبالتالي فقد اتسم موقفها من هذه الخطوة بطابع الحذر . فعلى الرغم من ان مجلة الدعوة اعتبرت ان هذه الزيارة هي اول زيارة لرئيس اسلامي الى اسرائيل ، وذكرت بطابع اليهود وماضيهم في نكث العهود وعدم احترامها ، الا انها أهابت بوحدة المسلمين وعدم انقسامهم وطالبت « بأنه ازاء خطورة الامر وضخامته ما كان ليضر ان يمنحوه ما يناسبه من الوقت والاجراءات للبحث والتدبر فاذا كان من تأييد يكون بعد روية وتبصر وان كان من معارضة تكون بعد بحث وتدبر »[٢٥] .

---

(٢٥) عمر التلمساني، « فلسطين قضية اسلامية، » الدعوة (القاهرة) ، العدد ١٩ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧)، ص ١٥ .

اما مجلة الاعتصام فقد كانت اكثر وضوحا وصلابة ، فهي وان كانت لم تهاجم الزيارة فورا الا انها أبدت تشككاً واضحاً حول نتائجها بسبب طبيعة العدو الشرس الذي نتعامل معه . وفي الوقت نفسه أبدت انزعاجها تجاه اتجاهات الصحافة المصرية حول ما يمكن أن تسفر عنه الزيارة : « اننا نضع أيدينا على قلوبنا وعقائدنا حين نسمع ما يتردد عن أصداء تصريحات حول مستقبل زاهر بتضافر العبقريات اليهودية مع امكانيات العرب المادية والبشرية وعن الانفتاح المنشود فكريا وسياسيا وعقائديا واقتصاديا »[٢٦] . وفضلت الدعوة ان تنتظر نتائج الزيارة قبل ان تحكم عليها وهاجمت موقف المسرفين في التأييد الذين وصل اسرافهم الى حد المطالبة بإعادة كتابة التاريخ الاسلامي لازالة الروح العدوانية التي يتضمنها بالنسبة لصلة المسلمين باليهود ، كما هاجمت المسرفين في المعارضة والذين وصلت معارضتهم الى حد السباب والاتهامات والتهديدات . لكنها اكدت في الوقت نفسه على ان موقف الاسلام من اليهود باعتبارهم « اشد الناس عداوة للذين آمنوا » ، ورفضت الدعوة الى تزوير التاريخ الاسلامي ليتلاءم مع الموقف الراهن[٢٧] .

غير أن موقف بيغن من المبادرة ، وخصوصا بعد زيارته للاسماعيلية ، قد اطلق العنان لسيل من الهجوم على اسرائيل والتعريف بأهدافها التوسعية . فنجد عمر التلمساني يؤكد على اننا « لو تركنا الضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء لليهود حفاظا على الأمن والسلام فان هذا لا يكفيهم ولن يقتنعوا به والدليل القاطع قائم على جدران الكنيست في تلك الخرائط التي الصقت عليه » . ثم يتساءل « واذا كان الصلف والغرور والباطل قد مكن اليهود من هذه التصريحات فلماذا لا نكون ونحن اصحاب الحق والجرأة والصراحة نصارحهم بأنهم دخلاء مغتصبون لا حقّ لهم في أرض . ايتجرأون في الباطل ونستخذي في الحق . اننا لن نفرط في ذرة من تراب وطننا فانها الخيانة ان فعلنا ، فهو المروق من الدين ان قبلناه »[٢٨] وتنقل الدعوة خطوة اخرى على طريق التصعيد ضد مبادرة السادات ، ولكنها تنتهز الفرصة لتصفية حسابات قديمة ضد الناصرية « ولا نقول ما قال غيرنا من ان مجرد الذهاب الى القدس جريمة نكراء او سياسة بارعة . ولا نقول كذلك ان الرئيس السادات هو الذي ابتدع الدعوة للصلح ، وانما سبقه عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ بموافقته على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يحفظ حق اسرائيل في وجود معترف به وداخل حدود آمنة . ولكن لا تمنعنا الاعتبارات من التساؤل ما هو البديل الذي اقامه الرئيس السادات ليكون حائلا بين اسرائيل والعرب يمنعها من ابتلاع جيرانها بدل حاجز المقاطعة وبقاء حالة الحرب التي اطاحت بها هذه المبادرة »[٢٩] . وتبدأ الدعوة في الحث على الجهاد وعدم التخلي عنه ، وتحذر من « ان مصر لا تستطيع ان تتخلى عن واجبها في الجهاد المقدس لانها لو

---

(٢٦) حسين عاشور ، في : الاعتصام (القاهرة) ، (٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧) ، ص ٣ .

(٢٧) عبد العظيم المطعني ، « تزوير التاريخ من احل اليهود جريمة ، » الدعوة ، العدد ٢٠ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٨) ، ص ٨ .

(٢٨) عمر التلمساني ، في افتتاحية : الدعوة ، العدد ٢١ (شباط / فبراير ١٩٧٨) ، ص ٤

(٢٩) صلاح شادي ، « اسرائيل والصلح والعرب ، » الدعوة ، العدد ٢١ (شباط / فبراير ١٩٧٨) .

فعلت فان النتائج هي ان تستولي اسرائيل على كل العالم العربي والاسلامي »[٣٠] . وفسّر الشيخ عمر التلمساني موقف الدعوة من المبادرة بقوله « نحن ننظر الى الامر من الناحية العقيدية التي تحرم على المسلم ان يرضى باستقطاع جزء من أرضه راضيا مختارا ، فان ارغمته القوة على اقرار الاغتصاب فلا يرضى هو من جانبه أن يعطي الرضاء الاختياري . ونحن لم نتهم النوايا والجهود لأن هذا يحرمه الاسلام »[٣١] . وعندما تلوح بوادر الاتفاق ، رغم عدم تخلي اسرائيل عن موقفها المتعنت يأتي تحذير الدعوة واضحا جليا مذكرا بالبديل لاتفاق لا يصون الحق « لا تعطوا اسرائيل اعترافا يجعل وجودها في فلسطين مشروعا ، ولا تعقدوا صلحا ولا معاهدة تعطيها ذرة من تراب أرض فلسطين ، ثم أكبوا متضامنين على تقوية شعوبكم وثقوا ان اسرائيل لا طاقه لها بكم ، فليس في حكم المنطق والواقع ان يحكم ثلاثة ملايين يهودي مائة مليون مسلم . ان حياتهم سنصبح جحيما اذا صح العزم على مقاطعتهم والحيلولة بينهم وبين ان يلتقطوا انفاسهم »[٣٢] . بل وتشكك الدعوة في أي أمل للحل السلمي لأن اليهود لا يؤتمن جانبهم ولان الصراع بين العرب والمسلمين وبين اليهود انما هو صراع بين الحضارة الغربية مجسدة في اليهود وخلفها كل الغرب ، وبين الحضارة الاسلامية « ان هذا الصراع هو حلقة من حلقات الصراع بين الشرق المسلم والغرب الصليبي الذي وجد في اليهود سبيلا لتحقيق مآربه »[٣٣] .

غير أن تلك الرؤية الدينية للصراع الممتد لم تمنع عمر التلمساني من أن يقف على ارضية سياسية ليحدد موقفه من اتفاقيتي كامب ديفيد بعد ابرامهما. فبعد أن يوضح رأي الشرع الذي يأمر المسلمين بمحاولة استرجاع ارضهم ، فان لم يكن كلها فعليهم استرجاع ما يستطيعون ، مع عقد النية والتصميم على استعادة الحق كاملا ، وهو موقف لا توحي به اتفاقيتا كامب ديفيد من قريب او بعيد . فمصر لا تتمتع بحرية اقامة المطارات ، المدنية والعسكرية في سيناء ، ولا تستطيع قواتنا حرية التصرف الا في حدود ٥٠ كيلو مترا شرق القناة ، اما باقي سيناء فتستبيحها القوات الدولية المتعاطفة بطبيعتها مع اسرائيل . والقدس قد اغفل شأنها ولم تغير من وضعها وسيطرة اسرائيل عليها . ولا يوجد في اطار الحكم الذاتي ما يوصي مطلقا بامكان استعادة الضفة وغزة لانه « اذا رفض الاردن الدخول في المفاوضات فستظل اسرائيل في الضفة وغزة أيضا معترفا بوجودها التعاهدي الى ما شاء الله لأننا منحناها هذه الفرصة باختيارنا في معاهدة يؤازرها فيها طرف آخر »[٣٤] . في هذا الاطار فإنّ الشيخ التلمساني لا يرى بديلاً سوى أن يضع كل مصري نفسه تحت امرة رئيس الدولة « اذا نادى بكتاب الله

---

(٣٠) حلمي القاعود ، « الحرب والسلام بين الحوع والاستسلام ، » الدعوة ، العدد ٢٤ (ايار / مايو ١٩٧٨)، ص ٤ .

(٣١) الدعوة ، العدد ٢٥ (حزيران / يونيو ١٩٧٨) ، ص ٤ .

(٣٢) الدعوة ، العدد ٢٦ (تموز / يوليو ١٩٧٨) ، ص ٤ .

(٣٣) عصام سياف ، « الصراع العربي الاسرائيلي له طبيعة خاصة ، » الدعوة ، العدد ٢٨ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٨) ، ص ١٥ .

(٣٤) انظر تحديداً للموقف من كامب ديفيد في: الدعوة ، العدد ٢٩ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨) .

وطالب بالتقشف الذي تستلزمه طبيعة الموقف . لان الجهاد في سبيل الله هو الطريق الوحيد لوضع كل معتدٍ علينا في حجمه الطبيعي »[٣٥] .

واتخذت مجلة الاعتصام الموقف نفسه تقريبا منتقدة الذين ايدوا الاتفاقيتين قائلة ان هؤلاء المؤيدين « ما تذكروا من كتاب الله الا قوله تعالى ﴿ وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله﴾ . (ولكن) التجارب علمتنا ان اليهود لا يحفظون عهدا ولا يوفون لوعد ، وان آمالهم البعيدة ان يجعلوا دولتهم تمتد من الفرات الى النيل »[٣٦] . وانتقدت المجلة وجود قوات الطوارىء الدولية في سيناء وتجاهل الاتفاقيتين للقدس . . الخ[٣٧] . ثم يحدد الشيخ التلمساني موقفا اكثر وضوحا في القضية برمتها حين يكتب في الدعوة معارضا رأي الاستاذ احمد حسين الرامي الى الموافقة على قرار التقسيم في ١٩٤٨ ، باعتباره أساسا للمصالحة التاريخية بين العرب واسرائيل ، لان الاسلام لا يقر بأي حال من الاحوال التنازل عن قلامة ظفر من ارض المسلمين لغير المسلمين[٣٨] .

وبعد ابرام معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية حددت الدعوة موقفا صريحا ورافضا منها ، ولكنها في الوقت نفسه انتقدت القرارات العربية بتوقيع عقوبات ضد مصر واعتبرت ان مثل هذه العقوبات لن تلحق الضرر الا بشعب مصر[٣٩] . وفي تحقيق جريء بعنوان « تحذير ـ اليهود قادمون . . السلام المستحيل بين مصر واسرائيل » اعتبرت الدعوة أن مقومات السلام ثلاثة . اولها ان يكون سلاما بين الشعوب وليس الحكومات ، وأن يكون سلاما شاملا وطبيعيا وليس مفتعلا ، وان يكون متوازنا لا يستغل فيه الاطراف طرفا آخر . واعتبرت ان عملية التطبيع الحالية لن تحقق السلام بسبب ما ترسّب في النفوس خلال الحروب الاربعة السابقة ، وتعصب اسرائيل واستمرار احتلالها للاراضي العربية ، وما ترتب على المعاهدة من سوء العلاقات المصرية ـ العربية وهو وضع لا يمكن استمراره . وخلصت الى ان السلام الحالي هو سلام اسرائيلي سوف يكون تحت رحمة القوة النووية الاسرائيلية فضلا عن انه يحمل مخاطر اقتصادية عديدة ومخاطر ثقافية واعلامية[٤٠] . ثم بدأت الدعوة تفسح مجالا متزايدا لأخبار التطبيع وتحذر من مخاطره : فها هو عمر التلمساني في افتتاحية العدد يوضح هذه المخاطر واهمها محاولة احتواء العقل الاسلامي وترويضه ، ويهيب في نهاية الافتتاحية « بكل قلم ولسان مخلص في مصر ان يكتب ويقول : اننا لا نرضى تطبيع

---

(٣٥) المصدر نفسه .

(٣٦) الاعتصام، (٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨) ، ص ٣ .

(٣٧) المصدر نفسه .

(٣٨) الدعوة، العدد ٣٤ (آذار / مارس ١٩٧٩) ، ص ٤ . وانظر ايضاً مقال احمد حسين المشار اليه في: الاخبار، ١٤ / ٢ / ١٩٧٩ .

(٣٩) الدعوة ، العدد ٣٧ (حزيران / يونيو ١٩٧٩) .

(٤٠) محمد عبد القدوس ، في: الدعوة ، العدد ٤٠ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٩) ، ص ٢٥ .

العلاقات ولا تبادل السفراء وان تم فيجب ان يعاد النظر فيه »[٤١] . وتنقد الدعوة موقف المفاوض المصري في مفاوضات الحكم الذاتي بعد افصاح اسرائيل عن نواياها تجاه الضفة الغربية وغزة وتكثيفها للمستوطنات وتقول :

« كان لزاما على المفاوض المصري الا ينفذ تطبيع العلاقات ما دام هذا هو موقف اسرائيل من اشقائنا في فلسطين » وتتخذ خطوة أخرى على طريق التصعيد حين تؤكد ان موقف الاخوان المسلمين ، وكل الجماعات الاسلامية الاخرى ، من تطبيع العلاقات مع اسرائيل واضح تماما وهو الرفض الكامل . ثم تستطرد بعد وقوع الطامة واقامة اسرائيل سفارة لها في مصر ، فتستبعد نسف السفارة ولكن ترى ان من الواجب منع تحقيق حلم اسرائيل من اقامة علاقات طبيعية مع جيرانها وتدعو الى « مقاطعة كل ما هو يهودي »[٤٢] . وكان من اللافت للنظر جدا ان تربط الدعوة بين احداث الفتنة الطائفية وبين تطبيع العلاقات مع اسرائيل . فيتساءل محمد عبد القدوس « هل هي مجرد مصادفة ان تقع الفتنة الطائفية بعد شهر واحد فقط من تواجد السفارة الاسرائيلية في مصر أم ان ما سبق ان حذرنا منه من الاعمال التخريبية التي تقوم بها اسرائيل قد تحقق بالفعل ؟ »[٤٣] .

وتصبح هذه المعارضة اقوى بعد قرار مصر بوقف المفاوضات بعد صدور قرار الكنيست بإعلان القدس عاصمة موحدة لاسرائيل فتعلق الدعوة قائلة بأن ايقاف المفاوضات لا يكفي ، بل لا بد من الالغاء[٤٤]. كما تعلق على تصريح السادات بأن مصر ستعيد موقفها من التفاوض (الاهرام ١٧ ايار / مايو ١٩٨٠) بقولها اننا نرجو ان يكون هذا التقييم حازما وعمليا ونقترح سحب السفير حتى لا يكون وجوده هناك بمثابة اعتراف رسمي من مصر بالقرار الاسرائيلي . ويقرر احد الكتاب في العدد نفسه « ان المفاوضات طريق خاطىء محكوم عليه بالفشل »[٤٥] . ويعتبر التلمساني ان طريق المفاوضات قد شجع اسرائيل على ضم القدس والجولان واعتبر ان استمرار النهج نفسه سوف يعني المصير نفسه بالنسبة للاردن ولبنان غدا ، قبل ان يتساءل في ضيق « هل تُرى ان ما حصلنا عليه يساوي ضياع الضفة وغزة والقدس والجولان وما خفي كان أعظم »[٤٦] . وعلى هذه الوتيرة يستمر موقف الدعوة ويتصاعد هذا الموقف بالتحريض وبالنقد المباشر ضد خطوات التطبيع . فها هو النيل « قد دخل سوق

---

(٤١) الدعوة ، العدد ٤٥ (شباط / فبراير ١٩٨٠)، ص ٤ .

(٤٢) محمد عبد القدوس ، « عاجل جداً الى كل مصري : اشعار اسرائيل بالغربة في بلدنا هو واجبنا الاول ،» الدعوة ، العدد ٤٧ (نيسان / ابريل ١٩٨٠) .

(٤٣) الدعوة ، العدد ٤٩ (حزيران / يونيو ١٩٨٠) ، ص ١٣ .

(٤٤) عمر التلمساني في افتتاحية : الدعوة ، العدد ٥٠ (تموز / يوليو ١٩٨٠) .

(٤٥) صالح عشماوي ، « الطريق الى المسجد الاقصى طريق واحد ،» الدعوة ، العدد ٥٠ (تموز / يوليو ١٩٨٠) ، ص ١٤ .

(٤٦) الدعوة ، العدد ٥٢ (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ٤ .

المساومات » . . و « الاسلام ، هل يُبقي عليه اليهود »[47] وتضيف الدعوة ملوّحة مهددة : « لقد عارضنا المبادرة ووثيقتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام سراً وعلانية . وسنظل ما حيينا نتكلم عن فلسطين ومصر ولبنان وسوريا وما ضاع منها ، فليضق بنا من يضيق فاننا لا نولي ضيقه اهتماما . . ولن نسكت ولن نكل ولن نملّ »[48] . وتتابع الدعوة اخبار التطبيع عن قرب وتتلقفها ليس فقط من المصادر المحلية ولكن من المصادر الاجنبية ايضا . وتصبح هذه الأخبار هي المادة الرئيسية لباب ثابت هو باب « سكرتيرك الصحفي » . ثم ها هي المجلة تنتقل الى مرحلة التحريض العلني ضد التطبيع الذي يصفه التلمساني « بأنه شرّ كله » لانه « يؤدي الى تميع الجدية في التصميم على استعادة الحق المسلوب » ، ثم يتساءل عن العمل في مواجهته وهو يعرف ان الشعب في غالبيته الساحقة يستنكره . وبعد ان يؤكد على ان « المؤتمرات والمظاهرات والمقالات لا تعالج الداء ولا تفيد »يصيح بالشعب : « قاوموا اليهود في كل شيء في كل ميدان ، في كل اتجاه . . في كل تفكير . . أشعروهم انهم غير مرغوب فيهم . . انهم دخلاء . . قاطعوا بضائعهم واشتروا غيرها ولو بأفدح الاثمان حتى ولو كانت دونها جودة . . » وكان اخطر ما تضمنه مقال التلمساني هو التشكيك في اسلام رئيس الدولة : « لقد قال رئيس الجمهورية انه مسلم يحكم بلداً اسلامياً وهذا التصريح يقتضيه الكثير مما لا يرضى عنه . بهذا المنطق نخاطبه ونعارضه . والاسلام في هذا الموقف واضح . . ان الله اشترى منا انفسنا واموالنا . بأن لنا الجنة وبذلك نحدد الموقف ، إما دنيا وإما آخرة »[49] .

ان الدعوة بما تمثل من تيارات دينية ، ومعها باقي الجماعات الدينية الاخرى ، قد وصلت في علاقاتها بالرئيس السادات الى مفترق طرق مع بداية عام ١٩٨١ . وكما حدث مع باقي فصائل الحركة الوطنية ، لم تعد الجماعات الدينية تراعي شخص السادات او تجنبه هجومها ، وكان ما قاله الشيخ التلمساني ايماء بأن رئيس الدولة قد خرج عن الاسلام ، او على الاقل تشكيكا في صدق نيته . وتصاعد الصدام بين الجانبين ، وأصبح السادات بالنسبة لبعض فصائل هذه الجماعات على الاقل شخصا يحلّ دمه . وعندما وصلت الامور الى حد الصدام مع كل الفصائل الوطنية في ايلول / سبتمبر ١٩٨١ اصبحت الظروف مؤاتية تماما للخلاص منه، وتم ذلك في ٦ تشرين الاول / اكتوبر على يد مجموعة تنتمي الى تنظيم « الجهاد » .

---

(٤٧) « العرض الاسرائيلي وماء النيل ومحاذير السلام، » الدعوة ، العدد ٥٣ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠) .

(٤٨) عمر التلمساني في افتتاحية : الدعوة ، العدد ٥٥ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٤ .

(٤٩) عمر التلمساني ، « تطبيع العلاقات مع اليهود شر كله ، » الدعوة ، العدد ٦٧ (شباط / فبراير ١٩٨١) .

خاتمة

نتائج الدراسة ونظرة مستقبلية

لعل أوضح ما وصلت اليه هذه الدراسة من نتائج تتمثل في تميز موقف القوى الوطنية في مصر من المشروع الصهيوني بالاستمرارية . لقد رفضت اهم التيارات السياسية في مصر ممثلة في التيارات الليبرالية والماركسية والاشتراكية والدينية الاسلامية المشروع الصهيوني ، وتلاحمت مع نضال الشعب الفلسطيني منذ اكثر من نصف قرن لمنع عملية تهويد فلسطين . وهي اليوم ومن المنطلق نفسه وباستعمال لغة تكاد تكون مطابقة للغة المستخدمة منذ نصف قرن ، ترفض التسوية على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد وما انبثق عنهما لانها تسوية بالشروط الاسرائيلية ، ولا تحقق الحد الادنى لمتطلبات الأمن القومي المصري ، وهي متطلبات تجمع عليها تلك القوى بصرف النظر عن متطلباتها الفكرية والفلسفية .

وتمثل هذه الحقيقة في تصورنا حجر الاساس بالنسبة لاي نظرة مستقبلية لعلاقات مصر باسرائيل وبالبلدان العربية على حد سواء . فنحن الأن ازاء وضع بالغ التعقيد يتمثل في قبول مصر الرسمية لمعاهدة سلام مع اسرائيل لا توفي بمتطلبات الأمن القومي المصري كما تتصورها الروافد الاساسية للحركة الوطنية المصرية . فقد ترتب على هذه المعاهدة خلل استراتيجي في ميزان القوى بين مصر واسرائيل أحدث بدوره خللا استراتيجيا في ميزان القوى العام بين اسرائيل والاقطار العربية ، ولمصلحة اسرائيل. وبالتالي فإن تصحيح هذا الخلل سوف يصبح أحد الاهداف الاساسية للحركة الوطنية المصرية . ولأن هذا الهدف هو نفسه هدف حركة التحرير العربية في المرحلة الحالية ، فسوف يكون ذلك هو محور الالتقاء الطبيعي بين حركة التحرير الوطنية المصرية وحركة التحرير العربية .

ومن هذا المنطلق نستطيع ان نؤكد على ان الصراع المصري - الاسرائيلي لم ينته بالمعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، وان كانت هذه المعاهدة قد اضافت اليه مدخلا جديدا ، لن تستطيع أيّ من القوى الرئيسية على الساحة المصرية أو العربية ان تتجاهله . لكن المؤكد ان الصراع سوف يستمر ولكن في اشكال جديدة وفي اطار قيود اشد وطأة . كما يمكن التأكيد على ان اشكال هذا الصراع وطريقة ادارته سوف تتوقف الى حد بعيد على مصير الصراع الدائر والمحتدم على الساحة المصرية بين الحزب الحاكم من ناحية وبين القوى المعارضة من ناحية اخرى . ونظرا لان قضية التسوية مع اسرائيل لا تشكل سوى أحد محاور هذا الصراع نظراً لوجود محورين آخرين للصراع هما المحور الاقتصادي - الاجتماعي ومحور الديمقراطية ، فان مستقبل الصراع المصري - الاسرائيلي سوف يرتبط ايضا ارتباطا مباشرا بمدى ما تحرزه فصائل المعارضة من تقدم على هذين المحورين . بعبارة اخرى ، اذا تصورنا ان الصراع حول المحور الاقتصادي الاجتماعي بين القوى التي تضررت من الممارسات الاقتصادية للنظام في حقبة السبعينات وبين القوى المستفيدة منها فإن ذلك سوف ينعكس بدوره على محور الصراع الدائر حول نتائج التسوبة مع اسرائيل ، وسوف يدعم مركز القوى الرافضة للتسوية بالشروط الاسرائيلية . لأنه من الواضح ان القوى التي دفعت الى هذه التسوية واستفادت منها ، تكاد تكون هي القوى نفسها التي استفادت من الممارسات الاقتصادية للنظام خلال حقبة السبعينات .

من ناحية اخرى فإنه اذا تصّورنا ان الصراع حول قضية الديمقراطية بين الحزب الحاكم من ناحية ، وهو الحزب الذي يحكم في ظل ترسانة من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ، وبين القوى الاخرى المطالبة بمزيد من الديمقراطية ،قد اسفر عن احراز تقدم لمصلحة الديمقراطية ، فإن ذلك سوف ينعكس بدوره على محور الصراع الدائر حول نتائج التسوية ، لأن انتصار الديمقراطية في مصر سوف يدفع على الاقل ببعض القوى الرافضة للتسوية على أساس الشروط الاسرائيلية الى مواقع التأثير المباشر او غير المباشر على القرار السياسي او الرأي العام . . . وهكذا . أي ان محاور الصراع بين الحزب الحاكم من ناحية وبين القوى السياسية والاجتماعية الأخرى من ناحية ثانية قد تداخلت بحيث ان الحركة على أحدها لا بد وان يؤثر سلبــاً او ايجابا على المحاور الاخرى . وفي تقدير الباحث ان هذا الوضع قد اصبح من الوضوح بحيث يمكن التأكيد على ان انتصار الديمقراطية في مصر ، وتبني حلول اقتصادية واجتماعية لمصلحة الاغلبية، سوف يعني في الوقت نفسه مزيداً من الصمود المصري في مواجهة اسرائيل ، وبالتالي تصاعد الصراع المصري - الاسرائيلي .

غير أن هذا التحليل يفترض ان الصراع على الساحة المصرية يدور في غرفة داخلية معتمة وبعيدة عن التأثيرات الاقليمية والدولية ، وهو افتراض لا أساس له في الواقع ، لان الأوضاع الاقليمية والدولية تمارس تأثيراتها الهائلة على الصراعات الداخلية وتلعب دورا في

تشكيل مستقبلها . ولكن بحث هذه التأثيرات يخرج عن النطاق المحدود لتلك الدراسة ، فضلا عن اننا نعتقد ان الصراع الداخلي هو الصراع الاساسي ، وان تأثير العوامل الخارجية على مجراه هو تأثير ثانوي ، كما ان تأثيره من اتجاه مضاد لاتجاه حركته التاريخية الطبيعية قد يكون قويا ولكن لا بد ان يكون مؤقتا بطبيعته لأن حركة التصحيح هي حركة ذاتية كامنة فيه . وحول هذه النقطة يلاحظ مثلاً ان الرفض العربي لاتفاقيتي كامب ديفيد وتوقيع عقوبات ضد مصر قد مارسا تأثيرا ، خصوصا مع مرور الوقت على الجبهة الداخلية المصرية . لكن هذا التأثير لم يكن حاسما او كافيا وحده لان تصل الامور الى ما وصلت اليه في ايلول / سبتمبر ثم في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ . ان آليات الحركة الاجتماعية المصرية في اطار الممارسات الساداتية على صعيدي السياسات الداخلية والخارجية هي التي أوصلت الامور الى ما وصلت اليه واسقطت رأس النظام المصري في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ليبدأ عهد جديد .

ومن الواضح ان التأثير السلبي لاتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية على مصير القضية الفلسطينية وعلى الاوضاع العربية بشكل عام كان من بين دوافع الرفض المصري الشعبي لها ، خصوصا بعد ان اتضحت ابعادها كاملة . غير ان عدم اتفاق الاطراف العربية على استراتيجية موحدة في مواجهة اسرائيل قد جعل موقف القوى الوطنية الرافضة اكثر صعوبة وسهّل في الوقت نفسه من مهمة السادات . ويلقي هذا الوضع بتأثيراته السلبية على مستقبل الصراع المصري ـ الاسرائيلي . فقد اتضح من تطور الصراع العربي ـ الاسرائيلي وخصوصا خلال السنوات العشر الماضية ان المواجهة مع اسرائيل ليست لها الاولوية المطلقة في ادراك النظم العربية . وعلى سبيل المثال فقد أدى اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية الى شل قدرة الجبهة الشرقية على الصمود وفتحت ثغرة في الجدار العربي الرافض للتسوية بالشروط الاسرائيلية . وها هو العراق يبدو وكأنه من اكثر الاطراف العربية حماسا لعودة العلاقات العربية المصرية ودون اشتراط تغيير موقف مصر الرسمي من التسوية مع اسرائيل . وعلى أي حال ففي تقديرنا ان التأثير السلبي لمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية على قضايا الاستقلال الوطني والتنمية في مصر هي التي شكلت وستشكل المحور الاساسي للرفض الشعبي المصري لتلك الاتفاقية . وسوف يكون تعديل شروطها بما يحقق سيادة مصر الكاملة على سيناء ، وعودة طابا الى السيادة المصرية ، وتطابق حدود مصر الدولية مع خطوط دفاعاتها العسكرية في مقدمة الاهداف الوطنية التي ستشكل صيغة الصراع العربي ـ الاسرائيلي في المرحلة القادمة في اطار الظروف العربية والدولية .

ويلاحظ انه على الرغم من وجود دلائل قوية تؤكد على استمرارية الخطوط العامة

للسياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك ، هناك مؤشرات أخرى لا تقل اهمية تؤكد وجود تغيير ملموس ايضا[1] ، وبأن هذا التغيير يشمل اسلوب منهج ادارة الصراع العربي - الاسرائيلي ، بما يأخذ في الاعتبار ولو بقدر ضئيل جدا مواقف القوى الوطنية في مصر من قضية التسوية . ويمثل موقف الرئيس مبارك من مشكلة طابا ، ورفض زيارة القدس ، وتجميد التطبيع ، ثم سحب السفير المصري بعد الغزو الاسرائيلي لبيروت علامات بارزة على طريق التغيير خصوصا اذا قورن بالممارسات الساداتية . لكن طريق التغيير محفوف بالمصاعب ويواجه بضغوط ضخمة ليس فقط من جانب اسرائيل والولايات المتحدة ، ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص من جانب الحزب الحاكم الذي يرى في التغيير هزيمة له ولسياساته . لكن الصراع ما يزال مستمراً ، بل ومحتوماً . وعلى اية حال فسوف تكون انتخابات مجلس الشعب المصري ، والتي ستجري اواخر ايار / مايو من هذا العام (١٩٨٤)، بمثابة مؤشر مهم يمكن ان يساعد على تحديد المسار الذي سيسلكه الصراع المصري - الاسرائيلي والطريقة التي يمكن من خلالها حل التناقض القائم بين موقف مصر الرسمية وبين موقف مصر الشعبية من هذا الصراع .

---

(١) انظر . احمد يوسف احمد ، « الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك ،» السياسة الدولية ، السنة ١٨ ، العدد ٦٩ (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ١٠٥ - ١٣٢ .

الملاحق

الملاحق

الملحق الاول

وثائق زيارة القدس(*)

١ ـ نص الدعوة الرسمية لزيارة القدس

[١٧ / ١١ / ١٩٧٧]

تلقى الرئيس السادات الدعوة الرسمية لزيارة القدس يوم ١٧ /١١ /١٩٧٧ ، وذلك عن طريق سفيري الولايات المتحدة الامريكية في تل أبيب والقاهرة .

وفيما يلي نص الدعوة :

سيادة الرئيس أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ـ القاهرة

باسم حكومة اسرائيل أتشرف بتوجيه هذه الدعوة الودية اليكم للقدوم الى القدس لزيارة بلدنا .

ان استعداد سيادتكم للقيام بمثل هذه الزيارة كما عبرتم عنها في اجتماع لمجلس الشعب المصري قد قوبل هنا بالاهتمام العميق والايجابي ، وكما عبرتم في بيانكم عن رغبتكم في توجيه خطاب الى اعضاء برلماننا ، الكنيست ، وفي الاجتماع بي .

واذا ما قبلتم دعوتنا ـ كما آمل ـ فسوف تتخذ الترتيبات لتوجيه خطابكم الى الكنيست من فوق منبر الكنيست وسوف يكون بمقدوركم ان شئتم ان تلتقوا مع مختلف المجموعات البرلمانية بالكنيست ، هؤلاء الذين يؤيدون الحكومة والذين يعارضونها على حد سواء .

وفيما يتعلق بتاريخ زيارتكم المقترحة فسوف يكون من دواعي سرورنا ان نلتقي بكم حيثما كان ذلك ملائماً لكم .
وقد حدث انني كنت مرتبطا بالتوجه الى لندن يوم الاحد الموافق ٢٠ نوفمبر في زيارة رسمية لبريطانيا بدعوة من جيمي

(*) استناداً إلى: السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، « ملف وثائقي: مبادرة السلام للرئيس السادات، » ص ٢٥٢ ـ ٢٥٨ .

كالاهان رئيس الوزراء البريطاني . فاذا ابلغتموني سيادة الرئيس انكم مستعدون للمجيء الى القدس يوم الاثنين الموافق ٢١ نوفمبر فسوف اعتذر لمستر كالاهان رئيس الوزراء وارتب تأجيل زيارتي الى بريطانيا حتى يتسنى لي ان استقبلكم شخصيا وان نبدأ معا سويا محادثات حول اقرار السلام الذي يعرف كلانا ان شعوب الشرق الاوسط تصبو إليه وتصلي من أجله .

اما اذا قررتم أن تأتوا الى هنا يوم الخميس الموافق ٢٤ نوفمبر او بعد ذلك فسوف اعود من لندن ، مساء الأربعاء واستقبلكم .

اسمحوا لي سيادة الرئيس ان اؤكد لكم ان برلمان وحكومة وشعب اسرائيل سوف يستقبلكم بالاحترام والود .

مناحم بيغن

٢ ـ بيان المتحدث الرسمي المصري بقبول الدعوة

وافق الرئيس محمد أنور السادات على زيارة القدس وسيؤدي الرئيس صلاة عيد الأضحى المبارك في المسجد الأقصى وستبدأ الزيارة مساء بعد غد السبت ٩ من ذي الحجة عام ١٣٩٧ . الموافق ١٩ من نوفمبر ١٩٧٧ . بناء على الرسالة التي تلقاها من الرئيس كارتر . مرفقا بها دعوة حكومة إسرائيل .

وفي صباح الاحد ١٠ من ذي الحجة عام ١٣٩٧ الموافق ٢٠ من نوفمبر ١٩٧٧ ، يؤدي الرئيس السادات صلاة عيد الأضحى المبارك في المسجد الأقصى مع أبناء الشعب الفلسطيني .

وكان الرئيس قد اعتاد ان يؤدي صلاة العيد في شبه جزيرة سيناء بعد أن حررتها حرب رمضان ـ اكتوبر الظافرة مع الجنود الابطال والضباط البواسل ومع أهالي شبه جزيرة سيناء .

لكن نداء السلام القائم على العدل قد دعا الرئيس السادات ليذهب هذا العام ليؤدي صلاة عيد الأضحى المبارك بالمسجد الأقصى فلبى النداء .

ورئيس جمهورية مصر العربية حينما يلبي نداء السلام ، ويقرر الذهاب الى القدس فانما يلبيه باسم المطالب المشروعة والعادلة للشعب العربي كله ، ولشعب فلسطين درءا لأخطار تهدد سكان المنطقة ، بل وتهدد الانسانية كلها بالأهوال وحقنا لدماء الضحايا والشهداء ووقفا لنزيف التضحية والجهد والطاقة .

والرئيس السادات ، وهو المؤمن بعداله القضية العربية يلبي الدعوة لزيارة القدس باسم المسئولية القومية التي يتحملها متجاوزا اية حساسية في مواجهة خصومه ومؤمنا في نفس الوقت بأن طرح الحقائق بشكل مباشر ، كما سيفعل الرئيس السادات ـ في لقائه بأعضاء الكنيست ، بعد ظهر يوم الاحد القادم ـ أقوى في التقصير بها ، من طرقها بأساليب طويلة وملتوية .

وعندما تتم رحلة السلام في مناخ كالذي تتم فيه بعد ان استعاد العرب عزتهم بحرب أكتوبر فهي تتم إذن في ظروف لا تحكمها روح الهزيمة ولا تقيدها خشية سوء تفسير خاصة وهي تستهدف الحل الشامل للقضية العربية .

إن المسئولية التاريخية التي يجب أن يتحملها قادة الأمة العربية اليوم أصبحت تحكم عليهم بأن يعملوا على إقرار السلام في المنطقة ، طالما أنه سلام عادل يستهدف تحرير الارض العربية التي احتلت بعد هزيمة ١٩٦٧ وتقرير الحقوق المشروعة لعرب فلسطين .

والرئيس السادات يتحمل اليوم مسؤوليته القومية ولا يهدر فرصة تسنح وصولا الى هذا السلام العادل .

والله يوفق الأمة العربية الى تحقيق ما ترنو اليه من أهداف .

٣ ـ خطاب الرئيس السادات في الكنيست

[٢٠/ ١١ / ١٩٧٧]

السيد الرئيس

ايها السيدات والسادة

السلام عليكم . . ورحمة الله

والسلام لنا جميعا . . باذن الله

السلام لنا جميعا . . على الارض العربية وفي اسرائيل . . وفي كل مكان من ارض هذا العالم الكبير المعقد بصراعاته الدامية ، المضطرب بتناقضاته الحادة ، المهدد بين الحين والحين بالحروب المدمرة ، تلك التي يصنعها الانسان ليقضي بها على اخيه الانسان وفي النهاية ، وبين انقاض ما بنى الانسان وبين اشلاء الضحايا من بني الانسان ، فلا غالب ولا مغلوب ، بل ان المغلوب الحقيقي دائماً هو الانسان . . ارقى ما خلقه الله . الانسان الذي خلقه الله ـ كما يقول غاندي قديس السلام ـ « لكي يسعى على قدميه ، يبني الحياة . . . ويعبد الله » .

وقد جئت اليكم اليوم على قدمين ثابتتين ، لكي نبني حياة جديدة لكي نقيم السلام وكلنا على هذه الارض ، ارض الله : كلنا مسلمون ومسيحيون ويهود . . نعبد الله ولا نشرك به أحدا ، وتعاليم الله . . . ووصاياه . . هي حب وصدق وطهارة وسلام .

وانني التمس العذر لكل من استقبل قراري عندما اعلنته للعالم كله ، امام مجلس الشعب المصري ، بالدهشة ، بل الذهول بل ان البعض قد صورت له المفاجأة العنيفه ان قراري ليس أكثر من مناورة كلامية للاستهلاك امـام الرأي العام العالمي ، بل وصفه بعض آخر بأنه تكتيك سياسي لكي اخفي به نواياي في شن حرب جديدة .

ولا أخفي عليكم أن أحد مساعدي في مكتب رئيس الجمهورية إتصل بي في ساعة متأخرة من الليل بعد عودتي الى بيتي من مجلس الشعب ، ليسألني في قلق : وماذا نفعل يا سيادة الرئيس لو وجهت اليك إسرائيل الدعوة فعلا فأجبته بكل هدوء : سأقبلها على الفور . .

لقد اعلنت انني سأذهب الى آخر العالم سأذهب الى إسرائيل لانني اريد ان أطرح الحقائق كاملة أمام شعب إسرائيل .

انني التمس العذر لكل من أذهله القرار ، أو تشكك في سلامة النوايا وراء إعلان القرار فلم يكن أحد يتصوران رئيس أكبر دولة عربية ، تتحمل العبء الأكبر والمسؤولية الاولى في قضية الحرب والسلام ، في منطقة الشرق الأوسط يمكن ان يعرض قراره بالاستعداد الى الذهاب الى أرض الخصم . ونحن لا نزال في حالة حرب ، بل ،نحن جميعاً لا نزال نعاني من آثار اربع حروب قاسية خلال ثلاثين عاماً ، بل ان أسر ضحايا حرب اكتوبر ٧٣ لا تزال تعيش في الترمل ولفقد الابناء واستشهاد الأباء والاخوات

كما انني ـ كما سبق ان اعلنت من قبل ـ لم أتداول في هذا القرار مع احد من زملائي واخوتي رؤساء الدول العربية ، أو دول المواجهة . . ولقد اعترض من اتصل بي منهم بعد اعلان القرار ، لأن حالة الشك الكاملة ، وفقدان الثقة الكاملة ، بين الدول العربية والشعب الفلسطيني من جهة وبين اسرائيل من جهة اخرى،لاتزال قائمة في كل النفوس ويكفي ان اشهرا طويلة كان يمكن ان يحل فيها السلام ، قد ضاعت سدى ، في خلافات ومناقشات لا طائل منها حول احراءات عقد مؤتمر جنيف ، وكلها تعبر عن الشك الكامل ، وفقدان الثقة الكاملة .

ولكنني اصارحكم القول بكل الصدق انني اتخذت هذا القرار بعد تفكير طويل ، وانا اعلم انه مخاطرة كبيرة ، لأنه إذا كان الله قد كتب لي قدري ان اتولى المسؤولية عن شعب مصر، وان اشارك في مسؤولية المصير بالنسبة للشعب العربي وشعب فلسطين ، فان أول واجبات هذه المسؤولية ان أستنفد كل السبل ، لكي أجنب شعبي المصري العربي ، وكل الشعب العربي ، ويلات حروب اخرى محطمة ، مدمرة ، لا يعلم مداها الا الله .

وقد اقتنعت بعد تفكير طويل ، أن امانة المسؤولية امام الله ، وامام الشعب ، تفرض علي ان اذهب الى اخر مكان في العالم . بل ان احضر الى بيت المقدس ، لاخاطب اعضاء الكنيست ممثلي شعب اسرائيل بكل الحقائق التي تعتمل في نفسي ، واتركهم بعد ذلك لكي تقرروا لانفسكم وليفعل الله بنا بعد ذلك ما يشاء .

أيها السيدات والسادة :

ان في حياة الأمم والشعوب لحظات يتعين فيها على هؤلاء الذين يتصفون بالحكمة والرؤية الثاقبة ان ينظروا الى ما وراء الماضي بتعقيداته ورواسبه من اجل انطلاقة جسورة نحو آفاق جديدة .

وهؤلاء الذين يتحملون مثلنا تلك المسؤولية الملقاة على عاتقنا هم اول من يجب ان تتوفر لديهم الشجاعة لاتخاذ القرارات المصيرية التي تتناسب مع جلال الموقف ، ويجب ان نرتفع جميعا فوق جميع صور التعصب وفوق خداع النفس وفوق نظريات التفوق البالية فمن المهم الا ننسى ابدا ان العصمة لله وحده . واذا قلت انني اريد ان اجنب كل الشعب العربي ويلات حروب جديدة مفجعة، فانني اعلن امامكم بكل الصدق ،انني احمل نفس المشاعر واحمل نفس المسؤولية لكل انسان في العالم وبالتأكيد نحو الشعب الاسرائيلي .

ضحية الحرب : الانسان

إن الروح التي تزهق في الحرب ، هي روح انسان ، سواء كان عربيا أو اسرائيليا . .

ان الزوجة التي تترمل . . هي انسانة من حقها ان تعيش في اسرة سعيدة سواء كانت عربية او اسرائيلية .

ان الاطفال الابرياء الذين يفقدون رعاية الآباء وعطفهم هم اطفالنا جميعا . على ارض العرب ، او في اسرائيل لهم علينا المسؤولية الكبرى في ان نوفر لهم الحاضر الهانىء والغد الجميل .

من أجل كل هذا ، ومن أجل ان نحمي حياة ابنائنا واخواتنا جميعا .

من اجل ان تنتج مجتمعاتنا ، وهي آمنة مطمئنة . . من أجل تطور الانسان وإسعاده وإعطائه حقه في الحياة الكريمة . من أجل مسؤوليتنا أمام الأجيال المقبلة .

من أجل بسمة كل طفل يولد على ارضنا .

من اجل كل هذا اتخذت قراري ان احضر اليكم ـ رغم كل المحاذير ـ لكي أقول كلمتي . .

ولقد تحملت والتحمل متطلبات المسؤولية التاريخية ، من أجل ذلك اعلنت من قبل ومنذ اعوام وبالتحديد في ٤ فبراير ١٩٧١ ، انني مستعد لتوقيع اتفاق سلام مع اسرائيل ، وكان هذا هو اول اعلان يصدر من مسؤول عربي منذ ان بدأ الصراع العربي الاسرائيلي وبكل هذه الدوافع التي تفرضها مسؤولية القيادة اعلنت في السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٣ وامام مجلس الشعب المصري ، الدعوة الى مؤتمر دولي يتقرر فيه السلام العادل الدائم .

ولم اكن في ذلك الوقت في وضع من يستجدي السلام ، أو يطلب وقف النار . وبهذه الدوافع كلها ، التي يلزم بها الواجب التاريخي والقيادي ، وقعنا اتفاق فك الاشتباك الأول ، ثم اتفاق فك الاشتباك الثاني في سيناء . ثم سعينا

نطرق الابواب المفتوحة والمغلقة لايجاد طريق معين نحو سلام دائم عادل وفتحنا قلوبنا لشعوب العالم كله لكي تتفهم دوافعنا ، واهدافنا ، ولكي تقتنع فعلا إننا دعاة عدل ، وصناع سلام .

وبهذه الدوافع كلها ، قررت بان احضر اليكم ، بعقل مفتوح وقلب مفتوح وإرادة واعية ، لكي نقيم السلام الدائم القائم على العدل .

وشاءت المقادير ان نجيء رحلتي اليكم ، رحلة السلام ، في يوم العيد الاسلامي الكبير عيد الأضحى المبارك عيد التضحية والفداء ، حين اسلم ابراهيم عليه السلام ، جد العرب واليهود . أقول حين امره الله ، وتوجه اليه بكل جوارحه لا عن ضعف بل عن قوة روحية هائلة وعن اختيار حر للتضحية بفلذة كبده ، بدافع من ايمانه الراسخ الذي لا يتزعزع بمثل عليا تعطى الحياة مغزى عميقا . ولعل هذه المصادفة تحمل معنى جديدا ، في نفوسنا جميعا ، لعله يصبح املا حقيقيا في تباشير الامن والامان والسلام .

أيها السيدات والسادة

دعونا نتصارح ، بالكلمة المستقيمة ، والفكرة الواضحة التي لا تحمل اي التواء ، دعونا نتصارح اليوم والعالم كله بغربه وشرقه يتابع هذه اللحظات الفريدة ، التي يمكن ان تكون نقطة تحول جذري في مسار التاريخ في هذه المنطقة من العالم ، ان لم يكن في العالم كله .

دعونا نتصارح ونحن نجيب عن السؤال الكبير : كيف يمكن ان نحقق السلام الدائم العادل .

لقد جئت اليكم احمل جوابي الواضح الصريح على هذا السؤال الكبير ، لكي يسمعه الشعب في اسرائيل ولكي يسمعه العالم اجمع ، ولكـي يسمعه ايضا كل اولئك الذين تصل اصوات دعوات اصواتهم المخلصة الى اذني ، أملا في ان تتحقق في النهاية النتائج التي يرجوها الملايين من هذا الاجتماع التاريخي .

وقبل ان اعلن لكم جوابي ، ارجو ان اؤكد لكم ، انني اعتمد في هذا الجواب الواضح الصريح ، على عدة حقائق لا مهرب لأحد من الاعتراف بها .

ـ الحقيقة الاولى : انه لا سعادة لاحد على حساب شقاء الآخرين .

ـ الحقيقة الثانية : انني لم اتحدث ، ولن اتحدث بلغتين ولم اتعامل ولن اتعامل بسياستين ولست اتعامل مع احد ، الا بلغة واحدة ، وسياسة واحدة ، ووجه واحد .

ـ الحقيقة الثالثة : ان المواجهة المباشرة وان الخط المستقيم هما اقرب الطرق وانجحها للوصول الى الهدف الواضح .

ـ الحقيقة الرابعة : ان دعوة السلام الدائم العادل ، المبني على احترام قرارات الامم المتحدة ، اصبحت اليوم دعوة العالم كله ، واصبحت تعبيرا واضحا عن ارادة المجتمـع الدولي ، سواء في العواصم الرسمية التي تصنع السياسة وتتخذ القرار ، أو على مستوى الرأي العام العالمي الشعبي ، ذلك الرأي العام الذي يؤثر في صنع السياسة واتخاذ القرار .

ـ الحقيقة الخامسة : ولعلها ابرز الحقائق وأوضحها ان الامة العربية لا تتحرك في سعيها من اجل السلام الدائم العادل ، من موقع ضعف او اهتزاز ، بل انها على العكس تماما تملك من مقومات القوة والاستقرار ، ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام ، صادرة عن إدراك حضاري بانه لكي نتجنب كارثة محققة ، علينا وعليكم وعلى العالم كله ، فانه لا بديل عن اقرار سلام عادل ، لا تزعزعه الانواء ولا تعبث به الشكوك ، ولا يهزه سوء المقاصد او التواء النوايا .

من واقع هذه الحقائق ، التي اردت ان اضعكم في صورتها، كما اراها ، ارجو ايضا ان احذركم بكل الصدق ، احذركم من بعض الخواطر التي يمكن ان تطرأ على اذهانكم .

إن واجب المصارحة يقضي ان اقول لكم ما يلي :

اولا : إنني لم أجيء اليكم لكي اعقد اتفاقا منفردا بين مصر واسرائيل . ليس هذا واردا في سياسة مصر ، فليست المشكلة هي مصر واسرائيل ، واي سلام منفرد بين مصر واسرائيل او بين اية دولة من دول المواجهة واسرائيل .فإنه لن يقيم السلام الدائم العادل في المنطقة كلها . بل اكثر من ذلك ، فانه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها واسرائيل ، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، فان ذلك لن يحقق ابدا السلام الدائم العادل الذي يلح العالم كله اليوم عليه .

ثانيا : انني لم اجيء اليكم لكي اسعى الى سلام جزئي ، بمعنى ان ننهي حالة الحرب في هذه المرحلة . ثم نرجيء المشكلة برمتها الى مرحلة تالية .

فليس هذا هو الحل الجذري الذي يصل بنا الى السلام الدائم .

ويرتبط بهذا اني لم اجيء اليكم ، لكي نتفق على فض اشتباك ثالث في سيناء ، او في سيناء والجولان والضفة الغربية ، فان هذا يعني أننا نؤجل فقط اشتعال الفتيل الى اي وقت مقبل .

بل هو يعني ، اننا نفتقد شجاعة مواجهة السلام ، واننا اضعف من ان نتحمل اعباء ومسؤ وليات السلام الدائم العادل .

لقد جئت اليكم ، لكي نبني معا ، السلام الدائم العادل ، حتى لا تراق نقطة دم واحدة من جسد عربي او اسرائيلي .

ومن اجل هذا اعلنت انني مستعد ان اذهب الى آخر العالم .

وهنا ، اعود الى الاجابة على السؤال الكبير : كيف نحقق السلام الدائم العادل ؟

في رأيي . . واعلنها من هذا المنبر للعالم كله ، ان الاجابة ليست مستحيلة ولا هي بالعسيرة على الرغم من مرور اعوام طويلة . . ثأر الدم ، والاحقاد والكراهية ، وتنشئة اجيال على القطيعة الكاملة والعداء المستحكم .

الاجابة ليست عسيرة ولا هي مستحيلة ، اذا طرقنا سبيل الخط المستقيم بكل الصدق والايمان .

انتم تريدون العيش معنا في هذه المنطقة من العالم .

وانا اقول لكم بكل الاخلاص : اننا نرحب بكم بيننا . . بالأمن والأمان .

ان هذا في حد ذاته يشكل نقطة تحول هائلة . . من علامات تحول تاريخي حاسم .

لقد كنا نرفضكم ، وكانت لنا اسبابنا ودعوانا . . . نعم .

لقد كنا نرفض الاجتماع بكم . . في أي مكان . . نعم .

لقد كنا نصفكم باسرائيل المزعومة . . نعم .

لقد كانت تجمعنا المؤتمرات او المنظمات الدولية ، وكان ممثلونا ، ولا يزالون ، لا يتبادلون التحية والسلام . نعم .

حدث هذا ولا يزال يحدث .

لقد كنا نشترط لاي مباحثات وسيطا يلتقي بكل طرف على انفراد .

نعم .

هكذا تمت مباحثات فض الاشتباك الاول ، وهكذا ايضا تمت مباحثات فض الاشتباك الثاني .

كما ان ممثلينا التقوا في مؤتمر جنيف الاول ، دون تبادل كلمة مباشرة .

نعم .

هذا حدث .

ولكنني اقول لكم اليوم . . اعلن للعالم كله . . اننا نقبل بالعيش معكم في سلام دائم وعادل ، ولا نريد ان نحيطكم او تحيطونا بالصواريخ المستعدة للتدمير او بقذائف الاحقاد والكراهية .

ولقد اعلنت اكثر من مرة . ان اسرائيل اصبحت حقيقة واقعة . اعترف بها العالم . وحملت القوتان العظميان مسؤولية امنها وحماية وجودها .

ولما كنا نريد السلام فعلا وحقا فاننا نرحب بان تعيشوا بيننا في امن وسلام . فعلا وحقا . .

لقد كان بيننا وبينكم جدار ضخم مرتفع حاولتم ان تبنوه على مدى ربع قرن من الزمان . ولكنه تحطم في عام ١٩٧٣ . كان جداراً من الحرب النفسية المستمرة في التهابها وتصاعدها .

كان جدارا من التخويف بالقوة القادرة على اكتساح الامة العربية من اقصاها الى اقصاها .

كان جدارا من الترويج باننا امة تحولت الى جثة بلا حراك . بل ان منكم من قال انه حتى بعد مضي خمسين عاما مقبلة . فلن تقوم للعرب قائمة من جديد .

كان جدارا يهدد دائما بالذراع الطويلة القادرة على الوصول الى اي موقع والى اي بعد .

كان جدارا يحذرنا من الابادة والفناء اذا نحن حاولنا ان نستخدم حقنا المشروع في تحرير ارضنا المحتلة .

وعلينا ان نعترف معا . بان هذا الجدار قدوقع وتحطم في عام ١٩٧٣ . ولكن بقي جدار آخر .

هذا الجدار الأخر. يشكل حاجزا نفسيا معقدا بيننا وبينكم . حاجزا من الشكوك ، حاجزا من النفور، حاجزاً من خشية الخداع ، حاجزا من الاوهام حول اي تصرف او فعل او قرار ، حاجزا من التفسير الحذر الخاطىء لكل حدث أو حديث .

وهذا الحاجز النفسي هو الذي عبرت عنه ، في تصريحات رسمية ، بانه يشكل سبعين في المائة من المشكلة .

وانني اسألكم اليوم ـ بزيارتي لكم ـ لماذا لا نمد ايدينا بصدق وايمان واخلاص ، لكي نحطم هذا الحاجز معا ؟

لماذا لا تتفق ارادتنا ، بصدق وايمان واخلاص ، لكي نزيل معا كل شكوك الخوف والغدر والتواء المقاصد واخفاء حقائق النوايا ؟

لماذا لا نتصدى معا بشجاعة الرجال ، وبجسارة الابطال الذين يهبون حياتهم لهدف اسمى ؟

لماذا لا نتصدى معا بهذه الشجاعة والجسارة لكي نقيم صرحا شامخا للسلام يحمي ولا يهدد . . يشع لأجيالنا القادمة أضواء الرسالة الانسانية نحو البناء والتطور ورفعة الانسان ؟ . .

لماذا نورث هذه الاجيال نتائج سفك الدماء ، وإزهاق الارواح . وتيتيم الاطفال وترمل الزوجات ، وهدم الاسر ، وانين الضحايا .

لماذا لا نؤمن بحكمة الخالق التي اوردها في امثال سليمان الحكيم .

« الغش في قلب الذين يفكرون في الشر ، اما المشيرون بالسلام فلهم فرح » .

« لقمة يابسة ومعها سلام ، خير من بيت مليء بالذبائح مع الخصام » .

لماذا لا نردد معا من مزامير داود النبي .

« اليك يا رب اصرخ . . اسمع صوت تضرعي اذا استغثت بك ، وارفع يدي الى محراب قدسك ، لا تجذبني مع الاشرار ، ومع فعلة الاثم ، المخاطبين اصحابهم بالسلام والشر في قلوبهم ، اعطهم حسب فعلهم ، وحسب شر اعمالهم ، اطلب السلامة واسعى وراءها »

ايها السادة :

الحق اقول لكم ان السلام لن يكـون اسما على مسمى ما لم يكن قائما على العدالة وليس على احتلال ارض الغير .

ولا يسوغ ان تطلبوا لانفسكم ما تنكرونه على غيركم .

وبكل صراحة . وبالروح التي حدت بي الى القدوم اليكم اليوم فاني اقول لكم : ان عليكم ان تتخلوا نهائيا عن احلام الغزو وان تتخلوا ايضا عن الاعتقاد بان القوة هي خير وسيلة للتعامل مع العرب .

ان عليكم ان تستوعبوا جيدا دروس المواجهة بيننا وبينكم فلن يجديكم التوسع شيئاً .

ولكي نتكلم بوضوح فان ارضنا لا تقبل المساومة . وليست عرضة للجدل .

ان التراب الوطني والقومي يعتبر لدينا في منزلة الوادي المقدس طوى الذي كلم فيه الله موسى عليه السلام «ولا يملك اي منا ولا يقبل ، ان يتنازل عن شبر واحد منه ، او ان يقبل مبدأ الجدل والمساومة عليه » .

والحق اقول لكم ايضا : ان امامنا اليوم الفرصة السانحة للسلام وهي فرصة لا يمكن ان يجود بمثلها الزمان اذا كنا جادين حقا في النضال من اجل السلام .

وهي فرصة ، لو اضعناها او بددناها فلسوف تحل بالمتآمر عليها ، لعنة الانسانية ولعنة التاريخ .

ما هو السلام بالنسبة لاسرائيل ؟ ان تعيش في المنطقة مع جيرانها العرب . . في امن واطمئنان . .

هذا منطق اقول له نعم .

ان تعيش اسرائيل في حدودها ، آمنة من اي عدوان .

هذا منطق اقول له نعم .

ان تحصل اسرائيل على كل انواع الضمانات التي تؤمن لها هاتين الحقيقتين هذا مطلب اقول له نعم .

بل اننا نعلن اننا نقبل كل الضمانات الدولية التي تتصورونها وممن ترضونه انتم .

نعلن اننا نقبل كل الضمانات التي تريدونها من القوتين العظميين ، او من احداهما ، اومن الخمسة الكبار ، او من بعضهم .

واعود فاعلن بكل الوضوح اننا قابلون باي ضمانات ترتضونها لاننا في المقابل ، سنأخذ نفس الضمانات .

خلاصة القول اذن عندما نسأل : ما هو السلام بالنسبة لاسرائيل ؟

يكون الرد هو ان تعيش اسرائيل في حدودها مع جيرانها العرب في أمن وأمان وفي اطار كل ما ترتضيه من ضمانات يحصل عليها الطرف الأخر.

ولكن كيف يتحقق هذا ؟

كيف يمكن ان نصل الى هذه النتيجة لكي نصل بها الى السلام الدائم العادل ؟ هناك حقائق لا بد من مواجهتها بكل شجاعة ووضوح .

هناك ارض عربية احتلتها ـ ولا تزال تحتلها ـ اسرائيل بالقوة المسلحة ونحن نصر على تحقيق الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية . . القدس التي حضرت اليها باعتبارها مدينة السلام . .

والتي كانت وسوف تظل على الدوام التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث .

وليس من المقبول ان يفكر احد في الوضع الخاص لمدينة القدس في اطار الضم او التوسع وانما يجب ان تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين .

واهم من كل هذا فان تلك المدينة يجب الا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقرا ومقاما لعدة قرون . وبدلا من إيقاظ الحروب الصليبية فاننا يجب ان نحيي روح عمر بن الخطاب وصلاح الدين . . اي روح التسامح واحترام الحقوق . . ان دور العبادة الاسلامية والمسيحية ليست مجرد اماكن لاداء الفرائض والشعائر بل انها تقوم شاهد صدق على وجودنا الذي لم ينقطع في هذا المكان سياسيا وروحيا وفكريا .

وهنا . . فانه يجب الا يخطىء احد تقدير الاهمية والاجلال اللذين نكنهما للقدس نحن معشر المسيحيين والمسلمين .

ودعوني اقول لكم بلا ادنى تردد انني لم اجىء اليكم تحت هذه القبة لكي اتقدم برجاء ان تجلو قواتكم من الارض المحتلة ان الانسحاب الكامل من الارض العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ امر بديهي لا نقبل فيه الجدل ولا رجاء فيه لاحد او من احد . .

ولا معنى لاي حديث عن السلام الدائم العادل ولا معنى لاي خطوة لضمان حياتنا معا في هذه المنطقة من العالم في أمن وأمان وأنتم تحتلون أرضا عربية بالقوة المسلحة فليس هنالك سلام يستقيم أو يبنى مع احتلال أرض الغير .

نعم . .

هذه بديهية لا تقبل الجدل والنقاش اذا خلصت النوايا وصدق النضال لاقرار السلام الدائم العادل لجيلنا ولكل الاجيال من بعدنا .

اما بالنسبة للقضية الفلسطينية فليس هناك من ينكر انها جوهر المشكلة كلها وليس هناك من يقبل اليوم في العالم كله شعارات رفعت هنا في اسرائيل تتجاهل وجود شعب فلسطين بل وتتساءل اين هو هذا الشعب ؟ !

ان قضية شعب فلسطين وحقوق شعب فلسطين المشروعة لم تعد اليوم موضع تجاهل او انكار من احد . انها واقع استقبله المجتمع الدولي غربا وشرقاً بالتأييد والمساندة والاعتراف في مواثيق دولية وبيانات رسمية لن يجدي احد ان يصم آذانه عن دويها المسموع ليل نهار او ان يغمض عينيه عن حقيقتها التاريخية وحتى الولايات المتحدة الامريكية حليفكم الاول التي تحمل قمة الالتزام لحماية وجود اسرائيل وامنها والتي قدمت ـ وتقدم الى اسرائيل ـ كل عون معنوي ومادي وعسكري .

أقول حتى الولايات المتحدة اختارت ان تواجه الحقيقة والواقع وان تعترف بأن للشعب الفلسطيني حقوقا مشروعة وان المشكلة الفلسطينية هي قلب الصراع وجوهره وطالما بقيت معلقة دون حل فان النزاع سوف يتزايد ويتصاعد ليبلغ أبعادا جديدة وبكل الصدق أقول لكم ان السلام لا يمكن ان يتحقق بغير الفلسطينيين وانه لخطأ جسيم لا يعلم مداه احد ان يغض الطرف عن تلك القضية او ان نتجنبها جانبا .

ولن استطرد في سرد احداث الماضي منذ صدر وعد بلفور لستين عاما خلت فانتم على بينة من الحقائق جيدا . . واذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني والاخلاقي لاقامة وطن قومي على ارض لم تكن كلها ملكا لكم فأولى بكم ان تتفهموا اصرار شعب فلسطين على إقامة دولته من جديد في وطنه .

وحين يطالب بعض الغلاة والمتطرفين ان يتخلى الفلسطينيون عن هذا الهدف الاسمى . . فان معناه في الواقع وحقيقة الأمر مطالبتهم له بالتخلي عن هويتهم وعن كل أمل لهم في المستقبل .

إنني أحيي أصواتا إسرائيلية . . طالبت بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وصولا الى السلام وضمانا له .

ولذلك ، فانني اقول لكم ايها السيدات والسادة انه لا طائل من وراء عدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه في اقامة دولته وفي العودة .

لقد مررنا نحن العرب بهذه التجربة من قبل . . معكم . . ومع حقيقة الوجود الاسرائيلي وانتقل بنا الصراع . . من حرب الى حرب . . ومن ضحايا الى مزيد من الضحايا حتى وصلنا اليوم ـ نحن وانتم ـ الى حافة هاوية رهيبة وكارثة مروعة اذا نحن لم نغتنم اليوم معا فرصة السلام الدائم والعادل .

عليكم ان تواجهوا الواقع مواجهة شجاعة كما واجهته انا . .

ولا حل لمشكلة أبدا بالهروب منها أو التعالي عليها .

ولا يمكن ان يستقر سلام بمحاولة فرض أوضاع وهمية . . ادار لها العالم كله ظهره . . واعلن نداءه الاجماعي بوجوب احترام الحق والحقيقة . .

ولا داعي للدخول في الحلقة المفرغة مع الحق الفلسطيني . ولا جدوى من خلق العقبات . . الا ان تتأخر مسيرة السلام . . او ان يقتل السلام

وكما قلت لكم . فلا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين . . كما ان المواجهة المباشرة والخط المستقيم هما اقرب الطرق وانجحها للوصول الى الهدف الواضح والمواجهة المباشرة للمشكلة الفلسطينية . واللغة الواحدة لعلاجها نحو سلام دائم عادل هي في ان تقوم دولتهم .

ومع كل الضمانات الدولية التي تطلبونها فلا يجوز ان يكون هناك خوف من دولة وليدة تحتاج الى معونة من كل دول العالم لقيامها . . وعندما تدق أجراس السلام فلن توجد يد لتدق طبول الحرب واذا وجدت فلن يسمع لها صوت .

وتصوروا معي اتفاق سلام في جنيف نزفه الى العالم المتعطش الى السلام . . إتفاق سلام يقوم على :

أولا : إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ .

ثانيا : تحقيق الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في اقامة دولته .

ثالثا : حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة والمضمونة عن طريق اجراءات يتفق عليها تحقق الامن المناسب للحدود الدولية ، بالاضافة الى الضمانات الدولية المناسبة .

رابعا . تلتزم كل دول المنطقة بادارة العلاقات فيما بينها طبقا لاهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة ، وبصفة خاصة عدم الالتجاء الى القوة . وحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية .

خامسا : انهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة

أيها السيدات والسادة .

ان السلام ليس توقيعا على سطور مكتوبة ، انه كتابة جديدة للتاريخ

ان السلام ليس مباراة في المناداة به للدفاع عن اية شهوات او لستر اية اطماع، فالسلام في جوهره نضال جبار ضد كل الاطماع والشهوات .

ولعل تجارب التاريخ القديم والحديث تعلمنا جميعا ، ان الصواريخ والبوارج والاسلحة النووية لا يمكن ان تقيم الامن ولكنها على العكس تحطم كل ما يبنيه الامن .

وعلينا .

من أجل شعوبنا .

من اجل حضارة صنعها الانسان ، ان نحمي الانسان في كل مكان . . من سلطان قوة السلاح .

علينا ان نعلي سلطان الانسانية بكل قوة القيم والمبادىء التي تعلي مكانة الانسان .

واذا سمحتم لي ان اتوجه بندائي من هذا المنبر الى شعب اسرائيل فانني اتوجه بالكلمة الصادقة الخالصة الى كل رجل وامرأة وطفل في اسرائيل . انني احمل اليكم من شعب مصر الذي يبارك هذه الرسالة المقدسة من اجل السلام .

احمل اليكم رسالة السلام رسالة شعب مصر الذي لا يعرف التعصب ، والذي يعيش أبناؤه من مسلمين ومسيحيين ويهود بروح المودة والحب والتسامح .

هذه هي مصر التي حملني شعبها أمانة الرسالة المقدسة . . رسالة الامن والامان والسلام .

فيا كل رجل وامرأة وطفل في اسرائيل شجعوا قيادتكم على نضال السلام ، ولتتجه الجهود الى بناء صرح شامخ للسلام ، بدلا من بناء القلاع والمخابىء المحصنة بصواريخ الدمار .

قدموا للعالم كله ، صورة الانسان الجديد ، في هذه المنطقة من العالم ، لكي يكون قدوة لانسان العصر . . انسان السلام في كل موقع ومكان .

بشروا ابناءكم . . ان ما مضى ، هو آخر الحروب ونهاية الآلام وان ما هو قادم هو البداية الجديدة ، للحياة الجديدة،حياة الحب والخير والحرية والسلام

ويا أيتها الأم الثكلى

ويا أيتها الزوجة المترملة . .

ويا أيها الأبن الذي فقد الأخ والأب .

يا كل ضحايا الحروب . .

املأوا الصدور والقلوب ، بآمال السلام ، اجعلوا الانشودة حقيقة تعيش وتثمر اجعلوا الامل دستور عمل ونضال . . وإرادة الشعوب هي من ارادة الله .

أيها السيدات والسادة . .

قبل ان اصل الى هذا المكان ، توجهت بكل نبضة في قلبي ، وبكل خلجة في ضميري ، الى الله سبحانه وتعالى ، وانا أؤ دي صلاة العيد في المسجد الأقصى وانا ازور كنيسة القيامة توجهت الى الله سبحانه وتعالى بالدعاء أن يلهمني القوة : وان يؤكد يقين ايماني بأن تحقق هذه الزيارة اهدافها التي ارجوها من اجل حاضر سعيد ، ومستقبل اكثر سعادة . .

لقد اخترت ان اخرج على كل السوابق والتقاليد التي عرفتها الدول المتحاربة ، ورغم ان احتلال الأرض العربية لازال قائما ، بل كان اعلاني عن استعدادي للحضور الى اسرائيل مفاجأة كبرى هزت كثيرا من المشاعر ، واذهلت كثيرا من العقول ، بل شككت في نواياها بعض الآراء ، برغم كل ذلك فانني استلهمت القرار بكل صفاء الايمان وطهارته وبكل التعبير الصادق عن ارادة شعبي ونواياه واخترت هذا الطريق الصعب ، بل انه في نظر الكثيرين اصعب طريق .

اخترت ان احضر اليكم . . بالقلب المفتوح والفكر المفتوح .

اخترت ان اعطي هذه الدفعة لكل الجهود العالمية المبذولة من اجل السلام . واخترت ان اقدم لكم ـ وفي بيتكم ـ الحقائق المجردة عن الاغراض والاهواء .

لا لكي اناور . ولا لكي اكسب جولة ، اخطر الجولات والمعارك في التاريخ المعاصر .

معركة السلام العادل والدائم .

انها ليست معركتي فقط ، ولا هي معركة القيادات فقط ، في اسرائيل .

ولكنها معركة كل مواطن على ارضنا جميعا ، من حقه ان يعيش في سلام . انها التزام الضمير والمسؤولية في قلوب الملايين .

ولقد تساءل الكثيرون ، عندما طرحت هذه المبادرة عن تصوري لما يمكن انجازه في هذه الزيارة وتوقعاتي منها .

وكما اجبت السائلين ، فانني اعلن امامكم انني لم افكر في القيام بهذه المبادرة من منطلق ما يمكن تحقيقه اثناء الزيارة وانما جئت هنا لكي ابلغ رسالة ، الا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد .

اللهم انني اردد مع زكريا قوله « احبوا الحق والسلام » .

واستلهم آيات الله العزيز الحكيم حين قال · ﴿ قل آمنا بالله وما انزل علينا وما انزل على ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما أوتي موسى وعيسى والنبيون من ربهم ، لا نفرق بين احد منهم ، ونحن له مسلمون ﴾ .

«صدق الله العظيم »

والسلام عليكم

٤ ـ كلمة مناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل في الكنيست

[٢٠ / ١١ / ١٩٧٧]

رئيس الكنيست . . ورئيس دولة مصر

اننا نرحب برئيس مصر لحضوره الى بلادنا وحضوره جلسة الكنيست . . ان فترة الطيران من القاهرة الى القدس فترة قصيرة . . لقد كانت المسافة بين القاهرة والقدس مسافة بلا نهاية . حتى يوم أمس . . اننا نحن اليهود نقدر في الرئيس السادات هذه الجرأة .

سيدي رئيس الكنيست . . هذه الامة الصغيرة من الشعب اليهودي التي عادت الى وطنها التاريخي تريد دائما السلام . . لقد قامت هذه الدولة في مايو ١٩٤٨ وحصلت على استقلالها .

وطالب دافيد بن غوريون في الميثاق الأساسي لدولة اسرائيل بان هدف اسرائيل هو اقامة السلام مع جميع الدول المجاورة حتى نكون شعوبا مستقلة في بلادنا . . منذ فترة العمل السرية خلال نضالنا لتحرير البلاد نادينا ودعونا جيراننا بما يلي :

في هذه البلاد نعيش معا ونتقدم معا من اجل حياة حرة سعيدة . . يا جيراننا العرب لا ترفضوا اليد الممدودة لكم بالسلام .

ولكن يدنا الممدودة بالسلام لم يرحب بها في الماضي وبعد يوم استقلالنا والاعلان عنه . . استقلالنا الازلي . . هذا الاستقلال الذي لا يقبل اي رجعة وقفنا امام ثلاث جبهات . كنا تقريبا مجردين من السلاح كنا ضعفاء امام اقوياء . . عندما جرت تلك المحاولة بعد استقلالنا بيوم واحد لخنق هذا الاستقلال . . لوضع حدلآخر امل للشعب اليهودي في جيل كنا فيه لا نؤمن بالقوة ، القوة وجهت الينا . . ولم نتوقع ان نكون مهددين بالقوة وهدم استقلالنا . . وكان على حقنا وقيمنا وشرفنا ان ندافع عن ارضنا ضد محاولة متكررة ، وليس في جبهة واحدة فقط . . وهذا صحيح ايضا . . وبمشيئة الله تغلبنا على قوات العدوان وضمنا حق استقلال شعبنا ليس فقط في هذا الجيل وانما في الاجيال القادمة .

اننا لا نؤمن بالقوة وانما نؤمن بالحق . . فقط بالحق ولهذا فان رسالتنا هي منذ الأبد وحتى هـذا اليوم هي السلام . .

سيدي الرئيس . . سيدي رئيس دولة مصر

بالتأكيد ان هذه الديمقراطية حيث يجلس قواد جميع الحركة السرية الماضية في هذه الجلسة ، وقد كانوا قلة ضد قوة كبيرة عالمية ويجلس هنا كبار القادة . انهم ينتمون الى احزاب عديدة ولهم آراء متباينة ولكني اؤ كد يا سيادة الرئيس بانهم يتطلعون لتحقيق السلام . . السلام لشعب مصر . . اننا لم نعرف السلام ولا يوما واحدا منذ استقلالنا . . واننا نتمنى للشعب المصري اطيب الامنيات ، ونحن نأمل في السلام الحقيقي وتعاون جيراننا ، تجاه عهد جديد من التعاون والازدهار . . عهد من الازدهار والتطور والنمو الاقتصادى كما كان ذلك في الماضي .

واسمحوا لي ان احدد ماهية السلام حسب ما نرى . . نحن نطالب بسلام كامل وحقيقي مع تصالح كامل بين الشعب اليهودي والشعب العربي . . ولا نعود الى ذكريات الماضي . ونحن في حياتنا نحمل ذكرى ابطالنا الذين ضحوا بحياتهم بان يتحقق هذا اليوم .

ونحن نحترم شجاعة الرئيس السادات ومصر ونكن له الاحترام ، كذلك للشعب العربـي بدوره .

نطالب بعدم النبش في ذكريات الماضي بل العمل من اجل المستقبل لشعبنا ، واولادنا . للمستقبل المشترك ان نعيش معا في هذه المنطقة ، الشعب العربي العظيم بدوله واراضيه والشعب اليهودي في ارضه . ولذا علينا ان نحدد ماهية السلام ؟

هيا بنا نتحدث كرجال احرار على معاهدة سلام ودعونا ننزع الماضي كاملا لان اليوم سيأتي ولا شك .

. . احترام متبادل ، وعندئذ ندرك بان كثرة الحروب انتهت والمستقبل زاهر لكل شعوب المنطقه . معاهده سلام وانهاء حالة الحرب .

سيدي الرئيس . . انني اذكر بانك لم تأت الينا ولم ندعك من أجل ، كما قيل في الماضي ، ان ندق اسفينا بين الشعوب العربية . اسرائيل لا تريد الحرب نحن نريد السلام معكم مع الاردن مع سوريا مع لبنان . .

ولا حاجه ان نفرق بين الغاء حالة الحرب والسلام . نريد ان نقيم العلاقات الطبيعية المعتادة بين كافه الشعوب ، فقد تعلمنا من التاريخ سيادة الرئيس ، بان الحرب يمكن منعها ولكن السلام لا يمكن منعه . . . شعوب كثيره حاربت بعضها البعض واستعملت السلاح . ولذا نريد ان نحدد في معاهدة السلام علاقات دبلوماسية ، كما هي العادة بين الشعوب . اليوم نرى في اورشليم القدس اعلام مصر واسرائيل ، ورأينا الاولاد الصغار ، اولادنا ، يلوحون بالاعلام المصرية . . هيا نوقع على معاهدة سلام وننهي هذه البغضاء الى الأبد في اورشليم والقاهرة .

وانني لارجو ان يرفع المصريون الاعلام الاسرائيلية كما رفعها اليوم اولاد اسرائيل في القدس .

ليس بيننا اختلاف في الآراء ، واذا كانت فسوف نحتويها بواسطه سفرائنا الرسميين نحن ندعو الى تعاون اقتصادي لتطوير بلادنا والشرق الأوسط . الشرق الاوسط صحاري والله خلقه كذلك ولكن من الممكن اخصابها . . نقضي على الفقر والجهل ونرفع شعوبنا الى مستوى الدول المتمدنة . ومع كل احترامي ، انا على استعداد ان اوجه الكلام لجلالة ملك المغرب الذي قال علانية إذا قام السلام في الشرق الاوسط فان بامكان العبقرية اليهودية والمال العربي ان يقلبا هذه المنطقة الى جنة .

هيا نفتح بلادنا لحركة حرة . . تعالوا انتم الينا ونحن نزوركم . . اني مستعد ان اعلن يا سيادة الرئيس ان بلادنا مفتوحة امام جميع المواطنين المصريين ولا نشترط بذلك فتح مصر امام الاسرائيليين . وامل ان يكون ردا لتصريحي هذا . . رد مشابه من مصر . وكما ان هناك في بلادنا اعلاما مصرية ترفرف ووفدا مصريا يزورنا لتفتح حدودنا امامكم وتفتح جميع الحدود الاخرى امام الجميع . وكما اشرت اننا نريد في الجنوب والشمال والشرق نفس الوضع من التعاون ولذلك اني اجدد دعوتي لرئيس سوريا ان يأتي في اعقابك ويخطو خطواتك الجريئة ويزورنا لنتفق على احلال السلام بيننا وبين السوريين . لا مبرر للحداد ، لا مبرر للحداد ، الذي اعلن على الحدود . وبالعكس هذه الزيارات وهذه الاستيضاحات وهذه المفاوضات كان يجب ان تبعث ايام فرح وسرور وانشراح صدر بين شعوب المنطقة

انني ادعو الملك حسين ان يأتي الينا ويبحث معه ، حول جميع المشاكل ، نتباحث معا ، ومستعدون ان نتباحث مع ممثلين حقيقيين للشعب الفلسطيني لنتحدث معا عن مستقبلنا المشترك . عن حريه الانسان . عن العدل والسلام والعدل الاجتماعي . واذا دعينا لزيارة عواصم الدول العربية . . اذا دعينا لنبدأ المفاوضات في دمشق وفي بيروت وعمان فانا سنباشر المفاوضات معهم في عواصمهم .

نحن نريد سلاما عادلا مع جميع هذه الدول ولا نرى بديلا للسلام العادل كما أفهمه

سيدي رئيس الجلسة ، ان من الواجب اليوم ان احدث ضيفنا الكبير وان أفرض على مسامع الشعوب التي تتطلع الينا وتصغي الا ما هي العلاقة بين شعبنا وشعب مصر . لقد ذكر الرئيس تصريح بلفور . . لا يا سيدي لم

نطأ أي أرض أجنبية . عدنا الى وطننا . . ان العلاقة بين شعبنا وهذه الارض هي ازلية . . لقد قامت في ايام مشهودة في التاريخ الانساني ، ولم ينفصل هذا الشعب عن وطنه منذ الارل . هذه البلاد اقمنا حصارتنا فيهـا وبها تنبأ أنبياؤ نا ، كما تشير الى ذلك كلماتهم المقدسة ويسجل ملوك يهود واسرائيل ، الذين قاسوا الآلام والعذاب .

لقد وافق كلانا سيدي الرئيس ان من رأى بأم عينه كل ما هو موجود في يادوشيم ذكرى البطولة ، لا يستطيع ان يتصور مدى ما قاساه هذا الشعب الذي اعد كل قوة للدفاع عن نفسه . كلانا قرأنا وثيقة الثلاثين من يناير [كانون الثاني] ١٩٣٩ . هناك تظهر كلمه اجنبية مؤداها انه اذا نشبت حرب فإنه سيفنى الجيش اليهودي في اوروبا . . كل العالم سمع ولم يأت احد لينقذنا ، في الاشهر التالية التسعة المصيرية المأساوية لصنع ذلك البيان التي لم تسمع مثلها او بمثل فظاعتها وشراستها .

لم يأت أحد ولم يهب أحد لانقاذنا . . لا من الشرق ولا من العرب . وبذلك فاننا اقسمنا أغلظ الايمان ، كل هذا الجيل . جيل النكبة وجيل النهضة . . اننا الى الابد لن نتوقف امام مخاطر والى الابد لن تتوقف سواؤ نا وأطفالنا الذين من واجبنا ان ندافع عنهم

ونحن مستعدون ان ندافع عن أنفسنا ضد أي عدو . . وطوال ذلك الحين فان واجبنا نحو الاجيال ان نذكر ان اشياء معينة تقال نحو شعبنا علينا ان نأخذها على محمل الجدية ومن غير المقبول علينا ـ وحتى معاذ الله ـ ان نتناسى من اجل أبنائنا أو ان نقبل اي نصيحة لا تأخذ على محمل الجدية اقوالا كهذه .

الرئيس السادات يعرف وعن طريق افواهنا قبل ان يأتي الى القدس اننا اصبحنا شعبا . هنا أقمنا مملكتنا ، وعندما استعملت القوة ضدنا وعندما ابتعدنا عن اراضينا لم ننس هذه الارض حتى ليوم واحد . صلينا من أجلها وتشوقنا اليها آمنا بعودتنا اليها من اليوم الذي تركناها . وحين يعود الشعب بمشيئة الله الى أرض صهيون . حينـذاك تمتلىء افواهنا والسنتنا بالبهجة والنشيد وبرغم كل متاعبنا فان عودة صهيون هي التي تطلعنا اليها والتي ستأتي لابد . ان تصريح بلفور قد انتهى بنهاية الانتداب البريطاني وتلك الوثيقة الدولية تحدثت عن حقوقنا المشروعة التاريخية بأرض اسرائيل والتي سميت بأرض اسرائيل، والتي اقمناها من جديد في ارض اسرائيل في سنة ١٩١٩ حظينا بالاعتراف بهذا الحق من الناطق بلسان الشعب العربي وفي اتفاقية كانون الثاني [يناير] ١٩١٩ التي وقعت بين الملك فيصل وحاييم وايزمان ، قبـل في هذا الاتفاق ، عن حاجة الشعبين العربي واليهودي الى التعايش معا في ظل سلام وتقدم وتطور في الدول العربية وفلسطين .

ثم تأتي بعد ذلك كل البروتوكولات ، التي تتحدث عن التعاون بين الدول العربية واسرائيل . هذا هو حقنا هو كياننا الحقيقي . . عندما اخذ منا موطننا .

انا اقترح حسب رأي الأغلبية الساحقة لهذا البرلمان ان كل شيء قابل للتفاوض ولكن من الصعب ان يقول اي منا انه في علاقاته مع العرب . . هنالك اشياء يجب ان نخرجها من المفاوضات فكل شيء قابل للتفاوض ، لن يقول اي طرف غير ذلك . ولا يحق لاي طرف ان يضع شروطا مسبقة للتفاوض . . اذا كان هناك اختلاف في الرأي فان المحادثات يمكن التوصل من خلالها الى اتفاق من اجل التوصل الى اتفاقيات للسلام لا غالب ولا مغلوب ، وبهذه الروح وبهذا الانفتاح بالاستعداد . . تعالوا ندير المحادثات حسبما اقترحت ان يمضى بها باستمرار الى ان نصل الى لحظة توقيع السلام . . توقيع معاهدة السلام .

ونحن على استعداد للجلوس مع مندوبي مصر والاردن وسوريا ولبنان اذا ارادوا ذلك في مؤتمر سلام لذلك ولقد اقترحنا على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وحتى نجتمع ، هناك متسع من الوقت لنبحث ما تبقى من اختلاف في الرأي اذا أرادوا في القاهرة أو أي مكان آخر لا مانع لدينا .

نحن على استعداد ان نبحث كافه المشاكل والمجال مفتوح لكل اقتراح .

اسمحوا لي بقول كلمة «اورشليم» يا سيادة الرئيس . . صليت اليوم صلاة اسلامية مقدسة ومن المسجد توجهت الى كنيسة القيامة ورأيت كما يعرف كل من يأتي من أي جهة في العالم ان هذه المدينة تم توحيدها . وهناك طريق مفتوح امام الجميع بدون اي عقبة للاماكن المقدسة لهم في هذا المكان . . هذه الظاهرة الايجابية لم تكن قائمة خلال تسع عشرة سنة . . ونستطيع ان نؤكد للعالم أجمع وبالذات العالم المسيحي وجميع الشعوب ان الطريق سيكون مفتوحا دائما للاماكن المقدسة بكل ديانة ونحن سنحافظ على حق الوصول الى الأماكن المقدسة . . نحن نؤمن بذلك . . . مساواة الحقوق للمواطن ولكل ديانة ولكل انسان .

سيدي الرئيس

هذا هو يوم فريد من نوعه ولا شك ان سنوات طويلة كنا ننتظر ، هذا اليوم يوم مشهود في تاريخنا وتاريخ الشعب المصري . .

وسنصل الى اليوم المنتظر الذي يتطلع اليه شعبنا يوم السلام

. . ونصلي ، كما جاء في مزامير اسرائيل «ان الحقيقة والسلام سينتصران» .

الملحق الثاني

وثائق كامب ديفيد وموقف حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي منها

١ ـ وثائق كامب ديفيد

أ ـ نص المشروع المصري المقدم في مؤتمر كامب ديفيد(*)

[٥ ـ ١٧ / ٩ / ١٩٧٨](**)

انطلاقا من المبادرة التاريخية للرئيس السادات ، تلك المبادرة التي احيت آمال كافة شعوب العالم في ايجاد مستقبل اسعد للبشرية ، وبالنظر الى تصميم شعوب الشرق الاوسط وجميع الشعوب المحبة للسلام على وضع نهاية لآلام الماضي وانقاذ هذا الجيل والاجيال القادمة من آثام الحرب وفتح صفحة جديدة في تاريخها ايذانا بعهد جديد من الاحترام المتبادل والتفهم ، عازمين على جعل الشرق الاوسط الذي كان مهد الحضارة ومهبط الرسالات السماوية نموذجا مشرقا للتعايش والتعاون بين الامم راغبين في ان يقيموا بينهم علاقات حسن جوار طبقا لاعلان مبادىء القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الامم المتحدة ، مدركين ان اقامة السلام وعلاقات حسن الجوار يجب ان تنبني على اساس الشرعية والعدالة والمساواة واحترام الحقوق الاساسية ، وعلى حرص كل طرف في تصرفاته والدعاوي التي يقدمها على الرضوخ لحكم القانون والاستعداد الاصيل لتحمل التزامه بعدم الافتئات على سيادة جيرانه وسلامة اقليمهم مسلمين بأن الاحتلال وانكار حقوق الشعوب وأمانيهم المشروعة في الحياة والتطور بحرية يتعارضان تماما مع روح السلام .

ومراعاة للمصالح الحيوية لجميع شعوب الشرق الاوسط ومصلحة العالم قاطبة في تدعيم السلم والامن الدوليين .

مادة أولى :

يعرب الاطراف عن تصميمهم على التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط بتوقيع معاهدات سلام على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ بجميع اجزائهما .

(*) كما ورد في : مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ، ومركز الوثائق والدراسات (ابو ظبي) ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ ، سلسلة الوثائق الفلسطيبية العربية السنوية ، ١٤ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠) ، نقلاً عن : الاهرام (القاهرة) ، ١٩ / ٩ / ١٩٧٨ .

(**) تاريخ انعقاد المؤتمر .

مادة ثانية .

يوافق الاطراف على اقامة سلام عادل ودائم بينهم يستلزم الوفاء بما يلي :

أولا . انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة طبقا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الارض عن طريق الحرب . ويتم الانسحاب من سيناء والجولان الى الحدود الدولية بين فلسطين تحت الانتداب وكل من مصر وسورية . ويتم الانسحاب من الضفة الغربيه الى خطوط الهدنة الواردة في [اتفاقية] الهدنة بين اسرائيل والاردن عام ١٩٤٩ .

واذا ما اتفقت الاطراف المعنية على ادخال تعديلات طفيفة على هذه الخطوط فانه يكون مفهوما ان مثل هذه التعديلات يجب الا تعكس ثقل الغزو .

يتم الانسحاب من قطاع غزه الى خط الهدنة المبين في اتفاقية الهدنة المبرمة عام ١٩٤٩ بين مصر واسرائيل ويبدأ الانسحاب الاسرائيلي فور توقيع معاهدات السلام وينتهي طبقا لجدول زمني يتفق عليه خلال الفترة المشار اليها في المادة السادسة .

ثانيا : ازاله المستوطنات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة طبقا لجدول زمني يتفق عليه خلال الفترة المشار اليها في المادة السادسة .

ثالثا : ضمان الامن والسياده والسلام الاقليمي والاستقلال السياسي لكل دولة وذلك عن طريق الترتيبات التاليه :

اقامه مناطق منزوعه السلاح على جانبي الحدود .

اقامة مناطق محدودة التسلح على جانبي الحدود .

وضع قوات تابعة للامم المتحده على جانبي الحدود .

وضع نظام انذار مبكر على اساس المعاملة بالمثل .

تحديد نوعية الاسلحة التي تحصل عليها الدول الاطراف ونظم التسليح فيها .

انضمام جميع الاطراف الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وتعهد الاطراف بعدم انتاج أو حيازة الاسلحة النووية او اي مواد نووية متفجرة أخرى .

تطبيق مبدأ المرور البحري على الملاحة في مضائق تيران .

اقامه علاقات سلام وحسن حوار وتعاون بين الاطراف .

رابعا : تتعهد جميع الاطراف بعدم اللجوء للتهديد بالقوه أو استخدامها لتسوية المنازعات بينها وحل ما يثور من منازعات بالوسائل السلمية طبقا لاحكام المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة كما تتعهد الاطراف بقبول الاختصاص الالزامي لمحكمة العدل الدولية بالنسبة لجميع المنازعات الناجمة عن تنفيذ أو تفسير الارتباطات التعاقدية بينها .

خامسا بمجرد التوقيع على معاهدات السلام تلغى الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة وتنقل السلطة الى الجانب العربي على نحو سلمي منظم . وتكون هناك فترة انتقالية لا تتجاوز ٥ أعوام من تاريخ توقيع هذا الاطار يتولى الاردن خلالها الاشراف على الادارة في الضفة الغربية وتتولى مصر الاشراف على الادارة في قطاع غزة وتؤدي مصر والاردن مهمتهما بالتعاون مع ممثلي الشعب الفلسطيني في نفس الوقت الذي تلغى فيه الحكومة العسكرية

الاسرائيلية وقبل انقضاء الفترة الانتقالية بـ ٦ اشهر يمارس الشعب الفلسطيني حقه الاساسي في تقرير مصيره ويمكن من اقامه كيانه الوطني

سادسا : تنسحب اسرائيل من القدس الى خط الهدنة المبين في اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ طبقا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الارض بطريق الحرب وتعود السيادة والادارة العربية الى القدس العربية ويشكل مجلس بلدي مشترك للمدينة من عدد متساو من الاعضاء الفلسطينيين والاسرائيليين ويعهد اليه بتنظيم الشؤون التالية والاشراف عليها :

المرافق العامه في كل انحاء المدينة .

النقل العام والمرور في المدينه .

الخدمات البريدية والهاتفية .

السياحه .

وتتعهد الاطراف بضمان حرية العبادة وحرية الوصول الى الاماكن المقدسة وزيارتها والمرور اليها دون اي تفرقة أو تمييز .

سابعا : بالتوازي الزمني مع تنفيذ النصوص المتعلقة بالانسحاب سوف تمضي الاطراف الى اقامة العلاقات التي تقوم عاده بين الدول التي هي في حالة سلام مع بعضها البعض ، وسعيا وراء هذا الهدف يتعهدون بمراعاة جميع نصوص ميثاق الامم المتحدة وتشكل الخطوات التي تتخذ في هذا الصدد ما يلي :

الاعتراف الكامل .

انهاء المقاطعة العربية .

ضمان حرية المرور في قناه السويس طبقا لاحكام اتفاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٨ والاعلان الصادر من الحكومة المصرية في ٢٤ ابريل [نيسان] ١٩٥٧ .

توفير الحماية القانونية لمواطني كل طرف في الدول الاخرى الاطراف

ثامنا : تتعهد اسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الاضرار الناجمة عن العمليات التي قامت بها قواتها المسلحة ضد السكان والمنشآت المدنية وكذلك عن استغلالها للموارد الطبيعية في الارض المحتلة

مادة ثالثة .

بمجرد توقيع هذا الاطار الذي يشكل كلا متوازنا ومتكاملا يضم جميع حقوق والتزامات الاطراف ، تكون الاطراف الاخرى مدعوه للانضمام اليه في اطار مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط .

مادة رابعة :

سوف يشترك ممثلو الشعب الفلسطيني في محادثات السلام التي تجري بعد توقيع هذا الاطار .

مادة خامسة :

سوف تشترك الولايات المتحدة في المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات والتوصل الى الجدول الزمني المحدد لتنفيذ التزامات الاطراف .

مادة سادسة :

تبرم معاهدات السلام خلال ٣ اشهر من تاريخ توقيع الاطراف المعنية لهذا الاطار ايذانا ببدء عملية السلام وانطلاق دينامبكية السلام والتعايش .

مادة سابعة :

سوف يطلب من مجلس الامن ان يضمن معاهدات السلام ويتحقق من احترام جميع احكامها وكذلك ان يضمن الحدود بين الدول الاطراف .

مادة ثامنة :

سوف يطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ان يضمنوا مراعاة احكام معاهدات السلام بدقة وتتعهد هذه الدول ايضا بان تكون سياساتها ومعاملاتها متفقة مع التعهدات الواردة في هذا الاطار .

مادة تاسعة :

تضمن الولايات المتحدة تنفيذ اطار ومعاهدات السلام تنفيذا كاملا وبحسن نية .

ب ـ نص الوثيقة الاولى لاتفاق كامب ديفيد(*)

كامب ديفيد ، ١٧ / ٩ / ١٩٧٨

اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، ومناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل ، مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامبركيه ، في كامب ديفيد ، من ٥ الى ١٧ سبتمبر [ايلول] ١٩٧٨ ، واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الاوسط ، وهم يدعون اطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي الاخرى الى الانضمام اليه .

مقدمـــة

إن البحث عن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالآتي : ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلميه للنزاع بين اسرائيل وجيرانها ، هي قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه . . سيرفق القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة . بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاما ، ورغم الجهود الانسانية المكثفة ، فان الشرق الاوسط ، مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاثة ، لم يستمتع بعد بنعم السلام ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعيه الشاسعة لمتابعة اهداف السلام ، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم .

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس ، والاستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها ، وزيارة رئيس الوزراء بيغن للاسماعيلية ، ردا على زيارة الرئيس السادات ، ومقترحات السلام التي تقدم

(*) سميت هذه الوثيقة : « اطار السلام في الشرق الاوسط اتفق عليه في كامب ديفيد » ، وقد وردت في : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات ، المصدر نفسه ، نقلاً عن : الاخبار (القاهرة) ١٩ / ٩ / ١٩٧٨ .

بها كلا الزعيمين . . وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبي البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل ، وهي فرصة لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مآسي الحرب .

وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية ، توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول . وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دوله مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والامن معها ، هما أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود امنة ومعترف بها ، غير معرضة لتهديدات او اعمال عنف . . وان التقدم تجاه هذا الهدف ، من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط ، يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن .

وان السلام يعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية . . وبالاضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام ، يمكن للاطراف ـ على أساس التبادل ـ الموافقة على ترتيبات أمن خاصة ، مثل مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق ذات تسليح محدود ، ومحطات انذار مبكر ، ووجود قوات دولية وقوات اتصال ، واجراءات يتفق عليها للمراقبة ، والترتيبات الاخرى التي يتفقون على انها ذات فائدة .

ان الاطراف ، اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار ، مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتها .

وهدفهم من ذلك ، هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار ، وهم يدركون ان السلام لكي يصبح معمرا ، يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير .

لذا ، فإنهم يتفقون على ان هذا الاطار مناسب ، في رأيهم ، يشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الأخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس .

ان الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار ، قد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

أ ـ الضفة الغربية وغزة :

١ ـ ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف ، فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر واسرائيل على انه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة ، مع الاخذ في الاعتبار الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف . يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منها بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية . ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية ، فان حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على اساس هذا الاطار ، ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم ذاتي لسكان هذه الاراضي واهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع .

(ب) ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبه في الصفة الغربية وقطاع غزة . وقد يضم وفدا مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين ، ووفقا لما يتفق عليه ، وسيتفاوض الاطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الصفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية وستكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيليه التي ستبقى في مواقع أمن معينة . وستتضمن الاتفاقية ، ايضا، ترتيبات تأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين . بالاضافه الى ذلك ، ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة ، وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس ، عندما تقوم سلطه حكم ذاتى (مجلس ادارى) فى الصفة الغربية وغزة ، وفي أسرع وقت ممكن ، دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بدايه الفترة الانتقاليه ، وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، ولابرام معاهده سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين ، ولكنهما مترابطتان . احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها . وتتكون اللجنة الثانيه ، من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن والتي سيشترك فيها ممثلو السكان في الصفه الغربيه وغزه للتفاوض بشأن معاهده السلام بين اسرائيل والاردن ، واضعة فى تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الضفه الغربيه وغزة

وسترتكز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ، ضمن اشياء اخرى ، موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن . ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة وبهذا الاسلوب ، سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم .

(١) ان يتم الاتفاق ، في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربيه وغزه ، على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية

(٢) ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربيه وغزة .

(٣) اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة ، لتحديد الكيفيه التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .

(٤) المشاركة ، كما ذكر أعلاه ، في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

٢ - سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفتره الانتقاليه وما بعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ، ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية . وتتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة . وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر ، بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعنيين ، لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلي .

٣ - خلال الفترة الانتقالية ، يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار ، وتقرر ، باتفاق الاطراف ، صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ ، مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق . ويجوز ، أيضا ، لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤ ـ سعمل مصر واسرائيل مع بعضها البعض ومع الاطراف الاحرى المهنمه ، لوضع احراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاحئين .

ب ـ مصر واسرائيل :

١ ـ نتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات . . وان اي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم التحدة

٢ ـ توافق الاطراف ، من اجل تحقيق السلام فيما بينهم ، على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينهم خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار بينما تتم دعوة الاطراف الاحرى في النزاع للتقدم ، في نفس الوقت ، للتفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة ، بعرض تحقيق سلام شامل في المنطقة . وان اطار ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما ، وستتفق الاطراف على الشكليات والجدول الزمني لتنفيد التزاماتهم في ظل المعاهده.

ج ـ المبادىء المرتبطة :

١ ـ تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها . مصر والاردن وسورية ولبنان .

٢ ـ على الموقعين ان يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعيه كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الاخرى .

وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحده ويجب ان تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على .

(أ) اعتـراف شامل

(ب) الغاء المقاطعات الاقتصادية .

(ج) الضمـان في ان يتمتع المواطنون ، في ظل السلطة القضائية ، بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء للقضاء

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقيات السلام النهائية ، بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ ـ يجب اقامة لجان للدعاوي القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعاوي القضائية المالية .

٥ ـ يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيد الاتفاقيات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف .

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام ، وضمان عدم انتهاك نصوصها . وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن التوقيع على معاهدا السلام ، وضمان احترام نصوصها . كما سيطلب منهم مطابقه سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية | عن حكومة اسرائيل

ج ـ نص الوثيقة الثانية لاتفاق كامب ديفيد(*)

كامب ديفيد ، ١٧ / ٩ / ١٩٧٨

توافق اسرائيل ومصر ، من أجل تحقيق السلام بينهما ، على التفاوض بحسن نيه بهدف توقيع معاهده سلام بينهما في غصون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .

وقد تم الاتفاق على أن تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة ، في موقع أو مواقع يتفق عليها الجانبان .

تطبق كافة مبادىء قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك ، يتم تنفيذ معاهدة السلام في فترة تتراوح ما بين عامين الى ثلاثة اعوام من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل التالية :

أ ـ الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب ـ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

ج ـ استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للاغراض االمدنية فقط ، بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كافه الدول .

د ـ حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينة لعام ١٨٨٨ ، والتي تنطبق على جميع الدول وتعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دوليه على ان تفتح امام كافة الدول للملاحة أو الطيران دون اعاقة أو تعطيل .

هـ ـ انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية وسلامة المرور من جانب مصر والاردن .

و ـ تمركز القوات العسكرية كما يلي :

(أ) الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومترا شرقي خليج السويس وقناة السويس .

(ب) تتمركز فقط قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة ، لاداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة ، في مساحة يتراوح عرضها بين ٣٠ و ٤٠ كيلومترا .

(ج) ان تتواجد في المنطقة ، في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية ، قوات اسرائيلية عسكرية محدودة ، لا تتعدى اربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة .

(د) تلحق وحدات دوريات حدود ، لا تتعدى ثلاث كتائب ، بالبوليس المدني للمحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفاً .

(*) سميت هذه الوثيقة : « اطار لابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » . وقد وردت في : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات ، المصدر نفسه ، نقلاً عن : الاخبار ، ١٩ / ٩ / ١٩٧٨ .

ان يكون التخطيط الدقيق لحدود المناطق سالفة الذكر ، وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .

يجوز ان تقام محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق .

تتمركز قوات الامم المتحدة فى المناطق التالية :

(أ) في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل ، لمسافة ٢٠ كيلومترا تقريبا من البحر المتوسط ، وتتاخم الحدود الدولية .

(ب) في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران . ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين

وبعد توقيع اتفاقية سلام ، وبعد اتمام الانسحاب المؤقت ، تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل ، تتضمن الاعتراف الكامل ، بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين طبقا للقانون .

د ـ قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨

وفيما يلي نص قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ المرفقين بالوثيقة .

أ ـ نص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني[نوفمبر] ١٩٦٧ :

ان مجلس الامن اذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الاوسط واذ يؤكد عدم جواز حيازة الارض بطريق الحرب والحاجة الى العمل من اجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة ان تحيا في أمن . واذيؤكد ايضا ان جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق .

(١) يؤكد ان تطبيق مبادىء الميثاق يقتضي اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ينبغي ان يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين .

(أ) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراض احتلت في الصراع الاخير .

(ب) انهاء كل دعاوى او حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة اراضيها وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة او باستخدام القوة .

(٢) يؤكد ايضا ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة .

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) ضمان حصانة الاراضي والأستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح .

(٣) مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه الى الشرق الاوسط لاقامة واجراء اتصالات مع الدول المعنية من اجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لاحكام ومبادىء القرار

(٤) مطالبة السكرتير العام بابلاغ مجلس الامن في اسرع وقت ممكن بالتقدم في الجهود التي يبذلها الممثل الخاص .

ب ـ نص قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الاول / نوفمبر ١٩٧٣ :

(١) ان مجلس الامن يدعو جميع اطراف النزاع بوقف كل اطلاق النيران وانهاء كل نشاط عسكري فورا ـ في مدى ١٢ ساعة على الاكثر من اتخاذ هذا القرار ـ في المواقع التى يحتلونها الآن

(٢) يدعو جميع الاطراف المعنية بالبدء فورا بعد وقف اطلاق النيران فى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله .

(٣) يقرر المجلس ان تبدأ فورا وفي نفس الوقت مع وقف اطلاق النار المفاوضات بين الاطراف المعنيه تحت اشراف مناسب تهدف الى اقامه سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط .

هـ ـ كلمة الرئيس انور السادات بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد(*)

واشنطن ، ١٧ / ٩ / ١٩٧٨

عزيزي الرئيس كارتر ، في هذه اللحظه التاريخيه ، اود ان اعرب لك عن تهنئتي القلبية وتقديرى لك . فعلى مدى أيام وليال طوال ، كرست وقتك وطاقتك في السعي لتحقيق السلام . وقد كنت غاية في الشجاعه عندما اقدمت على هذه الخطوة العملاقه ، حتى تظهر هذا الاجتماع، اذ كان التحدي كبيرا والمخاطر جسيمه ، ولكن تصميمك كان كبيرا بنفس المستوى ، فقد التزمت بأن تكون شريكا كاملا فى عمليه السلام ، ويسعدني ان اقول انك احترمت هذا الالتزام .

ان التوقيع على الوثيقة الخاصه بالاطار لتسويه السلام الشامله ، انما تحمل معنى يفوق بكثير حدود الحدث ، فتوقيع هذه الوثيقه يعطي اشاره بدء لمبادره سلام جديدة تقف الامه الامبركيه خلالها ، في القلب من العمليه كلها . وفي الاسابيع القادمة ، سيكون من الضروري اتخاذ قرارات هامة اذا كنا سنواصل السير على طريق السلام

ويتعين علينا ان نعيد تأكيد ايمان الشعب الفلسطيني بالسلام واستمرار دوركم النشط ضرورة لا غنى عنها ، نحن في حاجة الى مساعدتكم والى تأييد الشعب الاميركي لنا ودعني انتهز هذه الفرصة لاشكر كل مواطن اميركى ، بلا استثناء ، على اهتمامه الصادق بقضية شعوب الشرق الاوسط

صديقي العزيز ، لقد جئنا الى كامب ديفيد بكل ما لدينا من نوايا حسنة وايمان ، وتركنا كامب ديفيد منذ بضع دقائق ، ونحن نشعر بأمل والهام متجددين ، ونحن نتطلع الى الايام القادمة بعزم اكبر على مواصلة السعى لتحقيق هدف نبيل هو هدف تحقيق السلام .

ان مساعديك الاكفاء لم يدخروا اي جهد في سبيل التوصل الى هذه النتيجة التى تدعو للسعاده ، وانما بقدر الروح والتفاني اللذين تحلوا بهما وجميع من استضافونا في كامب ديفيد وفي ولايه ميريلاند انما أظهروا كل كرم وحسن ضيافه ، لذلك فاني اقول شكرا لكل واحد فيهم ولجميع الذين يشاهدون هذا الحدث الجلل . فلنشترك معا فى صلاة

(*) كما وردت فى : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات ، المصدر نفسه ، نقلاً عن الاهرام ، ١٩ / ٩ / ١٩٧٨ .

لله ، عز وجل ، ليسدد حطانا ، ولنتعهد ان نجعل من روح كامب ديفيد فصلا جديدا في تاريخ أمتنا وأشكرك ، سيدي الرئيس .

و ـ نصوص الرسائل المرفقة باتفاق كامب ديفيد(*)

كامب ديفيد ، ١٧ ـ ٢٢ /٩ /١٩٧٨

١ ـ من بيغن الى كارتر

١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

لي الشرف ان ابلغكم انه خلال اسبوعين من عودتي الى بلادي سأقدم توصية الى البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) من أجل تقرير الموضوع الآتي .

اذا تم الاتفاق بين مصر واسرائيل على كل القضايا العالقة ، في أثناء المفاوضات لعقد معاهدة سلام ، « هل توافقون على انسحاب المستوطنين الاسرائيليين من شمال سيناء وجنوبها ، ام انكم توافقون على ابقاء المستوطنين المذكورين في هذه المناطق؟» .

ان التصويت ، سيدي الرئيس ، على هذا الموضوع ، سيجري في حرية تامة من الارتباطات البرلمانية الحزبية مع العلم ان الائتلاف الحالي يضم الآن ٧٠ عضوا من اصل ١٢٠ ، وعلى ما اعتقد ان كل عضو في الكنيست ، سواء كان في صفوف الحكومة او في مقاعد المعارضة ، سيصوت على أساس ما يمليه عليه ضميره .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التوقيع : مناحم بيغن

٢ ـ من كارتر الى السادات

٢٢ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

انقل اليكم نسخة عن رسالة وجهها الى رئيس الوزراء ، بيغن ، يشرح فيها كيف ينوي عرض مسألة المستوطنات في سيناء على الكنيست لاتخاذ قرار لاحق في شأنها .

وفي هذا المجال ، افهم من رسالتكم ان موافقة الكنيست على انسحاب جميع المستوطنين من سيناء ، على اساس جدول زمني وضمن المهلة المحددة لعقد معاهدة سلام ، هي شرط سابق لأية مفاوضات حول معاهدة سلام بين مصر واسرائيل

باخلاص

التوقيع . جيمي كارتر

(*) كما وردت في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات ، المصدر نفسه ، نقلاً عن : النهار (بيروت) ، ٢٣ / ٩ / ١٩٧٨ .

٣ ـ من السادات الى كارتر

١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

في صدد « اطار العمل من أجل حل في سيناء » الذي سيوقع الليلة ، اريد أن اؤكد موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلق بالمستوطنات :

١ ـ جميع المستوطنين الاسرائيليين يجب ان ينسحبوا من سيناء ، على اساس جدول زمني وخلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام

٢ ـ ان موافقة الحكومة الاسرائيليه ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الاساسي هو ، بالتالي ، شرط سابق لبدء مفاوضات السلام لعقد معاهده سلام .

٣ ـ اذا لم تف اسرائيل بهذا الالتزام فان « اطار العمل » سيكون لاغيا ، وكأنه لم يكن .

باخلاص

الموقع : محمد أنور السادات

٤ ـ من كارتر الى بيغن

٢٢ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد رئيس الوزراء ،

لقد تلقيت رسالتكم ، المؤرخة ١٧ ايلول ١٩٧٨ ، التي تشرح كيف تنوون عرض موضوع مستقبل المستوطنات الاسرائيلية في سيناء على الكنيست لاتخاذ قرار في شأنه

طيه نسخة من رسالة الرئيس السادات حول هذا الموضوع .

باخلاص

الموقع . جيمي كارتر

٥ ـ من السادات الى كارتر

١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

اكتب اليكم لاعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلق بالقدس :

١ ـ ان القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب اعادة الحقوق العربية التاريخية والشرعيه على المدينه واحترامها .

٢ ـ ان القدس العربية يجب ان تكون تحت السيادة العربية .

٣ ـ ان لسكان القدس العربية الفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة بصفة كونهم جزءا من الشعب الفلسطيني في الصفة الغربية .

٤ ـ يجب تطبيق قرارات مجلس الامن الوثيقة الصلة ، ولا سيما القرارين ٢٤٢ و٢٦٧ ، في ما يتعلق بالقدس ، وان كل التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتبديل وضع المدينة هي لاغية وكأنها لم تكن ويجب ان تزال .

٥ ـ يجب أن يكون لجميع الشعوب حرية الوصول الى المدينة ، والتمتع بحرية ممارسة شعائرهم ، والحق في الزيارة وفي المجيء الى الاماكن المقدسة ، من دون أي تفرقة او تمييز .

٦ ـ ان الاماكن المقدسة لكل ديانة يمكن ان توضع تحت ادارة ممثلها وسلطتهم .

٧ ـ ان الوظائف الاساسية في المدينة يجب الا تقسم ويمكن مجلسا بلديا مشتركا مؤلفا من عدد متساو من الاعضاء العرب والاسرائيليين ان يشرف على تنفيذ هذه المهمات . وبهذه الطريقة فان المدينة لن تكون مقسمة .

باخلاص

التوقيع : محمد انور السادات

٦ ـ من بيغن الى كارتر

١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

سيدي الرئيس ،

لي الشرف ان ابلغكم ، سيدي الرئيس ، انه في ٢٨ حزيران [يونيو] ١٩٦٧ اعلن البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) موافقته على قانون ينص على الآتي . « ان الحكومة مخولة بمرسوم ان تطبق القانون والتشريع والترتيبات الاداريه للدولة على أي جزء من « اريتز ـ اسرائيل » (ارض ـ اسرائيل ـ فلسطين) كما ورد في المرسوم

وعلى اساس هذا القانون اصدرت الحكومة الاسرائيلية مرسوما ، في تموز [يوليو] ١٩٦٧ ، ينص على ان القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة دولة اسرائيل

باخلاص

التوقيع : مناحم بيغن

٧ ـ من كارتر الى السادات

٢٢ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

لقد تلقيت رسالتكم المؤرخه ١٧ أيلول ١٩٧٨ ، والتي تعرضون فيها الموقف المصري من القدس . وأنا سأنقل نسخة عن الرسالة الى رئيس الوزراء بيغن للاطلاع .

ان موقف الولايات المتحدة من القدس يبقى كما اعلنه السفير غولدبرغ امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٤ تموز ١٩٦٧ ، وما تبعه من تصريح للسفير يوست امام مجلس الامن الدولي في تاريخ ١ تموز ١٩٦٩ .

باخلاص

التوقيع : جيمي كارتر

٨ ـ من السادات الى كارتر

١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

في صدد « اطار العمل للسلام في الشرق الاوسط » اكتب اليكم هذه الرسالة لابلغكم موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلق بتطبيق الحل الشامل .

للتأكد من تطبيق البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، ومن أجل صون الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ستكون مصر على استعداد للاضطلاع العربي المنبثق من هذه البنود بعد مشاورات مع الاردن وممثلي الشعب الفلسطيني .

باخلاص

التوقيع : محمد أنور السادات

٩ ـ من كارتر الى بيغن

٢٢ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد رئيس الوزراء ،

ها أنذا اذكر انك ابلغتني ما يأتي :

أ ـ في كل مقطع من وثيقة اطار العمل المتفق عليها ، ان عبارات : « الفلسطينيون » أو « الشعب الفلسطيني » ، تعني ، وهي مفهومه من قبلكم ، على انها عبارات : « الفلسطينيون العرب » .

ب ـ في اي مقطع ترد فيه عبارة « الضفة الغربية » ، تفهم وستفهم ، من قبل الحكومة الاسرائيلية ، على انها : « اليهودية والسامرة » .

باخلاص

التوقيع : جيمي كارتر

١٠ ـ من براون الى وايزمن(*)

٢٨ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الوزير ،

تفهم الولايات المتحدة ان اسرائيل تعتزم ، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيتين المعقودتين في كامب ديفيد ، بناء قاعدتين جويتين عسكريتين في مواقع ملائمة في النقب لتكون بدلا للقاعدتين الجويتين في عبتام وعتسيون اللتين ستخليهما اسرائيل بموجب معاهدة السلام التي سيتم التوصل اليها بين مصر واسرائيل . كما تفهم أيضا الطابع الملح

(*) وزعت هذه الرسالة فيما بعد . وقد وردت في : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات المصدر نفسه ، نقلاً عن :

United States of America, Department of State, *The Camp David Summit, September 1978* (Washington, D.C , 1978).

والاولوية الخاصة التي توليها اسرائيل لاعداد القاعدتين الجديدتين في ضوء قناعتها بأنها لا تستطيع التخلي باطمئنان عن القاعدتين الجويتين في سيناء قبل ان تصبح القاعدتان الجديدتان معدتين للاستخدام .

وأقترح ان تتشاور حكومتانا بشأن حجم هاتين القاعدتين وتكاليفهما ، بالاضافة الى اشكال اخرى من المساعدة المرتبطة بهذا الامر ، والتى من شأن الولايات المتحدة أن تقدمها على نحو ملائم ، وذلك في ضوء المشكلات الخاصة التى قد تبرز في اثناء تنفيذ مثل هذا المشروع على اساس ملح . ان الرئيس على استعداد للسعي من أجل الحصول على موافقة الكونغرس اللازمة لمثل هذه المساعدة ، بحسب ما يقره الجانب الاميركي نتيجة المشاورات المقترحة .

التوقيع : هارولد براون

٢ ـ بيان بموقف حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي من اتفـــاقيتي كامب ديفيــد

ان المصريين جميعا مطالبون اليوم باتخاذ أخطر قرار يحدد مصير مصر والوطن العربي لأجيال عديدة مقبلة . فلقد وقع الرئيس السادات في ختام مؤتمر كامب ديفيد وثيقتين ، الاولى سميت « باطار السلام في الشرق الاوسط » ، والثانية عن « اطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وسرائيل » وقد بشرت أجهزة اعلام الدولة الشعب العربي في مصر بأن مصر بتوقيعها على هاتين الوثيقتين قد أنجزت خطوة حاسمة في سبيل احلال سلام شامل وعادل ، وأصبح تحرير الارض المصرية والعربية ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أمرا ممكنا تحقيقه لاول مرة منذ هزيمة ١٩٦٧ ، وفي آجال زمنية تم تحديدها .

واذا كانت الاتفاقية الخاصة باطار السلام بين مصر واسرائيل تعد باعادة سيناء الى مصر ، وهو مطلب أساسي لكافة القوى الوطنية ، غير ان الواقع ان جلاء اسرائيل من أرض مصر يجري انجازه بشروط لا بد من الوقوف عندها . ففي الشروط احلال بالمصالح الوطنية والسيادة المصرية بل تضمنت الوثيقة عن (الاطار العام للسلام في الشرق الاوسط) تنازلات يتعذر السكوت عليها في القضية الفلسطينية ـ لب النزاع وجوهره ـ وتعريض المنطقة لمزيد من التفجر والاضطراب لا العكس

أولا : الاتفاقية لا تحقق لمصر استعادة كامل سيادتها

أبرز نقطة تركز عليها اجهزة الاعلام الرسمية هي ان اتفاقيات كامب ديفيد قد ضمنت انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود مصر التاريخية في سيناء ، وبالتالي فان مصر قد استعادت سيادتها كاملة على كل اراضيها . غير ان هذا الاستنتاج لا يستقيم مع الواقع لاسباب عديدة ، نذكر منها :

١ ـ فيما يتعلق بضمانات الامن :

اذا سلمنا بأن انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء لا مفر من أن تصحبه ضمانات أمن ، فان هذه الضمانات يجب ان تتسم بصفة المعاملة بالمثل للطرفين ، والا كان هناك توفير لأمن طرف على حساب أمن ، وبالتالي سيادة الطرف الاخر . وهذا الشرط قد تمت مراعاة حده الادنى في المشروع الذي اعدته الخارجية المصرية وقدم لاجتماعات كامب ديفيد . فقد نص المشروع على اقامة مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق محدودة التسليح ، على جانبي الحدود ، ووضع قوات تابعة للامم المتحدة على جانبي الحدود ، ووضع نظام انذار مبكر على اساس المعاملة بالمثل ، وتحديد نوعية الاسلحة التي تحصل عليها الدول الاطراف ونظم التسليح فيها ، وانضمام جميع الاطراف الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . غير ان المفاوض المصري في مباحثات كامب ديفيد لم يتمسك بهذه البنود . وقد وافق في

الوثيقة التي صدرت في ختام المباحثات على ان تكون المناطق المنزوعة السلاح ، ومحطات الانذار المبكر داخل ارض سيناء فقط ولم يشترط وجودها بالمقابل في أرض اسرائيل . ووافق ايضا على مرابطة قوات للامم المتحدة في سيناء دون أن يكون للامم المتحدة سوى مراقبين في اسرائيل . وسحب قوات الامم المتحدة من سيناء ليس رهن قرار سيادي مصري ، بل لا يتم سحبها الا بموافقة مجلس الامن باجماع اعضائه الدائمين الخمسة . ومعنى ذلك ان بقاء قوات الامم المتحدة في سيناء دائم وليس محدودا بأجل زمني .

ولم يتمسك المفاوض المصري بتحديد نوعية الأسلحة التي تحصل عليها الدول الاطراف وتنظيم التسليح فيها ، علما بان لاسرائيل تفوقا عسكريا بارزا لا يحتمل الانكار كما لم يتمسك بانضمام جميع الاطراف الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، علما بأن اسرائيل هي الدولة الوحيدة من أطراف النزاع التي تملك قنابل ذرية

ويبرز الاخلال بشرط التكافؤ والمعاملة بالمثل في ضمانات الامن بشكل اوضح اذا قدرنا ان سيناء كلها ، بما في ذلك الاجزاء التي استردتها القوات المسلحة المصرية بقوة السلاح في معارك العبور المجيدة عام ١٩٧٣ ستكون مقيدة التسليح ومنقوصة السيادة . فلقد تقرر ان تمتد المنطقة المنزوعة السلاح التي تمنع مصر عن ممارسة أي وجود عسكري فيها على الاطلاق بطول سيناء وعرض يتراوح ما بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا من حدود مصر الدولية الشرقية ، تعقبها منطقة تشمل معظم اراضي سيناء حتى الممرات لا يوجد بها الا حرس حدود ، ثلاث كتائب . واخيرا فان المنطقة بعرض ٥٠ كيلومترا شرقي القناة وخليج السويس محدودة التسليح ولا يسمح بها الا بوجود فرقة عسكرية واحدة ولا تنطبق اجراءات تقييد التسليح على الجانب الاسرائيلي سوى على شريط رمزي على امتداد الحدود مع مصر عرضه ثلاثة كيلو مترات فقط ، ويسمح بوجود عسكري اسرائيلي بهذا الشريط الضيق الملاصق لأرض مصر مباشرة يصل الى اربع كتائب

ولم تحدد الاتفاقية اين سوف نقام محطات الانذار المبكر في سيناء ، ولا هوية المشرفين على تشغيلها والمعروف ان هناك محطات انذار قائمة الآن في منطقة الممرات يجري تشغيلها امريكيون واسرائيليون ومصريون ايضاً .

وتنص الاتفاقية على ان تخلي اسرائيل المطارات الجوية التي اقامتها بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ . وان هذه المطارات ستستخدم للاغراض المدنية فقط بما في ذلك الاستخدام التجاري المحتمل من جانب جميع الدول . وجميع الدول تشمل اسرائيل بل ليس لدول عديدة مصلحة في استخدام مطارات متوطنة في صحراء سيناء على حدود اسرائيل مدنيا وتجاريا كما لاسرائيل مصلحة في استخدامها واشارت مصادر مطلعة امريكية الى ان هذه المطارات سوف تستخدم للتدريب على الملاحة الجوية . وقد التزمت الولايات المتحدة بتحمل نفقات إقامة قاعدتين جويتين لاسرائيل في النقب على مسافة قريبة من الحدود المصرية تبلغ تكلفة كل مطار منها مبلغ خمسمائة مليون دولار . وبذلك تحتفظ اسرائيل رغم اخلاء مطاراتها في سيناء بسيطرتها الجوية عليها ، خاصة وان سيناء سوف تكون خالية تماما من اية مطارات عسكرية مصرية .

ومن هنا يتضح ان حدود مصر العسكرية سوف تقف فعليا عند قناة السويس . ولاول مرة في التاريخ اصبح لها حدود عسكرية ومعزولة وبعيدة تماما عن حدودها السياسية الدولية وليس هذا الوضع مؤقتا محدودا باجل محدد ، بل انه يتسم بصفة الدوام وهو وضع لا يطبق على اسرائيل بنص الاتفاقية ذاتها . ومن ثم فهو اخلال بالامن المصري لحساب أمن اسرائيل ، وهو مساس بالسيادة المصرية وهو في الحقيقة تطبيق لفكرة كارتر « ان يكون لاسرائيل نوعان من الحدود ، حدود سياسية واخرى عسكرية منفصلة عنها يمكن الدفاع عنها » . وهذه الاخيرة تمتد الى داخل اراضي الدول العربية المتاخمة لها وتنال من سيادتها في الصميم .

٢ ـ فيما يتعلق بالآجال المحددة في الاتفاقية :

توقع الحكومة المصرية معاهدة سلام مع اسرائيل في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ولا يتم الانسحاب الكلي للقوات الاسرائيلية من الاراضي المصرية الا بعد مدة أقصاها ثلاث سنوات .

ويتم جلاء القوات الاسرائيلية من ارض سيناء على مرحلتين . المرحلة الاولى الى خط يمتد من العريش شمالا الى رأس محمد جنوبا في فترة تتراوح بين ٣ و ٩ أشهر من توقيع معاهدة السلام ، واثر اتمام الانسحاب المرحلي الاولى تلتزم مصر باقامة علاقات طبيعة مع اسرائيل بما في ذلك : الاعتراف الكامل ، متضمنا علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية ، وانهاء المقاطعة الاقتصادية ، ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والاشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين وفق مقررات القانون .

ومعنى ذلك ان يجري تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل تماما ، وان يقام بالقاهرة سفارة لاسرائيل قبل اجلاء القوات الاسرائيليه من كل اراضي سيناء لمدة قد تتجاوز العامين .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الرئيس السادات كان حتى منتصف عام ١٩٧٧ يعلن مرارا ان تطبيع العلاقات مع اسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسي غير وارد بالمره . وانها مسألة لابد ان تنتظر جيلا آخر على الاقل ، اي حتى تزول مرارات واحقاد ثلاثين عاما من الويلات والحروب . ذلك ان القواعد الدولية لاقامة السلام تشترط منع الحرب واحترام الحدود . ولكنها تشترط اقامة علاقات دبلوماسية وثقافية واقتصادية . . الخ . . التى هي من صميم صلاحيات السيادة . ثم عاد الرئيس السادات ، فالتزم امام الرئيس الامريكى كارتر وتلبية لالحاحه ، بأنه يمكن النظر في تطبيع العلاقات مع اسرائيل على الا يكون ذلك قبل ٥ سنوات من جلاء القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة ، واستعادة شعب فلسطين حقوقه القومية المشروعة .

وكانت مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ تحولا أساسيا ، ذلك ان التعامل المباشر مع قادة اسرائيل على ارض اسرائيل كان ينبىء بان نوعا من تطبيع العلاقات وارد دون ما نظر الى مدى التقدم في مفاوضات السلام . والآن يستقر هذا المفهوم من جانب الحكومة المصرية باتفاقيات كامب ديفيد ، ذلك ان المفاوض المصرى قد التزم بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل قبل بدء عمليات الانسحاب ، وسوف يقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل وجزء من ارض مصر ما زال محتلا ، ناهيك عن بقية الاراضي العربية المحتلة ، وحقوق شعب فلسطين .

وطبقا لمعاهدة السلام « المصرية ـ الاسرائيلية » على هذا النحو فان مصر تستطيع ان تقطع علاقاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع اية دولة في العالم ماعدا اسرائيل . فقطع هذه العلاقات يصبح الغاء لمعاهدة السلام .

والمقصود في هذا المجال ان مصر سوف تكون ملزمة ـ دبلوماسيا ـ بتهنئة اسرائيل بعيدها القومي ـ عيد تأسيس اسرائيل يوم ١٥ مايو من كل عام ، حتى في الاعوام التي تظل فيها اسرائيل تحتل اراضي مصرية ـ وهذا في وقت ما زالت علاقات مصر الدبلوماسيه مقطوعة مع ٥ دول عربية . ولاشك في ان مثل هذه الالتزامات هو امتهان لكرامة مصر . فضلا عما تمثله من اخلال بالسيادة المصرية .

٣ ـ حق المرور بالاراضي المصرية الذي تكتسبه اسرائيل :

تنص اتفاقية كامب ديفيد على حرية مرور السفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة امام جميع الدول لحرية الملاحة وحرية المرور البري والطيران فوقها ، كما تنص على انشاء طريق سريع يربط بين سيناء والاردن وبالقرب من ايلات مع ضمان حرية المرور السلمي فيه لكل من مصر والاردن .

واذا صح ان حرية المرور في قناة السويس تكفلها اتفاقية دولية هي اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، فان اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة هو حق جديد تكسبه اسرائيل على الاقل فيما يتعلق بالمواقع التي يصطدم فيها هذا الحق مع سيادة مصر على مياهها الاقليمية .

غير ان الاهم من ذلك هو ما نصت عليه الاتفاقية بشأن انشاء طريق سريع يربط بين سيناء والاردن بالقرب من إيلات مع ضمان حرية المرور السلمي فيه لكل من مصر والاردن . وقد يقال ان هذا البند استجابة لطلب مصري يربط مصر بالمشرق العربي . غير انه لا يملك احد من اطراف كامب ديفيد الثلاثة التحدث باسم الاردن ، ومن هنا ، الالتزام الذي ينشئه هذا البند هو اقامة طريق سريع يربط ايلات بقناة السويس ، ويمر عبر سيناء مخترقا ممر ميتلا . مما يدعو للتساؤ ل عن الجدوى الحقيقية التي سيعود على مصر وصناعتها وتجارتها وسياحتها من مثل هذا الطريق الذي تدل مؤشرات جديدة على جدواه العملية لاسرائيل اقتصاديا وتجاريا وسياحيا . ثم اننا لنتساءل عن معنى مرور هذا الطريق عبر ممر ميتلا المعروف بأهميته العسكرية الاستراتيجية في الدفاع عن مصر .

٤ ـ مضاعفات تطبيع العلاقات مع اسرائيل على السيادة المصرية :

لابد ان يكون لتطبيع علاقات مصر مع اسرائيل وفي ظرف تحتفظ به اسرائيل بأوجه تفوقها الراهنة ، مضاعفات خطيرة وآثار بعيدة المدى على كل اوجه الحياة المصرية . فقد كانت الاستراتيجية المصرية قائمة منذ تأسيس دولة اسرائيل على اساس انها تمثل عدوّ مصر الرئيسي . والان في ضوء اتفاقيات كامب ديفيد وبمجرد توقيع معاهدة السلام ، تصبح اسرائيل دولة ذات علاقات خاصة ومتميزة مع مصر ، علاقات لا تمكّن المساس بها دون خرق شروط المعاهدة .

ويكفي لابراز مدى التحول الذي يعنيه توقيع المعاهدة مع اسرائيل على هذا النحو أن نثير النقاط الواضحة التالية :

أ ـ من الوجهة السياسية :

يحمل توقيع المعاهدة معنى نقض اتفاقية الدفاع المشترك العربي ، أي أساس التضامن العسكري العربي القائم على ان العدو المشترك هو اسرائيل . وتوقيع هذه المعاهدة بصفة منفردة في وجه معارضة الدول العربية الاخرى هو خروج على هذه الاتفاقية وعلى مقومات الجامعة العربية وعلى كل اوجه العمل العربي المشترك . ومعنى ذلك احداث تغيير جذري في كل ابعاد الخريطة السياسية للمنطقة .

ب ـ من الوجهة الاقتصادية :

يجري الغاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل في نفس الوقت الذي تواجه فيه مصر خطر الانعزال اقتصاديا عن العرب . ومعنى ذلك المساس بالتنمية الاقتصادية المصرية في الصميم ، ذلك ان هذه التنمية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن التكامل العربي . ولم يعد هناك مجال لاستمرار حصول مصر على دعم عربي بقصد التسلح أو لاغراض الدفاع والحرب وجدير بالملاحظة ان كافة الدول العربية امتنعت عن اعلان تأييدها لاتفاقيات كامب ديفيد بما في ذلك المغرب والاردن والسعودية والكويت والامارات ، بل أبرزت أغلب هذه الدول أسباب عدم موافقتها على شروط اتفاقيات كامب ديفيد ، ولم تكن الاطراف المعارضة مقصورة على القوى الرافضة والدول التي تشكل جبهة الصمود والتصدي .

وينبغي ان نتذكر ان اكثر من مليون ونصف مليون مصري يعملون الآن في الدول العربية ـ واذا قدرنا ان كل واحد منهم يعول في المتوسط ٣ افراد ، كان حوالى ٥ ملايين مصري يعتمدون في حياتهم اليومية على دخولهم من البلاد العربية ، ناهيك عن القروض والاستثمارات والمعونات العربية واهميتها الحيوية للاقتصاد المصري ككل . ومن

الممكن تصور الاعباء المضاعفة التي سوف تحل بالاقتصاد المصري اذا ما طبقت البلاد العربية كلها او حتى بعضها نظام المقاطعة الاقتصادية على مصر ، اسوة بما تفعله مع اسرائيل .

كما ينبغي ملاحظة انه تحت شعارات السلام والعلاقات الطبيعية وبمقتضى اتفاقياتها مع مصر ، تطمع اسرائيل في ان تلعب الدور الذي طالما حلمت به ، وهو دور الوكيل العام للاحتكارات الدولية المتعددة الجنسيات داخل الوطن العربي ، فان اسرائيل تسعى الى عزل الاقتصاد المصري عن مجموع الاقتصاد العربي وضرب محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتحويل العرب الى مجرد ايد عاملة ومستهلكين للانتاج الاسرائيلي . وتسعى اسرائيل للسيطرة على الاقتصاد العربي ، وتريد استخدام مصر معبرا اليه ، مستندة الى الاحتكارية العالمية التي تمنحها الدعم غير المحدود ولابد من ان ندرك ان اسرائيل بتفوقها العسكري ، وبارتباطها العضوي بالولايات المتحدة والدول الغربية ، وبدعم المنظمات والهيئات العالمية لها لا يمكن ان تضع ما تتمتع به من خبرة وامكانيات في خدمة مصر والمصريين كما يتوهم البعض ، إنما الارجح والطبيعي انها ستضع ذلك كله في خدمة تأمين تدفق البترول العربي الى الغرب ، وضمان استمرار الهجرة اليهودية الى اسرائيل واحتكار التقدم التكنولوجي في المنطقة ، واستخدام مصر للتسلل الى كافة اجزاء الوطن العربي والاغلب ان تلتقي مصلحه فئة طفيلية محلية محدودة وعديمة الولاء لوطنها ، تأمل ان تزداد ثراء من عمليات نهب وسلب تجري محليا مع مصلحة اطماع التوسع والسيطرة لاسرائيل وللاحتكارات الدولية التي تقف وراءها . وسوف يكون من شأن ذلك كله الاضرار الجسيم بمصالح فئات راسمالية عديدة منتجة صناعية وزراعية ، ولسوف يعاني الحرفيون المصريون من ذلك أفدح الاثار .

لقد أعلن عيزر وايزمان بكل صراحة لشبكة التليفزيون الامريكي اي - بي - سي تعليقا على اتفاقيات كامب ديفيد « يتعين على اسرائيل ان تحتفظ بجيش قوي حتى يصبح طريق السلام بلا عودة . وينبغي القول ايضا باننا اذا ما نجحنا في اقامة علاقات مع مصر تقوم على الثقة وخالية من التوتر مع اقامة روابط اقتصادية وسياحية مع حرية المرور ، فان ذلك يعادل تماما السيطرة على الاراضي اللازمة للدفاع عن انفسنا » .

ان ما تسعى اليه اسرائيل هو اعادة تشكيل خريطة المنطقة تحت زعامة اسرائيل بصفتها استعمارا قديما واستعمارا جديدا ، وتؤدي الاتفاقية عمليا الى قبول هذا الواقع . والتحدي الذي تمثله الصهيونية يمتد الآن من التوسع الاقليمي في ارض العرب الى السيطرة الاقتصادية على الاقتصاد العربي وموارده الطبيعية والبشرية الهائلة .

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي ، فان الدولة المصرية تعهد بمقدرات الاقتصاد المصري الى أيدي الشركات المتعددة الجنسية الوثيقة الصلة بالصهيونية العالمية ، وفي الايام المقبلة ستتأكد هذه الظاهرة التي سوف تسعى للانتشار من الاقتصاد المصري الى الاقتصاد العربي عموما

ج - من الوجهة الثقافية :

فان القاهرة ستكون الباب الذي تدخل فيه ثقافة اسرائيل الصهيونية العنصرية الى المنطقة بما تنطوي عليه من التناقض مع الثقافة العربية والاسلامية والمسيحية . وسيكون على مصر ان تعيد كتابة التاريخ والثقافة القومية التي تدرّس لابنائنا في المدارس والجامعات من اجل ادخال اسرائيل الدولة الصديقة الجديدة الى وعي وضمير المصريين ، في تحد سافر للمشاعر الوطنية والقومية والدينية ومنذ الأن ، وفي جلسة توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، بادرنا مناحم بيغن بالحديث عن اسلافه الذين بنوا الاهرام . ولا ندري ماذا سيفاجئنا به في الغد من مآثر اسلافه وامجاد معاصريه الذين لن يكتفوا بالاهرام . فما زلنا نذكر دولة اسرائيل الكبرى التي تمتد من الفرات الى النيل .

٥ - الحل المنفرد

وعلق المفاوض المصري توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل على شرط واحد فقط هو الشرط الخاص بالمستوطنات

الاسرائيلية في سيناء . وهو شرط يتعلق بصميم ارض مصر . ولم يعلق توقيع المعاهدة على اي شرط اخر ، سواء كان ذلك مشاركة الاردن في المفاوضات وهو طرف حددت اتفاقية كامب ديفيد ـ من جانبها ـ ان وجوده لا غنى عنه ـ رغم غيابه .. لعلاج قضية فلسطين ، او علاج اي وجه آخر من النزاع(قضية القدس وقضية الجولان لم يتقرر بشأنهما شيء على الاطلاق) .

بل اكثر من ذلك ، فان تطبيق الاتفاقية بشأن مصر يجرى في اطار زمني منفصل تماما عن تطبيقها بشأن الضفة الغربية وغزة . فان الاتفاقية تلزم اسرائيل بالانسحاب كلية من مصر في مدة اقصاها ثلاث سنوات . وحددت الاتفاقية مدة ثلاث سنوات ايضا كمدة قصوى لبدء علاج قضية الضفه الغربية وغزة ، اي قيام سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة . ومعنى ذلك فصل قضية مصر عن جوانب النزاع الاخرى بما في ذلك قضية فلسطين لا فيما يتعلق بالتزامات الاطراف في كامب ديفيد فحسب ، بل ايضا في الاطار الزمني للاتفاقية . وبهذا المعنى تضمنت الاتفاقية معنى الاتفاق المنفرد بين مصر واسرائيل ، بصرف النظر عما اقرته الوثيقة الخاصة بالاطار العام للسلام في الشرق الاوسط .

وفي النهاية ، فان هذا الحل المنفرد الذي قد يرى البعض من المصريين انه يساوي الثمن الذي دفعناه فيه ، بحجة انه يستعيد سيادة مصر على سيناء ، ليس في الوقع الا وعدا باعادة سيناء نفسها منقوصة السيادة ، بل انه واقعيا يجعل من مصر كلها دولة ناقصة السيادة . لانه يشكل ابتداء من توقيعه ، قيدا ثقيلا على القرار المصري المقبل في المجالات الحيوية للعمل الوطني ناهيك عن العمل القومي .

ثانياً ـ الاتفاقية لا تحدد اطارا مقبولا لعلاج قضية فلسطين

ليس واردا في الوثيقة الاولى التي صدرت في ختام محادثات كامب ديفيد ، والتي تحدد الاطار العام للسلام في الشرق الاوسط ، نقطة معنونة « قضية فلسطين » بل الوارد هو بند خاص « بالضفة الغربية وغزة » وما زالت ترفض الاعتراف بوجود « شعب فلسطيني » له مقومات الشعب المستقل عن الاسرائيليين ، بل وليس هناك الا مجرد فلسطينيين عرب أو عرب ارض اسرائيل لأن فلسطين في نظر بيغن ما هي الا اسرائيل .

ويتضح ذلك من خطاب الرئيس كارتر الى بيغن بشأن ترجمة المصطلحات المستخدمة في النص الانجليزي لاتفاقيات كامب ديفيد الى اللغة التي يقبلها بيغن .

وفي ضوء ذلك لم يكن بغريب الا تقرر اتفاقيات كامب ديفيد للشعب الفلسطيني :

ـ حقه في السيادة .

ـ حقه في تقرير مصيره .

ـ حقه في دولته المستقلة .

ـ حقه في ان تمثله منظمة التحرير الفلسطينية التي قررت قمة الرباط العربي بالاجماع وجماهير الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة خلال الانتخابات البلدية والجمعية العامة للأمم المتحدة باغلبية ساحقة انها وحدها المؤهلة للتحدث باسم شعب فلسطين .

بل ان اتفاقيات كامب ديفيد ، قد صادرت حق الشعب الفلسطيني في أن تمثله منظمة التحرير المعترف بها عربيا ودوليا . بل ان الرئيس كارتر صاحب (مبادرة) كامب ديفيد قد اعلن بعد توقيع الاتفاقيات بحسم ان منظمة التحرير لا مكان لها ، وانها مجرد حركة ارهابية مثل الحزب النازي ومنظمة كلو كلوكس كلان .

كذلك استبعدت نهائيا ان يكون لشعب فلسطين دولة مستقلة ، واسقطت صيغة ان يتوافر لشعب فلسطين « حقه في تقرير مصيره» وارجأت البت في كل ما يتعلق بالسيادة على الضفة الغربية وغزة .

وليس في ذلك اي غرابة . فلقد تعود المفاوض الاسرائيلي ان يتوقع من المفاوض المصري التنازل في القضية الفلسطينية . ففي القدس تخلى عن منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الاسماعيلية تخلى عن الدولة الفلسطينية المستقلة . وفي اسوان تخلى عن مبدأ حتى تقرير مصير الشعب الفلسطيني وقبل مبدأ مشاركة الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم . وفي كامب ديفيد ، قبل جوهر مشروع بيغن للحكم الذاتي .

والواقع ان الاتفاقية قد اقتربت من صيغة اسوان للرئيس كارتر لحل قضية فلسطين وهو أن « يحق للفلسطينيين ان يشاركوا في تحديد مستقبلهم » واقتبست من مشروع بيغن الذي طرحه في الاسماعيلية ورفضته مصر وقتذاك المبادىء الاساسية التالية :

ـ الغاء الحكم العسكري المطبق حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة . (بند ١) .

ـ اقامة حكم اداري مدني ذاتي في المنطقتين . (بند ٢) (وقد استبدل الحكم الذاتي بالحكم الذاتي الكامل) .

ـ انتخاب سكان الضفة الغربية وقطاع غزة مجلسا اداريا .

وتتولى المجلس الاداري صلاحية معالجة كل الشؤون التي تخص السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ـ تشكل لجنة تضم ممثلين لاسرائيل والاردن (وقد اضيفت مصر) والمجلس الاداري . لوضع الانظمة الخاصة بالهجرة الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما ستحدد شروط عودة اللاجئين العرب الذين يقيمون خارج هاتين المنطقتين على ان تكون ذلك باعداد معقولة وتتخذ قرارا اللجنة بالاجماع (بند ٢١ ـ وقد عدلت صيغة هذا البند قليلا) .

ـ ان اسرائيل تتمسك بحقها ومطالبتها بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة ـ وفي ضوء هذه المطالبة تقترح من اجل المحافظة على الاتفاق والسلام ان تترك القضايا المتعلقة بالسيادة في هاتين المنطقتين مفتوحة (بند ٢٤) .

ـ يمكن اعادة النظر في هذه المبادىء بعد خمس سنوات . (بند ٢٦) .

والاتفاقية تختزل الشعب الفلسطيني في المقيمين بالضفة الغربية وغزة والنازحين بعد حرب ١٩٦٧ فقط . ولم تنص على عودة ما هو معروف باسم « اللاجئين الفلسطينيين » وهي بالتالي تتجاهل ما يقرب من مليوني فلسطيني فرضت عليهم الاقامة في الخارج .

وتقر الاتفاقية استمرار وجود تحميات اسرائيلية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة مع اعادة توزيع قوات الاحتلال لتترك مهمة الامن الداخلي (اي التصدي لانتفاضات الشعب الفلسطيني) لمصر والاردن وقوات الشرطة المحلية التي سيتم تكوينها باشراف اسرائيل ومصر والاردن .

والمقرر ان ينخفض عدد القوات الاسرائيلية بالضفة والقطاع من ١١ ألف رجل الى ٧ الاف . ولا تنص الاتفاقية على إلغاء الوجود العسكري الاسرائيلي حتى بعد فترة الخمس سنوات الانتقالية ، كما انه من المقرر ان لا يكون لاي طرف عربي (بما في ذلك الفلسطيني) اي وجود عسكري بالضفة والقطاع في خلال الفترة الانتقالية وحتى بعدها .

ولا يوجد في الاتفاقية اي اشارة لازالة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية خلال أو بعد السنوات الخمس الانتقالية . بل اعلن بيغن انه لن يلتزم بوقف بناء مستوطنات جديدة الا لمدة ثلاثة اشهر هي مرحلة المفاوضات مع

مصر لتوقيع معاهدة السلام . ونصت الاتفاقية على ان المفاوضات ستحدد « موضع الحدود في الضفة والقطاع» ، وهذا مصطلح مبتكر يتجاوز مسافة الحدود الى اعادة رسمها من جديد . وكان المشروع الذي تقدمت مصر به اصلا الى اجتماعات كامب ديفيد قد حدد ان اي تعديلات في الحدود ينبغي ان تكون طفيفة ويجب الا تعكس ثقل الغزو .

وبديهي لا يملك أي من الاطراف الثلاثة في محادثات كامب ديفيد حق البت في قضية فلسطين في غيبة طرف يمثل شعب فلسطين شرعيا . وقررت هذه الاطراف ان حل قضية فلسطين هو رهن بأن تشارك الاردن في المفاوضات ، ولم يبد الملك حسين حتى هذه اللحظة اي استعداد للاشتراك فيها . وقد اعلن الرئيس السادات في خطاب الى الرئيس كارتر ان مصر على استعداد للاضطلاع بالدور العربي في ضمان تنفذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة . ولا تملك مصر قانونا تولي هذا الدور .

والدور الذي تقوم به مصر في هذا الصدد وفي غيبة كافة الاطراف الاخرى العربية المعنية من شأنه ان يعطي لاسرائيل مبررا لاستمرار الاحتلال وترسيخه .

وتجاهلت الاتفاقية كلية قضية القدس التي اكدت اسرائيل تمسكها بها موحدة وعاصمة لها .

ولقد اوضح بيغن في الكنيست الاسرائيلي عند تقديم اتفاقيات كامب دبفيد ان القوات الاسرائيلية ستظل مرابطة في الضفة الغربية حتى بعد انتهاء ثلاثة اشهر فقط . وانه ليس هناك ما يحول دون تعزيز المستوطنات القائمة بالفعل .

وقال بيغن فى شأن القدس ان اسرائيل لن توافق ابدا على تسليم القدس الشرقية للعرب ، ثم اضاف ان القدس لن تقسم ابدا حتى نهاية هذا العالم ، حيث انها اصبحت عاصمة لاسرائيل .

وفي ختام خطابه امام الكنيست ، اعلن بيغن بكل صراحة انه نجح خلال مؤتمر كامب ديفيد في تفادي ثلاثة اخطار ، وهي :

١ ـ تنظيم استفتاء في الضفة العربية بشأن مستقبل هذه الاراضي .

٢ ـ اقامة دولة فلسطينية .

٣ ـ اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات . ولقد وصف المنظمة بانها منظمة بربرية نازية . وهو نفس التعبير الذي استخدمه كارتر لوصف المنظمة الفلسطينية في خطاب له بعد انتهاء مؤتمر كامب ديفيد .

ومن هنا يتضح ان الاطار العام للسلام في الشرق الذي حددته اتفاقيات كامب ديفيد لم يحلّ ايا من المشاكل الخاصة بهذا الاطار . ولم يقدم حلا لقضية فلسطين ولا لقضية القدس ولم يتطرق لقضية الجولان . بل انه وان كان لاتفاقيات كامب ديفيد دور في تحديد معالم لاطار عام للتسوية ، فانها تشكل سابقة لصالح اسرائيل في تقرير ان التسوية لا بد ان تتضمن لكافة الاطراف العربية الاعتراف الكامل باسرائيل والغاء المقاطعات الاقتصادية واستكشاف امكانيات التطور الاقتصادي المشترك والضمان في ان يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء الى القضاء واقامة لجان للدعاوي القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية . ومعنى ذلك ضمان ان تكون هناك تعويضات لليهود الذين هاجروا الى اسرائيل من البلاد العربية ، ذلك فى وقت لا يعترف فيه بحق اللاجئين الفلسطينيين الذين ارغموا بمغادرة فلسطين قبل عام ١٩٦٧ في التعويضات وفقا لقرارات الامم المتحدة . ولبست هذه بالشروط التي يمكن للشعوب العربية عموما والعديد من الدول العربية القبول بها كأساس لتسوية شاملة وعادلة للنزاع .

ولم يكن بغريب بعد ذلك ان تتحفظ اطراف دولية عديدة في قبولها لاتفاقيات كامب ديفيد. فقد انتقدت

الاتفاقات رومانيا التي شاركت في الخطوات التمهيدية لمبادرة الرئيس بزيارته للقدس . وتحفظت فرنسا والمجموعة الاوروبيه بقدر ما التزمت هذه الدول بضرورة تسوية قضية فلسطين بوجه مرض . وتحفظ الفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي لحرصهما على حل مقبول لقضية القدس وتحفظ فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة على كون الاتفاقية تتعارض مع قرارات متعددة صدرت من الجمعية العامة للامم المتحدة باغلبيات ساحقة حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحق شعب فلسطين في تقرير مصيره واقامة كيانه الوطني المستقل .

ان الاتفاقية لا تحظى في العالم بقبول يمكن الارتكاز اليه للانطلاق منها قدما في علاج ازمة الشرق الاوسط بابعادها المعقدة المتعثرة ، لا في المحيط العربي ، ولا في المحيط الاسلامي ، ولا في المحيط المسيحي ولا في المحيط الاوروبي . ولا في المحيط الدولي عموما . ولا ساندها دون تحفظ الا الرئيس الامريكي كارتر الداعي لاجتماع كامب ديفيد شخصيا ولا يمكن الاستخفاف بحقيقة ان وزراء خارجية مصريين ثلاثة هم السادة اسماعيل فهمي ومحمد رياض ومحمد ابراهيم كامل قد قدموا استقالتهم على التوالي ، في مدة لا تتجاوز عشرة اشهر ، احساسا منهم باستحالة تبني الخط الذي تمخض عن المبادرة وما تحمله من تنازلات في السيادة المصرية والمصالح الوطنية القومية يتعذر قبولها

والواقع ان اتفاقيات كامب ديفيد هي نتيجة منطقية للسياسة التي انتهجتها الحكومة المصرية باقدامها على المبادرة ، سياسة التعامل المباشر منفردا مع اسرائيل ، سياسة البحث عن تسوية بمعزل عن الاطراف العربية الاخرى المعنية ، سياسة لابد ان تنتهي الى حلول منفردة تفرض كأمر واقع على هذه الاطراف ، بدلا من الاستناد اليها ، والتحرك معها باعتبارها تشكل القاعدة الوحيدة الراسخة لانتزاع الحقوق العربية . انها سياسة عارضها حزبنا منذ البداية ، وحذر منذ اول لحظة من عواقبها الوخيمة عارض حزبنا التفاوض المصري الاسرائيلي المنفرد بمجرد اعلان الرئيس السادات عن مبادرته ، وحزبنا يواصل معارضته لهذه السياسة وها هي اتفاقيات كامب ديفيد تكشف عما كان لابد ان تفضي اليه هذه السياسة

غير ان اتفاقيات كامب ديفيد تنطوي على تنازلات ذهبت الى ابعد مما كان يقتضيه منطق المبادرة ذاتها ، ومنطق التفاوض المباشر المنفرد مع اسرائيل ، حقا ، كان انعزال مصر عن قوى دول المواجهة العربية في اعقاب المبادرة حافزا كي تزداد اسرائيل تعنتا وتصلبا غير ان تصلب اسرائيل لم يكن يبرر حتى بمفهوم المبادرة تخلي المفاوض المصري عن نقاط متعددة ظل متمسكا بها وسجلها في الوثيقة الاصلية التي قدمها للمباحثات وكانت هذه التنازلات سببا في استقالة وزير الخارجية ان مصريين عديدين اسوة بمحمد ابراهيم كامل لم يكن لهم اعتراض ان تحرب الحكومة المصرية منطلق التعامل المباشر مع اسرائيل ، غير انهم يرفضون ـ كما رفض هو ـ ما اسفر عنه هذا التعامل المباشر ، ونتائجه كما حسمتها اتفاقيات كامب ديفيد بالذات .

لقد بلغت الامور حدا لم تجد فيه اجهزة الاعلام الرسمية مفرا من تبني حجج اسرائيلية لتبرير مواقف مصر في وجه الانتقادات العربية ولا بد ان ينزعج مصريون عديدون من التفريط في شؤون امننا بدعوى ان لاسرائيل مقتضيات امن ، وهم يعلمون ان مصر هي التي تعرضت لعدوان اسرائيل المرة بعد الاخرى ، وان ارض مصر هي المحتلة وان امن مصر هو الذي انتهك .

كذلك لا تستقيم الحجة ـ دفاعا عن اتفاقيات كامب ديفيد ـ من ان قضية فلسطين لا مفر من علاجها على مراحل . وان ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد خطوة على الطريق ، حتى ان لم يكن مرضيا تماما . فمثل هذا المنطق مقبول فقط اذا جاءت التنازلات على يد القيادة المعترف بها للشعب الفلسطيني ، القيادة المؤهلة للتحدث باسمه ، والا كانت التنازلات ضد شعب فلسطين ولصالح اسرائيل وهي مسؤولية لا تملك الحكومة المصرية الاضطلاع بها .

ان التسوية السلمية بين مصر واسرائيل بمقتضى الاطار الذي حددته اتفاقيات كامب ديفيد لا تنتهي عمليا الى ما كنا نسميه بالحل المنفرد فحسب ، بل انها تكرس عملية انهاء وتصفية عروبة مصر والانتماء العربي لمصر ، وتقرر على

العكس انحياز مصر مستقبلا الى حط الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية وافريقيا . في ظل تفوق اسرائيل سيكون على مصر ان تقوم بحماية المصالح الامريكية من بترول ونحاس ويورانيوم الشعوب العربية والافريقية مثلما فعلت من قبل في زائير . وعما قريب يأتي وزير الدفاع الامريكي في زيارة لكل من مصر واسرائيل لوضع الترتيبات اللازمة لعسكرة مصر تمهيدا لقيامها بمهامها الجديدة . ومنذ ايام اقر الكونجرس الامريكي تخصيص ثلث اعتمادات المعونة الامريكية للعالم كله مناصفة بين مصر واسرائيل . قد يكون هذا مكافأة للحكومة المصرية ـ غير ان للمعونة الامريكية آثارها السلبية المعروفة على النحو الذي عانت منه الكثير من بلدان امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا .

ان اتفاقيات كامب ديفيد لا تعكس للاسف القوة الذاتية لمصر بل انها اقل بكثير مما عرض على مصر اثر هزيمة ١٩٦٧ ورفضته مصر بشدة وقتئذ حرصا منها على مصريتها وعروبتها . ناهيك عن ان هذه الاتفاقات لا يمكن ان تعكس انجازات حرب اكتوبر ولا تضحياتها الهائلة . كذلك لا تعكس اتفاقية كامب ديفيد القوة الذاتية للوطن العربي ، بثرواته الطبيعية والبشرية الهائلة ، وموقعه الاستراتيجي الفريد ، واستحواذه على البترول ، مصدرا للرخاء وسلاحا جبارا في وجه اعداء الامة العربية والواقع ان الوطن العربي يمر بأزمة عميقة هي ازمة حركة التحرر الوطني العربية تلك الازمة التي انفجرت في اعقاب هزيمة ١٩٦٧ ولم تستطع القوة الثورية العربية ان تتخطاها بعد . ولقد كان لهذه الازمة انعكاساتها العميقة التي استغلها اعداء الامة العربية اشد استغلال ، وبوجه خاص اسرائيل . وبدون العمل الجاد لتخطي هذه الازمة فانه لا يمكن الوصول الى اهداف الامة العربية في التحرر الكامل والسلام العادل .

ولذلك فان اتفاقية كامب ديفيد لا يمكن ان تفهم الا على اساس انها فرض للسلام الامريكي بشروط اسرائيل كما ارادها بيغن في مشروعه للسلام الذي وان قبل الانسحاب من سيناء الا انه ينطوي على تصفيته للب النزاع العربي الاسرائيلي وجوهره ، تصفيته لقضية فلسطين بوصفها قضية تحرر وطني للشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

حقا ، في هذه اللحظات الفاصلة التي يتحدد فيها مصير مصر والمنطقة العربية لاجيال عديدة مقبلة ، من حقها ان تتطلع بأمل لاقامة سلام حقيقي . عادل وشامل ودائم . فالنزاع العربي الاسرائيلي لم يكن ابدا ولا يمكن ان يكون الا الصراع المصيري الحاكم بين حركة التحرر الوطني العربية التي احتلت مصر فيها لسنوات طويلة مكان الزعامة وبين الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل قاعدتها الاساسية داخل المنطقة العربية . هذا النزاع العربي الاسرائيلي تحاول امريكا اليوم حله طبقا لمفهومها عن السلام حيث يعيد لامريكا سيطرتها على المنطقة ومصدر المستودعات الهائلة من البترول العربي ، كما يكرس بقاء اسرائيل الصهيونية ودورها في قلب الوطن العربي . وهكذا يتحقق مخطط طالما حاولت امريكا تنفيذه ففي مقابل الانسحاب المنشود من سيناء بعد ثلاث سنوات ، سيناء التي تعود بعدها منزوعة السلاح منقوصة السيادة بتخلي المفاوض المصري عن مكانة مصر العربية وبتجاهل قضية فلسطين ومستقبلها ويفتح امام اسرائيل ابواب العالم العربي بثرواته وموارده التي صدّت عنها طوال ثلاثين عاما حتى الآن ، وكذلك ابواب افريقيا التي اغلقتها حرب اكتوبر في وجهها .

وفي النهاية ، فان اتفاقيات كامب ديفيد لم تنجح في وضع الاطار الذي يكفل الحل السلمي العادل الشامل الدائم لأزمة الشرق الاوسط ، هذا الحل الذي كانت الجماهير المصرية ومعها الجماهير العربية تتطلع اليه ، ومن حقها ان تتطلع اليه بعد طول المعاناة وفداحة التضحيات التي تحملتها من حقها ان تتطلع الى السلام والرخاء . لكن اتفاقيات كامب ديفيد سوف تخيب آمال المصريين ، بل ان حزبنا يتوقع ان تؤدي اتفاقيات كامب ديفيد الى تفجير المنطقة العربية بصراعات ونزاعات عنصرية وطائفية وقبلية وقومية ودينية وربما بحروب داخلية ودولية تصبح الحرب الاهلية في لبنان بجانبها شيئا لا يذكر . وان عزم الحكومة المصرية على تنفيذ الاتفاقيات في وجه المقاومة العارمة للشعوب العربية ، وخاصة شعب فلسطين ، وبمعزل عن الحكومات العربية انما يؤذن بمثل هذا التطور في مستقبل قريب .

ان قرارا بمثل هذه الخطورة لا يمكن ان يتخذه حزب أو فرد بمفرده ، ايا كانت مكانته الدستورية والادبية ، ولا يمكن ان يصدر بعد موافقات من المؤسسات الدستورية دون مناقشات حقيقية

فمي مثل هذا الموقف المصيري ينبغي ان يعبر الشعب المصري بكامل مؤسساته الدستورية والقانونية وتنظيماته الجماهيرية المهنية والنقابية والديمقراطية واحزابه السياسية عن رأيه الواضح بمطلق الحريـة ، وأن تتاح للمعـارضة الشعبية فرصتها الكاملة حتى تتمكن من التعبير عن نفسها بالموضوعية المطلوبة في مثل هذه الظروف . ولن يغني عن هذا كل ما يفتعل من مهرجانات اعلامية تحجب المناقشة الموضوعية الجادة . ان اسرائيل نفسها وقد انتزعت اقصى ما كانت تتمناه ، قد علقت موافقتها الاخيرة على رأي الكنيست في موضوع المستوطنات ، معرضة بذلك الاتفاقيات لاحتمال الالغاء ، على اساس ان بيغن لم يكن مفوضا للبت وحده في هذا الموضوع .

ان حزبنا يرى ان الموقف الراهن اكبر من ان يحتمل المزايدات الشخصية او الصراعات غير المبدئية فالنزاع العربي الاسرائيلي لا يمكن - مهما اردنا - اختزاله الى مجرد نزاع بين مصر واسرائيل انما هو شئنا أم أبينا نزاع قومي شامل وهي مؤهلة موضوعيا للقيادة في الساحة العربية ، فانها معرضة لان تخسر كل شيء ، ليس فقط مكانتها القومية بل امنها الذاتي كذلك ، ان السلام لن يعود الى مصر بينما تغرق المنطقة العربية بكاملها في اضطرابات بل وفي حروب لا يعلم مداها الا الله وما ذلك الا لان القضية المصرية هى بالضرورة جزء لا تجزأ من القضية العربية .

لكل ذلك ، فان حزبنا ، مستشعرا لمسؤوليته الوطنية ، ومتحملا لالتزاماته القومية ، يعلن رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد ، ويعلن استمرار معارضته لسياسة المفاوضات المصرية الاسرائيلية المنفردة وما يترتب عليها من نتائج . ويؤكد تمسكه بأن منظمة التحرير الفلسطينية وحدها هي المؤهلة للتحدث باسم شعب فلسطين وتقرير الحل العادل لقضية فلسطين - لب النزاع وجوهره - .

وحزبنا يطالب بما يلي :

أولا : التزام مصر والدول العربية بالمواقف العربية المقررة وعلى رأسها مقررات قمة الرباط .

ثانيا : وقف المفاوضات المنفردة مع اسرائيل .

ثالثا : دعوة دول وقوى المواجهة العربية للقاء عاجل يمهد لعقد مؤتمر قمة عربي .

رابعا : فتح اوسع حوار ممكن على الساحتين المصرية والعربية ، وضمان ان يكون لكافة التيارت السياسية في مصر ، والقوى المعارضة بوجه خاص ، فرصة التعبير عن رأيها بكامل الحرية بهدف الاشتراك الفعلي في صنع القرار النهائي .

خامساً: مطالبة القوى الوطنية العربية في اطار الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية بأن تجري على الفور حوارا يكون من شأنه تعبئة قوى الامة العربية بهدف تخطي سلبيات الواقع العربي والوصول الى وحدة عمل نضالية مشتركة تمتلك القدرة على المبادرة والفعل .

سادسا : مطالبة السعودية والدول البترولية العربية استخدام سلاح البترول ازاء الولايات المتحدة الامريكية التي كشفت بصراحة كاملة عن نواياها ازاء القضايا العربية كسلاح لمواجهة التحالف الامريكي الاسرائيلي خاصة فيما يتعلق بالقدس وقضية شعب فلسطين .

سابعا : وضع الازهر الشريف والكنيسة المصرية امام مسؤولياتها الدينية والقومية دفاعا عن عروبـة القدس الاسلامية المسيحية والوقوف في وجه المخطط الصهيوني لتهويدها بالكامـل .

ثامنا : دعوة وزراء خارجية مصر الثلاثة الذين استقالوا احتجاجا على منهج المفاوضات المباشرة مع اسرائيل

واتفاقيات كامب ديفيد الى مجلس الشعب لـلادلاء في جلسات علنيـة بالبيـانات والمعلومـات الكاملة التي دفعتهم للاستقالة توضيحا لموقفهم أمام الرأي العام المصري والعربي .

ان الرجوع الى الشعب المصري بكافة اتجاهاته السياسية في هذه اللحظات الفاصلة هو وحده السبيل لكي يتحمل كل مواطن مصري ـ ايا كان منطلقه ـ مسؤوليته التاريخية قبل ان تتورط الدولة في التوقيع النهائي على معاهدة سلام بين مصر واسرائيل ، لها عواقبها الوخيمة على مستقبل الوطن العربي باكمله .

السكرتارية العامة

تحريرا في : ٢٥ /٩/ ١٩٧٨

وافقت السكرتارية العامة على نص هذا البيان بالاجماع ولم يعارضه أحد وامتنع عضو واحد عن التصويت مع موافقته على موقف الحزب .

الملحق الثالث

معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية (*)

النص الكامل للمعاهدة المصرية - الاسرائيلية وملاحقها والرسائل المتبادلة الموقعة معها ما بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية

واشنطن ، ٢٦/ ٣/ ١٩٧٩

معاهدة السلام
بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة اسرائيل . .

الديباجة

اقتناعا منها بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ . .

اذ تؤكدان من جديد التزامها « باطار السلام في الشرق الاوسط المتفق عليه في كامب ديفيد » ، المؤرخ في ١٧ سبتمبر [ايلول] ١٩٧٨ . .

واذ تلاحظان ان الاطار المشار اليه انما قصد به ان يكون اساسا للسلام ، ليس بين مصر واسرائيل فحسب ، بل ايضا بين اسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من اجل السلام معها على هذا الاساس . .

(*) كما وردت في : مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ومركز الوثائق والدراسات (ابوظبي) ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩ ، سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية السنوية ، ١٥ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١) ، نقلاً عن سفارة جمهورية مصر العربية بواشنطن (الولايات المتحدة الاميركية) ، المكتب الصحفي ، « وثائق السلام ، » .

ورغبة منهما في انهاء حالة الحرب بينهما واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة ان تعيش في امن . .

واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي بكافة نواحيه . .

واذ تدعوان الاطراف العربية الاخرى في النزاع الى الاشتراك في عملية السلام مع اسرائيل على اساس مبادىء اطار السلام المشار اليها آنفا واسترشادا بها . .

واذ ترغبان ايضا في انماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم . .

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من اجل تنفيذ الاطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل . .

المادة الاولى

١ - تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ - تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الاول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣ - عند اتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الاول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

المادة الثانية

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الأخر بما في ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوي .

المادة الثالثة

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم ، وبصفة خاصة :

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الأخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي .

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الأخر في ان يعيش في سلام داخل حدوده الأمنة والمعترف بها .

(جـ) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها ، احدهما ضد الأخر ، على نحو مباشر او غير مباشر ، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من افعال الحرب او الافعال العدوانية او افعال العنف او التهديد بها من داخل أراضيه او بواسطة قوات خاضعة لسيطرته او مرابطة على أراضيه ضد السكان او المواطنين او الممتلكات الخاصة بالطرف الأخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم او التحريض او الاثارة او المساعدة او الاشتراك في

فعل من افعال الحرب او الافعال العدوانية او النشاط الهدام او افعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الافعال للمحاكمة .

٣ ـ يتفق الطرفان على ان العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الافراد والسلع . كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل الى اقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الاخرى لهذه المعاهدة .

المادة الرابعة

١ ـ بغية توفير الحد الاقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على اساس التبادل تقام ترتيبات امن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والاسرائيلية وقوات امم متحدة ومراقبين من الامم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الاول وكذلك اية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان .

٢ ـ يتفق الطرفان على تمركز أفراد الامم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الاول ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الافراد وعلى ان سحب هؤلاء الافراد لن يتم الا بموافقة مجلس الامن التابع للامم المتحدة بما في ذلك التصويت الايجابي للاعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ ـ تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الاول .

٤ ـ يتم بناء على طلب احد الطرفين اعادة النظر في ترتيبات الامن المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة

١ ـ تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الابيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الاشخاص والسفن والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة .

٢ ـ يعتبر الطرفان ان مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق او ايقاف لحرية الملاحة او العبور الجوي . كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من والى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

المادة السادسة

١ ـ لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على اي نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٢ ـ يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن اي فعل او امتناع عن فعل من جانب طرف اخر وبشكل مستقل عن اية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ ـ كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للامين العام للامم المتحدة وجهات الايداع الاخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول في اي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الاخرى ، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة .

المادة السابعة

١ ـ تحل الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .

٢ ـ اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق او تحال الى التحكيم .

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على انشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

المادة التاسعة

١ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢ ـ تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل في سبتمبر [ايلول] ١٩٧٥ .

٣ ـ تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

٤ ـ يتم اخطار الامين العام للامم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

حررت في واشنطن دي . سي . في ٢٦ مارس [آذار] ١٩٧٩م ، ٢٧ ربيع الاول ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات الانكليزية والعربية والعبرية وتعتبر جميعها متساوية الحجية ، وفي حالة الخلاف حول التفسير فيكون النص الانكليزي هو الذي يعتد به .

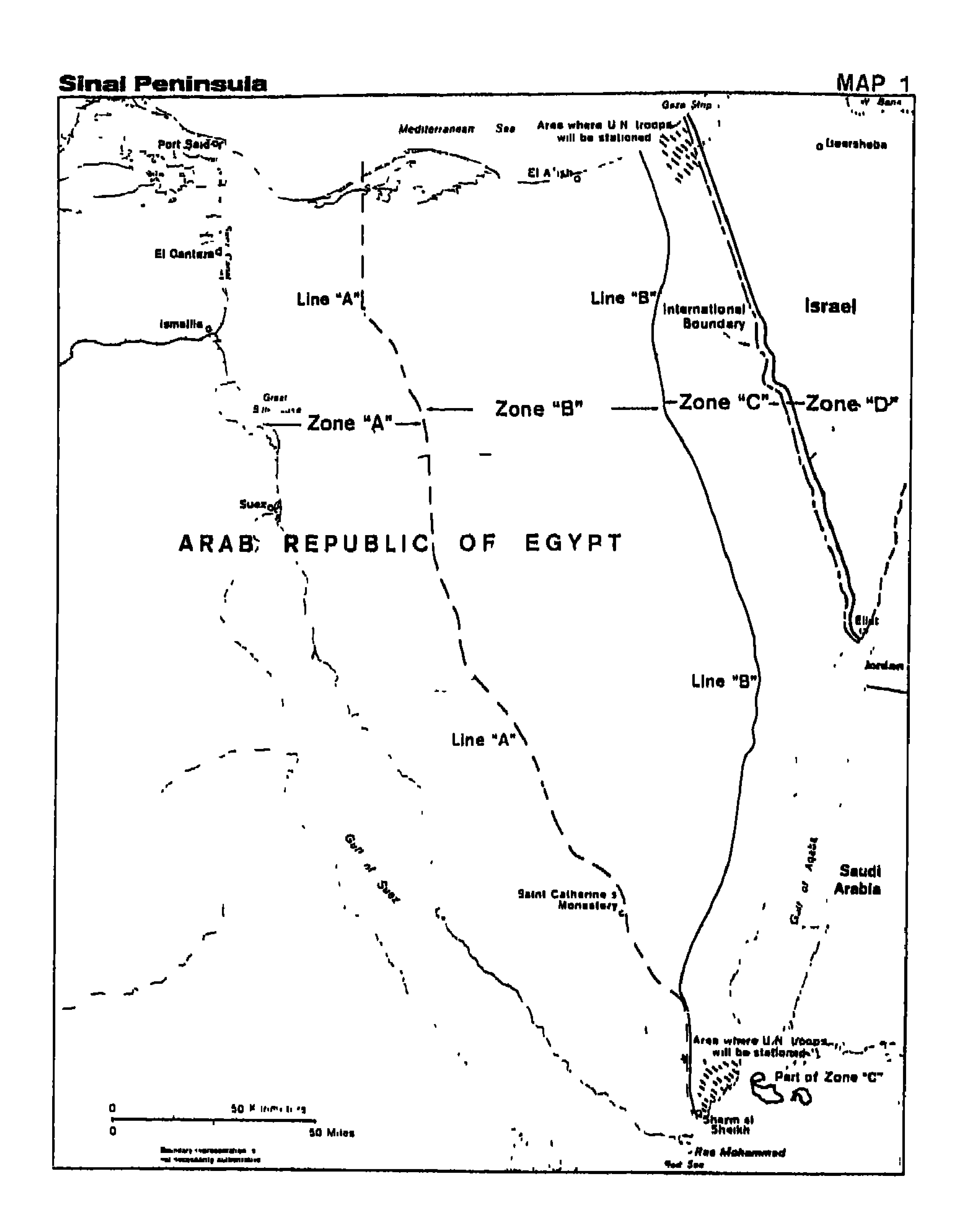
عن حكومة اسرائيل :

عن حكومة جمهورية مصر العربية :

شهد التوقيع :

جيمي كارتر ، رئيس

الولايات المتحدة الاميركية


Sinai Peninsula
MAP 1
Mediterranean Sea
Area where U N troops will be stationed
Port Said
El A'ish
El Qantara
Ismailia
Line "A"
Line "B"
International Boundary
Israel
Zone "A"
Zone "B"
Zone "C"
Zone "D"
Suez
ARAB REPUBLIC OF EGYPT
Line "B"
Jordan
Line "A"
Saint Catherine's Monastery
Saudi Arabia
Area where U.N troops will be stationed
Part of Zone "C"
Sharm el Sheikh
Ras Mohammed
50 Miles

ملحق (١)
البروتوكول الخاص
بالانسحاب الاسرائيلي وترتيبات الامن

المادة الاولى
اسس الانسحاب

١ ـ تقوم اسرائيل باتمام سحب كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ ـ لتوفير الامن لكلا الطرفين سيصاحب تنفيذ الانسحاب على مراحل ، الاجراءات العسكرية وانشاء المناطق الموضحة في هذا الملحق وفي الخريطة رقم (١) والمشار اليها فيها بعد بكلمة « المناطق » .

٣ ـ يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين :

أ ـ الانسحاب المرحلي حتى شرق خط العريش / رأس محمد كما هو مبين على الخريطة رقم (٢) وذلك خلال تسعة اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ب ـ الانسحاب النهائي من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٤ ـ تشكل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على المعاهدة من اجل الاشراف على وتنسيق التحركات والتوقيتات اثناء الانسحاب ، واحكام الخطط والجداول الزمنية وفقا للضرورة في حدود القواعد المقررة في الفقرة (٣) اعلاه ، والتفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة الموضحة في المادة (٤) من المرفق لهذا الملحق .

وسوف تحل اللجنة المشتركة عقب اتمام الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء .

المادة الثانية
تحديد الخطوط النهائية والمناطق

١ ـ بغية توفير الحد الاقصى لأمن كلا الطرفين بعد الانسحاب النهائي فان الخطوط والمناطق الموضحة على الخريطة رقم (١) يتم انشاؤ ها وتنظيمها على الوجه التالي :

أ ـ المنطقة « أ » :

(١) المنطقة « أ » يحدها من الشرق الخط « أ » (الخط الاحمر) ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقي لخليج السويس كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

(٢) تتواجد في هذه المنطقة قوات عسكرية مصرية من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشآتها العسكرية وكذا تحصينات ميدانية .

(٣) تتكون العناصر الرئيسية لهذه الفرقة من :

(أ) ثلاثة الوية مشاة ميكانيكية ،

(ب) لواء مدرع واحد ،

(جـ) سبع كتائب مدفعية ميدانية تتضمن حتى ١٢٦ قطعة مدفعية ،

(د) سبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية ارض / جو وحتى ١٢٦ مدفع مضاد للطائرات عيار ٣٧ مم فأكثر ،

(هـ) حتى ٢٣٠ دبابة ،

(و) حتى ٤٨٠ مركبة أفراد مدرعة من كافة الانواع ،

(ز) اجمالي حتى ٢٢ ألف فرد .

ب ـ المنطقة « ب » :

(١) المنطقة « ب » يحدها من الشرق الخط « ب » (الخط الاخضر) ومن الغرب الخط « أ » (الخط الاحمر) كما هو موضح على الخريطة رقم (١).

(٢) توفر الأمن في المنطقة « ب » وحدات حدود مصرية من اربع كتائب مجهزة بأسلحة خفيفة وبمركبات عجل تعاون الشرطة المدنية في المحافظة على النظام في المنطقة ، وتتكون العناصر الرئيسية لكتائب الحدود الاربع من اجمالي حتى ٤٠٠٠ فرد .

(٣) يمكن اقامة نقاط انذار ساحلية ارضية قصيرة المدى ذات قوة منخفضة لوحدات الحدود على ساحل هذه المنطقة .

(٤) تنشأ في المنطقة « ب » تحصينات ميدانية ومنشآت عسكرية لكتائب الحدود الاربع .

جـ ـ المنطقة « جـ » :

(١) المنطقه « جـ » يحدها من الغرب الخط « ب » (الخط الاخضر) ومن الشرق الحدود الدولية وخليج العقبة كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

(٢) تتمركز في المنطقة « جـ » قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط .

(٣) تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة أداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة .

(٤) توزع قوات الامم المتحدة داخل المنطقة « جـ » وتؤدي وظائفها المحددة في المادة السادسة من هذا الملحق .

(٥) تتمركز قوات الامم المتحدة اساسا في معسكرات تقع داخل مناطق التمركز التالية والموضحة على الخريطة رقم (١) ، على ان تحدد مواقعها بعد التشاور مع مصر :

(أ) في ذلك الجزء من المنطقة في سيناء التي تقع في نطاق ٢٠كم تقريبا من البحر المتوسط وتتاخم الحدود الدولية .

(ب) في منطقة شرم الشيخ .

د ـ المنطقة « د » :

(١) المنطقة « د » يحدها من الشرق الخط «د» (الخط الازرق) ومن الغرب الحدود الدولية كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

(٢) تتواجد في هذه المنطقة قوة اسرائيلية محدودة من اربع كتائب مشاه ومنشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية ومراقبي الامم المتحدة .

(٣) لا تتضمن القوة الاسرائيلية في المنطقة « د » دبابات او مدفعية او صواريخ فيما عدا صواريخ فردية ارض / جو .

(٤) تتضمن العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الاسرائيلية الاربع حتى ١٨٠ مركبة افراد مدرعة من كافة الانواع واجمالي حتى ٤٠٠٠ فرد .

١ ـ يسمح باجتياز الحدود الدولية من خلال نقاط المراجعة فقط والمحددة من قبل كل طرف وتحت سيطرته ويكون هذا الاجتياز وفقاً للقوانين والنظم المعمول بها في كل دولة .

٢ ـ تتواجد بهذه المناطق تلك التحصينات الميدانية والمنشآت العسكرية والقوات والاسلحة المسموح بها والمحددة في هذا الملحق .

المادة الثالثة
نظام الطيران العسكري

١ ـ تكون طلعات طائرات القتال وطلعات الاستطلاع لمصر واسرائيل فوق المنطقتين « أ » و « د » فحسب ، كل في منطقته .

٢ ـ تتمركز الطائرات غير المسلحة وغير المقاتلة لمصر واسرائيل في المنطقتين « أ » و « د » فقط ، كل في منطقته .

٣ ـ تقلع وتهبط طائرات النقل غير المسلحة المصرية فقط في المنطقة « ب » ويمكن الاحتفاظ في المنطقة « ب » بعدد ٨ طائرات منها . يمكن تجهيز وحدات الحدود المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائفها في المنطقة « ب » .

٤ ـ يمكن تجهيز الشرطة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائف الشرطة العادية في المنطقة « جـ » .

٥ ـ يمكن انشاء مطارات مدنية فقط في هذه المناطق .

٦ ـ دون المساس بأحكام هذه المعاهدة ، يقتصر النشاط الجوي العسكري في المناطق المختلفة وفي المجال الجوي الواقع فوق مياهها الاقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد في هذا الملحق .

المادة الرابعة
النظام البحري العسكري

١ ـ يمكن للقطع البحرية التابعة لمصر واسرائيل التمركز والعمل على سواحل المنطقتين « أ » و « د » كل في منطقته .

٢ ـ يمكن لزوارق حرس السواحل المصرية خفيفة التسليح ان تتمركز وتعمل في المياه الاقليمية للمنطقة « ب » لمعاونة وحدات الحدود في أداء وظائفها في هذه المنطقة .

٣ ـ تؤدي الشرطة المدنية المصرية والمجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا وظائف الشرطة العادية داخل المياه الاقليمية للمنطقة « جـ » .

٤ ـ ليس في هذا الملحق ما يعتبر انتقاصا من حق المرور البريء للقطع البحرية لكلا الطرفين .

٥ ـ يمكن ان تقام في المناطق المختلفة موانيء ومنشآت بحرية مدنية فقط .

٦ ـ دون المساس بأحكام هذه المعاهدة يقتصر النشاط البحري العسكري في المناطق المختلفة وفي مياهها الاقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد في هذا الملحق .

المادة الخامسة
نظام الانذار المبكر

يمكن لكل من مصر واسرائيل انشاء وتشغيل نظم انذار مبكر في المنطقتين « أ » ، « د » فقط ، كل في منطقته .

المادة السادسة
عمليات الامم المتحدة

١ ـ يطلب الطرفان من الامم المتحدة ان توفر قوات ومراقبين للاشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل كل جهودها لمنع اي خرق لأحكامه .

٢ ـ يتفق الطرفان ، كل فيما يخصه ، على طلب الترتيبات التالية فيما يتعلق بقوات ومراقبي الامم المتحدة :

أ ـ تشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة على امتداد الحدود الدولية وعلى الخط « ب » وداخل المنطقة « جـ » .

ب ـ التحقق الدوري من تنفيذ أحكام هذا الملحق مرتين في الشهر على الاقل ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

جـ ـ اجراء تحقيق اضافي خلال ٤٨ ساعة بعد تلقي طلب بذلك من اي من الطرفين .

د ـ ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وفقا للمادة الخامسة من معاهدة السلام .

٣ ـ تنفذ الترتيبات المقررة عاليه لكل منطقة بواسطة قوات الامم المتحدة في المناطق « أ » ، « ب » ، « جـ » وبواسطة مراقبي الامم المتحدة في المنطقة « د » .

٤ ـ يرافق اطقم التحقق للامم المتحدة ضباط اتصال من الطرف المختص

٥ ـ تخطر قوات الامم المتحدة ومراقبوها كلا الطرفين بالنتائج التي يتوصلون اليها .

٦ ـ تتمتع قوات الامم المتحدة ومراقبوها الذين يعملون في مختلف المناطق بحرية الحركة والتسهيلات الاخرى الضرورية لأداء واجباتهم .

٧ ـ لا تتمتع قوات الامم المتحدة ومراقبوها بأية صلاحيات للسماح باجتياز الحدود الدولية .

٨ ـ يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات ومراقبو الامم المتحدة وسيتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الامن التابع للامم المتحدة .

٩ ـ يتفق الطرفان على ان تقوم الامم المتحدة بوضع ترتيبات القيادة التي تضمن افضل تنفيذ فعال لمسؤولياتها .

المادة السابعة
نظام الاتصال

١ ـ عقب حل اللجنة المشتركة يتم انشاء نظام اتصال بين الطرفين ، ويهدف هذا النظام الى توفير وسيلة فعالة لتقييم مدى التقدم في تنفيذ الالتزامات وفقا لهذا الملحق وحل اية مشكلة قد تطرأ اثناء التنفيذ ، كما تقوم باحالة المسائل التي لم يبت فيها الى السلطات العسكرية الاعلى للبلدين كل فيما يخصه للنظر فيها . كما يهدف ايضا الى منع اية مواقف قد تنشأ نتيجة اخطاء او سوء فهم من قبل اي من الطرفين .

٢ ـ يقام مكتب اتصال مصري في مدينة العريش ومكتب اتصال اسرائيلي في مدينة بئر سبع ويرئس كل مكتب ضابط من البلد المعني يعاونه عدد من الضباط .

٣ ـ يقام اتصال تليفوني مباشر بين المكتبين وكذا خطوط تليفونية مباشرة بين قيادة الامم المتحدة وكلا المكتبين .

المادة الثامنة
احترام النصب التذكارية للحرب

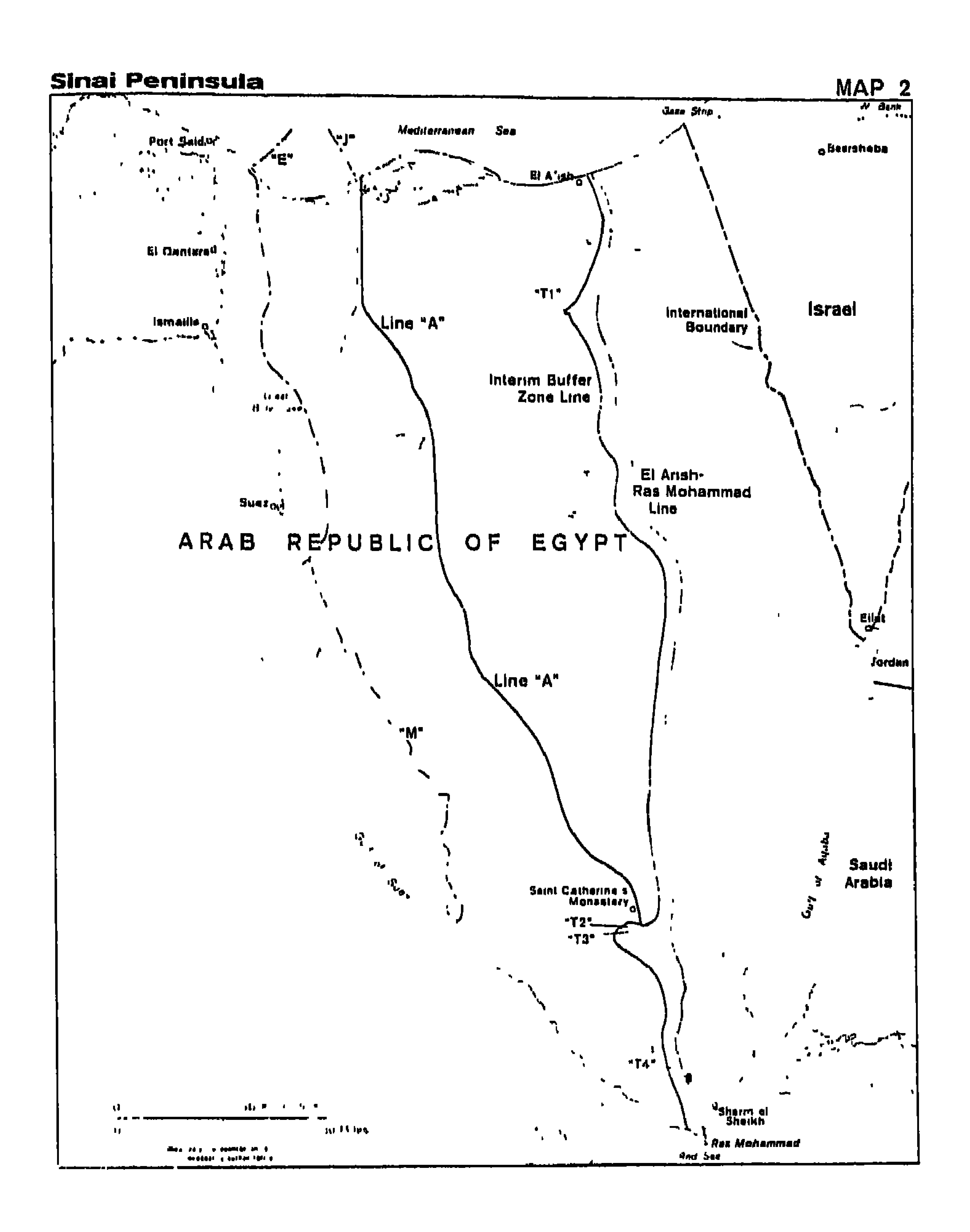
يلتزم كل طرف بالمحافظة على النصب المقامه في ذكرى جنود الطرف الآخر بحالة جيدة ، وهي النصب المقامة بواسطة اسرائيل في سيناء والنصب التي ستقام بواسطة مصر في اسرائيل ، كما سيسمح كل طرف الوصول الى هذه النصب

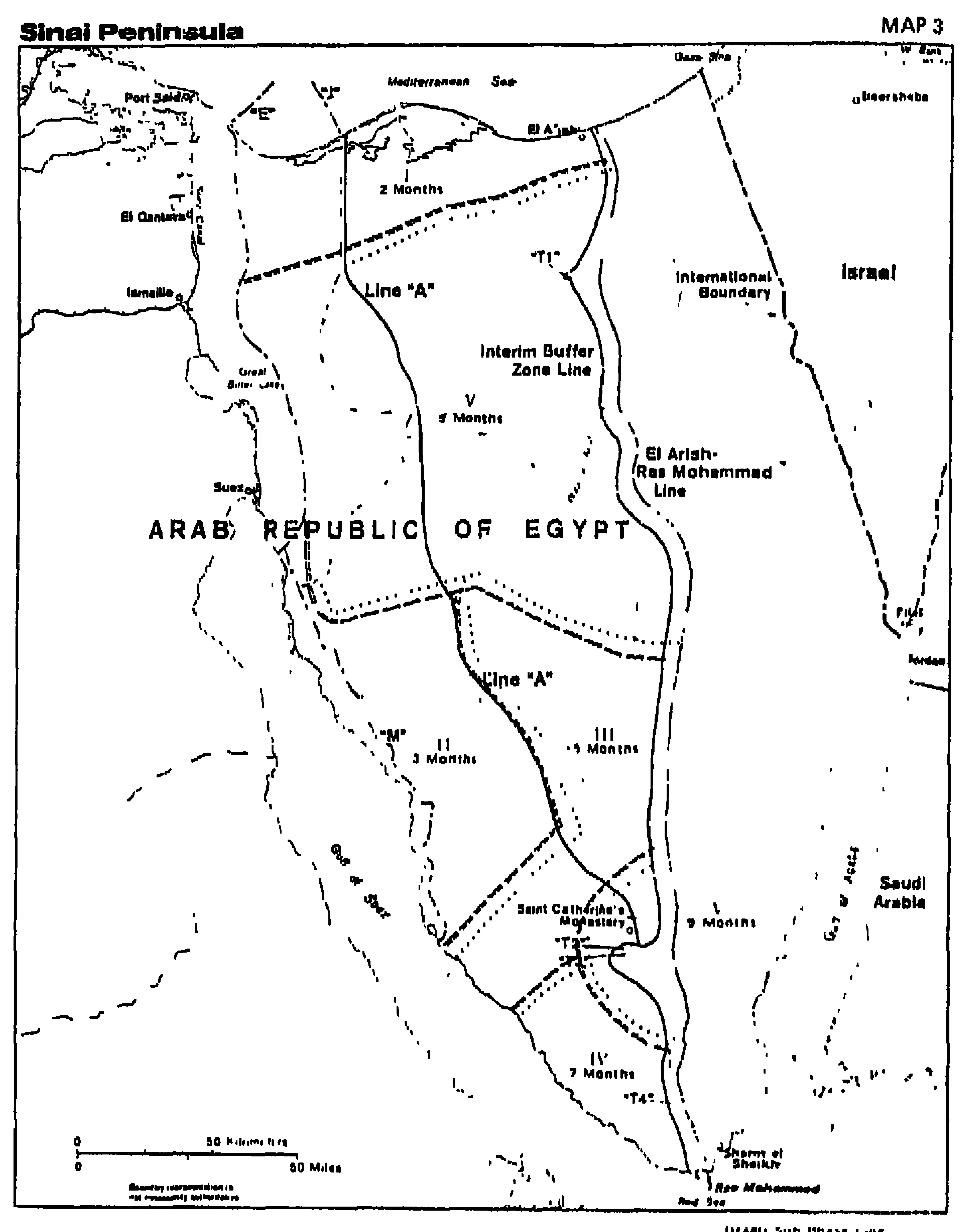
المادة التاسعة
الترتيبات المؤقتة

ينظم المرفق لهذا الملحق والخريطتان رقم (٢) و (٣) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والمدنيين الى ما وراء خط الانسحاب المرحلي ، وكذا حركة قوات الطرفين والامم المتحدة حتى الانسحاب النهائي .

Sinai Peninsula

MAP 2




Sinai Peninsula
MAP 3
Mediterranean Sea
Port Said
"E"
"J"
El Arish
Gaza Strip
Beersheba
2 Months
El Qantara
Ismailia
Line "A"
"T1"
International Boundary
Israel
Interim Buffer Zone Line
V
5 Months
El Arish-Ras Mohammed Line
Suez
ARAB REPUBLIC OF EGYPT
Line "A"
"M"
II
3 Months
III
5 Months
Saint Catherine's Monastery
"T2"
9 Months
Saudi Arabia
IV
7 Months
"T4"
Sharm el Sheikh
Ras Mohammed
Red Sea
50 Miles
Israeli Sub Phase Line
Egyptian Sub Phase Line
U.N. Sub Phase Buffer Zone

مرفق الملحق (١)
تنظيم الانسحاب من سيناء

المادة الاولى
مبادىء الانسحاب

١ ـ يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والمدنين من سيناء على مرحلتين كما هو مبين في المادة الاولى من الملحق (١) . ويتضمن هذا المرفق تخطيط وتوقيت الانسحاب . وتقوم اللجنة المشتركة باعداد التفاصيل الخاصة بهذه المراحل وتقدمها الى كبير منسقي قوات الامم المتحدة بالشرق الاوسط قبل شهر من ابتداء اي مرحلة من مراحل الانسحاب .

٢ ـ اتفق الطرفان على المبادىء التالية بشأن ترتيب التحركات العسكرية :

أ ـ على الرغم مما تقضي به أحكام المادة التاسعة الفقرة الثانية من هذه المعاهدة ، وحتى يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الخطين (ي و م) الحاليين اللذين انشئا بناء على الاتفاقية المصرية / الاسرائيلية الموقعة في سبتمبر [ايلول] ١٩٧٥ والمشار اليها فيما بعد باتفاقية عام ١٩٧٥ ، الى خط الانسحاب المرحلي ، فان جميع الترتيبات العسكرية القائمة طبقا لتلك الاتفاقية تبقى سارية المفعول فيما عدا الترتيبات العسكرية المنصوص عليها خلاف ذلك في هذا المرفق .

ب ـ مع انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية تدخل قوات الامم المتحدة فورا للمناطق المخلاة لاقامة مناطق عازلة مؤقتة كما هو موضح على الخريطتين (٢) ، (٣) على التوالي بغرض الابقاء على الفصل بين القوات . ويكون دخول قوات الامم المتحدة سابقا لتحرك اي أفراد آخرين الى داخل هذه المناطق .

جـ ـ خلال فترة سبعة ايام بعد اخلاء القوات الاسرائيلية المسلحة لاية مساحة واقعة في المنطقة (أ) ، تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق .

د ـ خلال فترة سبعة ايام بعد اخلاء القوات الاسرائيلية المسلحة لأية مساحة واقعة في المنطقتين « أ » و « ب » تنتشر وحدات الحدود المصرية وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق ، وتؤدي وظائفها وفقا لأحكام المادة الثانية من الملحق (١) .

هـ ـ تدخل الشرطة المدنية المصرية الى المساحات المخلاة عقب دخول قوات الامم المتحدة مباشرة لأداء الوظائف العادية للشرطة .

و ـ تنتشر وحدات القوات البحرية المصرية في خليج السويس وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق .

ز ـ وباستثناء تلك التحركات المشار اليها اعلاه فان اعمال الانتشار للقوات المسلحة المصرية والانشطة الموضحة في الملحق (١) تكون سارية المفعول في المناطق المخلاة بعد ان تتم القوات المسلحة الاسرائيلية انسحابها الى ما وراء خط الانسحاب المرحلي .

المادة الثانية
المراحل الفرعية للانسحاب الى خط الانسحاب المرحلي

١ ـ يتم الانسحاب الى خط الانسحاب المرحلي على مراحل فرعية كما هو منصوص عليه في هذه المادة وكما هو موضح

على الخريطة (٣) وتتم كل مرحلة فرعية خلال العدد المقرر من الاشهر التي يبدأ احتسابها اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة :

أ ـ المرحلة الفرعية الاولى :

خلال شهرين تنسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من منطقة العريش بما في ذلك مدينة العريش ومطارها والمشار اليها بالمنطقة (١) على الخريطه رقم (٣) .

ب ـ المرحلة الفرعية الثانية :

خلال ثلاثة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من المنطقة الواقعة بين الخط « م » المقرر بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ والخط « أ » والمشار اليها بالمنطقة (٢) على الخريطة رقم (٣) .

جـ ـ المرحلة الفرعية الثالثة :

خلال خمسة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من المنطقة الواقعة شرق وجنوب المنطقة (٢) والمشار اليها بالمطقة (٣) على الخريطة رقم (٣) .

د ـ المرحلة الفرعية الرابعة :

خلال سبعة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من منطقة الطور ـ رأس الكنيسة والمشار اليها بالمنطقة (٤) على الخريطه رقم (٣) .

هـ ـ المرحلة الفرعية الخامسة :

خلال تسعة اشهر ، تنسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من المناطق المتبقية غرب خط الانسحاب المرحلي بما في دلك مطقة سانت كاترين والمناطق شرق ممري الجدي ومتلا والمشار اليها بالمنطقة (٥) على الخريطة رقم (٣) ويكتمل بذلك الانسحاب الاسرائيلي الى ما وراء خط الانسحاب المرحلي .

٢ ـ تنتشر القوات المصرية في المناطق المخلاة من القوات المسلحة الاسرائيلية وفقا لما يلي :

أ ـ ينتشر حتى ثلث القوات المسلحة المصرية الموجودة في سيناء وفقا لاتفاقية عام ١٩٧٥ في الاجزاء من المنطقة « أ » التي تقع داخل المنطقة (١) وذلك حتى اتمام الانسحاب المرحلي . وبعد ذلك تنتشر القوات المسلحة المصرية كما هو موضح في المادة الثانية من الملحق (١) في المنطقة « أ » حتى حد المنطقة العازلة المؤقتة .

ب ـ يبدأ نشاط القوات البحرية المصرية وفقا للمادة الرابعة من الملحق (١) على امتداد سواحل المناطق (٢) و (٣) و (٤) عقب اتمام المراحل الفرعية الثانية والثالثة والرابعة على التوالي .

جـ ـ تنتشر كتيبة واحدة من وحدات الحدود المصرية الموضحة في المادة الثانية من الملحق (١) في المنطقة (١) عقب اتمام المرحلة الفرعية الاولى . كما تنتشر كتيبة ثانية في المنطقة (٢) عقب اتمام المرحلة الفرعية الثانية . وتنتشر كتيبة ثالثة في المنطقة (٣) عقب اتمام المرحلة الفرعية الثالثة . والكتيبتان الثانية والثالثة المذكورتان عاليه يمكن ان تنتشرا في اي من المناطق المخلاة بعد ذلك بجنوب سيناء .

٣ ـ يعاد توزيع قوات الامم المتحدة في المنطقة العازلة (١) المقررة بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ لتمكين انتشار القوات المصرية الموضح في السابق وذلك عقب اتمام المرحلة الفرعية الاولى ، وفيما عدا ذلك تستمر في أداء مهامها وفقا لأحكام الاتفاقية المشار اليها في الاجزاء المتبقية من المنطقة المذكورة حتى اتمام الانسحاب المرحلي ، وفقا لما هو موضح في المادة الاولى من هذا المرفق .

٤ ـ يمكن للقوافل الاسرائيلية استخدام الطرق جنوب وشرق التقاطع الرئيسي للطرق الواقع شرق العريش لاخلاء القوات الاسرائيلية ومعداتها حتى اتمام الانسحاب المرحلي . وتتحرك القوافل في ضوء النهار بعد تقديم اخطار بذلك بأربع ساعات الى مجموعة الاتصال المصرية وقوات الامم المتحدة ، وتصاحبها قوات الامم المتحدة ، وسيتم ذلك وفقا للتوقيتات المنظمة من قبل اللجنة المشتركة . ويصاحب القوافل ضابط اتصال مصري لتأمين التحركات دون عائق . ويمكن للجنة المشتركة ان توافق على ترتيبات اخرى بالنسبة للقوافل .

المادة الثالثة
قوات الامم المتحدة

١ ـ يطلب الطرفان توزيع قوات الامم المتحدة وفقا للضرورة لأداء الوظائف الواردة في هذا المرفق حتى موعد اتمام الانسحاب النهائي ، ولهذا الغرض يوافق الطرفان على اعادة توزيع قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة .

٢ ـ تشرف قوات الامم المتحدة على تنفيذ هذا المرفق وتبذل ما في وسعها لمنع اية مخالفة لأحكامه .

٣ ـ عندما توزع قوات الامم المتحدة تبعا لأحكام المادتين الاولى والثانية من هذا المرفق ، تباشر مهمة التحقق في المناطق محدودة القوات وفقا للمادة السادسة من الملحق (١) ، وتقيم نقاط مراجعة ، ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة في المناطق العازلة المؤقتة الموضحة بالمادة الثانية اعلاه ، والوظائف الاخرى لقوات الامم المتحدة والمتعلقة بالمنطقة العازلة للخط المرحلي موضحة في المادة الخامسة من هذا المرفق .

المادة الرابعة
اللجنة المشتركة والاتصال

١ ـ تعمل اللجنة المشتركة المشار اليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ، وحتى تاريخ اتمام الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء .

٢ ـ تتكون اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل طرف برئاسة ضباط من رتب عالية وتدعو اللجنة المشتركة ممثلين للامم المتحدة لحضور اجتماعاتها عند مناقشة موضوعات تتعلق بالامم المتحدة او اذا طلب اي من الطرفين وجود الامم المتحدة ويتم التوصل الى قرارات اللجنة المشتركة باتفاق كل من مصر واسرائيل .

٣ ـ تشرف اللجنة المشتركة على تنفيذ الترتيبات الموضحة في الملحق (١) وفي هذا المرفق . ولهذا الغرض وبالاتفاق بين الطرفين تقوم بما يلي :

أ ـ تنسق التحركات العسكرية الموضحة في هذا المرفق وتشرف على تنفيذها .

ب ـ تتناول بالبحث وتسعى الى حل اية مشكلة تنشأ عن تنفيذ الملحق (١) وهذا المرفق وتناقش اية مخالفات تبلغ اليها بواسطة قوات الامم المتحدة ومراقبيها ، وتحيل الى حكومتي مصر واسرائيل اية مشاكل لم يتم حلها .

جـ ـ تساعد قوات الامم المتحدة ومراقبيها في تنفيذ مهامهم ، وتبحث الجداول الزمنية الخاصة بالتحققات الدورية عندما يطلب منها الطرفان ذلك ، كما هو وارد في الملحق رقم (١) وفي هذا المرفق .

د ـ تنظم وضع العلامات على الحدود الدولية وجميع الخطوط والمناطق المشار اليها في الملحق (١) وهذا المرفق .

هـ ـ تشرف على تسليم المنشآت الرئيسية في سيناء من اسرائيل الى مصر .

و ـ توافق على الترتيبات اللازمة للعثور على الجثث المفقودة لجنود مصر واسرائيل واعادتها .

ز ـ تنظم اقامة وتشغيل نقاط المراجعة للمداخل على امتداد خط العريش رأس محمد ، وفقا لأحكام المادة الرابعة من الملحق (٣) .

ح ـ توالي اعمالها عن طريق استخدام اطقم اتصال مشتركة من ممثل واحد عن كل من مصر واسرائيل من مجموعة اتصال دائمة وسوف تمارس انشطتها وفقا لتوجيه اللجنة المشتركة .

ط ـ توفر الاتصال والتنسيق مع قيادة الامم المتحدة التي تنفذ أحكام المعاهدة وعن طريق اطقم الاتصال المشتركة تحافظ على التنسيق والتعاون المحلي مع قوات الامم المتحدة المتمركزة في مناطق معينة او مراقبي الامم المتحدة الذين يرصدون مناطق معينة لتوفير أية مساعدة مطلوبة .

ي ـ تناقش اي مسائل اخرى قد يتفق على طرحها على اللجنة .

٤ ـ تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة مرة واحدة كل شهر على الاقل وفي حالة طلب احد الطرفين او قيادة قوات الامم المتحدة عقد اجتماع خاص ، فيتم عقد هذا الاجتماع خلال ٢٤ ساعة .

٥ ـ تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة العازلة حتى اتمام الانسحاب المرحلي ، ثم تجتمع في مدينتي العريش وبئر سبع بعد ذلك بالتبادل ، على ان يعقد اول اجتماع لها ليس متأخراً عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

المادة الخامسة

تعريف المنطقة العازلة المؤقتة وأنشطتها

١ ـ تنشأ منطقة عازلة مؤقتة بغرض قيام قوات الامم المتحدة بالفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية ، وذلك غرب خط الانسحاب المرحلي ومتاخمة له كما هو مبين في الخريطة رقم (٢) ، وذلك بعد تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي وتوزيع القوات خلف خط الانسحاب المرحلي .

وتتولى الشرطة المدنية المصرية المجهزة بأسلحة خفيفة القيام بمهام الشرطة العادية في هذه المنطقة .

٢ ـ تقوم قوة الامم المتحدة بتشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ، ونقاط مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة بغية التأكد من الالتزام بأحكام هذه المادة .

٣ ـ وطبقا للترتيبات التي اتفق عليها الطرفان والتي سيتم تنسيقها في اللجنة المشتركة ، يتولى أفراد اسرائيليون ادارة منشآت حربية فنية في اربعة مواقع محددة وموضحة على الخريطة رقم (٢) ومشار اليها بـ(ف ١) (احداثي المركز على الخريطة ٠٥٧١٦٣٩٤٠) ، و (ف ٢) (احداثي المركز على الخريطة ٠٥٩٣٥١٥٤١) ، و (ف ٣) (احداثي المركز على الخريطة ٠٥٩٣٣١٥٢٧) و (ف ٤) (احداثي المركز على الخريطة ٠٦١١٣٠٩٧٩) ، وذلك طبقا للمبادىء التالية .

أ ـ يتولى العمل بالمنشآت الفنية أفراد فنيون واداريون مسلحون بالاسلحة الصغيرة اللازمة لحمايتهم (مسدسات ، بنادق ، مدافع رشاشة خفيفة ومتوسطة ، قنابل يدوية وذخيرة) كالآتي :

ف ١ / ما لا يزيد على ١٥٠ فردا

ف ٢ ، ٣ / ما لا يزيد على ٣٥٠ فردا

ف ٤ / ما لا يزيد على ٢٠٠ فرد .

ب ـ لا يحمل الافراد الاسرائيليون اسلحة خارج المواقع ، باستثناء الضباط الذين يجوز لهم حمل الاسلحة الشخصية .

جـ ـ سيدخل طرف ثالث يتفق عليه بين مصر واسرائيل لاجراء تفتيشات داخل محيط المنشآت الفنية في المنطقة العازلة ، ويقوم الطرف الثالث بالتفتيش مرة كل شهر على الاقل وبطريقة مفاجئة ويتحقق المفتشون من طبيعة عمل وتشغيل المنشآت ومن الاسلحة والافراد داخلها ، ويقوم الطرف الثالث بابلاغ الطرفين فورا عن اي تحول لاي منشأة عن دورها في اعمال المسح البصري والالكتروني والمواصلات

د ـ يجوز القيام بامداد المنشآت وزيارتها لاغراض فنية وادارية واستبدال الافراد والاجهزة المقامة في المواقع دون

تعطيل ودلك من خلال نقاط مراجعة الامم المتحدة حتى مداخل المنشات الفنيه بعد المراجعه والمرافقه بواسطه قوة الامم المتحدة فحسب .

هـ - يسمح لاسرائيل ان تدخل في منشآتها الفنية المواد اللازمة للأداء الصحيح للمنشآت والافراد .

و - يسمح لاسرائيل بما يلي وطبقا لما تحدده اللجنة المشتركة :

(١) الابقاء داخل منشآتها على معدات مكافحة الحريق والصيانة العامة وكذلك العربات الادارية ذات العجل والمعدات الهندسية المتحركة اللازمة لصيانة المواقع وجميع العربات تكون غير مسلحة

(٢) صيانة الطرق وخطوط المياه وكابلات المواصلات التي تخدم هذه المواقع سواء بداخلها او داخل المنطقة العازلة وفي كل من مواقع المنشآت الثلاثة (ف١ ، ف / ف ٣ ، ف ٤) ويجوز ان تتم هذه الصيانة بما لا يتجاوز عربتين ذواتي العجل وغير مسلحتين وبما لا يتجاوز اثني عشر فردا غير مسلحين ومعهم المعدات الضرورية فقط بما في ذلك المعدات الهندسية الثقيلة اذا ما دعت الحاجة لها . ويجوز اتمام عمليات الصيانة هذه ثلاث مرات اسبوعيا باستثناء المشاكل الخاصة وبعد اعطاء الامم المتحدة اخطارا مسبقا بأربع ساعات ويرافق الطاقم قوات من الامم المتحدة .

ز - يتم التنقل من المنشآت الفنية واليها خلال ساعات النهار فقط ويكون الدخول اليها والخروج منها على الوجه التالي :

(١) ف ١ / عن طريق نقطة تفتيش الامم المتحدة ومن خلال الطريق الموصل بين ابو عجيلة ومفترق طريقي ابو عجيله وجبل لبنى (كيلومتر ١٦١) كما هو موضح على الخريطة رقم ٢ .

(٢) ف ٢ ، ف ٣ / عن طريق نقطة تفتيش الامم المتحدة ومن خلال الطريق المنشأ عبر المنطقة العازلة الى جبل كاترين (الخريطة رقم ٢) .

(٣) ف ٢ ، ف ٣ ، ف ٤ / من خلال طائرات الهليكوبتر على ان تستخدم ممرا جويا وفي الاوقات وطبقا لنظام طلعات توافق عليها اللجنة المشتركة .

وتقوم قوة من الامم المتحدة بتفتيش طائرات الهليكوبتر في مواقع الهبوط وخارج نطاق المنشآت .

ح - تخطر اسرائيل قوة الامم المتحدة قبل ساعة على الاقل من قيامها بأي تحرك تعتزم القيام به من المنشآت واليها .

ط - يحق لاسرائيل اخلاء المرضى والجرحى واستدعاء الخبراء الطبيين والاطقم الطبية في اي وقت بعد اعطاء بلاغ فوري الى قوة الامم المتحدة .

٤ - تتناول اللجنة المشتركة بحث تفاصيل المبادىء المشار اليها اعلاه وكل الامور الاخرى الواردة في هذه المادة التي تتطلب التنسيق بين الطرفين .

٥ - يتم سحب هذه المنشآت الفنية عند انسحاب القوات الاسرائيلية من خط الانسحاب المرحلي او في وقت يتم الاتفاق عليه بين الطرفين .

المادة السادسة
اسلوب التصرف في المنشآت والموانع العسكرية

يحدد الطرفان اسلوب التصرف في المنشآت والموانع العسكرية طبقا للاسس الآتية :

١ - تقوم اللجنة المشتركة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة اسابيع قبل انسحاب اسرائيل من اية منطقة بالاعداد لقيام اطقم الاتصال والاطقم الفنية المصرية والاسرائيلية بعمل تفتيش مشترك على جميع المنشآت المناسبة للاتفاق على حالة المنشآت والمواد التي ستسلم الى الجانب المصري ولترتيب عملية التسلم . وستعلن اسرائيل في ذلك الوقت عن خططها فيما يتعلق بكيفية التصرف في هذه المنشآت والمواد التي بداخلها .

٢ ـ تتعهد اسرائيل ان تنقل لمصر كل ما يتفق عليه من المرافق الاساسية والمنافع العامة والمنشآت بحالة سليمة بما في ذلك المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانىء . وتقدم اسرائيل لمصر المعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل هذه المنشآت وتسمح للاطقم الفنية المصرية بمراقبة تشغيل هذه المنشآت والتعرف على طريقة عملها لمدة تصل الى اسبوعين قبل التسلم .

٣ ـ عندما تخلي اسرائيل نقاط المياه العسكرية بالقرب من العريش والطور تباشر الاطقم الفنية المصرية ادارة هذه المنشآت والمعدات المعاونة لها طبقا لعملية استلام منظمة وسابقة الاعداد بواسطة اللجنة المشتركة . وتتعهد مصر بأن تستمر في توفير الكميات العادية من المياه المتوفرة حاليا عند مختلف نقاط المياه لحين انسحاب اسرائيل الى ما وراء الحدود الدولية ، الا اذا تم الاتفاق على خلاف ذلك في اللجنة المشتركة .

٤ ـ تتعهد اسرائيل بازالة او تدمير جميع العوائق العسكرية بما في ذلك الموانع وحقول الالغام في المناطق التي تجلو عنها ومن المياه المجاورة لها تبعا للاسلوب التالي :

أ ـ تزال اولا الموانع العسكرية من المناطق القريبة من السكان والطرق والمنشآت الرئيسية والمنافع العامة .

ب ـ بالنسبة للموانع وحقول الالغام التي لا يمكن ازالتها او تدميرها قبل الانسحاب الاسرائيلي ، تقوم اسرائيل بتقديم خرائط مفصلة الى مصر والامم المتحدة عن طريق اللجنة المشتركة وفي موعد لا يتجاوز ١٥ يوما قبل دخول قوات الامم المتحدة الى هذه المناطق .

جـ ـ يقوم المهندسون العسكريون المصريون بالدخول الى هذه المناطق بعد دخول قوات الامم المتحدة لاجراء عمليات ازالة هذه الموانع طبقا لخطة تقوم مصر بتقديمها قبل التنفيذ .

المادة السابعة
النشاط الاستطلاعي

١ ـ يتم النشاط الجوي الاستطلاعي خلال الانسحاب على الوجه التالي :

أ ـ يطلب كلا الطرفين من الولايات المتحدة الاستمرار في طلعات الاستطلاع الجوي وفقا للاتفاقات السابقة حتى اتمام الانسحاب الاسرائيلي النهائي .

ب ـ تغطي الطلعات الجوية المناطق المحدودة القوات للتأكد من حجم القوات والتسليح وللتأكد من ان القوات الاسرائيلية قد انسحبت من المناطق المبينة في المادة ٢ من الملحق (١) ، والمادة الثانية من هذا المرفق والخريطتين (٢) ورقم (٣) ، ومن بقاء القوات خلف خطوطها بعد ذلك ، ويمكن القيام بطلعات تفتيش خاصة بناء على طلب اي من الطرفين او بناء على طلب من الامم المتحدة .

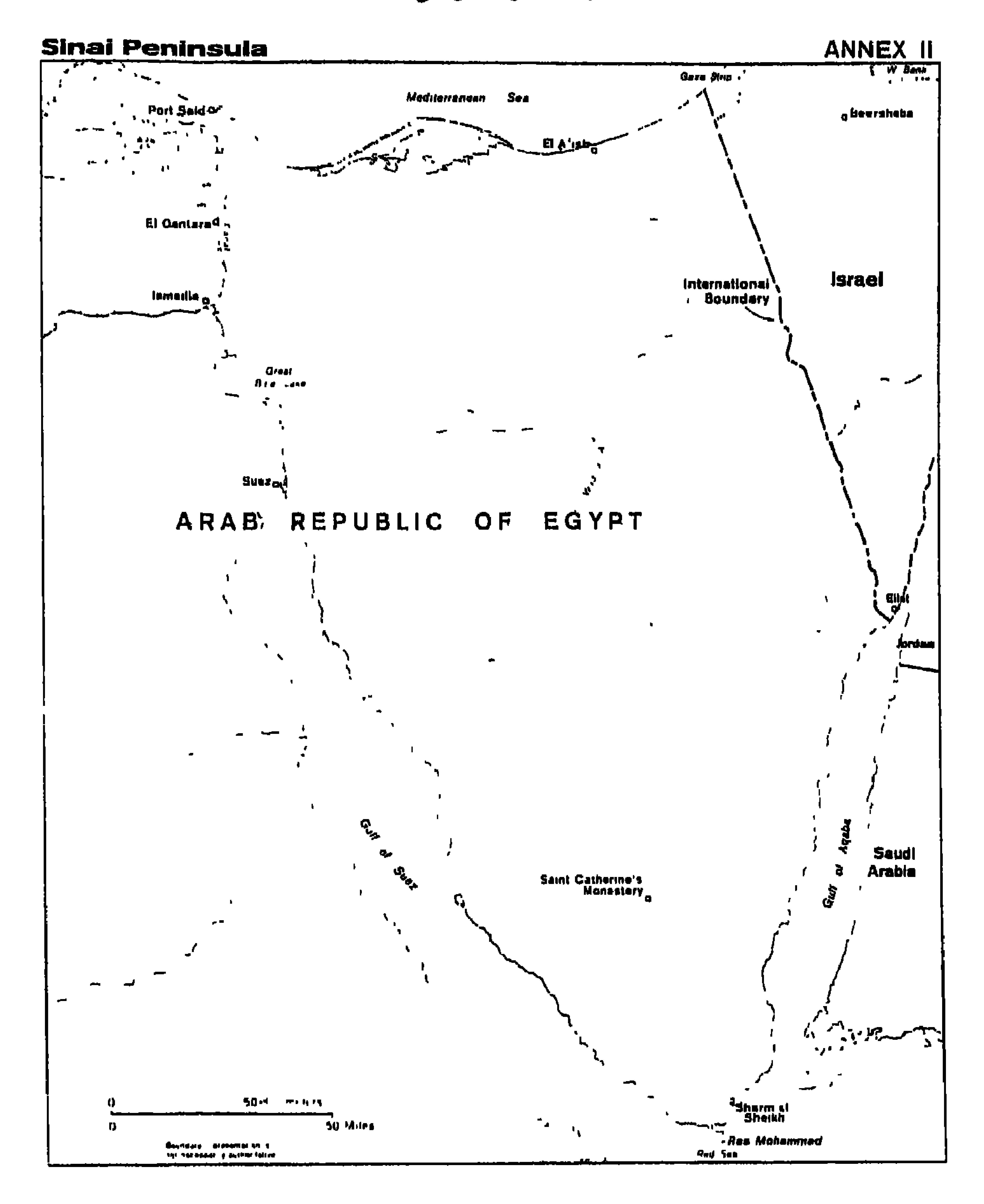
جـ ـ تقتصر التبليغات على العناصر العسكرية الرئيسية لتنظيم كل طرف كما هي موضحة في الملحق (١) وفي هذا المرفق .

٢ ـ يطلب الطرفان من بعثة سيناء الميدانية التابعة للولايات المتحدة ان تستمر في عملياتها طبقا للاتفاقات السابقة وحتى اتمام انسحاب اسرائيل من المنطقه الواقعة شرق ممرات الجدي ومتلا . . وبعد ذلك تنتهي مهمة البعثة .

المادة الثامنة
ممارسة السيادة المصرية

تستأنف مصر ممارستها لسيادتها الكاملة على الاجزاء التي يتم اخلاؤ ها في سيناء بمجرد انسحاب اسرائيل من هذه الاجزاء ، كما هو منصوص عليه في المادة (١) من هذه المعاهدة .

ملحق رقم (٢)
الحدود بين مصر واسرائيل(*)



(*) بحسب ما ورد في المادة الثانية من ديباجة المعاهدة .

ملحق (٣)

بروتوكول بشأن علاقات الطرفين

المادة الاولى

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

يتفق الطرفان على اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلي .

المادة الثانية

العلاقات الاقتصادية والتجارية

١ ـ يتفق الطرفان على ازالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية ، وانهاء المقاطعة الاقتصادية لأي منهما وذلك عقب اتمام الانسحاب المرحلي .

٢ ـ يدخل الطرفان في مفاوضات في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المرحلي وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف انماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما .

المادة الثالثة

العلاقات الثقافية

١ ـ يتفق الطرفان على اقامة علاقات ثقافية عادية بعد اتمام الانسحاب المرحلي .

٢ ـ يتفق الطرفان على ان التبادل الثقافي في كافة الميادين امر مرغوب فيه وعلى ان يدخلا في مفاوضات في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد اتمام الانسحاب المرحلي بغية عقد اتفاق ثقافي .

المادة الرابعة

حرية التنقل

١ ـ عقب اتمام الانسحاب المرحلي ، يسمح كل طرف لمواطني وسيارات الطرف الآخر بحرية الانتقال الى اقليمه والتنقل داخله وذلك طبقا للقواعد العامة التي تطبق على مواطني وسيارات الدول الأخرى . ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزي على حرية تنقل الاشخاص والسيارات من اقليمه الى اقليم الطرف الآخر .

٢ ـ كما يسمح بالدخول دون اعاقة الى الاماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على اساس تبادلي وغير ذي طابع تمييزي .

المادة الخامسة

التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

١ ـ يقر الطرفان ان هناك مصلحة متبادلة في قيام علاقات حسن الجوار ويتفقان على النظر في سبل تنمية تلك العلاقات .

٢ ـ يتعاون الطرفان في انماء السلام والاستقرار والتنميه في المنطقه ، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقا لهذا الغرض .

٣ ـ يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر .

المادة السادسة

النقل والمواصلات

١ ـ يقر الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران التي يكونان من أطرافها تنطبق على كل منهما ، وبصفة خاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للطيران المدني لعام ١٩٤٤ (« اتفاقية شيكاغو ») والاتفاق الدولي بشأن خدمات النقل الجوي لعام ١٩٤٤ .

٢ ـ عقب اتمام الانسحاب المرحلي . لا ينطبق أي اعلان لحالة الطوارىء الوطنية الذي يعلنه احد الطرفين وفقا للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو في مواجهة الطرف الآخر على اساس تمييزي .

٣ ـ توافق مصر على ان المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ التي سوف تخليها اسرائيل يكون استخدامها للاغراض المدنة فحسب بما في ذلك امكان استخدامها تجاريا بواسطة كافة الدول .

٤ ـ يدخل الطرفان في مفاوضات في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المرحلي وذلك لعرض ابرام اتفاق طيران مدني .

٥ ـ يقوم الطرفان باعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها ، كما ينظران في اقامة طرق وسكك حديدية اضافية . كما يتفق الطرفان ايضا على اقامة وصيانة طريق بري بين مصر واسرائيل والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الاشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والاردن وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل اقليم كل منهما .

٦ ـ عقب اتمام الانسحاب المرحلي تقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس وصور بالراديو ومواصلات سلكية ولاسلكية وخدمات نقل الارسال التليفزيوني عن طريق الكابلات والراديو والاقمار الصناعية وذلك وفقا للاتفاقيات واللوائح الدولية المنطبقة .

٧ ـ عقب اتمام الانسحاب المرحلي ، يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة الى موانيه لسفن وبضائع الطرف الآخر ، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة الى الطرف الآخر او القادمة منه بنفس الشروط المطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الأخرى . وسوف ينفذ حكم المادة ٥ من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

المادة السابعة

التمتع بحقوق الانسان

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ، وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقا لميثاق الامم المتحدة .

المادة الثامنة

المياه الاقليمية

مع مراعاة أحكام المادة ٥ من معاهدة السلام ، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البريء في مياهه الأقليمية طبقا لقواعد القانون الدولي

محضر متفق عليه

للمواد الاولى والرابعة والخامسة والسادسة

وللملحقين الاول والثالث لمعاهدة السلام

المادة الاولى

ان استئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى يتم بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب اسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الاطراف ان تتم اعادة النظر المنصوص عليها في المادة ٤ فقرة (٤) عندما يطلب ذلك احد الاطراف ، وعلى ان تبدأ في خلال ثلاثة اشهر من طلبها ولكن لا يجري اي تعديل الا باتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على انها تنتقص مما جاء بالجملة الاولى من تلك الفقرة . ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لما جاء بالجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التي تقضي بما يلي :

« يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من والى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة »

المادة السادسة (فقرة ٢)

لا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف أحكام اطار السلام في الشرق الاوسط المتفق عليه في كامب ديفيد .

ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لأحكام المادة السادسة (فقرة ٢) من المعاهدة التي تقضي بما يلي :

« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن اي فعل او امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن اي وثيقة خارج المعاهدة . »

المادة السادسة (فقرة ٥)

من المتفق عليه بين الاطراف انه لا توجد اي دعاوى بأن لهذه المعاهدة اولوية على المعاهدات والاتفاقات الأخرى ، او للمعاهدات والاتفاقات الاخرى اولوية على هذه المعاهدة .

ولا يفسر ما تقدم على انه مخالفة لأحكام المادة السادسة (فقرة ٥) من هذه المعاهدة التي تنص على ما يلي :

« مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة واي من التزاماتها الاخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة . »

الملحق الاول

تقضي المادة السادسة (فقرة ٨) من الملحق الاول بما يلي :

« يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات ومراقبو الامم المتحدة ، ويتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الامن التابع للامم المتحدة . »

وقد اتفق الطرفان على ما يلي :

« في حالة عدم الوصول الى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الاول ، فإنهما يتعهدان بقبول او تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الاميركية بشأن تشكيل قوات الامم المتحدة والمراقبين . » .

الملحق الثالث

تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على اقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الاطراف ـ ووفقا لهذا فقد اتفق على ان هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر الى اسرائيل ـ وأن يكون من حق اسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري الاصل والذي لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلي ـ وأن تنظر مصر والشركات التي لها حق استثمار بترولها في العطاءات المقدمة من اسرائيل على نفس الاسس والشروط المطبقة على مقدمي العطاءات الآخرين لهذا البترول .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية :

عن حكومة
اسرائيل :

شهد التوقيع :

جيمي كارتر

رئيس الولايات المتحدة الاميركية

الملحق الرابع

مناقشة المعاهدة المصرية - الاسرائيلية في مجلس الشعب المصري

١ ـ موقف الحكومة : بيان د. مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب ، الاخوة والأخوات أعضاء مجلس الشعب :

﴿ وقُل اعْملوُا فسيرى اللّهُ عملكُمْ وَرَسُولُهُ والْمُؤْمِنُونَ ﴾

في هذه الأيام التاريخية التي نشهدها ونعيشها جميعا ، فإنه يشرفني أن أقدم إلى ممثلي الشعب المصري ثمرة جديدة من ثمرات الكفاح البطولي الذي عشناه جميعا ، طوال سنوات طويلة مليئة بالعرق والدم والبذل والتضحية في سبيل الدفاع عن وطننا وعن أمتنا العربية والإسلامية .

إن معاهدة السلام مع إسرائيل ، التي وقعها السيد الرئيس محمد أنور السادات في واشنطن يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، سيتم بمقتضاها تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي المصرية المحتلة في سيناء ، ووضع اللبنة الاولى لتحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية تتيح للشعب الفلسطيني الشقيق استرجاع حقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير وإنشاء سلطته الوطنية على أرضه في فلسطين .

إن هذا الانجاز الكبير الذي حققته مصر في معركة شرسة ستظل إلى الأبد ملحمة تاريخية ، في نضال الشعوب ، واستعدادها لمجابهة التحدي ، والاستجابة له ، والانتصار عليه مهما كان الثمن . ولقد دفعنا الثمن غاليا : دفعناه من دماء مائة الف شهيد مصري وأربعين مليار جنيه مصري طوال ثلاثين عاما خضنا خلالها خمس حروب تـوجناهـا بانتصارنا في حرب أكتوبر العظيمة ، التي كانت قاعدتنا في الانطلاق الواثق الشجاع نحو تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط .

(*) استناداً الى : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث . مضبطة الجلسة الثامنة والخمسين المعقودة مساء يوم الخميس ٨ من جمادى الأولى سنة ١٣٩٩ ، الموافق ٥ من ابريل سنة ١٩٧٩ ([القاهرة]: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩) (طبعة مؤقتة) .

وبعد انتصارنا في حرب أكتوبر المجيدة دخل الصراع مرحلة جديدة متميزا بالمبادرة التاريخية التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات باسم الشعب المصري الذي وقف معه وقفة الرجل الواحد يبارك خطواته ويدعم موقفه الصلب القائم على التمسك الكامل بالحق العربي والعمل على استخلاصه بكافة الطرق والوسائل المتاحة ، وهو الموقف الذي عبر عنه السيد الرئيس منذ مبادرته الأولى في ٤ فبراير سنة ١٩٧١ ، ثم عبر عنه مرة أخرى في أوج انتصارات قواتنا المجيدة ، حين وقف أمام مجلسكم الموقر في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ يدعو الى السلام العادل والشامل .

ثم جاءت المبادرة التاريخية بزيارة القدس في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ حيث واجه الرئيس السادات ، الشعب الإسرائيلي والعالم كله مؤكدا أن السلام لكي يقوم ويستقر ويكتب له الدوام ، يجب أن يكون عادلا ، وأن يشمل جميع الأطراف ويضمن عودة الحقوق الى أصحابها كاملة غير منقوصة .

وتلت ذلك مرحلة من العمل السياسي المكثف الشاق عبر مباحثات جرت في الاسماعيلية والقاهرة والقدس وليدز ، كان الموقف المصري خلالها واضحا كل الوضوح ، ثابتا كل الثبات ، قويا بإيمانه بالحق والعدل .

وكانت عناصر الموقف المصري تتلخص في السعي لتحقيق الأهداف العربية التي كان لمصر شرف طرحها وبذل الجهد من أجلها ، وهي :

١ ـ أن تكون التسوية شاملة . .

٢ ـ أن تتيح للشعوب العربية استعادة جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

٣ ـ أن تضمن حقوق الشعب الفلسطيني باعتبار أن المشكلة الفلسطينية هي جوهر النزاع وسببه . .

٤ ـ أن تتيح لجميع دول وشعوب المنطقة أن تنعم بالأمن والأمان داخل حدودها . .

وكانت الاستراتيجية المصرية من أجل تحقيق هذه الأهداف تقوم على أسس واضحة وهي :

١ ـ دعم القوة الذاتية المصرية ماديا ومعنويا . .

٢ ـ كسب الرأي العام العالمي إلى جانب مصر . .

٣ ـ تشجيع الاتجاهات التي فجرتها مبادرة السلام داخل الشعب الإسرائيلي والتي تنادي بضرورة التمشي مع الجهود المصرية الصادقة من أجل السلام العادل والشامل . .

٤ ـ تحقيق مشاركة الولايات المتحدة مشاركة كاملة في جهود السلام من موضع جديد يختلف عن الوضع السابق الذي كانت سمته الرئيسية التحيز الكامل للمواقف الإسرائيلية .

٥ ـ تجاوز الخلافات التي نشأت في العالم العربي ، وذلك عن طريق مداومة الاتصال بالأشقاء العرب الذين لم نختلف يوما معهم على الأهداف ، وإن كانت مصر ، برؤيتها التاريخية وبشجاعتها ، قد سلكت في سبيل تحقيق تلك الاهداف طريقا جديدا هو أصعب الطرق وأكثرها وعورة . ولكنه الطريق الذي رأينا أنه هو الذي يمكن أن يؤدي بأمتنا العربية ـ انطلاقا من انتصار أكتوبر العظيم ـ إلى كل ما تتمنى تحقيقه وما تصبو إليه من آمال وأهداف .

وبهذه الاستراتيجية التي وضعتها مصر في خدمة أهداف الأمة العربية ، استطاع السيد الرئيس أن يحقق في اجتماع كامب ديفيد في شهر سبتمبر الماضي التوصل إلى اتفاقيتين هما : إطار السلام الشامل في الشرق الأوسط ، وإطار معاهدة سلام مصرية إسرائيلية ، تشكل المرحلة والخطوة الأولى نحو تحقيق السلام الشامل .

وقد قامت الحكومة بعرض الاتفاقيتين على ممثلي الشعب . وجرت مناقشات مستفيضة وواعية انتهت بالموافقة

عليها بأغلبية ساحقة ، عبرت أصدق تعبير عن موقف الشعب المصري في دعمه الكامل لجهود قيادته الحكيمة ، ورغبته الأكيدة ، في تحقيق سلام شامل بالمنطقة يتيح له فرصة التركيز على استخدام طاقاته الخلاقة من أجل بناء مجتمع جديد تسوده الديمقراطية الكاملة والرفاهية للجميع .

وواقع الأمر أن أهم ما في اتفاقيتي كامب ديفيد هو أنها استطاعتنا ولأول مرة تحديد الأسلوب العملي لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وفقا للتفسير العربي والدولي ، بعد أن كانت إسرائيل تحاول أن تتحفى ـ لسنوات طويلة ـ وراء تفسيرات تستهدف التخلص من التزامها بالانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلت في عام ٦٧ وهي الجولان والضفة الغربية وسيناء وغزة .

وقد بدأت على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد ـ مثلما تعلمون ـ سلسلة جديدة من المفاوضات شاركت فيها الولايات المتحدة مشاركة كاملة ، وتمسّك خلالها المفاوض المصري بالمبادىء الثابتة التي حددتها القيادة المصرية تطبيقا للأهداف العربية المتفق عليها ، والتي تحددت بأنه لا مساس بالأرض أو السيادة ، وبضرورة وضع الشعب الفلسطيني على بداية الطريق لاسترداد حقوقه الوطنية كاملة ، ومن بينها حقه في تقرير مصيره .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشعب :

لا أريد أن أدخل في تفاصيل تلك المفاوضات التي امتدت عبر ستة أشهر من العمل الشاق المتواصل استطعنا في نهايتها ـ بفضل تمسكنا بموقفنا ، وبفضل وقوف الشعب المصري بقوة وراء قيادته ، وبفضل الجهود البناءة للرئيس الامريكي جيمي كارتر ـ أن نصل إلى المعاهدة والاتفاق التكميلي وكافة الوثائق المعروضة اليوم على حضراتكم والتي تم توقيعها في وقت واحد في واشنطن في ٢٦ مارس الماضي .

وأود في هذه المناسبة أن أشيد بالجهد الرائع الذي بذله الدبلوماسيون المصريون كل في موقعه . فقد انطلق الجميع كفريق واحد مؤمن بوطنه وبقيادته يعمل دون انقطاع من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف القومية السامية والنبيلة التي يؤكد شعبنا وقيادته كل يوم تمسكهم بها .

وقبل أن أعرض لتلك الوثائق فإنني أود أن أؤكد مرة أخرى أنه لا توجد أي بنود أو تعهدات أو اتفاقات سرية ، أما الوثائق التي تم توقيعها والمطلوب تصديق مجلسكم الموقر عليها لتصبح نافذة فهي :

أولا : معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها الثلاثة .

ثانيا : اتفاق تكميلي على شكل خطاب موقع من كل من رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس وزراء إسرائيل ، موجه إلى رئيس الولايات المتحدة ، بشأن إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني الكامل في الضفة الغربية وغزة خلال فترة انتقالية مدتها خمسة أعوام ، تعتبر تمهيدا لتقرير الشعب الفلسطيني لمصيره .

ثالثا : تفسيرات رسمية لبعض المواد تعتبر جزءا لا يتجزأ من المعاهدة . وكان حرصا على الحصول عليها لمواجهة محاولة إسرائيل تفسير تلك المواد من المعاهدة ، تفسيرات تخرج بها عن معناها والهدف الحقيقي من ورائها .

رابعا : نص الرسالة المرسلة من رئيس جمهورية مصر العربية إلى رئيس الولايات المتحدة الامريكية بشأن تبادل السفراء بين مصر وإسرائيل .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

أود الآن أن أضع أمام حضراتكم بعض الحقائق المتعلقة بتلك الاتفاقات وهي :

اولاً : بالنسبة للاراضي المصرية المحتلة في سيناء

١ - يتم الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء ، وتصفى المستوطنات التي سبق أن أقامتها إسرائيل فيها ، وألا يتعدى ذلك كله ثلاث سنوات من يوم التصديق على هذه المعاهدة ، على أن تكون هناك مرحلة أولى للانسحاب تتم خلال تسعة أشهر وتمثل $\frac{٣}{٤}$ سيناء تقريبا .

٢ - يكون الانسحاب الإسرائيلي إلى خط الحدود الدولية لمصر ، وتستعيد مصر سيادتها على كامل ترابها الوطني وثرواتها الوطنية بمجرد انسحاب إسرائيل من كل موقع من مواقعها .

ثانياً : بالنسبة للحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة

يتضمن الخطاب الموحد الموقع من رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس وزراء إسرائيل نصوصا واضحة ، تتضمن في أهم نقاطها ما يلي :

١ - إن الخطاب ينبثق عن إطار السلام الشامل الموقع في كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر . .

٢ - أن تدخل مصر وإسرائيل في مفاوضات خلال شهر من التصديق على اتفاقية السلام ، وذلك للاتفاق على قواعد الانتخابات وصلاحيات الحكومة الفلسطينية الذاتية ، ويمكن أن يتضمن الوفد المصري في المفاوضات عناصر فلسطينية . .

٣ - إن الدعوة مفتوحة للأردن للانضمام إلى هذه المفاوضات . .

٤ - أن تسعى مصر وإسرائيل إلى الانتهاء من هذه المفاوضات خلال عام بحيث تجري الانتخابات بأسرع ما يمكن ، ثم تقوم الحكومة الفلسطينية الذاتية خلال شهر واحد بعد إجراء الانتخابات . .

٥ - إن الهدف هو إعطاء الضفة الغربية وغزة حكما ذاتيا كاملا . .

٦ - تلغى الحكومة العسكرية الإسرائيلية والإدارة المدنية التابعة لها بمجرد أن تقوم الحكومة الذاتية الفلسطينية ، وفي نفس الوقت يتم انسحاب بعض القوات الإسرائيلية . ويعاد تمركز القوات الباقية في أماكن محددة خارج المناطق السكانية . .

٧ - تتعهد الولايات المتحدة بالمشاركة الكاملة والفعالة في جميع مراحل المفاوضات . .

ومن جهة أخرى ، وافقت إسرائيل على ما طلبناه منها من التعهد للولايات المتحدة باتخاذ إجراءات معينة في الضفة الغربية وغزة بهدف تحسين الأوضاع السياسية وخلق الجو المناسب لمباشرة الشعب الفلسطيني حقه في اختيار ممثليه المنتخبين ، ومن بين هذه الإجراءات ، رفع القيود للتعبير السياسي والنشاطات السياسية ، وإلغاء القيود على حرية حركة السكان ، وحرية السفر للخارج ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين ، والعمل على لم شمل وتوحيد العائلات الفلسطينية عن طريق عودة النازحين ونقل مقر قيادة الحكومة العسكرية إلى خارج مدينة غزة وعدم القيام بمناورات عسكرية في القطاع . .

ثالثاً : فيما يتعلق بتفسير بعض النصوص التي كانت محل اعتراضنا في مشروع المعاهدة

فقد أمكن التوصل الى تفسيرات تتفق مع المواقف المصرية ، وأهم ما تضمنته هذه التفسيرات الرسمية الآتي :

١ ـ النص على ممارسة مصر لسيادتها على كل بقعة تنسحب منها إسرائيل في سيناء دون انتظار لاكتمال الانسحاب .

٢ ـ إيضاح أن من حق أي طرف أن يطلب تعديل ترتيبات الأمن المطبقة في سيناء وعندئذ يلتزم الطرف الآخر بالدخول في مفاوضات خلال ثلاثة أشهر من تقديم الطلب بهدف تعديل هذه الترتيبات التي تشتمل حاليا على :

● منطقة عازلة منزوعة السلاح تتواجد بها قوات للأمم المتحدة والشرطة المصرية المدنية .

● منطقة محدودة التسلح والقوات وتوجد إلى الشرق من الممرات الرئيسية في سيناء وتوجد بها أربع كتائب لقوات خفيفة التسليح .

● منطقة الممرات وإلى الغرب منها حتى قناة السويس وتوجد بها قوات مصرية ضاربة حددتها الاتفاقية .

٣ ـ أنه لا يصح تفسير المادة السادسة في مشروع المعاهدة بما يتعارض مع إطار كامب ديفيد الذي نص على تسوية شاملة .

كما أنه ليست هناك أولوية أو اسبقية للالتزامات الناشئة عن معاهدة السلام على الالتزامات الأخرى للأطراف أو العكس وبذلك تترك المسألة للقواعد العامة في القانون الدولي ، وفي هذا تأكيد لتمسك مصر بالتزاماتها العربية وبصفة خاصة ما يتعلق منها باتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية .

رابعاً : بالنسبة لتبادل السفراء

يعالج هذا الموضوع في إطار تطبيع العلاقات ، بحيث لا يتم إلا بعد شهر من انتهاء الانسحاب من خط العريش / رأس محمد . وهو تاريخ مقارب لتاريخ إجراء الانتخابات وقيام الحكومة الفلسطينية الذاتية في الضفة الغربية وغزة .

خامساً : بالنسبة لموضوع البترول

رفضنا إعطاء أي تعهد أو ضمان بإمداد إسرائيل بأي كمية من البترول أو معاملتها معاملة تفضيلية . وكل ما هناك أن المجال يكون مفتوحا أمام إسرائيل للدخول في العطاءات الدولية لشراء الكميات الفائضة عن حاجة مصر ، شأنها في ذلك شأن الأطراف الأخرى .

سادساً : تطبيع العلاقات مع اسرائيل

١ ـ يبدأ تطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد تحقيق الانسحاب الإسرائيلي المرحلي الأول . أي بعد مرور تسعة أشهر من التصديق على المعاهدة وإتمام الانسحاب إلى خط العريش / رأس محمد . وهو خط يشمل حوالى $\frac{٣}{٤}$ مساحة سيناء .

٢ ـ تدخل مصر في مفاوضات مع اسرائيل بعد فترة قد تمتد الى ستة أشهر من انتهاء الانسحاب الى خط العريش / رأس محمد ، لبحث عقد اتفاقات بين البلدين لتطبيع العلاقات بينهما في المجالات المختلفة كل على حدة ، ولا يوجد مدى زمني محدد للانتهاء من تلك المفاوضات التي نأمل أن يدخلها الطرفان بحسن نية كاملة والتي سيكون تقدمها بالطبع مرتبطا بما يجري من تطورات .

هذا وقد حصلت مصر على تعهد قاطع من الرئيس الامريكي بأن تستمر الولايات المتحدة في الاضطلاع بدور الشريك الكامل والقيام بجهد مكثف للتوصل الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية وذلك تعزيزا للوعد الذي قطعه الرئيس كارتر على نفسه في خطابه أمامكم في العاشر من شهر مارس ١٩٧٩ .

السيد رئيس مجلس الشعب الموقر ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس :

إن الحكومة على ثقة من أن هذه الوثائق المعروضة عليكم للموافقة عليها ـ والتي وافق عليها مجلس الوزراء بالاجماع في ٤ أبريل ١٩٧٩ ـ تتفق تماما مع الأهداف المصرية والعربية التي أجمعت عليها الأمة العربية في قرارات مؤتمرات القمة العربية ، وفي مقدمتها قرارات الرباط ، كما أنها تتمشى مع التنفيذ العملي لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، ورقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ ،وهما القراران اللذان وافقت عليهما الدول العربية على مراحل وفترات مختلفة خلال الاثني عشر عاما الأخيرة ، والتي كان لمصر الشجاعة والحكمة في اعلان قبولها لهما فور صدورهما ، ثم تبعتها إلى ذلك بقية الدول العربية .

وفي هذا الصدد فان المعاهدة والاتفاقات الأخرى المرتبطة بها شكلا وموضوعا تحقق الآتي :

١ ـ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء . واعتبار ذلك مبدأ ينطبق على الوضع بين إسرائيل والدول العربية الأخرى تنفيذا للقرار ٢٤٢ .

واستعادة مصر لـ $\frac{٣}{٤}$ سيناء خلال فترة لا تتجاوز تسعة أشهر ، بما في ذلك من حقول للنفط ومدينة العريش التي سوف نسلمها في موعد أقصاه شهران .

٢ ـ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبدء اتخاذ الإجراءات والترتيبات العملية لاسترداد تلك الحقوق ، وترجمتها إلى واقع ملموس عن طريق إقامة حكم ذاتي كامل للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة خلال مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات تتم أثناءها مفاوضات يشارك فيها الممثلون المنتخبون عن الشعب الفلسطيني وصولا إلى تقرير مصيره . .

٣ ـ تأكيد الرابطة بين التسوية على الجبهة المصرية بالتحرك فى مجال تسوية القضية الفلسطينية ، وذلك عن طريق :

(أ) التوقيع على الاتفاق التكميلي الخاص بالضفة والقطاع في نفس يوم ووقت توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية وبين نفس الأطراف . .

(ب) مشاركة مصر في جميع المفاوضات المتعلقة بمستقبل الشعب الفلسطيني . وإمكان أن يضم وفدها في المرحلة الأولى من المفاوضات عددا من الأخوة الفلسطينيين . . كذلك فان مصر ستتواجد إلى جوار الوفد الفلسطيني المستقل ، الذي سينتخب من قبل شعب الضفة والقطاع ، في المراحل التالية من المفاوضات . .

(جـ) وضع جدول زمني محدد لمراحل المفاوضات والانتخابات وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وبدء انسحاب القوات الإسرائيلية سواء إلى خارج الضفة والقطاع أو إلى مواقع محدودة ومحددة يتم الاتفاق عليها بين الأطراف . .

٤ ـ عدم المساس بالتزامات مصر العربية وانتمائها القومي والتاريخي إلى الأمة العربية . وعدم إعطاء الفرصة لإسرائيل للادعاء بوجود وضع خاص لها في علاقاتها مع مصر . .

٥ ـ تأكيد أن ترتيبات الأمن في سيناء ، هي ترتيبات مؤقتة وليس لها صفة الدوام . .

٦ ـ وتبقى عدة نقاط أخيرة في هذا السياق ، يهمني أن أتطرق إليها بالتوضيح وهي :

(أ) إن حجم وتسليح القوات المسلحة المصرية التي ستتواجد داخل سيناء ـ طبقا للمعاهدة ـ يعتبر كافيا تماما في ضوء ظروف السلام للدفاع عن الحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية وأن التواجد العسكري المصري المسلح في سيناء لم يكن يزيد ـ في الظروف العادية ـ عن الحجم والتسليح المسموح به حاليا .

(ب) إن مبدأ تواجد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالمنطقة كان متفقا عليه منذ عام ١٩٥٦ ولقد أكدت مصر ـ في إطار المعاهدة ـ على حقها في اختيار الدول التي ستتبع لها القوات ، وشريطة ألا تكون من بين قوات الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، وذلك ضمانا لعدم السماح للدول العظمى بالتواجد على أراضي مصر التي كان لها شرف المبادرة في إقامة حركة عدم الانحياز . .

(جـ) إن السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في قناة السويس ، هو نتيجة مباشرة لإنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ، طبقا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ التي تنظم الملاحة بالقناة . .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد ، أن سفن إسرائيل وتجارتها كانت تمر في مضيق تيران منذ حرب عام ١٩٥٦ . كما كانت التجارة الإسرائيلية تمر تحت أعلام وسفن الدول الأخرى في قناة السويس أيضا حتى إغلاق القناة في عام ١٩٦٧ .

السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب ، الإخوة والأخوات الأعضاء :

هكذا يتضح لكم ـ ومن خلالكم لجماهير شعبنا المناضل ـ أن مصر قد استطاعت أن تنجز الأهداف التي حددتها منذ اللحظة الأولى لمبادرة السيد الرئيس ، وأننا لم نترك العقبات ـ ولن نتركها ـ تعوق مسيرتنا في اتجاه تحقيق السلام الشامل والعادل لشعوب أمتنا العربية . .

ولقد تجسدت ارادة السلام العادل لدى مصر ، في خروج ملايين المصريين يوم ٣١ مارس ١٩٧٩ ، لاستقبال الرئيس محمد أنور السادات والوفد المرافق له عند عودته إلى القاهرة حاملا معاهدة السلام . ولا يسعني سوى القول إن هذه المظاهرة التاريخية الشعبية الجارفة ، هي تجديد صادق وواضح للبيعة للرئيس محمد أنور السادات وللأهداف التي ينادي بها داخليا وخارجيا ، وللأسلوب الواثق القوي الذي يسير به في طريق تلك الأهداف .

السيد الدكتور رئيس المجلس :

أود ختاما لحديثي أن أبرز ثلاث نقاط أعتبرها في غاية الأهمية وهي :

النقطة الأولى : ١ ـ إن النتائج التي توصلنا إليها ، ليست إلا بداية الطريق لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم الذي ننشده وتنشده معنا شعوب الأمة العربية . وما زالت للطريق بقية نعرف أنها ستكون شاقة وصعبة وطويلة . وأقصد بذلك المفاوضات القادمة ـ بعد شهر من تبادل التصديق على هذه المعاهدة ـ للتوصل إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة وغزة في إطار الحكم الذاتي الفلسطيني الكامل .

٢ ـ إن الموقف المصري في هذا الشأن واضح ومحدد وهو يتلخص في الآتي :

(أ) إن الفترة الانتقالية المتفق عليها بين مصر وإسرائيل والتي سيتم خلالها حصول الفلسطينيين على الحكم الذاتي الكامل ، تهدف إلى ضمان نقل السلطة سلمياً إلى أبناء الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية . .

كما أنها يجب أن تساعد الشعب الفلسطيني على إقامة وتطوير تنظيماته ومؤسساته السياسية والاقتصادية والثقافية ، والتعبير عن نفسه ، وصولا إلى تحقيق تقرير مصيره وبمشاركة ودعم مصر . .

(ب) إن مصر تؤمن بضرورة ، وبحق المجلس الوطني الفلسطيني المنتخب في التمتع بجميع صلاحيات الحكم الذاتي الكامل خلال الفترة الانتقالية . .

(جـ) إن مصر ترى ضرورة إجراء الانتخابات التي ستجري من أجل انتخاب ممثلي الشعب الفلسطيني تحت إشراف دولي وذلك حتى لا يترك الأمر لاسرائيل أو مصر منفردة أو مجتمعة لتقدير الأمر . .

(د) كما أن مصر ترى أن إقليم الضفة الغربية يشمل جميع الاراضى والمدن والقرى التى احتلتها إسرائيل في عام ٦٧ بما فيها مدينة القدس الشرقية . كما أن جميع مواطني الضفه الغربيه وغزة الذين كانوا يقيمون قبل أو بعد عام ١٩٦٧ يحق لهم الاشتراك في انتخابات السلطة الفلسطينية الذاتية بما فيهم سكان القدس الشرقية التى ستكون مقر هـذه السلطة .

(هـ) إن مصر ترى أن وجود المستوطنات الاسرائيلية في الضفه وغزة هو غير شرعي ، ولا يعطى لاسرائيل أو المقيمين في هذه المستوطنات من الاسرائيليين أي حقوق . وسوف تساند مصر الممثلين الفلسطينيين فى مطالبتهم بوقف بناء المستوطنات أو إجراء أي توسع فيها . .

(و) إن موقف مصر بالنسبة للقدس ، يتضح من الخطاب الذي أرسله السيد محمد أنور السادات إلى الرئيس الأميركي بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والذي يتلخص في ضرورة عودة السيادة العربية على القدس الشرقية .

٣ ـ إن مصر التي بذلت كل ما تستطيع من أجل الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتحملت في سبيل ذلك ما لا يتحمله بشر ، تؤكد تمسكها بضرورة تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني خلال مفاوضات المرحلة القادمة . .

ونحن من موقع المسؤولية في مجلس الشعب المصري . نعاهد أشقاءنا الفلسطينيين ، وبقية الشعوب العربية ، أننا سنواصل النضال من أجل حقوق الشعب الفلسطيني سنسير ومن أجل إستعادة السيادة العربية على القدس العربية سنجاهد . واثقين من أننا قادرون على استخلاص جميع الحقوق العربية بفضل وعي قيادتنا وشعبنا ، وبفضل قوة إيماننا واقتناعنا التام بأننا ، بتماسكنا وتضامننا أقوى من كل المحاولات الرامية إلى إعاقة مسيرة السلام العادل والشامل الذي يتيح لشعوب منطقتنا أن تنعم بخيراتها وتحقق التقدم في ظل الأمن والأمان .

ولا يسعني في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة ، إلا أن أخاطب إخوتنا وأخواتنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة وغزة ، وبقية أبناء الشعب الفلسطيني البطل في كل مكان ، وأقول لهم فلنجرب هذا الطريق الجديد الذي سلكته مصر قبلكم وأعطى ثماره . .

فلنجرب طريق المفاوضات وطريق التسوية السلمية العادلة . وأستطيع أن أؤكد لكم جميعا أنكم لن تخسروا شيئا تستحوذون عليه الآن . .

وسوف تقف مصر إلى جانبكم كما عهدتم دائما ، لأن هذه هي إرادة التاريخ وإرادة شعب مصر العربي . .

إن جميع الفلسطينيين الشرفاء مطالبون اليوم بالارتفاع إلى مستوى المسؤولية كما أنهم مطالبون ـ إذا كانوا من المؤمنين بحق تقرير المصير وبحقهم في إنشاء سلطتهم الوطنية على أرضهم ـ بتجربة الطريق الجديد الذي نعرضه عليهم ، لما فيه خيرهم وخير أبنائهم وأبناء وشعوب المنطقة كلها . .

ونحن نأمل أن يتنبه أشقاؤنا إلى ذلك بحيث لا تستثيرهم التصريحات والمواقف الإسرائيلية المتشددة . إذ إن تجربة المفاوضات ، واقتران ذلك برأي عام دولي مؤيد للحقوق الفلسطينية ، اثبتت ـ وسوف تثبت ـ نجاح المفاوض العربي في استرجاع الحقوق السليبة . .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس :

النقطة الثانية التي أعتبرها في غاية الأهمية ، هي أن مصر أحرص ما تكون على التضامن العربي . والمعيار الحقيقي للتضامن العربي ليس المزايدات والمناورات ، بل هو العمل الدائب المستمر والمخلص لتحقيق الأهداف العربية القومية في إطار الاستراتيجية التي اتفقت عليها الشعوب العربية .

إن موقف الرفض هو أسهل المواقف ، ولكنه أقلها قدرة على الانجاز وتحقيق الأهداف والآمال . . .

إن موقف مصر هو النضال المستمر بكافة الوسائل وتخطي جميع العقبات التي حالت حتى الآن دون تحقيق الآمال والأهداف .

اما هؤلاء الذين يعقدون او يشاركون في اجتماعات خارجة عن الشرعية العربية ، ويستصدرون قرارات لاتستند الى منطق او قانون او مصلحة عربية حقيقية ، عليهم ان يتحملوا مسؤوليات افعالهم ، ليس فقط امام ابناء الشعب المصري الذي ضحى ، وما زال ، وسيضحي ، من أجل القضايا العربية ، بل وامام شعوبهم أيضا .

وتبقى النقطة الثالثة والأخيرة التي رأيت من الضروري أن أتعرض لها في حديثى اليهم مع ممثلي شعب مصر وهي تتعلق بالرؤ ية المصريه للدور الامريكي في المنطقة .

فقد أثبتت تجربة المفاوضات الصعبة التي خاضتها مصر طوال العام ونصف الأخيرين صحة الاقتناع والتقدير الذي تمسكت به مصر من أن الولايات المتحدة الأميركية تملك القدرة على المساهمة الفعالة في تحقيق تسوية مشرّفة وشاملة للنزاع في الشرق الأوسط . ومن ثمّ عملت مصر ـ منذ حرب أكتوبر ـ على تصعيد المشاركة الامريكية وتأكيد الالتزام الامريكي بالتسويه الشاملة . وقد أثمر السعي المصري ، حيث تحققت المشاركة الامريكية الكاملة . وتمخض ذلك كله عن معاهدة السلام التي حملت الولايات المتحدة التزامات محددة باعتبارها شريكا كاملا في عملية إقامة السلام وتثبيته واستقراره .

ورغم أن مصر كانت تعلم أن إسرائيل تحاول أن تحصل من الولايات المتحدة على ضمانات محددة ، تحمل لها المزيد من الإحساس بالأمن ، وذلك في ضوء انسحابها الكامل من سيناء . فلقد علمت الحكومة المصرية يوم ٢٥ مارس ٧٩ ـ أي قبل يوم واحد من توقيع المعاهدة ـ بوجود مذكرة لتفاهم أميركي إسرائيلي يتضمن ضمانا امريكياً إضافيا ، يزيد عما جاء في معاهدة السلام وملحقاتها ، ويشير إلى دور امريكي في حالة خرق مصر لنصوص المعاهدة .

ولقد قام المفاوض المصري فور اطلاعه على هذه المذكرة ، بدراستها بعناية حيث تبين لنا أنها تقوم على أسس غير سليمة ولا يمكن أن تخدم أي غرض مفيد ، وتتعارض مع نصوص وبنود معاهدة السلام وملحقاتها .

ولقد قمت بإرسال رسالتين إلى وزير خارجية الولايات المتحدة أكدت فيهما الموقف المصري ، ورؤ يتنا للدور الأميركي ، وأن مصر لا تعتبر نفسها ملزمة بهذه المذكرة الأميركية الإسرائيلية ، أو بأي تعهدات لم تكن طرفا فيها ولم يتم التشاور معها بصددها . كما أن مصر لا تعترف بشرعية هذه المذكرة وتعتبرها لاغية وباطلة بطلانا مطلقا ولا تأثير لها تحت أي ظرف من الظروف وفي أي أمر يتعلق بمصر .

ولقد أعطيت تعليماتي إلى وزارة الخارجية لكي تسلم إلى أمانة المجلس نصوص هذه الخطابات ، لكي تلحق بصور وثائق معاهدة السلام المعروضة أمامكم .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات :

إن علاقاتنا بالولايات المتحدة الامريكية ، والقوى العظمى الاخرى في العالم ، هي علاقات احترام متبادل ،

وتمسك بعدم التدخل في الشؤ ون الداخلية لبلادنا ، والإيمان بالتعاون بين الدول والشعوب من اجل تحقيق التقدم والسلام لشعوب منطقتنا .

إن مصر تتمسك بسياسة عدم الانحياز التي كان لها شرف المبادرة بإطلاق فكرتها وفلسفتها . وهي ترفض سياسات القواعد والأحلاف العسكرية .

إن مصر تسعى ، ليس فقط من أجل تحقيق الاستقرار والتقدم والرفاهية لشعبها ، ولكن أيضا لشعوب منطقتها ، وهي تتمسك بحق جميع شعوب المنطقة في إقامه نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحقق لها آمالها دون تدخل من أي طرف خارجي .

وفي المقابل ، فإن مصر لا تقبل مطلقا محاولة أي قوة إقليمية أو عالمية بتهديد أوضاعها الداخلية أو الخارجية ، وسوف تكون على استعداد دائم للتصدي للتهديد والقضاء عليه مهما كان مصدره .

وسوف تبقى مصر سندا لكل شعب عربي ، وسوف تمد مصر يد الدعم والمعاونة لكل حكومة عربية تعمل معنا من أجل المصالح العربية العليا بعيدا عن المزايدات والمهاترات .

الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشعب :

ونحن نعيش هذه اللحظات التاريخية المشرقة التي يتوج فيها نضال الشعب المصري للعبور من مرحلة الحرب والصدام - التي استمرت لفترة تزيد على الثلاثين عاما - إلى فترة السلام والاستقرار له ولشعوب أمته ،أود أن أحيي أرواح شهدائنا الأبرار (تصفيق حاد) ومناضلينا في قواتنا المسلحة وخارجها الذين بذلوا الجهد والعرق والدم من أجل إعلاء راية الحق . وأرجو أن نقف دقيقة حدادا على أرواحهم .

(وهنا وقف المجلس دقيقة حدادا) .

وكان كفاحهم في حرب أكتوبر المجيدة - وقبلها وبعدها - هو الذي فجر القوة الهائلة التي استطعنا بها - تحت قيادة الرئيس محمد أنور السادات - أن نأتي إليكم بأولى ثمرات شجرة السلام الكريم العادل التي سنرعاها من كل الأعاصير حتى تؤتي كل ثمارها ، ويعم خيرها على الأمة العربية كلها .

وإني كلي ثقة في أن مجلس الشعب الموقر سيناقش هذه المعاهدة التاريخية بما تستحقه من اهتمام وموضوعية ، ثم يعطيها مباركته وتأييده . وإني والسادة الوزراء زملائي على استعداد لمناقشة كل التفاصيل معكم والرد على جميع استفساراتكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق حاد)

٢ ـ نماذج من المعارضة الوطنية للمعاهدة

أ ـ موقف حزب التجمع الوطني الوحدوي :
تعقيب خالد محيي الدين رئيس الحزب(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، السادة الزملاء :

إسداء لقد رفضت المبادرة (ضجة) يجب أن تستمعوا إلى الرأي الآخر ، فهذه قضية مصيرية فيجب أن تستمعوا للرأي الاخر .

السيد العضو الدمرداش البزة :

إذا كان الرأي الآخر بنّاء .

السيد العضو خالد محيي الدين :

كل الرأى الاخر بنّاء ، لأننا أمام مصير أمة . وكثير من الأمور اتخذت فيها قرارات ، ومن اتخذوا هذه القرارات عادوا للقول بأننا في هذا الوقت كانت نظرتنا انذاك تختلف عن نظرتنا الان وأعادوا النظر وألغوا القرارات السابقة . فأرجو أن تستمعوا بهدوء ، وإنني شخصيا لم أقاطع أحدا عند حديثه .

إنني شخصيا اعترضت على المبادرة ، واعترضت على اتفاقيتي كامب ديفيد وأعترض على المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، وذكرت هذا الرأى في اللجنة وسجلته ، وإنني قد اعترضت على المعاهدة المصرية الإسرائيلية لنفس الأسباب التي اعترضت بها على اتفاقيتي كامب ديفيد وللأسباب الاتية :

أولاً ، إن الاتفاق يعطي مصر انسحابا مشروطا من سيناء وفيه إهدار لسيادة مصر .

هذا الاتفاق في نظري يعطي إسرائيل بعد تطبيقه استمرار التفوق العسكري والاستراتيجي وفي نظري أن هذا الاتفاق ليس مفاضلة بين الحرب والسلام ، فلا أحد يستطيع أن يفضل الحرب على السلام فكل العالم يرغب في السلام ، ولكن المطروح أمامنا معاهدة سلام معينة في رأيي أنها لا تخدم قضية السلام لأنها تعرض السلام في المدى الطويل لأخطار كثيرة أهمها استمرار التفوق الإسرائيلي في المنطقة لسنوات طويلة قادمة لأسباب عدة .

ثانياً ، إن هذه المعاهدة تضعف التزامات مصر العربية بنص المعاهدة . إنني أعلم أن السيد الرئيس والسيد رئيس الوزراء ذكروا أننا متمسكون بالتزاماتنا العربية ولكن المعاهدات ليس فقط ما يقوله طرف ، فما هو منصوص عليه في الاتفاق وعلاقات القوى الموجودة في المنطقة تعطي الطرف الآخر ظروفا أفضل ـ لأن الطرف الآخر لا زال هو الأقوى ، وقد حصل على مذكرة تفاهم مع امريكا بصرف النظر عن قبولنا أو عدم قبولنا لها ، فإن فيها نوعا من الدعم أو المساندة لحماية هذا الاتفاق . فالنص الوارد في الاتفاقية حسب ما فهمناه لا يعطي وضوحا بذلك ويزيد على ذلك ومن

(*) استناداً الى : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الستين المعقودة مساء يوم الاثنين ١٢ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ ، الموافق ٩ من ابريل سنة ١٩٧٩ ([القاهرة]: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩) (طبعة مؤقتة) .

كلام السيد الفريق مدكور أبو العز الذي سبقني إلى الحديث أننا لا نستطيع الحرب ، وأن الموقف العسكري لصا
إسرائيل وإنني أحتلف معه . .

السيد العضو حسن أبو هيف :

لم يقل إننا لا نستطيع أن نحارب إسرائيل .

السيد العضو خالد محيي الدين :

بسم الله الرحمن الرحيم

إنني أقول إن كل ما سمعته سواء في اللجنة أو في هذا المحلس ، أننا أضعف من إسرائيل من الناحية العسكر
هذا ما أسمعه ، اللهم إلا إذا كنت لا أفهم الكلام الذي يقال هنا ، وأنه بالتبعية أننا نقبل السلام لأن غير ذلك
يكون في صالحنا ، وهذا كلام يعني شعورنا بالضعف .

(ضجة وأصوات . . لم يقل ذلك) .

إنني فهمت ذلك ، ويمكنكم تصحيح كلامي بعد ذلك وإن السيد الفريق مدكور أبو العز أعطانا محاضرة لـ
ساعة وقال إن السلام طريقنا وأن الحرب ليست في مصلحتنا ولا يمكن هزيمة إسرائيل .

السيد العضو محمود أبو وافية :

إنني أرجو من السادة الزملاء جميعا ، أغلبية ومعارضة ، عدم المقاطعة لأن المقاطعة تشوش على المتحدث وإ
أرى أنه يجب أن نستمع إلى جميع الآراء سواء كانت مؤيدة أو معارضة وإننا جميعا مصريون ويجب أن نرتفع إلى المستو
القومي ونناقش على أساس ذلك ويجب عدم المقاطعة .

السيد العضو خالد محيي الدين :

إنني أقول إن الكلام الذي سمعته باستمرار هنا في الجلسة أننا نقبل السلام لأن الحرب غير مجدية وأن امير
تقف خلف إسرائيل بالمساعدة وأننا لا نستطيع الحرب وهذا الكلام كله قيل ولا أبتدع شيئا من عندي ، في مثل هـ
الكلام نتكلم عما يسمى بالدفاع المشترك . هذا الكلام لا يمكن أن يتم وكلام لا يتفق مع بعضه . فكيف يقال إ
نفضل عدم الحرب ، وأن الحرب ليست لمصلحتنا وأننا نريد السلام وبالتبعية أعود وأقول إننا ملتزمون بالتزامات عر
إننا نطلب السلام لأننا نريد البحث عن طريق آخر .

إن المادة السادسة التي تعطي لالتزامات هذه المعاهدة التسيد على الالتزامات الأخرى تضعف التزامات مص
العربية وبالتبعية أيضا من الناحية الواقعية التضامن العربي سببه أصلا الخطر الإسرائيلي الصهيوني فعندما نلغي خطو
هذا الأمر ونعقد معه صلحا وصداقة وتعاوناً مشتركاً فإن فكرة الالتزامات العربية ـ وأرجو أن تتكلم بصراحة ـ تنتهي
وبالتالي يؤدي ذلك بالتبعية إلى السبب الثالث لرفض المعاهدة وهو أنها تؤدي إلى إضعاف دور مصر القيادي في المنطـ
العربية اردنا او لم نرد ، هل تريدون القول إن مصر اكبر دولة واعظم دولة واكثرها سكاناً وتطوراً ؟ هذا شيء ؛ ولكـ
الدور السياسي القيادي الذي كانت تقوده مصر في معركة الصراع العربي الإسرائيلي يختلف ؛ فالموقف يتغير ، وعلـ
ان نواجه الامر الحقيقي ، ولا نستطيع الحصول على كل المزايا ، فإذا كنا نعقد سلاماً مع اسرائيل فلا يمكن في نفـ
الوقت قيادة الصراع العربي الإسرائيلي ونقود العرب .

لذلك فإنني أقول لكل شيء ايجابيات وسلبيات ولا بد من فهمها .

(أصوات : سلبيات مؤقتة . . ما هو البديل ؟) .

إن البديل تغيير السياسة كاملة التي طبقت منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن لأن ما تم اليوم هو نتاج سياسة معينة طبقت منذ عام ١٩٧٣ وحتى اليوم وأدت إلى ذلك ، وليس هناك بديل لأن المعاهدة المطروحة إما أن نقبلها أو نرفضها ونحن الآن لسنا أمام البديل .

السبب الرابع لرفض المعاهدة : أنها تقيم علاقات طبيعية كاملة بين مصر وإسرائيل ، وبالطبع ليست القضية قبل الانسحاب أو بعد الانسحاب فالمبدأ في حد ذاته أعترض عليه لأنه يزيد عما جاء في قرار مجلس الأمن وحتى ما ذكره السيد المهندس سيد مرعي عن البيان السوفياتي الامريكي فكلمة علاقات سلام طبيعية تقوم على الاعتراف المتبادل وحماية الاستقلال والاعتراف بالحدود ، أي أن هذا هو الاعتراف القانوني والاعتراف القانوني الذي يأتي بعد إنهاء حالة الحرب لا يلزم أي دولة في العالم باقامة علاقات دبلوماسية ، تجارية ثقافية ، فهذه قرارات من قرارات السيادة ، ورأيي أن ذلك ثمن ضخم دفعته مصر لهذه المعاهدة ، ودفعته قبل الانسحاب الكامل مما لا يعطي المفاوض المصري قوة ضغط - وإنني أختلف مع الأخ مدكور أبو العز - عند الذهاب للمفاوضات عن الضفة الغربية وغزة فقدرتنا على الضغط ستكون منعدمة لأننا سنكون قد دفعنا مقدما كافة المدفوعات ولم يبق شيء نضغط به أثناء المفاوضات .

السيد العضو صبري القاضي :

نسحب المعاهدة ؟ !

السيد العضو خالد محيي الدين :

لا مانع ، عليك أن تسحبها .

إن السبب الخامس من وجهة نظري هو أن هذه المعاهدة معاهدة ثنائية وليس حلا شاملا ، وأول مظهر له أن مصر قد دخلت الحرب سنة ١٩٤٨ مع الأخوة العرب واليوم نحن ننهي حالة الحرب بمفردنا .

(مقاطعة) .

السيد العضو فهمي منصور :

هل حدثت حيانة أم لم يحدث ؟

السيد العضو خالد محيي الدين :

سواء حدث أم لم يحدث وسواء ضحكوا علينا أم لم يضحكوا فإننا في الحرب منذ ثلاثين عاما ، وفي النهاية خرجنا منها منفردين .

المظهر الثاني وهو أن القضية الفلسطينية وهي جوهر النزاع ، كل الذي توصلنا إليه لحل القضية هو خطاب لبدء المفاوضات لوضع أسس الحكم الذاتي ، وإنني رفضت أسس الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد ، لأنه ليس هذا هو نهاية المطاف لكفاح الشعب الفلسطيني .

(مقاطعة)

أكرر وأقول إنني شخصيا رفضت الحكم الذاتي لأنه لا يحقق للشعب الفلسطيني تقرير مصيره بصرف النظر عما يقوله البعض من أنها خطوة على الطريق ، ولكن الطريق كما يظهر أمامي له نهاية محددة ، وحينما أبدأ الطريق يجب أن أعلم نهايته ، والذي يجعلني لا أعرف نهايته هو موقف إسرائيل ، وموقف رئيس وزراء إسرائيل من هذه القضية ،

فموقفهما واضح وضوحا كاملا ، والذي يبين لي أن كل شيء تمسكت به إسرائيل هو تقريبا الذي ورد في المعاهدة ومن ذلك حينما نقول إنه لا يصح التشبيه بين احتلال بريطانيا أوامريكا أو أي احتلال أجنبي بالاحتلال الإسرائيلي لأنه من نوع خاص لا يأتي ويذهب مثل أي احتلال لأنهم يقولون أنهم حصلوا على جزء من الأراضي التي كانوا عليها منذ ألف سنة وسوف يحررون الأرض الباقية .

السيد محمد عبد الغفار السوداني (وكيل الوزارة لشؤون مجلس الشعب) :

أكثر من الاحتلال الروسي . . .

السيد العضو خالد محيي الدين :

النظام الروسي نظام اجتماعي يمكنك قبوله أو عدم قبوله ، ولكن هذا استيطان وعقيدة دينية ، وهذه أرض التوراة ، وقضية كبيرة ، وهو يقول إن أرض غزة والضفة الغربية جزء من الأرض المحررة التي بَعُد عنها ألفي سنة ، وكذلك سيناء ، فكل هذه الأراضي يعتبرها أرضه ، ولذلك فنحن لا نتعامل مع استعمار أجنبي لنقيم حكما ذاتيا معه الى أن يذهب لكنه من نوع النظام الاستيطاني العنصري المرتبط بعقيدة دينية أرجعت الأجيال الى أرض إسرائيل سرا بعد نفي استمر تقريبا الفي عام ، ومن هنا يجب ألا نستهين ونقول : إن هذه خطوة ، وإنني أتساءل أيضا مع من هذه الخطوة ؟ اذا لم تعرفوا نهاية الطريق ! وتذهبون إلى المفاوضة بعد أن أعطيتموهم كل شيء ، فإن هذا موقف في غاية الخطورة . .

والذي يدل على ذلك أن الشعب الفلسطيني الذي يئن من الاحتلال والذي يريد أن ينتهي منه بعد كل التضحيات التي قدمها يرى أن هذه ليست نهاية وليس من المعقول أنه بعد كل هذه التضحيات ينتهي به الأمر إلى ما يسمى بالحكم الذاتي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة كما هو واضح ، كذلك فإن مصر واسرائيل والولايات المتحدة في اتفاق كامب ديفيد قد أجلوا موضوع السيادة على الضفة الغربية إلى ما بعد وذلك ، لأن القضايا الصعبة قد أجلت ، وجاء في الاتفاقية أن اللجنة التي سوف تشكل من مصر والأردن والفلسطينيين والإسرائيليين من ضمن مهامها هو إعادة تخطيط الحدود .

إذن مسألة العودة إلى حدود ١٩٦٧ غير واردة بالنسبة لقضية الصفة الغربية وقطاع غزة على الأقل ، لأن الجولان لم يذكر ، لهذا فإني أرى أنه حل ثنائي لا يحل القضية الفلسطينية ، ومن نتائج هذا الاتفاق ـ أردنا أم لم نرد ـ وسواء كنا محقين أم غير ذلك ، ازدياد عزلة مصر في القطاعات المختلفة عالميا ومنها :

اولاً ، مجموعة السوق الاوروبية ، فموقفها غير مرتاح لهذا الاتفاق بصرف النظر عن دور فرنسا او غير ذلك لانهم يعتبرون ان هذا الاتفاق لا يحقق السلام الكامل والشامل ولا يعطي استقراراً في المنطقة . . . .

السيد العضو فاروق الدربي :

إننا نريد أدلة على أن السوق الأوروبية غير راضية عن الاتفاقية .

السيد العضو خالد محيي الدين :

. . . البيان الذي أصدروه يوضح ذلك .

ثانياً، عزلة مصر في إطار العالم العربي بدليل اجتماع تسع عشرة دولة خارج مصر .

(مقاطعة) .

وأقصد هنا عزلة مصر عربيا وإسلاميا ، فمجموعة الدول الإسلامية لها أيضا موقف ضد مصر ، وتريد إخراج مصر من المؤتمر الإسلامي . . .

السيد العضو فاروق الدربي :

مثل من ؟

السيد العضو خالد محيي الدين :

هل رأيتم في صحفنا اليومية تأييدا لمصر من أية دولة إسلامية ؟

هذه حقيقة ، ولكن كون أن الدبلوماسية المصرية تسعى للتغلب على ذلك فهذا شيء آخر ، حقيقة أننا نواجه معركة وعزلة في مجموعة دول عدم الانحياز ومجموعة الدول الافريقية ومجموعة الدول الإسلامية ومجموعة الدول العربية أيضا ، وهذا واقع . . .

(مقاطعة) .

أقول أيضا أن هذه المعاهدة . . . .

(مقاطعة) .

إنني لا يهمني مقاطعتكم لأني سأقول رأيي . أعود لأقول : إن هذه المعاهدة تعطي للولايات المتحدة الامريكية دورا أكبر ومتزايدا وهي الدولة التي اعتبرت الدول العربية في كل سنوات نضالها أن سيطرتها وتواجدها ونفوذها شيء خطر على مسار ومستقبل الأمة العربية ونحن حولنا الآن هذه القوة العدوانية إلى قوة سلام ، وورقة التفاهم الامريكي الاسرائيلي أوضحت النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأميركية تجاه هذه المعاهدة . . .

السيد العضو فاروق الدربي :

إن مصر رفضت هذا الكلام .

رئيس الجلسة :

حينما يأتي دور السيد العضو في الحديث له أن يدلي بوجهة نظره ، وأرجو عدم المقاطعة .

السيد العضو خالد محيي الدين :

كل ما أخشاه من الولايات المتحدة الامريكية أننا قد أعطيناها نفوذا واسعا وهي الآن متواجدة في كل شيء لحماية وتنفيذ المعاهدة وبالتبعية ستقوم بتسليح مصر ، وما دامت ستقوم بذلك فسيكون لها قوة تأثير على السياسة المصرية أردنا أم لم نرد ، ولقد فتحنا الباب واسعاً أمام المشروعات الامريكية والشركات الاجنبية الكبرى ، وقد يكون ذلك في نظر البعض حسناً ، إلا إنني أرى أنه شيء خطير على مستقبل هذه المنطقة .

وبالنسبة للعالم العربي ، فإن القول بأنه ليس له أخطاء ، هذا قول غير صحيح . فله أخطاؤه الكثيرة ولا استطيع القول انهم يخطئون نحونا، ولكن العالم العربي قدرنا وجغرافيتنا وامتدادنا وامننا، مهما كانت تصرفاته . ونحن نعتبر أنفسنا القيادة ، فعلى القيادة أن تتحمل ، ونحن لم ندخل الحروب من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٧٣ من أجل العرب ولكن من أجل مصر ، إننا شعرنا بأن قيام دولة صهيونية على أرض فلسطين يهدد اول ما يهدد مصر وسيناء .

ولكن بالتبعية ونحن نحارب دفاعا عن مصر حاربنا دفاعا عن كل القيم الأخرى وعن الشعب الفلسطيني

والشعوب العربية الأخرى ، لأن أمن مصر مرتبط بأمن الشعوب العربية ، لذلك فان الكلام الذي يقال بأننا حاربنا من أجل العرب كلام غير صحيح .

نحن ضحينا ، هذا صحيح ، ولكن ليس هناك أثمن من الحرية والاستقلال ، ولا بد أن نضحي وإلا فمن أجل أي شيء نضحي ؟ الشعوب تحارب ثلاثين وأربعين عاما لكي تحقق الاستقلال ولا يهمها التضحيات ، الحرية والاستقلال لا يقدران بثمن ، لذلك حينما نقول : إننا حاربنا ، لأن هذا أخطر ما يهدد أمتنا ، وإذا كنا غاضبين اليوم فلأن أمننا يهدد وأن هذه الاتفاقية لن تحميه وأقول بصراحة وبوضوح إننا دخلنا هذه الحرب من أجل مصر ودفاعا عن مصر ، وليس صحيحا أننا دخلنا فقط من أجل فلسطين والا كانت كل القيادات المصرية التي أدخلت مصر الحرب قد خانت قضية شعبها وإنني لا أعتقد هذا ، لقد دخلنا بفهم ووعي حقيقي بالخطر الصهيوني الماثل على أرض فلسطين .

لهذا أقول إن العالم العربي الذين أقول عنهم اليوم انهم لم يعطونا أموالا أو أسلحة - دون الدخول في التفاصيل - وأريد أن أقول إنه إذا كانوا قد أعطونا خمسة أو عشرة مليارات دولار نشكرهم ونطلب المزيد ، ولكن يجب ألا إلغي وأرمي بعرض الحائط هذا لأن المبلغ مبلغ ضخم فهو ليس عشرة مليارات مليم ولقد ذكر السيد المهندس سيد مرعي ان القضية ليست خطرة ، وأقول إنه لا يوجد شيء خطر في العالم على أي بلد حتى لو كانت علاقتها ببلاد قيمة التجارة معها ربع القيمة أو غيرها فهناك كثيرون يستطيعون ان يغيروا هذا الوضع .

لكن أقول : لماذا نعمل هذا ؟ ، وما ثمنه ؟ ، وهل يساوي هذا الاتفاق انقطاع علاقة مصر مع العالم العربي لكي نقيم علاقتنا مع اسرائيل ؟ التي لا تضمن والتي لا نتأكد من مستقبل علاقتنا معها، نقطع مع العالم العربي ونقيم مع اسرائيل وهذا هو الشيء الذي نتكلم فيه لأنه لا يوجد أحد في العالم ليس له أخطاء وعيوب ولكن قدر مصر هو مع العالم العربي .

القضية الثانية تتعلق بمنطق عدم استخدام القوة ، لأن إسرائيل أقوى ، لكن - كما قلت - المطروح أمامنا الآن هو اتفاق معين نرى أنه لا يخدم السلام ، وليس المطروح أمامنا التفضيل بين الحرب والسلام حتى نختار بينهما ، أيضا فإنه لا يوجد في العالم من يستطيع أن يحصل على السلام إلا إذا كان على استعداد عسكري قوي وقادر على الدفاع عن نفسه ؛ فلا يتحقق السلام من مجرد الرغبة في السلام ، ولكن السلام يتحقق من علاقات القوى المختلفة .

ولقد ذكرتم جميعا أن حرب عام ١٩٧٣ والمعركة التي خضناها - رغم أنها لم تحرر جميع الأراضي - إلا أنها أظهرت أن الجندي المصري والضابط المصري حينما تتوافر لهما ظروف معينة وتدريب معين يمكن أن يحققا المعجزة وهذا ما أكدته خبرات الشعوب جميعها ودائماً ما تكون القوى الغازية والمعتدية اضعاف اضعاف القوى المعتدى عليها ، ولدينا امثلة على هذا ، فشعب الجزائر الذي ظل محتلاً ثمانين عاماً ، وعلى الرغم من أن جيش التحرير الجزائري لا يتعدى قوامه ٢٠ ألف جندي إلا أنه كان يقاوم ما حجمه ٧٥٠ ألف جندي فرنسي ، فالعبره ليست بهزيمة القوى الغازية هزيمة ساحقة وإنما يكفي اعجازها عن فرض ارادتها ، كذلك لا يمكن القول بأن الشعب الفيتنامي هزم الجيش الامريكي ، ولكن يمكن القول بأنه أثبت للجيش الامريكي أنه لا يستطيع أن يفرض عليه إرادته ، وصمد لمدة ثماني سنوات رغم الغارات التي كانت تشن عليه .

أيضا فإن « البلويزاريو » والتي لا يتعدى عددها ٤٠ ألفا تسبب ازعاجا كبيرا للجيش المغربي الذي يزيد عنها بعشرين ألف مرة .

نستخلص من هذه الأمثلة أن الشعوب عندما تصمم على القتال فمهما كان اختلاف وتباين ظروف القوى العسكرية فإنها تقاتل ، وليس من الصعب على أي شعب أن يبتكر وسائل خاصة من عنده للمقاومة والدفاع ، لذلك فإنني لا أختلف مع المنطق الذي يقول انا لا نستطيع أن نقاتل لأن ظروفنا العسكرية لا تسمح بذلك طالما أن الأمر يتعلق بالناحية العسكرية ، فيجب أن نوافق على ذلك الرأي إلا أن هذا لا يبرر إنهاء حالة الحرب ، قد لا نحارب

الآن ، هذا صحيح حتى نكون في ظروف أفضل ، ولكن ذلك لا يبرر إقامة علاقات طبيعية كاملة ، كما لا يبرر إلغاء الحقد وزرع الحب بيننا وبين إسرائيل ، وأيضا لا يبرر فتح الحدود واتخاذ مثل هذه الإجراءات التي تتم الآن ، ومنها مشروعات مشتركة متوقعة بيننا وبينهم . إنني شخصيا لا أرى مبررا لكل هذا . فإذا كانت الظروف العسكرية لا تسمح لنا بالحرب فعلا ، ويجب أن نعقد اتفاق سلام ، فليس هناك مبرر للدخول في الموضوعات الأخرى التي ليس لها علاقة بهذا ، وليس هناك من يستطيع أن يفرض علينا هذا ، لذلك فإنني شخصيا أعترض على كل ما قيل في هذا الموضوع ، وأقول :

إن اتفاق كامب ديفيد ـ الذي وضع الأساس لهذا في حقيقة أمره ـ يفرض على مصر وعلى القضية الفلسطينية حتى الآن هذا الموقف ، أقول حتى الآن ، لأنه قد تتحقق علاقات قوى جديدة تغير في الظروف إلا أنه من وجهة نظري وطبقا لما أراه ستكون قدرة مصر في المفاوضات القادمة ـ بالنسبة لمستقبل القضية الفلسطينية التي تمثل جوهر النزاع والتي ستحدد مصير السلام في المنطقة ـ في ظروف أضعف ، أيضا هناك كلمة أود قولها بالنسبة لمناقشة هذه المعاهدة والاستفتاء الذي سيجري بشأنها وهي أنه إذا أريد إضفاء نوع من الشرعية على تلك المناقشة وهذا الاستفتاء فلا بد أن يطلع الشعب المصري على رأي المعارضة في هذه المعاهدة وما نرى فيها مخاطر ، لأنه ينبغي أن يطلع الشعب على رأي المعارضة في الأخطار الواردة مع هذه الاتفاقية ـ بصرف النظر عن رأي البعض الذي يرى أنها أخطار غير حقيقية ـ ويجب أن يستمع الشعب لمحاذير المعارضة سواء عن طريق نشر رأيها كاملا في الصحف أو في التليفزيون ، وقد شاهدت مساء اليوم في التلفزيون جلسة الصباح وتم عرض جميع الآراء فيما عدا رأي الاستاذ ممتاز نصار الذي استثني من ذلك . . .

السيد العضو احمد ناصر :

هذا أمر متوقع ألا يعرض التلفزيون رأي المعارضة .

السيد العضو فاروق الدربي :

لماذا هذه النظرة التشاؤمية للأمور ؟ ولماذا ترون أن موقفنا سيكون أضعف في المستقبل ؟

السيد العضو خالد محيي الدين :

إنني اكاد أنتهي من سرد حديثي ، وأكرر أنه إذا أريد للاستفتاء ولهذه المناقشة أن يأخذا شرعيتهما فلا بد أن يستمع الشعب لرأي المعارضة ، ولدى الحزب الوطني الديمقراطي والحكومة القدرة على رد الصاع صاعين ، إلا أن من حق الشعب الاستماع لرأي المعارضة كاملا ومحاذيرها .

السيد العضو فاروق الدربي :

إن المعارضة تنتقد فقط دون تقديم حلول بديلة .

رئيس الجلسة :

ارجو عدم المقاطعة وإلا فإنني سأضطر إلى إعمال أحكام اللائحة .

السيد العضو خالد محيي الدين :

اقول ذلك لان عدم اطلاع الشعب على رأي المعارضة والمحاذير التي تراها في هذه المعاهدة يجعله يستمع الى رأي واحد ويدلي بصوته في الاستفتاء على رأي واحد، وسوف تتحملون امام الاجيال القادمة مسؤولية هذا العمل، قد تكون المعارضة على خطأ وقد تكون على صواب ، وفي كلتا الحالتين ، يجب أن يستمع الشعب إلى رأيها ليعلم ما إذا

كانت على صواب أم على خطأ ، وإلا فلتتحملوا مسؤولية عدم عرضه ، ولذلك ارجوكم باسم الوطنية وباسم مصر ان تعرضوا على الشعب المصري كل الآراء ، وفي النهاية أيها الإخوة من أجل مصر أرفض هذه المعاهدة .

(تصفيق من المعارضة) .

السيد العضو مذكور ابو العز :

أود أن أصحح واقعة ، لقد ذكر السيد العضو خالد محيي الدين أنه جاء على لساني أننا لا نستطيع محاربة إسرائيل ، وهذا أمر يخالف الحقيقة حيث إنني لم أقصد هذا في حديثي ، وأعتقد أن كلامي كان واضحا ، فقد ذكرت ان مصر قادرة على الحرب مع اسرائيل ، إلا ان امريكا وروسيا لن تقبلا هزيمة اسرائيل ، ففي جميع الحروب التي خاضتها اسرائيل معنا وقفت امريكا بجانبها ، ويؤكد كلامي هذا انني ذكرت اننا جميعاً نضع الخطط الحربية وخاصة خطط القوات الجوية ونذيلها بملحوظة في نهايتها تقول « ان هذه الخطة ناجحة إذا لم تتدخل اميركا او اية دولة اخرى في المعركة الى جانب اسرائيل » .

إذن فالقول بأننا لا نستطيع محاربة إسرائيل لم يأت على لساني قط ، كما أننا لا نستطيع أن نحارب إسرائيل ومعها امريكا وروسيا ، وشكرا .

(تصفيق) .

ب ـ موقف بعض التيارات الناصرية :

تعقيب أحمد ناصر (*)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، السادة الزملاء :

استهل حديثي عن هذه المعاهدة الخطيرة التي تمثل منعطفا حادا وخطيرا في مستقبل الأمة العربية فأقول لكم : إن الأمر عندي ليس جدلا حول نصوص هذه الاتفاقية ، لا بالتأييد ولا بالمعارضة وإنما هو قبل كل شيء تسجيل لمصالح مصر التي ينبغي أن يضعها كل مواطن نصب عينيه ، وإن الله فوق ذلك محيط ليدرك كل ذي مسؤولية ، أن ما يصدر في شأنها انما مرده بعد الله إلى الوطن والتاريخ الذي لن يهمل الحساب ، سواء كان ثواباً أو عقاباً .

وإذن ونحن في مفترق الطرق فإنني أشهد الله على نفسي وعليكم أن ما أصدره فهو واجبي لا أحيد عنه وأشهد الله وهو خير الشاهدين أن هذه المعاهدة هي في حقيقتها تبعية محتومة للخطر الصهيوني الداهم الذي مكنت له من عنق مصر ، إذ إن هذه الاتفاقية حوت من القيود ما يحطم التاريخ الوطني وما يكبل الزحف القومي لمصر ، وللأمة العربية ، ويغلق علينا أبواب الحرية في أيامنا المستقبلة .

إن هذه الاتفاقية أيها الإخوة ـ من وجهة نظري ـ هي معول يهدم أمجاد مصر وتاريخها وسيف مسلط على يومها ومقبرة لغدها ، وإن هذه الاتفاقية أيها الإخوة ، قد مكنت للغاصب تحقيق أحلامه التاريخية في وطننا العربي واغتصبت إرادة مصر كرها في غيبة شعبها .

(*) استناداً الى : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الستين المعقودة مساء يوم الاثنين ١٢ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ ، الموافق ٩ من ابريل سنة ١٩٧٩ . واحمد ناصر هو ممثل احد التيارات الناصرية . والمعروف ان حزب التجمع يضم بعض التيارات الناصرية تحت لوائه . . . وما تزال هناك تيارات ناصرية اخرى خارجه .

قلت في لجنة العلاقات الخارجية يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٩ إنني أذكر السيد رئيس الجمهورية بقوله في مجلس الشعب المصري في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧١ بالنص : « إن هدف الولايات المتحدة عزل مصر عن الأمة العربية ، وإننا لا نستطيع القبول تاريخيا ومصيريا بمثل ذلك ، لأن مصر جزء من الأمة العربية قدرا ومستقبلا » هذا ما قاله السيد الرئيس في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧١ حينما أوضح أن الهدف الأساسي لامريكا هو عزل مصر عن الأمة العربية ، كما قلت . وما يردده مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل بالحرف : «لن يكون سلام لشعب إسرائيل ، ولا لأرض إسرائيل حتى ولا للعرب ما دمنا لم نحرر وطننا بأجمعه بعد ، حتى لو وقعنا معاهدة صلح » هذا كلام « مناحيم بيغن » والذي يردده دائما ، فماذا جرى ؟ عندما أقدم السيد الرئيس على مبادرته في نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، رفضناها ، وحينما تقدم باتفاقيتي « كامب ديفيد » في سبتمبر سنة ١٩٧٨ رفضناهما في هذا المجلس وذكرنا أنه هناك تحفظات .

رئيس الجلسة :

ماذا يقصد السيد العضو بلفظ « نا » التي يستخدمها وهل تنصرف إلى المجلس كله ؟ أرجو التوضيح .

السيد العضو أحمد ناصر :

إنني أتكلم عن المعارضة . . . وقلنا إننا نرفض اتفاقيتي « كامب ديفيد » وفي هذا المجلس الموقر ارتفعنا جميعا معارضة وأغلبية إلى المستوى القومي ، فحددنا مجموعة من التحفظات بلغت ١٤ تحفظا ، وقلنا : إن هذا هو الحد الأدنى ، لكي نقبل إطاري السلام ، وللأسف لم يحقق المفاوض المصري أيا من هذه التحفظات وإن كان قد أدخل بعض التجميل اللفظي على بعض المواد ، لقد كان المفاوض المصري متلهفا على الوصول إلى السلام ، بينما كان يقابل من الجانب الإسرائيلي بقوله : إننا لسنا متلهفين على السلام .

ولقد أدلى المفاوض المصري بعديد من التصريحات : « إننا سنصل إلى السلام مهما كانت العقبات » ، ثم يقول « إننا سنصل إلى السلام إن عاجلا أو آجلا » ، في الوقت الذي يقابل كل ذلك بصلف من العدو الإسرائيلي . ولذلك قلنا إننا لا نوافق على اتفاقيتي « كامب ديفيد » ثم جاء الرئيس كارتر إلى القاهرة ومكث ثلاثة أيام ، وذهب إلى إسرائيل ثلاثة أيام ، ماذا فعلوا في إسرائيل ؟ ماذا فعله نواب المعارضة في إسرائيل ؟ وما الذي تلقاه الرئيس كارتر في إسرائيل ؟ حتى قال قبل أن يغادر مطار إسرائيل « إنني لا استطيع أن أفعل أكثر مما فعلت وانني آسف لأنني لم أحقق شيئا . . . » ثم يصل كارتر إلى المطار المصري ويقابل المفاوض المصري وبعد دقائق بل في دقائق تنتهي كل المشاكل :

(ضجة ومقاطعة) .

السيد عبد الباري سليمان (وكيل الوزارة لشؤون مجلس الشعب) :

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، الإخوة الزملاء :

حتى الآن ، لم أسمع من الأستاذ المتحدث أي شيء عن المعاهدة التي لم يتناول نصوصها بالمناقشة . إن للسيد العضو أن يتحدث في هذه المعاهدة وفي نصوصها وعن وجهة نظره فيها، لا أن يتحدث عن مقدمات الاتفاقية بهذا الشكل الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون محل قبول . حتى الآن لم نسمع إلا العبارات الجوفاء ، وأسمحوا لي أن أقول إنها عبارات جوفاء مثل تلك التي نسمعها على الأثير من جبهات رفض أخرى . حتى الآن لم يتناول السيد العضو أو يدخل في الموضوع فليتحدث عن الاتفاقية كما عرض لها من تحدث من قبل من السادة المعارضين ، أما أن يترك هذا الموضوع ولا يتحدث إلا عن نتائج لا يجب بأي حال من الأحوال أن تكون على هذه الصورة وعلى هذا الشكل ، فهذا ما أردت أن أوجه نظر سيادته إليه ، وشكرا .

(تصفيق) .

السيد العضو احمد ناصر :

أنا أعلم تمام العلم كيف أتحدث ، وأعلم الحدود التي يجوز لنائب الأمة أن يتحدث فيها ، وأسلوب السيد الوكيل البرلماني في هذا التوجيه لا أقبله بأي حال من الأحوال . أنا عندما أعتلي هذه المنصة فمن حقي أن أتناول المعاهدة بأية صورة من الصور ، وأنا كنائب عن هذه الأمة منتخب من حقي أن أقول ما شئت وأن أعرض القضية كيفما أشاء بدون توجيه من أحد . إن ما ذكرته حقائق يجب أن تقال وأنا لا أقولها للسيد الوكيل البرلماني لكن أقولها للتاريخ الذي يسجل علينا هذه المواقف ، إنني أحدد لنفسي ، ولا يستطيع أحد أن يحدد لي ، الأسلوب الذي أتحدث به . . . .

رئيس الجلسة :

إن ما يقوله السيد العضو قد أعلن ولم يكن في الخفاء .

السيد وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب :

أرجو السيد العضو أن يعلم تماما أن من يتفاوض باسم مصر ، يتفاوض وخلفه شعب مصر . . يتفاوض وخلفه نواب الأغلبية . . يتفاوض باسم نواب الأغلبية . . فأرجو أن يكون حوارنا موضوعيا قوميا ، وكل شخص يعرف موضعه من الوطنية ، ويعرف موضعه في هذا الوطن . . ولا يليق أبدا أن نتستر خلف عضوية نتخذ منها سبيلا للتهجم على رمز الوطنية في مصر . إننا نرفض هذا .

السيد العضو احمد ناصر :

لقد قلت في بداية حديثي إننا نخاطب التاريخ ولا نخاطب أحدا . . . ومن المفروض أن يحمي السيد رئيس الجلسة المتكلم وإذا كان الكلام بهذا الأسلوب نستطيع أن نتوقف عن الكلام . .

رئيس الجلسة .

أرجو السيد العضو أن يدخل في الموضوع وعنده نصوص المعاهدة وعليه التكلم فيها .

السيد العضو احمد ناصر :

لقد قلنا في لجنة العلاقات الخارجية إن هذه المعاهدة تتعارض مع صريح نص المادة الأولى ، الفقرة الثانية ، من الدستور التي تقول « والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة » . كما أنها لا تتفق مع صريح نص وثيقة إعلان الدستور التي جاء بها ، «الوحدة أمل أمتنا العربية» عن يقين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير وأنها لا يمكن أن تتحقق إلا في حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أي تهديد مهما كان مصدره ومهما كانت الدعاوى التي تسانده .

ومن هذا المنطلق . فإنني أقول : إن هذه المعاهدة تصطدم مع صريح الدستور وتصطدم مع روح الدستور وتصطدم مع وثيقة إعلان الدستور ، ومن ثم فهي غير دستورية .

السيد العضو فاروق الدربي :

إنني أعترض على القول بأن هذه المعاهدة غير دستورية .

رئيس الجلسة :

إن للسيد العضو أن يقول ما يشاء ، ففي رأيه أن هذه المعاهدة غير دستورية ، وأرجو من الأخ فاروق عدم المقاطعة .

السيد العضو أحمد ناصر :

هذه المعاهدة أيها الإخوة ، تخالف الدستور مخالفة واضحة وصريحة لما سبق أن ذكرته ولما سبق القطع به من أنه لا حلول منفردة ولا صلح منفردا بيننا وبين إسرائيل ، ومن أنه لا يمكن التنازل عن أي من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ ، ومن أنه يجب تقرير مصير الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة . وهذه التصريحات التي أدلينا بها مرارا وتكرارا لا نجد لها أثرا على الإطلاق في هذه المعاهدة .

أيها الإخوة :

إن هذه الاتفاقية تمثل خطورة بالغة على التزامات مصر العربية وعلى تضحيات الشهداء التي بلغت مائة ألف شهيد وبلغت ٤٠ ألف مليون جنيه وهذه المعاهدة هي معاهدة ثنائية لأنها تمت بعيدا عن الإطار العربي ولم يرجع فيها إلى أي من الدول العربية .

وأذكر بما التزمت به مصر في أبريل سنة ١٩٥٠ فقد التزمت مصر بقرار الجامعة العربية رقم ٢٩٢ الذي يقضي بأنه : « لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي مع إسرائيل أو أن تعقد مثل هذا الصلح أو الاتفاق ، وإن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر منفصلة فورا عن الجامعة العربية » هذا الكلام التزمت به مصر في أبريل سنة ١٩٥٠ وأكدته مؤتمرات القمة العربية فأين الالتزام بهذا القرار ؟

إننا حينما نقول الآن بأن مصر تعزل ولا تعزل فإن مصر هي التي تعزل نفسها بيدها ولا أحد يعزلها لأنها خرجت عما التزمت به في أبريل سنة ١٩٥٠ .

إن المخاطر العديدة ، أيها الإخوة ، التي تواجهنا بعد توقيع هذه الاتفاقية هي :

أولاً ـ قطع الروابط المصرية العربية وهو ما لم يحدث منذ دخول الإسلام مصر حتى الآن .

ثانياً ـ تعريض أمن ومصالح المصريين العاملين في العالم العربي للخطر وهم أكثر من مليون ونصف مليون مواطن .

ثالثاً ـ تعريض الاقتصاد المصري للدمار على المدى الطويل .

رابعاً ـ احتمال الصدام المسلح بين مصر وجاراتها العربية .

خامساً ـ قطع المساعدات الاقتصادية العربية عن مصر .

سادساً ـ انقطاع النفط العربي عن مصر .

سابعاً ـ نقل مقر جامعة الدول العربية من مصر .

ثامناً ـ تطبيق قواعد المقاطعة الإسرائيلية على المنتجات المصرية في البلاد العربية .

رئيس الجلسة :

إن الأخ أحمد ناصر يذكر أمورا ولكنه لا يقيم عليها الدليل .

السيد العضو احمد ناصر :

لسوف أدلل عليها حالا .

إن هذه الاتفاقية ، أيها الأخوة ، هي تعبير واضح عن موقف اسرائيل أكثر منها تعبيرا عن موقف الحكومة المصرية ، إذ لم يذكر اسم الشعب الفلسطيني ولو لمرة واحدة ، وقبل المفاوض المصري أن يطلق على الشعب العربي بالضفة الغربية وغزة تعبير « السكان » حتى دون ذكر كلمة العرب .

ولقد اغفل منظمة التحرير الفلسطينية التي أجمع الشعب الفلسطيني على أنها منظمته الشرعية الوحيدة . والأكثر من ذلك والأخطر أننا التزمنا بما ليس من حقنا ولا فوضنا فيه أحد ، ألا وهو الاستمرار في تطبيق إدارة اسرائيلية للأراضي العربية المحتلة باسم إدارة ذاتية .

وإنني أذكر السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية الذي وقف يدافع عن الحكم الذاتي بما قلته من قبل من أن الحكم الذاتي فكرة ابتدعتها إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ وكان الهدف منها أن تعد إسرائيل بمعرفتها قيادات عربية ، وان فكرة الحكم الذاتي التي طرحتها إسرائيل عام ١٩٦٧ رفضت ، ثم طرحت مرة أخرى عام ١٩٧٤ ورفضت أيضا ، واعيد طرحها عام ١٩٧٥ ولكنها رفضت كذلك لأنها كانت فخا للقيادات الفلسطينيه فرفضتها هذه القيادات . هذا ما أردت أن أذكر به السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية . فبدعة الحكم الذاتي ابتدعها أول من ابتدعها الصهاينة الإسرائيليون ، وهي البدعة التي نتشدق نحن الآن بها وقد رفضتها القيادات الفلسطينية رفضا باتا .

نقول إن استمرار تطبيق إدارة إسرائيل للأراضي العربية المحتلة باسم إداره ذاتية رفضها الأردن ورفضتها منظمة التحرير الفلسطينية ورفضها الفلسطينيون أنفسهم وكاننا أخذنا نيابة عن إسرائيل حق تصفية الحقوق العربية المشروعة .

ثم أين هي القدس أيها الأخوة في هذه الاتفاقيه ؟ يقال إن القرار رقم ٢٤٢ يتناول الضفة الغربية وأن القدس جزء من الضفة الغربية . وماذا عن التصريحات القاطعة التي يدلي بها رئيس وزراء اسرائيل والتي يوجه بها حديثه إلى رئيس مجلس الوزراء المصري ويقول له فيها هذه هي حقيقة المعاهدة ؟ . . « إن القدس موحده وإننا على استعداد أن نحارب من أجل القدس » هذه هي كلمات رئيس وزراء اسرائيل . . يقول إن هذه هي حقيقة المعاهدة التي يجب أن يفهمها كل مصري ويجب أن يفهمها رئيس مجلس الوزراء المصري . « إن القدس موحدة عاصمة لاسرائيل » .

انتقل بعد ذلك بالحديث عن العلاقات الدبلوماسية ، إن العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بدرجة سفير ستنشأ بعد الانسحاب المبدئي بشهر ؟ كيف ذلك ؟ هل كان كل هذا الجهد وكل هذا الشد والجذب من أجل إرجاء إقامة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل لمدة شهر واحد ، فبعد أن كانت ستقام بعد ٩ أشهر جعلناها تقام بعد عشرة أشهر ؟ . . كنا قبل ذلك نقول : إنه لا يمكن إقامة هذه العلاقات الآن .

وإنني أذكر كلمات السيد رئيس الجمهورية عندما قال إن هذا الجيل لا يتحمل العلاقات الطبيعية مع إسرائيل . نحن فعلا لا نتحمل اليوم إقامة العلاقات الطبيعية مع اسرائيل ، وكان من الواجب ان نترك هذا الأمر للايام وللأجيال القادمة تقرره ، ولكن هذه الاتفاقية ألزمتنا بإقامة سفارة بعد شهر من الانسحاب المبدئي

والأكثر من ذلك أننا سنحتفل يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ . . .

السيد العضو توفيق سليمان :

بعودة العريش .

السيد العضو احمد ناصر :

لا . . ليس بعودة بالعريش ، وإنما سنحتفل بفتح الحدود بيننا وبين إسرائيل . إن المسألة لم تعد مسألة معاهدة ، وإنما أصبحت عملية وحدة بيننا وبين إسرائيل . قد يقال وما المانع من فتح الحدود ؟ وأقول : لا وألف لا .

إننا سنفتح الحدود مع إسرائيل يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ وسنحتفل بذلك وسيستقل أعضاء مجلس الشعب « عامل على باطل » إلى العريش . . إن الحدود بيننا وبين إسرائيل ستفتح ولم يكن قد تم تنفيذ أي بند من بنود المعاهدة . إن المسألة ليست مسألة معاهدة ، فلقد دخلنا في مخطط أكبر من المعاهدة . نحن نفتح الحدود . . نحن نزيل الحواجز . . نحن نحتفل ببعضنا البعض . . يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ ولم يمض على توقيع الاتفاقية سوى شهرين سفتح الحدود مع إسرائيل !

رئيس الجلسة :

ما هو الأساس الذي بنى عليه الأخ أحمد ناصر كلامه عن فتح الحدود مع إسرائيل يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ ؟

السيد العضو احمد ناصر :

إن الإعلام المصري . . الإعلام القومي والصحافة القومية هو الأساس الذي بنيت عليه كلامي .

السيد عبد الباري سليمان (وكيل الوزارة لشؤون مجلس الشعب) :

للأسف الشديد إن المعلومة التي يذكرها السيد العضو المتحدث ليس لها أصل إطلاقا إلا في مخيلته هو فقط . فلو رجعنا إلى اتفاقية السلام نجد أنها تنص على أن الانسحاب الأول يتم خلال تسعة أشهر ، وبعد ذلك يجري التفاوض بشأن العلاقات الطبيعية خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الفترة المحددة للأنسحاب الأول ، معنى ذلك أن هناك فترة مدتها ١٥ شهرا ليتم التفاوض على تطبيع العلاقات مع إسرائيل . فمن أين إذن أتى السيد العضو بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ ولم يبق على هذا التاريخ سوى شهر ونصف ؟ . . في حين أن تطبيع العلاقات سيجري بعد ١٥ شهرا ؟ . . من أين أتى بهذا الكلام ؟ . . لنكن موضوعيين ولنتحدث حديثا موضوعيا ، حديث النصوص .

إن الأخ الزميل ، قبل أن يكون عضو مجلس شعب ، فهو أيضا محام . . درس القانون ويستعمل هذا القانون كمحام . . والقانون نصوص . . وأمامنا في المعاهدة نصوص وعلينا أن نعالج هذه النصوص .

إن النصوص الموجودة في المعاهدة ، أيها الإخوة ، تختلف كل الاختلاف وبعيدة كل البعد عما يقوله الأخ الزميل . وعلينا أن نلتزم الموضوعية وأن نبعد عن الإثارة .

السيد العضو توفيق سليمان :

إن أحمد ناصر يتحدث عن معاهدة أخرى أتته من دول الرفض .

السيد العضو أحمد ناصر :

لقد أعطت مصر لاسرائيل كل شيء فما الذي أخذته مصر ؟ أعطينا إسرائيل كل ما طلبته وكل ما طالبت به ، فماذا أخذنا ؟ أخذنا سيناء التي عادت إلينا منطقة منزوعة السلاح بدرجات متفاوتة ، من تقييد للتسليح ، إلى تجريد وانعدام وسائل الدفاع الفعالة عن سيناء ، وكذلك المطارات المصرية في سيناء التي ستسلم إلينا ، محرم على مصر وجود الطائرات الحربية بها وأصبحت لمصر لأول مرة في التاريخ حدود عسكرية وحدود سياسية حدودنا العسكرية آخرها قناة السويس ، التي نستطيع أن نحرك فيها القوات كيفما شئنا ، حدودنا السياسية آخرها الحدود المتفق عليها بيننا وبين إسرائيل ، قيدت سيادة مصر على أراضيها ، وتم الاتفاق على أن وجود القوات الدولية في سيناء ، وطلب إلغائها أو تعديل وجودها ليس من اختصاص مجلس الأمن الدولي فقط وإنما بإشتراط إجماع الدول الخمس أصحاب حق « الفيتو » أي أن حكومة مصر لا تستطيع أن تخرج قوات الأمم المتحدة الموجودة فوق الأراضي المصرية - إن كانت مصالحها - اللفظ الذي أضيف إلى المعاهدة هو أنه بعد خمس سنوات يجوز لأحد الأطراف أن يطلب تعديل ترتيبات الأمن إلا أن ذلك لا يتم إلا بموافقة الطرف الآخر وهذا هو التجميل اللفظي الوحيد الذي أضيف إلى المعاهدة ، ثم إن

هذه الاتفاقية ـ أيها الاخوة ـ تتضمن تنازل الحكومة المصرية عن حقوق سيادية لا تملك أي حكومة أن تتنازل عنها ، هذه المعاهدة نقبل بمقتضاها التنازل عن مضيق تيران ، ومضيق تيران هذا مفروض أنه ممر إقليمي ، ممر إقليمي وليس ممرا دوليا ، إن البند (٢) من المادة الخامسة من معاهدة السلام ينص على « أن مضيق تيران ممر دولي » .

وهذا تنازل عن حقوق سيادية لا تملك أي حكومة أن تتفاوض فيها ، ثم أضافت إسرائيل ـ أيها الإخوة ـ إلى التحفظات التي كان مجلس الشعب المصري بحق قد طلبها ، أضافت إليها ـ والتي رفضت جميعها بالكامل ـ أن مصر قد قبلت بنص المادة (٣) بند (٢) من المعاهدة أن تتحول إلى قوة بوليسية لمطاردة الثورة الفلسطينية ، وفي نهاية المادة تكفلت مصر بتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى المحاكمة .

إن مشكلة المستوطنات التي اعتمدت لها إسرائيل منذ فترة ١٢,٥ مليون دولار ، ثم اعتمدت لها منذ أسبوعين ١٥ مليون دولار ، وقد صرح موشي ديان بعد توقيع المعاهدة مباشرة أي يوم ٢٩ أو ٣٠ مارس وقال بأن مشكلة المستوطنات ليست واردة وأنه ليس هناك اتفاق اطلاقا على مشكلة المستوطنات ، وسوف نستمر في إقامة المستوطنات .

هل استطعنا ـ أيها الإخوة ـ أن نجعل من امريكا شريكا كاملا ، كما قال المفاوض المصري ؟ الفكرة هو أن نحيد امريكا ، هل نحن بتوقيعنا على هذه التنازلات الرهيبة والتي لا يملك أي مفاوض أن يتنازل عنها ، ولا يملك أي شخص ، بالغاً ما بلغ ، أن يقدمها لدولة ما زالت عدوا ، وقد كان من المقترح أن يحضر بيغن إلى مجلس الشعب ، وكان من بين برنامج زيارته إلقاء خطاب في مجلس الشعب وهو رئيس دولة ما زالت دولة مواجهة ودولة حرب مع مصر ؟ هل استطعنا أن نحيد الجانب الامريكي؟

هل استطاعت مصر بما قدمته من تنازلات ـ لا يملك أي فرد أن يتنازل عنها أن يحيّد امريكا؟ إنني أقول وأردد كما رددت أقوال الرئيس محمد أنور السادات ، وكما رددت أقوال مناحيم بيغن ، فإنني أردد ما قاله الرئيس كارتر في الكنيست الإسرائيلي : « دعوني أكرر ما قلته لرئيس الوزراء بيغن في العالم الماضي أمام البيت الأبيض في عيد تأسيس دولة إسرائيل الحديثة والمستقلة ، وإليكم ما قلته : طوال ثلاثين عاما وقفنا إلى جانب دولة إسرائيل الأبية والمستقلة ، وأستطيع القول دون تحفظ كرئيس للولايات المتحدة أننا سنظل على هذا الموقف لمدة ثلاثين عاما أخرى بل إلى الأبد » ثم أضاف « وأنا أعرف وأتفهم القلق الذي تشعرون به وأنتم تبحثون أهمية الخيارات التي سيتعين مواجهتها حتى إبرام معاهدة سلام بين إسرائيل وبين مصر ، وإذ يقترب موعد هذه الخيارات عليكم أن تذكروا التعهد الذي ألتزم به أمامكم اليوم ثانية وهو أن الولايات المتحدة لن تساعد على الاطلاق على أي اتفاق أو أي إجراء يمكن أن يعرض أمن إسرائيل للخطر » .

حيدنا امريكا ، وعملناها شريكاً كاملاً؟! ابداً ونأتي في ٢٥ مارس قبل توقيع المعاهدة بـ ٢٤ ساعة ، ويعطى اتفاق ضمان بين امريكا وبين إسرائيل ، ويأتي السيد رئيس مجلس الوزراء المصري يقول : بأنه على الرغم من هذا الاتفاق إلا أننا مصممون على التوقيع ، بتاريخ ٢٥ / ٣ أي قبل التوقيع بيوم واحد .

أيها الإخوة :

كنت أتمنى لهذه المعاهدة الخطيرة التي تمثل منعطفا حادا في تاريخ الأمة العربية أن تحظى بما يجب أن تحظى به ، لقد انتهينا من الاجتماع المشترك للجنة العلاقات الخارجية والشؤون العربية والأمن القومي أول أمس الساعة الواحدة صباحا ، ولم يوزع علينا تقرير اللجنة إلا صباح اليوم عند دخولنا الجلسة ، فبأي حق يوزع التقرير على النواب عند دخولهم الجلسة عن أخطر مشكلة في تاريخ الأمة العربية ، تقرير مكون من ٨٠ أو ٩٠ صفحة يعرض ويطلب منا مناقشته في أخطر قضية ، ثم إن السيد رئيس اللجنة قد أورد في الصفحة (١٢) من التقرير ما يخالف صريح اللائحة الداخلية للمجلس عندما ذكر « وقد صدر قرار اللجنة بأغلبية أعضائها على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم الحزبية ، وقد ظهرت بعض الاراء» آراء من . . . ؟ « عبر عنها أقلية من الاعضاء» .

(اصوات . مقاطعة)

إنني لا أقول بأن يكتب لي ، ولكن يكتب للتاريخ ، يكتب لأولادنا وأحفادنا ، حتى يعرفوا من الذي وافق ومن الذي عارض ، ولكن أن يأتي التقرير ويقول « . . . وقد ظهرت بعض الآراء عبر عنها أقلية » أقول : لا . . إن السيد رئيس اللجنة قد خالف بهذا صريح نص المادتين ٩٢ ، ٩٦ من اللائحة الداخلية وقد كان يجب أن تذكر أسماء المعارضين .

أيها الإخوة :

إن قلب مصر لينبض بالأسى ، ويفيض بالدم على سالف أمجاد الوطن التي ذهبت في خدمة المد الامريكي وفي مساندة الاستعمار الصهيوني . إن قلعة الحرية في الوطن العربي قد تدهورت حصونها وزلزلت أعلامها ، وعاص منها الشعور الوطني ، وصارت إلى مأتم في هذه الاتفاقية ، وإنني أعيذ جماهير الشعب أن تخدعها شعارات كاذبة وملفقة ، إذ صورت الاحتلال الصهيوني الدائم لتراب مصر على أنه سلام لها ، وما أتعس هذا السلام ، إذ تلاحق علينا أيام سوداء في نصوص الاتفاقية القاتمة الحالكة تخادع المواطنين ولن تخدعهم ،فتالله لن تغيب الحقيقة كثيرا ، ولسوف تنكشف صبحا ، انما يخادعون الله ويخادعون أنفسهم ، وأنا أقول لكم ـ أيها الإخوة ـ إنني أذكركم بشيء تعلمونه جيدا إن إمام الشهداء الحسين حينما قاتل في نفر من رحاله حتى استشهدوا جميعا فلما بترت ذراعه حارب بذراع واحدة ، ولم يستسلم لسلام شائن . وخالد بن الوليد يقاتل حتى إذا مات رغم أنفه قال وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة . « لقد حاربت مائة موقعة وليس في جسدي موضع إلا وفيه طعنة رمح أو ضربة سيف ، وها أنادا أموت كما يموت البعير ، فلا نامت أعين الجبناء » إن تاريخ العروبة والإسلام لا يعرف سلاما مهيض الجناح ولكنه كان يستخلص حقه دواما بحد السيف وبصلابة الرمح . وأهدي إلى السادة نواب الحزب الوطني الديموقراطى قولة الزعيم الثاني للحزب الوطني المناضل محمد فريد حين قال : « إننا نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لا نعرف التفريط في حقوق بلادنا » .

لقد بلّغت . اللهم فاشهد ، وأشكركم على حسن استماعكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ج ـ موقف حزب العمل الاشتراكي :

(١) تعقيب ابراهيم شكري رئيس الحزب(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، الإخوة الأعضاء .

إن هذه اللحظات لا يمكن أن تكون منفصلة عن تاريخنا الحديث ، بل عن تاريخنا كله ، تاريخنا بكل مراحله ، بكل المراحل التي سار فيها الشعب المصري ، والتي قدم فيها الكثير ، ليثبت وجوده في هذه البقعة من العالم ، وليقوم بدوره الحضاري .

وليس غريبا أن نجد أن الرئيس السادات في خطابه ، ذكرنا بالشهداء ووقفنا تحية لهم ، وليس أيضا غريبا أن نجد أن السيد رئيس مجلس الوزراء عندما يتحدث أيضا ، يذكر الشهداء ويقف تحية لهم ، لأنه إذا كان الحديث هو

(*) استناداً الى : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الحادية والستين المعقودة صباح يوم الثلاثاء ١٣ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩هـ ، الموافق ١٠ من ابريل سنة ١٩٧٩م ([القاهرة]: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩) (طبعة مؤقتة) .

حديث السلام ، فإن هذا الحديث عن السلام ومعاهدة السلام لا ينفصل أبدا عن حديث المعارك والشهداء ، لأن هذا الموقف ، وهذه النتيجة ليست إلا حصيلة لهذه التضحيات الكبيرة ، وهذه التضحيات الغالية التي قدمها الشعب بشرف ، وقدمها الشعب دائما بعطاء ، إذ لم يكن الشعب متخلفا أبدا ، وإذا كانت النتائج في الحروب السابقة أو في بعضها - ما عدا حرب سنة ١٩٧٣ - لم تكن في صالح مصر ، ولا في صالح العرب فإن الكثير من الأخطاء يقع على القيادات التي كانت تقود هذه المراحل ، ولكن الشعب كان دائما مستعدا لأن يبذل ، مستعدا لأن يقدم ، مستعدا أن يقوم بواجبه ، ولا أدل على ذلك من النتائج التي حصلنا عليها في سنة ١٩٧٣ .

إننا اليوم نبدأ طريقا غير الطريق الذي سلكناه في مدى ثلاثين عاما ، والتي كانت - ما عدا حرب ١٩٧٣ - نتيجته دائما في غير صالحنا ، حتى حرب ١٩٥٦ ، التي صورت بصورة غير الصورة الحقيقية عن نتائجها ، وعن الوضع الذي كان موجودا فيها ، ولا أدل على ذلك من الكلمات التي سمعناها نحن هنا من الفريق فوزي ، عندما أتى ليحدثنا - وكثير من الأعضاء الموجودين الآن في هذه القاعة كانوا موجودين في مجلس الأمة في ذلك الوقت - عن كيف وقعت هزيمة ١٩٦٧ ، فقد قال بالحرف الواحد « إن هذه النتائج وإن هذه النكسة - كما كانوا يسمونها - بدأت منذ سنة ١٩٥٦ » .

وتفسيره في ذلك بعبارة واضحة ومحددة أنه قال « إنه كان هناك انتصار سياسي صور على أنه انتصار عسكري ، وبذلك أسس على نتائج خاطئة ، وبدأ من ذلك التاريخ يقال إننا أحرزنا نتائج عسكرية في سنة ١٩٥٦ وهو أمر خاطىء ، لأن النتائج كانت نتائج سياسية فقط » .

وعلى ذلك فإن حرب ١٩٥٦ التي صورت بهذه الصورة ، كانت أيضا في صالح إسرائيل لأنها منذ ذلك الوقت كانت تمر في الممرات المائية بما فيها مضيق شرم الشيخ ، ما عدا قناة السويس وكان هذا الوضع مخفيا عن الشعب في ذلك الوقت ، ولم يظهر إلا في سنة ١٩٦٧ ، ولم تظهر حقيقة الأمر إلا بعد أحد عشر عاما من إخفاء هذه الحقيقة .

وحرب ١٩٥٦ ، التي صورت على أنها كانت انتصارا ، كان فيها كسب كبير لإسرائيل في تلك النقطة ، وهي ليست بالقليلة لأنها فتحت لها كل الآفاق بالنسبة لتقوية اقتصادها في البلاد الأفريقية وفي الشرق الأقصى .

وعلى هذا ، فإننا عندما نبدأ الآن طريق السلام ، وهو طريق لا شك أن له مقتضياته ، وله ظروفه ، وله الكثير من الإجراءات التي نضطر وسنضطر أن نقيمها أو أن نتعامل على أساسها ، وهذه المقتضيات هي التي تجعل الكثير من الإخوة والزملاء لهم ملاحظات على مقتضيات السلام ، كيف يمكن أن نفعل ذلك ؟ كيف نتعامل بذلك ؟ . . كيف نسرع بذلك ؟ . . الخ .

كل هذه أسباب تتعلق بنفس الأساس الذي سنتعامل عليه وهو أننا اخترنا طريق السلام ، وهذا الطريق يختلف تماما عن طريق الحرب ، وعن طريق فض القضية عن طريق نصر عسكري حاسم من جهتنا ، ومن جهة العرب ، وهذا بكل التوقعات وبكل الحسابات ، بعيد في وقتنا هذا ، ولذلك فعندما نتوجه إلى السلام ونتحدث عن مقتضيات هذا السلام فيجب ألا يقال أبدا إن هناك كثيرا من المسائل لا يمكن تناولها بالحديث أو العمل أو يجب ألا نخوض فيها ، لأن مقتضيات السلام هي مقتضيات بعيدة عن مقتضيات الحرب تماما . .

(وهنا حضر السيد الدكتور رئيس المجلس ، وتولى رئاسة الجلسة) .

ولا أريد ، أيها الإخوة الزملاء ، أن أتحدث في تفاصيل بنود هذه المعاهدة ، وسأترك بعض جوانب هذه التفاصيل للإخوة الزملاء من أعضاء حزب العمل ، إنما سأتحدث في ملاحظات عامة تتعلق بالمعاهدة وظروفها والكيفية التي قدمت بها .

بدايةً ، بالنسبة للوثائق التي قدمت ، فإنني أود القول انها هي كل الوثائق التي دار عليها التعاقد ، ولا توجد أبدا وثائق أخرى يمكن أن تكون جانبية أو سرية ، وذلك ما تأكدت منه حينما حضرت جلسة مجلس الوزراء .

(تصفيق) .

ودارت المناقشات أمامي صريحة وواضحة من جميع الوزراء وكانت هذه ـ بطبيعة الحال ـ من النقاط التي أثيرت وتحدث فيها البعض ، إذن ، فالوثائق والملاحق التي قدمت هي كل ما يتصل بهذا الموضوع .

ولذلك يجب علينا جميعا ألا نسمع أو ننصت لأي حديث يقال هنا أو هناك ، سواء كان في مصر أو خارجها على أن هناك أمورا أو موضوعات أخرى قد اتفق عليها ، أو أنه مفهوم أن هذه المعاهدة سيكون لها اعتبارات أخرى ليست واردة في الوثائق الموجودة ، ولا أدل على ذلك من أنه حتى خطاب التفاهم الذي أبرم بين أميركا وبين إسرائيل قد تم الرد عليه ونشر هذا الرد وكانت ردود مصر واضحة ، وكان موقف السيد رئيس مجلس الوزراء واضحا وصلبا ، وكان النشر بصورة تبين تماما أننا لا نقبل أبداً أن يكون هناك موقف مترتب على هذه المعاهدة لم ندخل فيه طرفا ولم نناقشهُ ، أو أن هناك أطرافا تحاول أن ترتب على المعاهدة موقفا معينا لا نشترك فيه ولا نعترف به .

ولذلك فقد رفض المفاوض المصري هذا الموقف ، وأيضا رفضته اللجنة التي وضعت التقرير الذي نحن بصدد مناقشته ، وأنا أيضا باسم حزب العمل أقول إننا نرفض هذا الموقف تماما ، ولا يمكن أبدا أن نتصور أننا بهذه المعاهدة نعطي أي جانب من الجوانب أو أي قوة من القوى مركزا ممتازا ، أو مصالح معينة هنا ، فموقفنا واضح فإننا مع العرب ، وإننا في موقف عدم الانحياز ، وإننا مع الدول المحبة للسلام في العالم ، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون هذا واضحاً ومبينا ، وهذه أول ملاحظة من الملاحظات العامة .

أما الملاحظة الثانية فهي أن التقرير الذي قدمه السيد رئيس مجلس الوزراء للمجلس كان موضوعيا ومحددا في كل كلمة من كلماته ، لذا فإنني احيي هذا التقرير تماماً .

(تصفيق) .

واحيي تلك العبارات التي تحدث بها ، في النتائج الأخيرة من التقرير ، عندما قال إن ما حصلنا عليه ليس إلا بداية الطريق ، وهذا كلام عظيم نحييه ونقدره ، ويجب أن نعرف أن المفاوض المصري يعلم أن ما تم هو بداية لطريق طويل ، وعلينا أن نجتاز هذا الطريق بثقة وقوة واطمئنان ، فنحن نعرف الأهداف التي نريد أن نصل إليها ، ثم كان توضيحه لدور مصر بالنسبة لفترة الانتقال للحكم الذاتي الفلسطيني ، وكيف أن مصر عليها أن تساند وتساعد الفلسطينيين على إقامة دولتهم وعلى إقامة هذا النظام ، لأن هذه الدولة وهذه الحكومة الجديدة التي ستقام هناك لا بد أن تكون محتاجة إلى الكثير من المساندة في جميع النواحي التي تقيم حكما صحيحا في منطقة ما ، ألا وهي الضفة الغربية وقطاع غزة .

كذلك أوضح التقرير أن مصر ستكون مع الفلسطينيين في كل هذا ، كما أنه في نهاية التقرير قدم تعهدا عظيما بأن المفاوض المصري ، ومصر كلها شعبا وحكومة وكذلك أيضا مجلس الشعب سنواصل جميعا هذا الطريق ، طريق النضال الذي تحدث عنه التقرير لكي نحقق النتائج التي نريدها . وهي النتائج المحددة بتحرير الأرض العربية جميعها ، وأيضا بإقامة دولة فلسطين وأيضا بالسيادة العربية على القدس العربية ، وأيضا بالسلام والأمان والاطمئنان الشامل للمنطقة كلها ، هذا التعهد قد تم أمام مجلسكم ، وعندما يتم هذا التعهد هنا في هذا المكان المقدس يجب أن نحترمه وأن نقدره ، كما يجب أن نعرف أن هذا التعهد وراءه عمل ، وعمل كبير جدا بإذن الله .

وهنا أنتقل إلى الحديث عما سيحدث بعد التصديق على المعاهدة ، حيث إن موضوع النصوص ، وما ترمي إليه ، وتفسيراتها . . . الخ ، قد تناوله السادة أعضاء المجلس من جميع جوانبه ، ولذلك فان ما يهمني هو ما بعد

التصديق على المعاهدة ، وماذا يمكن أن يكون طريقنا ، وكيف يمكن أن نستثمر الايجابيات الكثيرة الموجودة في بنود المعاهدة .

ولا شك أنه كانت هناك ملاحظات من بعض السادة الأعضاء على موضوع تطبيع العلاقات بيننا وبين إسرائيل ، فهذا الموضوع قد تناوله الكثيرون من الناحية السلبية التي تقول إن إسرائيل قد حرصت على أن تجعل هذا التطبيع يتم بأسرع ما يمكن ، وحددت مواقيت منها تسعة أشهر من تاريخ التصديق بالنسبة لبعض النواحي ، ومنها ستة أشهر بعد التسعة الأشهر الأولى حتى تكون هناك علاقات ثقافيه واقتصادية وتجارية . . . الخ .

وكل هذا منصوص عليه ـ حقيقه ـ في المعاهدة ، وقد أخذ هذا على أنه نوع من السلبية بالنسبة لمصر .

ولكنني أقول إن طبيعة الأمور أنه إذا كنا سنقيم سلاما مع إسرائيل ، فلا شك أن هذا السلام في تفكيرها له قواعد وله ضوابط ، وأنها تريد أن تنتفع بهذا المناخ الذي يسوده السلام ، وكذلك فهي تسرع وتحاول أن تجعل هذا التحديد نوعا من الربط بيننا وبينها في خطوات وفي توقيتات محددة ، ولكنني أقول وبكل وضوح إن هذه العلاقات ـ كما تعرفون أيها الإخوة الزملاء ـ لا يمكن أبدا أن تقاس بمقدار معين ، أو أن يجبر أحد الجانبين على إقامتها بمقدار معين ، فهذه المسائل كلها ستكون متصلة بهيئات وأشخاص كثيرين ، كما ستكون متصلة بلجان وشركات وهيئات . . ألخ ، وهذه كلها أمور متسعه وكبيرة ، ولا يمكن تحديدها أو وضعها في عبارات ، والعبارات التي وضعتها إسرائيل إنما هي لكي تطمئن على أن تكون هناك علاقات ، ومع ذلك فما زالت الخيوط في أيدينا تماما لأن هذه العلاقات يمكن أن تكون على حد أدنى ثم تتصاعد إلى المجالات التي نرى فيها فائدة لنا من هذا التصعيد ، وهذا التكبير وهذا التضخيم .

ولذلك فإنه لا بد من استخدام هذه الأمور بحيث تكون متوازنة تماما مع تنفيذ بنود المعاهدة التي نحرص على إتمامها ، وأقصد بذلك إقامة الحكم الذاتي للفلسطينيين لأن هذه النقطة من أصعب النقاط ، وستكون هناك مشقة كبيرة في تحقيقها بالصورة التي نراها محققة للصالح العام .

ولذا فإنه بالتوازي مع النتائج التي يمكن أن نحققها في هذا الجانب ، يمكن أن يكون هناك تواز أيضا في تطبيع هذه العلاقات ، ولذا فإنني أرى أن هذه النقطة ليست بالصورة السلبية الكاملة التي يراها البعض ، بل إنني أرى أن تكون ورقة إيجابية في أيدينا يمكن بها أن نحقق نتائج متوازية مع مصالحنا ، ومع ما نريده من تنفيذ هذه المعاهدة بالصورة التي تحقق هذه المصالح ، خاصة بالنسبة للشق الذي تحدثنا عنه ، وهو إقامة الحكم الذاتي للفلسطينيين .

وهناك نقطة أخرى أود أن أتحدث بشأنها ، وهي موضوع الثلاث السنوات ، لا شك أن موضوع الجلاء الأول في تسعة أشهر ، مبين وموضح بالمناطق ، وأيضا بالأشهر وبالأيام .

أما بالنسبة لفترة الثلاث السنوات فإنني أود القول بإن هناك خطة طويلة بعد فترة التسعة الأشهر تستغرق نحو سنتين وثلاثة أشهر ، أي أنها من الآن وحتى نهاية المدة ستكون ثلاث سنوات ، إن المعاهدة تنص على أن المدة لا تجاوز ثلاث سنوات ، أي أن هذه المدة هي الحد الأقصى ، ولكن أيضا يمكن أن تكون أقل من ذلك ، ويمكن أن تدخل هذه النقطة باستمرار في محاولاتنا للانتفاع بها حتى لو كان انتفاعا جزئيا ولا يمس ما أرادته إسرائيل وقصدته من الاحتفاظ بهذه المنطقة لمثل هذه الفترة الطويلة ، حيث تقول إنها تنشىء مطارات في منطقة أخرى ، وأن هذه المطارات ستحتاج وقتا طويلا لإقامتها ، ولذلك فإنها تحتفظ بهذه المنطقة لهذا السبب .

كما يمكن أيضا ـ بغير المساس بحق إسرائيل في استعمال المطارات الحربية في هذه المنطقة الأخيرة ، وهي المنطقة الثالثة ـ أن تكون هناك اتفاقات ضمنية بين مصر وإسرائيل ، ومع اللجان الفنية لكي يكون هناك سماح للمصريين وللجان الفنية المصرية وللخبراء أن يتواجدوا في هذه المنطقة لدراستها ودراسة مشروعاتها ، حتى نكون على أتم الاستعداد بعد فترة الجلاء لاستغلال هذه المنطقة ، ولذلك أقول إن هذا الموضوع يمكن أن يدرس لأن هذه المنطقة هي منطقة غنية جدا بالمعادن ، ويمكن أن يكون هناك اتفاق ضمني بيننا وبين إسرائيل على ألا تستنزف موارد هذه

المنطقة ، على أساس أنها ما زالت تحت أيديهم ، إذ إن الحكمة في وجودها في أيديهم لهذه الفترة هي حكمة أمن وليست حكمة أخرى .

ولذلك فعندما يكون هذا الموضوع مثارا أيضا فإنه يمكن إثارته بغير خروج عن بنود أو نصوص المعاهدة ، هذا لأننا لا نقول إنها لا تستعمل هذه المطارات في مدة الثلاث السنوات ، أو لا يكون لها الأمن الكافي في هذه المنطقة في الثلاث السنوات ، إنما نقول دعونا أيضا ندرس أرضنا ودعونا أيضا نستعد لمشروعاتنا ، وأيضا فلنحذر من استنزاف موارد هذه المنطقة من جانب إسرائيل .

الملاحظة الثالثة وتتعلق بالموقف العربي وما يترتب على التصديق على هذه المعاهدة . مما لا شك فيه أن ردود الفعل الانفعالية التي رأيناها وما ترتب عليها من قرارات لا يمكن أن تنفع القضية على أية صورة من الصور، ومن ثم فهي لا تجدي ، ومن هنا فلقد كان الافضل من ذلك التفكير في كيفية مساعدة الموقف العربي ككل لتحقيق نتائج إيجابية في النقاط التي لم نتمكن من تحقيق نتائج كاملة فيها حتى الآن ، هذا هو التصور الإيجابي لما يمكن أن تقوم به الدول العربية ، لأن ما يجري الآن نحن نراه شيئا خاطئا ، وخطيئة في حق القضية العربيه وفي حق العروبة .

ومما لا شك فيه أننا يجب أن نكون حذرين في هذه النقطة ، ذلك لأن هناك دولا للرفض سيئة في مسلكها من بداية الأمر ، ولا تضمر إلا السوء لمصر القوية ، ولقد استطاعت هذه الدول بالفعل أن تجر وراءها في بعض المواقف بقية الدول العربية ، ومن هنا فإني أقول إن مصر الرسمية ـ كما جاء على لسان رئيس مجلس الوزراء بالمجلس ، وما أوضحه بلجان المجلس ـ ستكون حريصة على ألا تكون هي البادئة باتخاذ أي إجراء يمكن أن يحمل أية إساءة إلى التضامن العربي ، أو التعاون العربي ، وأننا سنكون حذرين باستمرار في هذه النقطة .

وإنني أرى أن معالجة هذا الموقف تتطلب أكثر من هذا ، تتطلب منا الصبر ، وأن نحاول بالفعل إيجاد طريق إلى تلك الدول التى كانت لها مواقف معتدلة منذ فترة قريبة جدا ، فهناك بعض الدول نحن نعرف حقيقة مشاعرها نحونا ، ومن ثم فإن وقوعها تحت ظروف ضاغطة معينة اضطرتها لأن تأخذ خطا معينا الآن ، ولذلك فعلينا أن نسعى للوصول إلى هذه الدول حتى لا نتركها تقع تحت يد هذه الضغوط التي تقوم بها الدول الرافضة ، تلك الدول التي لا يمكن ان اقول عنها بأنها تحكم الآن بالطريقة المتعارف عليها في العلاقات الدولية ، خاصة بعد تلك التصريحات التي ادلى بها رؤساء العراق وغيرها من التصريحات .

إذن فعلينا أن ننتبه تماما وأن نفوت عليهم هذه الفرصة ، ومن ثم يجب ألا نساعدهم في أن يجذبوا إليهم الكثير من الدول العربية .

وإنني لعلي ثقة بأن هذا ما سيقوم به المفاوض المصري ، وما ستقوم به مصر على المستوى الرسمي .

وإنني لعلي يقين من أن الرئيس السادات بمهارته وأيضا بتقديره للأمور اللذين مكناه من أن يجعل دول العالم أجمع تقدر موقف مصر الحقيقي ، وتقدر حقيقة الصراع الإسرائيلي العربي ، وأيضا جعلته يحيد أقوى قوة في العالم وهي أميركا في القضية ، ومن ثم جعلها تشارك في حل هذه القضية .

وإنني لعلي ثقة من أن الرجال الذين قدروا هذا التقدير ، وقيموا هذا التقييم ، وأعملوا هذا التفكير سوف يجدون الطريق للوصول إلى هذه الدول حتى لا نطيل هذه الفترة التي تبدو الآن وكأنها فترة قطيعة بين كثير من الدول العربية وبين مصر ، ومما لا شك فيه أن ما يساعدنا على تحريك هذا الموقف في الاتجاه السليم ، وفي الاتجاه الصحيح بحيث يصبح الاتجاه في صالحنا ، وفي صالح القضية هو ما نتخذه من خطوات وما نحرزه من خطوات ونتائج سريعة بالنسبة لإقامة الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . فمما لا شك فيه أن تحقيق نتائج سريعة ، والسعي في هذا الاتجاه ، سوف يكون عاملا قويا يعمل لصالحنا ، ومن ثم يمكن أن يكون منفذا لمسائل أخرى قد تساعد على تحسين الموقف بعد ذلك .

أنتقل بعد هذا للحديث عن المساعدات العربية التي استمعنا بالأمس إلى حديث طويل عنها ، ولقد أوضح حديث الأمس حجم المساعدات العربية في السنوات الأخيرة من سنة ١٩٦٧ حتى الآن ، والبعض يحلو له أن يقارن بين المساعدات التي تقدمها الدول العربية أو قدمتها ، وبين المساعدات التي يمكن أن نتلقاها من جهات أخرى .

ويهمني أن أقول هنا بكل وضوح إنه لا المساعدات العربية ولا المساعدات الأجنبية ، يمكن أن تكون هي الأساس لتنميتنا ، كما أنها لا يمكن أن تكون الأساس لتقدمنا ، ذلك لأن مصر القوية بمواردها وبابنائها يمكن بإذن الله أن تستغني عن هذه المساعدات سواء كانت عربية أو غير عربية ، وهذا هو الطريق الذي يجب أن نسلكه ، ولقد كانت مصر دائما عزيزة وقوية ، وهي التي كانت تقدم دائما المساعدات لمن حولها من الدول ولم تكن هي التي تتلقى المساعدات .

(تصفيق) .

وفي هذه النقطة أود أن أقول إن الشيطان في بعض الأحيان يوسوس لي ويقول إنه ربما كان بعض حكام البلاد العربية لا يحبون أن يروا مصر قوية ، بل يحبون أن يروها ضعيفة محتاجة إلى مساعداتهم ، وهذه نظرة خاطئة وقصيرة النظر وهي نظرة انانية من بعض هؤلاء . فمصر القوية مصر العزيزة هي دائما قوة للعرب ، بل قوة للمنطقة ، بل قوة للسلام ، ولقد كان هذا هو موقف مصر دائما .

لذا فإنني أتجاوز عن هذه الأفكار وأقول إنه يتعين علينا أن نعمل ، وأن نقوي أنفسنا ، ولا يمكن أبدا أن ننظر إلى الخلف حين كانت تقدم لنا المساعدات ، فلقد كان هذا في ظروف معينة آلت بنا نتيجة لهذه الحروب ونتيجة لحرب سنة ١٩٦٧ بالذات ، والتي تقرر بعدها تقديم معونات لمصر سواء في مؤتمر الخرطوم أو في المؤتمرات الأخرى .

أما اليوم ففي ظل مصر التي تنعم بالسلام والتي يمكنها أن تستغل كل مواردها ، فإنني أؤكد لكم أننا خلال بضع سنوات لن نكون في حاجة إلى هذه المساعدات .

ويهمني أن تكون هذه النقطة واضحة لأن البعض يتحدث عن هذه المعونات التي تريد بعض الدول أن تجعل منها نوعا من الوصاية على مصر ، وإنني أصارحكم أيها الإخوة الزملاء أنني شاهدت بعيني هذه الصورة ، ولم يكن هذا بالوهم أو الخيال أو من خلال حديث ينقل اليّ من أحد ، وإنني في هذا لا أذيع سرا ، لأن مثل هذه الأمور لا تعتبر أسرارا ، فعندما كنت بالوزارة شاركت في المؤتمر الذي عقده البنك الدولي في باريس لكل الأطراف التي تساند مصر ماليا ، أو تقدم لها قروضا أو معونات أو مساندات . فماذا طالب الإخوة العرب في هذا المؤتمر ؟ لقد رأيتهم يطالبون بمكتب دائم أو لجنة دائمة يكون مقرها القاهرة ، أي أنهم لم يكتفوا بالمؤتمرات التي تنعقد كل سنتين لمراجعة القروض والمعونات وكيفية الإنفاق . . . إلخ ، إنما يريدون مكتبا دائما مثل صندوق الدين في الماضي .

لقد رفض الجانب المصري هذا الحديث ، ولكن كانت هذه هي نيتهم ، وكان هذا هو الطريق الذي يريدون أن يروا مصر من خلاله ، فهم يريدون أن يروا مصر تحت الوصاية عن طريق هذه اللجنة التي يقترحونها ، ولقد سمعتم أن كثيرا من المساعدات لم تكن مساعدات بل هي قروض ، هذا هو الذي رأيته بعيني ، وهذا ما أرفضه وترفضونه معي ، وستبقى مصر بإذن الله قوية متحررة الإرادة .

(تصفيق حاد)

لا أريد - أيها الزملاء وأيها الإخوة - أن أطيل عليكم ، لأن الموقف في الواقع لا يحتاج إلى كلام كثير ، وهناك الزملاء الذين سوف يتحدثون أيضا باسم حزب العمل ، ولقد اجتمعنا في حزب العمل عدة اجتماعات وناقشنا المعاهدة ، وناقشنا الظروف التي تمر بها البلاد ، ولقد كانت الغالبية الساحقة من أعضاء مجلس الشعب والهيئة البرلمانية لحزب العمل الاشتراكي موافقة على المعاهدة .

(تصفيق حاد) .

وكانت هناك قلة لها بعض التحفظات ، ولذا فإنني باسم حزب العمل الاشتراكي أعلن موافقتنا على المعاهدة .

(تصفيق) .

موافقة المتيقن الدارس وليست موافقة المنبهر ، موافقة من يقدر ما هو ممكن وما يجب أن يتحقق مستقبلا ، موافقة من يقدر أن المراحل القادمة أشق بكثير من المراحل التي قطعناها وتستلزم كل المساندة لجعل هذه الخطوة التي تمت بداية موفقة لإحلال السلام الدائم والشامل للمنطقة ، وتحرير جميع الأراضي العربية ، وإقامة دولة فلسطين ، والسيادة العربية على القدس العربية . نوافق الآن ولكن فرحتنا نعلنها عندما نتسلم العريش والطور والممرات وكل سيناء .

(تصفيق) .

وستتم سعادتنا بإذن الله عندما نصلي معا في القدس العربية تحت السيادة العربية .

(تصفيق) .

وعندما نتبادل السفراء مع دولة فلسطين بإذن الله .

(تصفيق) .

تحية لشهداء مصر . تحية لأبطال مصر . تحية لشعب مصر . تحية لصاحب قرار ٦ أكتوبر ، وصاحب مبادرة السلام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق حاد) .

٢ ـ بيان حزب العمل الاشتراكي في ١٣ آذار / مارس ١٩٨١ رفض اتفاقيات كامب ديفيد وملحقاتها(*)

اعلن حزب العمل الاشتراكي بيانا رفض فيه اتفاقيات كامب ديفيد وملحقاتها . تضمن البيان موقف الحزب منذ بيانه الاول الذي اصدره في ابريل ١٩٧٩ الذي تضمن التحفظات السبعة على الاتفاقيات وعلى ضوء مرور حوالى سنتين على هذا البيان من اجراءات التطبيع وتنكر اسرائيل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ارضه وفيما يلي نص بيان الحزب :

في مثل هذا اليوم من العام الماضي رفعنا نحن ابناء حزب العمل الاشتراكي في حفل حزين ، وسط حشد من المناضلين والمجاهدين الذين يمثلون العديد من الاحزاب والهيئات والمنظمات العلم الفلسطيني في ساحة المقر الرئيسي للحزب في الوقت الذي قام الالاف من المواطنين بتعليقه على دورهم ومحلاتهم ولصقه على سياراتهم وحقائبهم ووضعه على صدورهم ، وذلك في مواجهة علم اسرائيل الذي رفع في نفس اليوم على مبنى مقام على ارض مصر الطاهرة الذي اتخذ مقرا لسفارتها وذلك احتجاجا على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين مصر واسرائيل التي لا زالت تحتل بقواتها العسكرية أراضي في أربع دول عربية ، وتأكيدا على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره واقامة دولته على ارضه واعلانا عن اصرارنا على مساندة شعب مصر لهذا الحق الذي لا يمكن أن يتحقق السلام الشامل في المنطقة دون الاعتراف به او أن يطمئن على امننا القومي الا في اطار الأمن القومي المستقر في المنطقة العربية باسرها .

(*) استناداً الى : الشعب (حزب العمل الاشتراكي ، مصر) ، (٣ آذار / مارس ١٩٨١) .

واستعادة لموقف حزب العمل الاشتراكي من المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، فان الحزب سنى أن أصدر بعد دراستها بيانا الى جماهير الشعب في الوطن العربي بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٧٩ موضحا فيه رأيه في السبع نقاط التالية :

١ ـ أن توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية هو خطوة أولى لمشوار طويل نحو تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط ، وأن هذه الخطوة لا بد أن تتلوها خطوات أخرى عاجلة وحاسمة لجلاء اسرائيل الكامل عن الاراضي العربية المحتلة في سوريا وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس .

٢ ـ ان تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ، لا يمكن ان يتوافر له المناخ المناسب الا بعد اتمام الانسحاب الكامل من سيناء كلها . وان النص في ملاحق المعاهدة على ان يعقد بين مصر واسرائيل اتفاق ثقافي وآخر تجاري وثالث للطيران المدني خلال ستة أشهر من الانسحاب المبدئي هو تعنت من الجانب الاسرائيلي فضلا عن أن اسرائيل لا يمكن ان تكسب الاقتناع الكامل للشعب المصري بهذه الاتفاقات الا بعد أن تجلو قواتها عن كل شبر من الاراضي المحتلة والا بعد ان يتوقف ساسة اسرائيل عن استخدام اسلوب المراوغة والتفسيرات المتناقضة مع روح المعاهدة ونصوصها فضلا عن التصريحات المستندة الى تفكير عنصري .

٣ ـ كما يتوجه الحزب بالدعوة الى جماهير الشعب المصري للحرص على اليقظة التامة لمواجهة النتائج المترتبة على توقيع المعاهدة حتى لا تستغل اسرائيل ايمان الشعب المصري وحبه للسلام لتتغلغل في اسواقه التجارية وتستثمر الموقف لتحقيق مصالح اسرائيل الاقتصادية على حساب اقتصادنا القومي .

٤ ـ ان التضامن العربي هو احد الركائز الرئيسية لانتصار القضية العربية وعلى الحكومات العربية ان تدعم وحدة الصف العربي التزاما بروح ونص ميثاق جامعة الدول العربية .

٥ ـ ويؤكد الحزب على ان مبادىء العدالة التي كفلت لمصر حقوقها في استعادة سيادتها الكاملة على أرضها المحتلة في سيناء يجب أن تكون الاساس عند اعادة النظر في ترتيبات الامن في المستقبل بما يضمن ويؤكد سيادة مصر الكاملة على ارضها حتى حدودها الدولية ، بما في ذلك سيادة قوانين الدولة طبقا لنظامها الاساسي .

كما يجب ان يكون واضحاً ان التزامات مصر العربية لا يمكن ان تنال منها اية تفسيرات لأنها التزامات مصيرية تعلو فوق اي اتفاقات اخرى .

٦ ـ ان الولايات المتحدة الامريكية وقد بذلت جهدا كبيرا لابرام هذه المعاهدة مطالبة ببذل المزيد من الضغط على حليفتها اسرائيل ، لتحقق الجلاء الناجز والكامل عن سيناء والجولان وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس العربية في اقرب وقت بعد ان ظلت تحتلها وتستنزف ما فيها من ثروات بترولية ومعدنية خلال السنوات الاثني عشر الماضية .

٧ ـ ان حزب العمل الاشتراكي يدعو الامم المتحدة ومجلس الأمن وكل الشعوب المحبة للسلام الى بذل المزيد من الجهود لصيانة حقوق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الحرة المستقلة على ارضه تنفيذا لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وقد رؤي أن يترك لاعضاء الهيئة البرلمانية للحزب وقتئذ ، الحرية في التصويت عند طرح المعاهدة المصرية الاسرائيلية على مجلس الشعب باعتبار ان الامر يتعلق بقضية قومية مصيرية تعلو فوق اعتبارات الالتزام الحزبي . وعبر رئيس الحزب في كلمته أمام مجلس الشعب [المنقضي] بجلسة العاشر من ابريل سنة ١٩٧٩ عن وجهة نظر الاغلبية من اعضاء هذا المجلس المنتمين اليه بربط موافقتهم بضرورة العمل على استكمال تحرير الاراضي العربية المحتلة ، وعلى امتداد السيادة المصرية الى كامل الاراضي المصرية فور حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة في اقامة دولته على ارضه وتأكيد السيادة العربية على القدس العربية .

وظل الحزب يتابع ما يتخذ من اجراءات تنفيذا للمعاهدة ، وما تنتهجه اسرائيل من سياسات وما تعلنه من قرارات ومواقف مبديا رأيه بما يكفل الحفاظ على المصالح المصرية والعربية ويحول بين اسرائيل وبين تحقيق مخططاتها معتمدة في ذلك على ما حدث من عزلة بين مصر وغيرها من الدول العربية . . وسجل الحزب مواقفه داخل مجلس الشعب وعلى صفحات جريدة الشعب الناطقة بلسانه وفي ندواته ومؤتمراته الشعبية .

وقد سارت مفاوضات الحكم الذاتي للضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة تعترضها العقبات التي تضعها اسرائيل في طريقها بقصد الحيلولة دون وصولها الى هدفها المنشود بالتفسير الملتوي لنصوص الاتفاقية ، فمن الادعاء بان الحكم الذاتي الوارد بالاتفاقية هو حكم ذاتي للسكان دون الأرض بحيث تتقلص الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لتصبح في اعتبار اسرائيل ادارة محلية داخل دولة اسرائيل ، الى انكار اعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير بعد انقضاء الفترة الانتقالية حتى لا تقوم دولة فلسطينية مستقلة قوامها الضفة والقطاع وهو ما تحددت به الحقوق المشروعة لشعب فلسطين في نظر الدول العربية والجمعية العامة للامم المتحدة .

وحرصا من اسرائيل على ابراز هذا المفهوم ، لم تعهد الى وزير خارجيتها برئاسة وفد المفاوضات المتعلقة بالحكم الذاتي بل عهدت بذلك الى وزير الداخلية باعتبارها مسألة داخلية بحتة .

وعمدت اسرائيل الى اقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة في الضفة الغربية وغزة ، والتوسع في الاستيطان بالمستوطنات القائمة للتأثير على التكوين البشري لسكان الضفة والقطاع ، ضاربة عرض الحائط تعهدها بعدم اقامة مستوطنات جديدة خلال الفترة الانتقالية بل عمدت اسرائيل الى استصدار قانون اساسي من الكنيست يقضي باعتبار القدس موحدة عاصمة لاسرائيل حتى تضع العالم العربي والاسلامي امام الامر الواقع ، مما اضطر الحكومة المصرية الى وقف المفاوضات . وتكررت اعتداءات اسرائيل ارضا وجوا وبحرا على الاراضي اللبنانية ، وتطور الاعتداء على العرب المقيمين بالضفة الغربية المحتلة وطردهم من ديارهم والاستيلاء على اراضيهم الى قيام السلطات الاسرائيلية بأبعاد الزعماء العرب عن مدنهم والاعتداءات الوحشية على عمد الضفة الغربية مما ادى الى بتر ساقي رئيس بلديتي نابلس ورام الله .

الامر الذي حدا بالحزب ان يتقدم عن طريق رئيسه بطلب احاطة موجه الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في مجلس الشعب بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٨٠ لوقف اجراءات التطبيع وسحب السفير المصري من اسرائيل وطرد سفير اسرائيل من مصر وانهاء مفاوضات الحكم الذاتي استنادا الى ما نص عليه الاتفاق التكميلي الخاص بذلك والملحق بالمعاهدة المصرية الاسرائيلية من تحديد موعد غايته عام واحد من تاريخ دخول المعاهدة حيز التنفيذ بتبادل وثائق التصديق عليها الذي تم في ٢٦ مايو من عام ١٩٧٩ .

واليوم ـ وقد مر على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين مصر واسرائيل عام من الزمان ، وانقضت المهلة المحددة لمفاوضات الحكم الذاتي منذ ٢٦ مايو من العام الماضي ، فان حزب العمل الاشتراكي بعد استعراضه للموقف من كافة نواحيه ـ يعلن ما يلي :

اولا ـ ان المحاذير والتحفظات التي أبداها حزب العمل الاشتراكي عند دراسته للمعاهدة المصرية الاسرائيلية عقب توقيعها ، وسجلها في بيانه المعلن على الشعب ، واورد مجملها رئيس الحرب في مجلس الشعب عندما طرحت للتصديق عليها ، لم توفق الحكومة في العمل على تجنبها او معالجتها خلال الفترة التي انقضت على تبادل وثائق التصديق على المعاهدة في ٢٦ من مايو ١٩٧٩ ، بل كشف الجانب الاسرائيلي عن نواياه الحقيقية في اصراره على تحقيق مطامعه ومخططاته تحت ستار السلام ، ووجود حالة العزلة بين مصر وبقية الدول العربية وهذا الوضع يؤدي الى اعتبار الموافقة التي تمت بأغلبية الهيئة البرلمانية للحزب في مجلس الشعب السابق كأن لم تكن نظرا لانها كانت موافقة مشروطة بمعالجة التحفظات المعلنة وبالتوجه الى تحقيق الغايات والاهداف .

ومن ثم فان تخلف الشروط التي ربطت الموافقة بكل صلف وتعنت بالوقوف في وجه الاهداف المرجوة من شأنه ان يسقط هذه الموافقة ، ويعطي الحزب الحق في اعتبارها كأن لم تكن .

ومن ثم فان حزب العمل الاشتراكي يعلن رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد وملحقاتها .

ثانيا ـ ان الفترة المتفق عليها للانتهاء من مفاوضات الحكم الذاتي للضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة وهي سنة واحدة من تاريخ العمل بالمعاهدة المصرية الاسرائيلية بتبادل وثائق التصديق عليها ، قد انقضت في ٢٦ مايو سنة ١٩٨٠ ومن ثم فان الاتفاق الخاص بمفاوضات الحكم الذاتي يعتبر منقضيا ، ويسقط بالتالي اي التزام بشأنه وليس من المقبول ان تنتظر الحكومة المصرية الى ما بعد الانتخابات العامة في اسرائيل لكي تعود مرة اخرى الى مفاوضات الحكم الذاتي التي ثبت انها دخلت الى طريق مسدود نتيجة تعنت اسرائيل واستمرارها في سياسة فرض الامر الواقع بالتوسع في بناء المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع ، واستصدار قرار الكنيست الاسرائيلي بضم القدس العربية الى اسرائيل . . ولا امل في الوصول عن طريق هذه المفاوضات الى حل القضية الفلسطينية في ظل اتفاق الاحزاب الاسرائيلية ـ سواء الموجود منها في الحكم او المتطلعة اليه في الانتخابات القادمة ـ على رفض قيام دولة فلسطين وعلى اعتبار القدس الموحدة عاصمة ابدية لاسرائيل .

وغني عن البيان انه لا ارتباط بين انهاء المفاوضات حول الحكم الذاتي التي قصد بها تحريد المعاهدة المصرية الاسرائيلية من صفة الصلح المنفرد ، وبين التزام اسرائيل قانونيا ودوليا باتمام الانسحاب من الجزء الباقي من سيناء الى الحدود الدولية التي اعترفت بها في المعاهدة المذكورة خاصة وان هذه المفاوضات قد تجمدت نتيجة تعسف اسرائيل في تفسير احكام اتفاقية كامب ديفيد ، ولا يوجد سند لفكرة توحيد القدس في قرارات مجلس الامن او الجمعية العامة للامم المتحدة فضلا عن انها مرفوضة رفضا باتا من الدول العربية والاسلامية .

ثالثا ـ ان اجراءات ما سمي بتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل والتي تتضمن (علاوة على تبادل التمثيل الدبلوماسي وانهاء المقاطعة الاقتصادية) اطلاق حرية الانتقال وفتح الطرق بين البلدين واقامة وسائل الاتصال البريدية والمواصلات السلكية واللاسلكية وفتح الموانىء المصرية للسفن والبضائع الاسرائيلية بنفس الشروط المنطبقة على سفن وبضائع الدول عموما . ابرام اتفاقيات ثنائية اقتصادية وتجارية وثقافية وطيران مدني ، لا تتضمن التزاما على مصر بعقد مثل هذه الاتفاقيات في موعد محدد اذ ان كل ما نص عليه البروتوكول الملحق بالمعاهدة بشأن علاقات الطرفين هو الدخول في مفاوضات في شأن هذه الموضوعات في موعد محدد بعد اتمام الانسحاب المرحلي دون اي التزام بالتوصل الى اتفاقات خلال فترة معينة وهو ما يسمح بتجميد هذه المفاوضات او ما تم التوقيع عليه من مشروعات اتفاقيات حتى لا تحصل اسرائيل على كل ما تتطلع اليه في الوقت الذي تبدي فيه تعنتا ورفضا لما يحقق السلام الشامل في المنطقة بالجلاء عن بقية الاراضي العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية التي تعتبر جوهر النزاع العربي الاسرائيلي .

رابعا ـ مناشدة الامم المتحدة والدولتين العظميين والمجموعة الاوروبية واعضاء الاشتراكية الدولية بتحمل مسؤ وليتها كاملة من اجل احلال السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط عن طريق مؤ تمر دولي يضم كافة الاطراف المعنية في اطار القرارات الصادرة من الامم المتحدة ومقررات مؤ تمر القمة العربي المنعقد بالرباط ، ومع الاخذ في الاعتبار ما اعلنه المناضل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني من الموافقة على اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في اي ارض تحرر او تنسحب منها اسرائيل .

وهذا البديل هو المخرج من الطريق المسدود الذي زجت اسرائيل اليه اتفاقية كامب ديفيد التي لا محل للاصرار على التمسك بها بعد ان فشلت في تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ولم تؤد الا الى وقوع الفرقة بين الدول العربية التي يجب ان تحرص على توحيد صفوفها حفاظا على امنها ومستقبلها .

والله اكبر ويحيا الشعب

رئيس حزب العمل الاشتراكي

د ـ موقف حزب الوفد :

تعقيب د . محمد حلمي مراد(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس المجلس ، زملائي وزميلاتي أعضاء المجلس الموقر :

طالما أننا نتكلم عن المعاهدة المصرية الإسرائيلية فلا يمكن أن نطرح النصوص جانبا ، بل لا بد أن نتعرض لنصوصها ، فهذه النصوص هي التي تحكم العلاقة بين الطرفين المتعاقدين ، ولذلك فإنني لا أتفق مع ما أشار إليه السيد المهندس سيد مرعي بالأمس ، من أن الكلام في النصوص ما هو إلا شرح على المتون ، وأن المسألة ليست « شولة أو شرطة » لأن هذا المنطق هو منطق الدولة القوية التي تستطيع أن تعصف بالمعاهدات وتلغيها وتعمل من منطق القوة .

أما نحن فإننا نلجأ إلى السلام والتحكيم عند الخلاف وما يستتبعه من رجوع إلى النصوص وتحليلها ليعمل أمر النصوص ، وهذا هو السبب في اهتمام إسرائيل كل هذا الاهتمام والتدقيق في صياغة المعاهدة وفي كل لفظ وفي كل كلمة منها ، فلا نستطيع إطلاقا أن نغفل أمر النصوص أو لا نعطيها الأهمية الكافية اعتمادا على أن النصوص لا قيمة لها ، وأن العبرة بالسياسة والفلسفة الموجودة خلف النصوص .

وإذا تكلمنا عن النصوص فإنني لا أود أن أضيع وقت حضراتكم بتكرار ما سبق أن سمعتموه من السادة الزملاء ، وما تعرضنا له أيضا في اللجنة المشتركة لدراسة هذه المعاهدة ، وإن كان لي عتاب على الإخوة الذين قاموا بصياغة تقرير اللجنة ، فهم لم يذكروا كل الوقائع في ديباجة التقرير ، حيث إنني تقدمت باسم ثمانية من الزملاء هم : الأستاذ طلعت رسلان ، الشيخ صلاح أبو اسماعيل ، الأستاذ عبد المنعم حسين ، الأستاذ كمال سعد ، الأستاذ كرم زيدان ، الأستاد علي سلامة ، الأستاذ احمد يونس ، الأستاذ حلمي مراد ، بمذكرة وافية تحتوي على ٢٤ صفحة تتضمن تحليلا كاملاً للاتفاقية من حيث النصوص والمكاسب والخسائر التي تحققت لكل من طرفي المعاهدة ، وكذلك تضمنت إجابة عن سؤ ال مهم هو هل كان من الممكن أن نحصل على شروط أحسن ؟ وما هو البديل ؟ ولقد انتهينا إلى قرار في هذا الموضوع بأننا غير موافقين على المعاهدة بنصوصها الحالية .

ولذلك فإنني أعيد تقديمها إلى السيد رئيس المجلس لكي تكون موجودة تحت نظر السادة أعضاء المجلس الموقر ، لانها مقدمة إلى مجلس الشعب بما تتضمنه من وجهة نظر في جميع نواحي المعاهدة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، إذا تكلمنا عن نصوص المعاهدة فإنني أود أن أشير إلى حقيقة أننا وإن كنّا مسلّمين بأن الأغلبية في هذا المجلس الموقر تنتمي إلى الحزب الوطني الديمقراطي الذي قام بدراسة الاتفاقية وانتهى إلى الموافقة على التصديق عليها ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن نتكلم فيها ، وأن يكون كلامنا ليس فقط مجرد تسجيل آراء أو مواقف وإنما يكون للفائدة العملية

(*) استناداً الى : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث :مضبطة الجلسة الحادية والستين، المعقودة صباح يوم الثلاثاء ١٣ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩هـ ، الموافق ١٠ من ابريل سنة ١٩٧٩م .

ويشغل د. مراد حالياً منصب نائب رئيس حزب العمل الاشتراكي وكان وقت مناقشة المعاهدة يعد رسمياً من المستقلين ، وكان قبل ذلك بفترة وجيزة نائباً لرئيس حزب الوفد الجديد (بزعامة فؤاد سراج الدين) قبل ان يقرر الحزب تجميد نشاطه . ويمكن اعتبار هذا التعقيب ، الى حد ما ، معبراً عن موقف حزب الوفد من المعاهدة .

التي يمكن أن نجنيها من ورائه ، فالمفاوضات ما زالت مستمرة ، وكل مادة في المعاهدة ستكون محل مفاوضة ، مثل الاتفاقية الثقافية ، والاتفاقية الاقتصادية ، والطيران المدني ، والضفة الغربية ، والمسائل العسكرية ، وما إلى ذلك .

فإذا لم نأخذ الدروس والعبر من الاتفاقية ، ونحاول أن نستعمل كل وسائل الضغط ، فقد نجد أننا عند التنفيذ قد نفقد أشياء ، ومن الممكن أيضا أن نحقق أشياء .

ولذلك لست أتكلم فقط من ناحيه إبداء رأي معين في الاتفاقية ، بل أتكلم من ناحية نظرة مستقبلية لما يجب أن تكون عليه الاتفاقية عند التطبيق إذا تم التصديق عليها ، ولذلك فإنني أختلف مع الأخ الاستاذ مصطفى كامل مراد حينما يقول إننا محتاجون إلى وقت يصل إلى ثلاثة أشهر من الدعاية في الراديو والتلفزيون للاتفاقية الجديدة ، فالمسألة ليست دعاية كلامية ، وإنما العبرة عند الشعب بكيفية تطبيق المعاهدة وما سنجنيه منها من نتائج .

فإذا وجهنا جهد الدولة إلى إعمال التطبيق السليم الذي يحافظ على حكم الدولة فإنه يمكن أن ننتزع ما هو أكثر من خلال التطبيق مع الحرص على حقوقنا .

ولكن ترديد التفسيرات التي نقولها الآن من جانب واحد ، يكون هو الدعاية الكلامية ، وإنني أعتقد أن هذا ليس هو المطلوب في المرحلة القادمة ، ولا يصح أن نترك جانب التطبيق ونتجه إلى الدعاية الكلامية ، ولعلي لا أخفي على حضراتكم أن الرضا أو التجاوب الموجود بين قطاعات واسعة من الشعب المصري للاتفاقية مرجعه إلى أن الشعب عانى كثيرا من الحروب المتتالية ، وأن الشعب يتطلع ، كما نقول له ، إلى رخاء مباشر سيتلو هذه الاتفاقية ، فإذا لم يجد الشعب الرخاء المباشر والنتائج التي توقعها ـ دون دراسة لنصوص أو مواد أو فقرات أو تحليلات ـ فإنني أنذر وأحذر كلا من المسؤولين في مصر أو الوسيط الامريكي بأن النتيجة ستكون عكسية والتيار يتغير .

ولذلك فإنني أنصح بأنه يجب أن نأخذ مواقف لكي نصل إلى النتائج التي نريدها ، فمثلا نحن اعترضنا على أن تكون مدة الجلاء الكامل عن سيناء ثلاث سنوات ، وطالبنا وطالب المجلس الموقر أيضا تخفيض هذه المدة واقترحنا أن تكون سنة ، أيضا أثناء تنفيذ الاتفاقية من الممكن أن نصل إلى شيء من هذا القبيل .

إذن فلا يوجد ما يمنع من تحسين الشروط الموجودة خلال الاتفاقات التي ستتم أثناء التنفيذ ، أيضا فإنه يمكن الحصول على الكثير مقابل الموافقة على تطبيع العلاقات ، وقد حدث ـ أخيرا ـ عندما حضر السيد بيغن رئيس وزراء إسرائيل إلى مصر أن أعلنت الصحف المصرية والعالمية أنه قد تم التفاهم على فتح الحدود بين مصر وإسرائيل بعد الجلاء عن العريش ـ اي بعد ٢٦ مايو ـ وهذا يعتبر خطوة سابقة على النص الموجود في المعاهدة والذي يقضي بأن يكون هذا بعد الانسحاب المبدئي أي بعد تسعة أشهر ، مما أثار التساؤل حتى في الخارج ، فقد تساءلت صحيفة « الهيرالد نيوزويك » الامريكية عن كيفية فتح الحدود وما زال هناك جزء محتل على الحدود بين مصر وإسرائيل ؟

فإذا صح هذا الكلام والذي استفسرت عنه في لجنة العلاقات الخارجية ولم أجد ردا عليه لدى الحكومة فما الذي حصلنا عليه مقابل هذا التيسير الجديد .

إذن ، فمن الممكن أن تكون هناك تيسيرات من جانب أو من آخر ، لكنني أقول أيضا إن هذه تعديلات واتفاقات جديدة يجب أن تعرض على مجلس الشعب مثل أي حدث أو تفاهم جديد يحتاج إلى تعديل في المعاهدة لأنه إذا صدق على المعاهدة فأن هذا يعتبر تعديلا للاتفاقية .

هناك أيضا عدم التناسب في ترتيبات الأمن بين الطرفين وعدم تحديد فترة معينة لانتهائها إلا إذا وافقت إسرائيل وذلك بالنسبة للمناطق منزوعة أو محدودة السلاح .

وبالنسبة لقوات الأمن الدولية ، وتمركز أفراد الأمم المتحدة فإن هناك نصا على أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس ، وهذه

إضافة جديدة لم تكن موجودة في اتفاقية كامب ديفيد ، والتصويت الإيجابي يعني موافقة إجماعية للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، ولا يدخل في الحسبان هنا أصوات الدول المتغيبة أو الممتنعة عن التصويت أو غير الموافقة ، ولا بد للأعضاء الخمسة الدائمين من إبداء الرأي بالموافقة ولا يعتد بغير ذلك ، كما أسلفت .

أما فيما يختص بحق المرور ، فقد أعطي لإسرائيل حق المرور في قناة السويس وهذا يعد ميزة لها ، وتلك نتيجة طبيعيه لإنهاء حالة الحرب بموجب معاهدة القسطنطينية ، إلا أننا أعطينا لإسرائيل أيضا حق المرور في خليج العقبة وفي مضيق تيران رغم أن خليج العقبة لم يعترف به كممر مائي دولي إلا في هذه المعاهدة ، علما بأن هناك دولا عربية أخرى تطل على هذا الخليج ولم تستشر وهي السعودية والأردن ، وأن هذا الحق الذي أعطي لإسرائيل يعطى لها لأول مرة وهو حق مرور بلا قيود أو عوائق وليس حق المرور البريء Innocent Passage كما هو منصوص عليه بالنسبة لمياهنا الإقليمية ، وأن عبارة بلا قيود أو عوائق معناها أنه ليس لنا حق تفتيش السفن والرقابة على القطع البحرية العسكرية التي تمر به ، أي أن إسرائيل أعطيت حق مرور كامل ، وهو ما لم يتقرر حتى الآن بالنسبة لبعض أجزاء من أعالي البحار .

وإذا كان السيد الدكتور بطرس غالي وزير الدوله للشؤون الخارجية له اعتراض على هذا القول فيمكن لسيادته الاطلاع على رسالة دكتوراه نوقشت مؤخرا في الجامعة عن هذا الموضوع تقدم بها - فيما أعتقد - ضابط سابق بالقوات المسلحة يدعى السيد « فكري سنجر » وقد تناول في رسالته شرح العبارات الجديدة في مؤتمرات البحار الدولية ، وقد تحدث عن هذه النقطة تفصيلا .

لقد كسبت إسرائيل أيضا من جراء هذه المعاهدة وقف الدعاية المعادية لها ، بل تجريم بعض الأفعال التي قد تنشأ في هذا الصدد ، ووجوب معاقبة مرتكبيها ، ولا أريد أن أكرر ما سبق أن ذكرته في اجتماع اللجنة المشتركة من لجان : العلاقات الخارجية ، والشؤون العربية ، والأمن القومي والتعبئة القومية ، من أمثلة قد تثار ، وعلى أية حال فإن المرجع في هذا لا يتم إلا بصدور قانون بناء على المعاهدة وذلك لتقرير مثل هذه العقوبات ، والأمر في النهاية للمجلس حينما يأتي مشروع القانون الخاص بذلك لمناقشته بالمجلس ، ومن ثم نرجىء الكلام في هذا الموضوع إلى حينه

وفيما يختص بالمعاهدة أيضا ، فإنها أضافت حكما جديدا خاصا بالتزامات هذه المعاهدة ، واعتبرها المنفذة والملزمة على أية التزامات أخرى إذا تعارضت معها ، وأعطى تفسيرا لذلك « كتفسير الماء بعد طول الجهد بالماء » بأن هذا الحكم ليس معناه أن هذه المعاهدة تسود على المعاهدات الأخرى ولكن يجب أن تنفذ الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة وهي الملزمة فيما لو تعارضت مع التزامات معاهدة أخرى

أما بالنسبة للخطاب المشترك - وهو ليس خطابا متبادلا - كما يقال - ولكنه خطاب مشترك موقع عليه من الطرفين ، وإنني أتفق مع رأي الحكومة في أن له نفس القوة الإلزامية للمعاهدة ، وهو الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة ، ولكن هذا الخطاب لم يضف جديدا إلى اتفاقية كامب ديفيد ، بالنسبة للتحفظات التي سبق إثارتها في هذا المجلس الموقر بالنسبة للقدس ، العربيه ، والاعتراف بدولة فلسطين ، والانسحاب الكامل من الأراضي العربية .

وهنا أود أن أقول للسيد العضو الزميل مصطفى كامل مراد إن محور النزاع يكمن في القرار رقم ٢٤٢ بالنسبة لكلمة الأراضي أو أراضٍ ، ولكن الواقع أنه لم يحدث اعتراف من إسرائيل بحدود إلا بالنسبة للحدود الدولية مع مصر، وليكن واضحاً للجميع انه لا يوجد اي نص على الانسحاب الكامل من الاراضي التي احتلت بعدسنة١٩٦٧، إذن، فالمسألة محل مفاوضات سوف تتم بعد شهر من التصديق على المعاهدة ،ولكن لم يحدد في هذه الاتفاقية الإجراءات أو الحل إذا لم ينته إلى اتفاق خلال سنة وأيضا إذا انتهت باتفاق وأجريت انتخابات فلم ينص عن الفترة التي ما بين انتهاء الاتفاق وإجراء الانتخابات ، وكيف تتم ؟

وأخيرا فإن أي شيء يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة لا بد أن يتم بموافقة الفلسطينيين أولا وأخيرا ، لأننا طالما

أعلنا أنهم أصحاب الشأن في تقرير مصيرهم بأنفسهم وليس لنا أن نقحم أنفسنا لكي نفرض حلولا نتفق عليها بالنسبة للضفة الغربية دون وجودهم ودون مشاركة الأردن صاحب السيادة على هذه الأرض قبل سنة ١٩٦٧ .

بقي أن أتساءل ، هل المعاهدة ، هي أحسن الممكن ؟ رغم أنني لا أشك في وطنية المفاوضين المصريين مطلقا لأنها ليست محل شك ، وإن كنت أختلف مع ما يقال في الخارج ، إلا أنني أقول إنه كان هناك نوع من الرغبة في التعجيل بالتوقيع على الاتفاقية ، ولم نتبع الأسلوب الذي كان يجب أن يعامل به الإسرائيليون حسب طبيعتهم في المساومة وفي الأخذ والرد ، وكنا نطالب دائما بالحدود الدنيا التي نقبلها ، ثم يبدأ الإسرائيليون في المساومة ، ولقد قال هذا السيد الرئيس محمد أنور السادات في جامعة الإسكندرية في ٢٧ من يوليو الماضي ، فلقد قال سيادته أنه عندما طالبت بأرض سيناء وكان هذا الطلب بمثابة ما يجب أن يكون لبلدي ، فإنهم بدأوا يساومونني ، وقال سيادته إنه لا يقبل المساومة أو اقتطاع جزء من أرض مصر ، وقد شبه سيادته هذا الأمر « بالحلوان » الذي يدفع للصوص المواشي عندما يود أصحابها استرجاع مواشيهم ، وهنا نجد تعجلاً ، وكذلك عدم إظهار الأصوات المعارضة أو المتشددة في مصر ، وأود هنا أن أقول لإخواننا الذين يحاولون حصار المعارضين ، إنه لو لم توجد معارضة في مصر لوجب خلقها خلقا من جانب الدولة والحكومة .

فعندما ذهب الرئيس كارتر إلى إسرائيل وحضر جلسة للكنيست استمع خلالها إلى المعارضة ، وكذلك في لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومي بالكنيست استمع إلى المعارضة أيضا ، والأمر كذلك في مجلس الوزراء الإسرائيلي . أما هنا في مصر فلم يستمع إلا إلى الصوت الرسمي ، علما بأن الذي حدث في إسرائيل لا يخل بالصداقة الإسرائيلية الامريكية مطلقا لأن امريكا تعلم أن كل وطني يحب بلده ، ويتفانى في الحصول على أكبر فائدة لوطنه إذن ، فلا يمكن أن مثل هذا التشدد يغضب الجانب الأميركي ، بل إن هذا هو الواجب الوطني ، فكل مواطن يجب أن يحصل لبلده على أكبر فائدة ممكنة .

كما أننا لم نستفد بالمتغيرات الاقليمية في المنطقة التي حدثت بعد اتفاقية كامب ديفيد ، فثورة إيران قد هزت إسرائيل ، وأطلق عليها « موشي ديان » الزلزال ، فلم نحاول ان نفيد من هذه الثورة بل انتظرنا وظللنا على هذا الحال دون الاعتراف بالحكومة الجديدة والنظام الجديد في ايران ، علما بأنها دولة قوية من الناحية العسكرية بل دولة بترولية ، ودولة غير عربية وتناصر القضية العربية ، وتود أن تقف إلى جانب مصر ، وإلى جانب القوى العربية ، فكان يجب أن نفيد من كل هذا في الحصول على شروط أفضل .

أما بالنسبة لكل من السعودية والأردن ، فلقد تجدد هذا الموقف بعد كامب ديفيد نظرا لأن السعودية لها مكانتها الإسلامية ، ولا تستطيع إلا أن تطالب بالحقوق الإسلامية في القدس ، وكذلك فإن الضفة الغربية كانت تابعة للأردن قبل عام ١٩٦٧، ومن ثم فلها مصلحة ولها وجود، وكان يجب أن ننسق مع الأردن والسعودية بالنسبة لكامب ديفيد كطرف لكي نحصل على شروط أفضل ، ولكن كل الذي حدث أن طلبنا إليهما التصرف بمعرفتهما، فإذا توصلا إلى شروط أفضل فنحن من ورائهما ، وأقول لا ، إذ كان يجب أن يكون السعي مشتركا لا منفردا فنعمل معا لكي نحصل على ما هو أفضل . . . .

السيد العضو كمال بدوي :

إنهم لا يودون السير معنا .

السيد العضو الدكتور محمد حلمي مراد :

إن كلا من سعودية والأردن على استعداد للسير معنا بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة .

كذلك لم نحاول الإفادة من موقف كل من انجلترا وفرنسا نظرا لأن الدول الاوروبية لها مصالحها البترولية في العالم العربي ، فكان يجب أن نفيد من هذا ، كما أنه على الرغم من العلاقة الوثيقة بين فرنسا ومصر ، وكذلك

العلاقات الطيبة التي تربط رئيسي البلدين إلا أن فرنسا اتخذت موقفا بعد المعاهدة مؤداه أنها غير راضية عنها ، وأقول هذا نظرا للبيان الذي صدر عن مجلس الوزراء الفرنسي ويمكن أن يوضح هذا لحضراتكم السيد الدكتور فؤاد محيي الدين . . .

السيد العضو فتحي الوكيل :

ولماذا أصبحت فرنسا غير راضية عن المعاهدة ؟

السيد العضو الدكتور محمد حلمي مراد :

لأنها تود ألا تغضب الطرف الآخر ، كما أود أن أوضح للسيد الزميل أن المسائل والاتفاقات والعلاقات الدولية ليست مسألة مبادىء وقواعد ، وانما مسألة مصالح ، وما لم نأخذ هذا في حسباننا عند التفاوض فلا يمكن أن نحقق ما نريده لبلدنا .

أما بالنسبة للبديل عن المعاهدة فإننا لا نطالب بمطالب فورية ، وطبيعي أنه كما سمعنا فإن ظروفنا لا تسمح لنا بخوض هذه المعركة ، إلا أنه عندما نأخذ الموقف المتشدد ربما أدى الأمر إلى الحصول على شروط أفضل لأن المسائل السياسية ليست عبارة عن أبيض أو أسود ، بمعنى إما أن نصل إلى سلام بطريقة عاجلة ونوقع عليه ، وإما حرب فورية ، ولكن هناك توازنات دولية ووفاق بين امريكا والاتحاد السوفياتي ، وهناك مصالح لامريكاداخل المنطقة إلى جانب ظروف مختلفة ومتعددة ، لذلك فأنني أكرر أنه كان يجب محاولة التشدد ونقف الموقف الذي يؤدي بنا إلى الحصول على أفضل الشروط ، ولأن المسألة ـ كما قلت ـ ليست إما سلام على وجه السرعة ، وإما معركة عسكرية عاجلة ، بل كان يجب أن نقف وننتظر مع الاستعداد والدعم والبناء ، وخاصة أن امريكاقد تفهمت موقفنا وبدأ موقف إسرائيل يذوب داخل امريكاذاتها ، وأن نستغل كل ذلك ، إلا أن نتيجة محاولة الاسراع في الوصول إلى السلام أدت إلى أننا لم نحصل على كل ما كنا نطمح فيه .

لذلك أرجو بعد أن يتم التصديق على الاتفاقية أن نحاول في المفاوضات القادمة المستمرة كما استمعنا من السيد الفاضل رئيس مجلس الوزراء من أن المفاوضات مستمرة والطريق شاق وطويل ، فيجب أن نستمر في مطالبنا وأن نسلك هذا الطريق دون تساهل ، وأن نحاول تدارك واسترداد ما فاتنا ، وخاصة أن إسرائيل لم تعدل عن مخططاتها ، ويجب أن نتيقظ إزاء كل هذا .

لقد استمعنا في الصباح بأن علينا أن نثبت حسن نوايانا ، فمن هو سيء النية إذن ؟ ومن هو المتهجم والمتعنت ؟ وهل نحن كذلك بينما إسرائيل هي الحمل الوديع ؟ إننا نرى أيضا أن على إسرائيل أن تثبت حسن نواياها ، فلقد حرصنا من جانبنا على تغيير اسم وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع ، وقمنا أيضا بتغيير السلام الجمهوري من « والله زمان يـا سلاحي » إلى « بلادي بلادي » لنثبت أننا نؤمن حقا بالسلام فهل إسرائيل على استعداد لأن تنتزع خريطة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات الموجودة داخل الكنيست الإسرائيلي ؟ نرجو هذا لكي تثبت أنها تريد فعلا السلام وليست مرحلة مجرد هدنة مؤقتة .

أرجو ألا يؤثر علينا الموقف العربي أو الموقف السوفياتي موضوعيا في الحديث عن حقوقنا ومصالحنا ، وليكن الموقف السوفياتي أيا كان ، وكذلك الأمر بالنسبة للموقف العربي ، ولكننا نتحدث عن حقوقنا وعن بلدنا ، وعن معاهدتنا فهل ننسى مصالحنا إذا كانت بعض الدول العربية الأخرى تناوئنا أو تقف منا موقف العداء ؟ لقد تعجبت بالأمس عندما استمعت إلى الأخ المهندس سيد مرعي عندما طالب باستراتيجية اقتصادية لمواجهة العالم العربي ، فهل أصبحت المسألة بيننا وبين العرب بعد أن كانت بيننا وبين إسرائيل .

إننا نريد أولا استراتيجية اقتصادية للتحصن ضد التعامل الاقتصادي مع إسرائيل .

(تصفيق من المعارضة) .

أما بالنسبة للعرب فإنهم سيتقربون إلينا وسنتقرب إليهم لأن المصير مشترك بيننا ، كما أن الهدف بيننا واحد . كذلك فإن الروح الطيبة التي أبدتها الحكومة في التمسك بالصلات العربيه ودعم انتمائنا العربي ، يدعم وحدة الصف العربي

وإننا نأمل في توحيد هذا الصف لأن ما نمر به الآن يعتبر أزمة طارئه ومؤقته . وإن الخطر المسمم الذي يحتاج فعلا إلى وضع استراتيجية هو كيف يكون تعاملنا اقتصاديا مع إسرائيل ، وذلك حتى لا تحل سيطره اقتصادية محل احتلال عسكري ، وبذلك تسيطر إسرائيل على المنطقة العربيه

كما أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن تحاول إسرائيل تصفية حساباتها مع كل دولة عربية على انفراد في عزلة من مصر أو تحييد موقف مصر ، ثم تعود إلينا مزهوة منتصرة وتحاول أن تفسر المعاهده كما يتراءى لها .

لذلك فإني أختم كلمتي راجيا منكم باسم مصر - وإننا جميعا مصريون مخلصون - ورغم ما يوجه إلى هذه المعاهدة من انتقادات سواء المعارضه الداخلية أو الخارجية أو من الاتحاد السوفياتي فإننا يجب ألا ننسى أن القضية الأساسية هي مصر ، وأن المعاهده ترتبط ارتباطا وثيقا بكيفية تطبيعها مع إسرائيل . إن هذا هو الأساس .

وكما ذكر السيد المهندس سيد مرعي بالامس حين قال إن ممثل البنك قد ذكر ان مصر بها كل مقومات النجاح اقتصادياً ، وهذا ما نسلم به جميعاً كاقتصاديين محليين او اقتصاديين عالميين ، فإن الجميع يقرر ان مصر تملك كل مقومات النجاح اقتصادياً .

ولقد قال مندوب البنك الدولى لسيادته ايضاً إن كل ما يعرقل التنمية في مصر هو البيروقراطية ، ولكني اضيف اليه اننا بجانب القضاء على البيروقراطية لابد من الاعتماد على الذات اولاً واخيراً ولا نعتمد على معونات واردة من الخارج او مساعدات خارجية ، وإن هذا الامر لا يتحقق بالكلام الانشائي ، ولكنه يتم بتطبيق عملي للاعتماد على الذات في مصر من الناحية الاقتصادية .

وايضاً قطع دابر الفساد والانحراف ودون ذلك فلن تتم تنمية او تقدم او استقرار في مصر .

واخيراً فإننا - كما قال الرئيس السادات - نطالب بتعميق الديمقراطية ولذلك فإننا نريد ان نسمع من سيادته في حديثه الذي سيلقيه يوم الاربعاء القادم إن شاء الله ان حالة الطوارىء قد سقطت لأنها قد أعلنت لسبب الحرب مع اسرائيل استناداً الى حكم المادة ١٤٨ من الدستور ، وخاصة ان سيادته قد قال : « انه اذا صدقتم على هذه المعاهدة بالاغلبية البرلمانيه فهنا تكون قد زالت حالة الحرب مع اسرائيل وسقطت حالة الطوارىء دستورياً وقانونياً » .

كذلك فإني ارجو ان نسمع من السيد الرئيس في كلمته التي سيلقيها يوم الاربعاء - إن شاء الله - ان الديمقراطية هي وجود الرأي الآخر ووجود المعارضة ، وكذلك احترام الرأي الآخر وتقديره وأن يصوب سيادته ما فهمه البعض خطأ من الخطاب الاخير وانه كما تفضل وصوب عبارة « الدين دين ودولة » ونشكره على هذا ، فإننا نرجوه ايضاً ان يصوب ما علق بذهن البعض خطأ من ان هناك استخفافاً بالمعارضة والمعارضين عندما قيل « إن احنا نريد معارضة بلا زعامات بلا كفاءات بلا ألاطات » فنرجو ان يصحح هذا حتى يحترم الكل المعارضة ويحترم الرأي الآخر . ولكم الشكر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق من المعارضة) .

هـ - نموذج عن موقف المستقلين :
تعقيب د . محمود القاضي(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ .

صدق الله العظيم ،

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، الاخوة الزملاء :

من نافلة القول أن أقول إننا نناقش الآن امراً يعتبر أخطر امر يناقشه جيلنا الحاضر .

ايها الاخوة الزملاء :

عندما نناقش هذا الموضوع سوف نجد امامنا مجموعة متكاملة تكوّن هذه المعاهدة ، فهناك المعاهدة نفسها ثم الملحق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية ثم الخطابات المتبادلة ثم الإطار الذي تم الإتفاق عليه في كامب ديفيد ، فهو يعتبر من وثائق هذه المعاهدة ايضاً ، ولقد سبقني الاخوة الزملاء في ذكر الكثير مما كنت اريد قوله ، لذا فإنني ارجو ألا أجد نفسي مضطراً لتكرار ما قالوه .

وإنني أتفق مع الدكتور حلمي مراد فيما قاله اليوم من ان المعاهدة هي نصوص والخلاف فيها يحسم وفقاً لما جاء بالمعاهدة نفسها ، اي بالمفاوضات وبالتحكيم .

وعندما نأتي الى المعاهدة ، أيها الاخوة الزملاء ، فسوف نجد ان المادة الاولى منها ، تقضي بأننا أنهينا حالة الحرب بالكامل فالنص يقول « تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة » إذن اول ما نبدأ به هو شيء أعتبره أنا شخصياً ، شيئاً خاطئاً لأننا ننهي حالة الحرب واسرائيل ما تزال تحتل اراضينا وستظل كذلك لمدة قد تصل الى ثلاث سنوات ، هذا إذا ما حسنت النيات ، ولم تثر عقبات في المستقبل ، إذن يوم ان يتم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة سوف تنتهي حالة الحرب . ومعنى هذا انه اذا ما ماطلت اسرائيل في الخروج من بقية سيناء فإننا لا نستطيع محاربتها .

(مقاطعة وأصوات : هذا يعني نقض بنود المعاهدة) .

أرجو ان تسمحوا لي بالكلام وقد بدأت حديثي بالآية الكريمة ﴿ وجادلهم بالتي هي احسن . . . ﴾ فنحن نناقش اليوم شيئاً على جانب كبير من الاهمية ولقد تكلم عدد كبير من الاخوة ودافعوا عن وجهة النظر المؤيدة للمعاهدة ، اذن دعونا نعبر عن وجهة نظرنا .

(*) استناداً الى : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الثانية والستين ، المعقودة مساء يوم الثلاثاء ١٣ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ ، الموافق ١٠ من ابريل سنة ١٩٧٩ ([القاهرة]: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩) (طبعة مؤقتة) .

رئيس الجلسة :

ليتفضل السيد العضو .

السيد العضو الدكتور محمود القاضي :

إذا ما ماطلت إسرائيل في مرحلة من مراحل الانسحاب ، ونحن أنهينا حالة الحرب ، ففي هذه الحالة لا نستطيع محاربتها ، بل يكون النزاع والخلاف بيننا وبينها ، هو نزاع حول تنفيذ نصوص معاهدة نلجأ إلى المفاوض معها والتحكيم . إذن كان المفروض أن يقال : تنتهي حالة الحرب بانتهاء الانسحاب . لأننا اليوم إذا ما ماطلت إسرائيل في الانسحاب لا نستطيع أن نفعل لها شيئا ، إذن هذا مكسب حصلت عليه إسرائيل من الوهلة الأولى دون مقابل وبلا شيء ، على أية حال فإن المكاسب كثيرة . .

أريد أيضا أن أشير سريعا إلى نقطة معينة قبل أن أتطرق إلى النقطة الرئيسية التي أريد الحديث فيها ، وهي إننا نقول : إننا استرددنا السيادة على سيناء ، وهنا أود أن أقول : إن السيادة على سيناء نحن لا نستردها فالسيادة لنا باستمرار ، لكن ممارستنا لها كانت موقوفة بفعل الاحتلال ، ورغم هذا فاسترداد ممارسة السيادة على سيناء ليس كاملا على أية صورة من الصور لأسباب سبعة سوف أسردها على حضراتكم فيما يلي :

أولاً ـ لا يمكننا زيادة حجم قواتنا في القطاع (أ) على الاطلاق ـ وهذا ليس من مبادىء السيادة ـ وهو القطاع المجاور للقناة إذ إن القوات في هذا القطاع محددة بالسيارة وبالدبابة وبالعربة وبالجندي ولا يمكن زيادتها على أي حال من الأحوال وهذه ليست من مبادىء السيادة في شيء ، فنحن نسترد وجودنا فالسيادة موجوده ولكننا لم نكن نمارسها ، والآن سنبدأ في ممارستها . إذن علينا أن نبحث لنرى إذا كان ما سنمارسه هو سيادة أم لا ؟

ثانياً ـ لا نستطيع أن ندخل قوات في القطاعين (ب ، جـ) وهذا ليس من السيادة في شيء .

ثالثاً ـ لا نستطيع أن ننشىء أي مطارات عسكرية في كل سيناء (القطاعات أ ، ب ، جـ من القناة وحتى الحدود) .

رابعاً ـ لا نستطيع أن نستعمل أية مطارات من الموجودة لأغراض عسكرية وهذا ليس من السيادة في شيء .

خامساً ـ لا نستطيع أن ننشىء أية موانىء عسكرية في أي مكان من سيناء وهذا ليس من السيادة في شيء .

سادساً ـ لا نستطيع أن نستعمل الموانىء القائمة لأغراض عسكرية ولا يستطيع الاسطول المصري أن يقترب من المنطقة (ب ، جـ) وهذا ليس من السيادة في شيء .

سابعاً ـ قوات الأمن انني أقول إنها موجودة في منطقة ضخمة وليست فقط على الحدود وقوات الأمن لم يرد لها ذكر في القرار « ٢٤٢ » بل ورد ذكرها في سنة ١٩٧٤ عند اتفاق الفصل إذ لا يوجد ذكر لقوات الأمن في القرار « ٢٤٢ » على الاطلاق ، ولأي شيء من هذا القبيل ، وقد وردت فقط في اتفاق الفصل سنة ١٩٧٤ ، على أية حال فإن هذه القوات ولأول مرة في التاريخ تبقى بصفة دائمة وثابتة ، ولا نستطيع إخراجها إلا إذا اتفق الطرفان .

ولقد ذكرت في اللجنة انه من العبث القول في أي نقطة في المعاهدة عبارة « إذا اتفق الطرفان » لأنه إذا ما اتفق

الطرفان فانهما يستطيعان إلغاء المعاهدة بالكامل وليس فقط تعديلها ، إذن هذه العبارة لا تساوي ثمن الحبر الذي كتبت به لأنه لا معنى لها ، فإذا ما اتفق الطرفان فانهما يستطيعان عمل أي شيء ، انني أقول : إن قوات الامن بوضعها بهذا الشكل لا نستطيع أن نخرجها إلا إذا وافقت اسرائيل ، ثم بعد ذلك يجب أن يوافق مجلس الأمن بالإجماع ، فمن الذي يختار هذه القوات ؟

أولا يجب ألا تكون من قوات الدول العظمى وهذا أمر سليم وهي تختار بالاتفاق بين مصر وإسرائيل ، وهذا يصعب حدوثه ، وإذا لم يحدث هذا الاتفاق ، تنص المعاهدة على أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بعملية اختيارها ، وإنني لا أنظر إلى الولايات المتحدة على أنها ستكون في يوم من الأيام أو كانت ملاكا حارسا لمصر ، كما سنرى في الاتفاق الذي تم بينها وبين إسرائيل ورد عليه الدكتور مصطفى خليل ، ففي عام ٦٧ صرخنا وقلنا إن الولايات المتحدة الامريكية دخلت الحرب ، وفي سنة ٧٣ أوقفنا القتال لأن الولايات المتحدة دخلت بنفسها الحرب ضدنا ، على أية حال ، فهذه القوات تعتبر قوات احتلال مستديمة وليست قوات أمن دولية بأية صورة من الصور . إنني اعتبرها قوات احتلال مستديمة ، لأن امريكا هي التي ستتولى في النهاية اختيارها ولا نستطيع إخراجها ، إذن لامريكا اختيار هذه القوات وفي الملاحق ما يفيد بأن امريكا تقوم بهذا العمل اذن هذه القوات لن تقف حائلا بيننا وبين إسرائيل لتحول دون هجوم اسرائيل علينا أو هجومنا على إسرائيل ، بل لها حق التفتيش والاستطلاع على كل سيناء ولا يمكن سحبها بأية حال من الأحوال .

إن الخطابين اللذين أرسلهما الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء إلى المستر فانس في ٢٥ ، ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ سوف أقصر حديثي هنا على الخطاب الأخير منهما لأن هذا الخطاب يتضمن ١٦ نقطة يحذر فيها الدكتور مصطفى خليل من الاتفاق الذي تم بين امريكا وبين إسرائيل .

وإنني أقول : إن نقطة واحدة ، أية نقطة سواء كانت النقطة الأولى أو النقطة السادسة عشرة من المحاذير الخطيرة الرهيبة التي وردت في هذا الخطاب كانت تكفي وحدها كي لا نوافق على هذه المعاهدة .

وقد ذكرت السلطات المصرية عدم موافقتها على الاتفاق الذي تم بين إسرائيل وامريكا لعدم شرعيته ولكن عدم موافقتنا لا يجدي شيئا لأننا لسنا طرفا في هذا الاتفاق والاتفاق لا يعني إلا طرفيه . فكون السلطة المصرية تقول بعدم شرعيته فهذا لا يهمهما في شيء .

ورغم هذا فإنني أقول : إن المعاهدة التي ستوافقون عليها ، توافق على الاتفاق الذي تم بين إسرائيل وأميركا . والتقرير المعروض على حضراتكم يقول : إن هناك خطابين متبادلين وهما الخطابان الواردان في صفحتي ٤٠و٤١ من التقرير المعروض وقد سألت صباح اليوم السيد الدكتور وزير الدولة للشؤون الخارجية عما إذا كان هذان الخطابان ضمن وثائق المعاهدة . وقد رد سيادته بالإيجاب وهما فعلا ضمن وثائق المعاهدة وأحدهما خطاب موجه من الرئيس الامريكي كارتر إلى السيد الرئيس محمد أنور السادات والآخر مطابق تماما وموجه من الرئيس كارتر إلى السيد مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل ونص الخطابين كما يلي :

« عزيزي السيد الرئيس :

أود أن أؤكد لكم ، وذلك رهنا باستيفاء الإجراءات الدستورية في الولايات المتحدة » .

وقد وردت نفس العبارة في الخطاب المرسل لإسرائيل فهذه شكليات تماثل تماما ما يحدث عندما نقول في آخر المعاهدة :

« مع الاحتفاظ بشرط التصديق » ويستطرد الخطاب قائلا :

« في حالة حدوث خرق أو تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن الولايات المتحدة ستقوم ـ بناء على طلب أحد الأطراف أو كليهما ـ بالتشاور مع الأطراف في هذا الشأن » ـ فلو أن الخطاب وقف عند هذا الحد لكان ذلك عظيما جدا لأن المعاهدة حددت وسائل معالجة الخلاف الذي قد ينشأ ، ولم يرد بها التهديد بخرق المعاهدة لأن التهديد بالخرق شيء غريب جدا ، لأنه يعني كمن ينظر إلينا ويقول لنا : باين عليكم أنكم تريدون خرق المعاهدة ، ثم يواصل الخطاب قائلا :

« وستتخذ الإجراءات الأخرى التي نراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة » وهي إجراءات غير محددة .

ونحن قملنا هذا الخطاب ، والخطابان جزء من الوثائق التي توافقون حضراتكم عليها الآن وبها عبارة « تتخذ الإجراءات الأخرى » وطبعا إسرائيل ، ونحن نعلم ، متشككة وتريد الأطمئنان ومن هنا فقد قالوا ما قال شوقي في مجنون ليلى :

لقــد قلـت قولاً فأوجزتــه فبالله إلا شرحــت المقــال

فطلبت إسرائيل من أمريكا شرح هذه الإجراءات فكان الاتفاق الذي تضررنا منه وهذا الاتفاق ينبع من هذا الخطاب الذي وافقنا عليه ، ولذلك عندما رد وزير خارجية أمريكا على السيد الدكتور مصطفى خليل قال له : إنك على علم به لأنه موجود في هذا الخطاب فهم فسروه بين بعضهم البعض واتفقوا وهو اتفاق ملزم ، ثم يقول الدكتور مصطفى خليل في خطابه في ٢٦ مارس لأن هذا الخطاب يَجُبّ خطاب ٢٥ مارس ٧٩ ومن ثم فسوف أقتصر في حديثي على هذا الخطاب . يقول الخطاب :

« عزيزي الوزير فانس :

إلحاقا بكتابي لكم بتاريخ الأمس بشأن المذكرة المقترحة بالاتفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل أود أن أحيطكم علما بما يلي :

بينما لا تنازع مصر في حق حكومة الولايات المتحدة أو حكومة أخرى في اتخاذ القرارات التي تراها متفقة مع سياستها الخارجية ، فإن حكومة مصر تحتفظ بحقها في عدم قبول أي قرارات أو أفعال تعتبرها موجهة ضد مصر .

وأود أن أوضح أن محتويات المذكرة المقترحة ستكون لها آثار مباشرة على معاهدة السلام ولا شك أنكم تعلمون بمدى رغبة مصر في تدعيم العلاقات الودية بين بلدينا وبمدى رغبتها في إقامة السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها ، الأمر الذي سيدعمه التوصل إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل باعتبارها خطوة هامة في سبيل تحقيق التسوية الشاملة لنزاع الشرق الأوسط » .

هذه مقدمة الخطاب ، ثم يأتي بعد ذلك ما يقوله الدكتور مصطفى خليل بحق وإنني أسرد على حضراتكم هنا كل كلمة جاءت بهذا الخطاب : «واخذ لذلك في الحسبان فإنني أود أن أحيطكم علما بعميق خيبة أملنا في قبول الولايات المتحدة الدخول في اتفاق نعتبره موجها ضد مصر ، إن المذكرة لا تخدم أي هدف مجدٍ ، بل على العكس ، فإن ما تضمنته سوف يكون له أثر عكسي على عمليه السلام والاستقرار في المنطقة» .

هذا ما فعلته أمريكا ، الشريك الكامل الذي نعتمد عليه في أن يشارك في تسوية المشاكل الضخمة التي نتكلم عنها ، فنحن نقول إن هذه المعاهدة هي خطوة أولى والخطوات القادمة هي الصعبة .

«ومصر ترفض هذه المذكرة للأسباب الآتية :

١ ـ أنها مضادة لروح العلاقات القائمة بين بلدينا ولا تساهم في تدعيمها . وأود أن أسجل في هذا الصدد أن مصر لم تستشر فيما حوته هذه المذكرة .

٢ ـ إن ما تضمنته المذكرة المقترحة على ادعاء باتهامات موجهة لمصر لا يوضح التدابير التي تتخذ ضدها في حالة حدوث خرق مفترض لمعاهدة السلام ، وقد ترك تحديد هذا الخرق ـ إلى حد كبير ـ إلى إسرائيل .

٣ ـ ومنذ أكثر من شهر ونحن منهمكون في المراحل النهائية لعملية التفاوض . . .

٤ ـ والمفروض أن الولايات المتحدة شريك في الجهود الثلاثية من أجل تحقيق السلام وليس من المفروض أن تساند ادعاءات جانب ضد الجانب الآخر » . أي أن المعاهدة تقول إن الخلاف يحل بالتفاوض والتحكيم .

٥ ـ «وتفترض المذكرة المقترحة أن مصر هي الجانب المحتمل بأن يخالف التزاماته .

٦ ـ كما يمكن تفسير هذه المذكرة على أنها تحالف مرتقب بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضد مصر .

٧ ـ وتعطي المذكرة للولايات المتحدة حقوقا لم تسبق الإشارة إليها أو التفاوض بشأنها مع الولايات المتحدة .

٨ ـ كما أنها تعطي الولايات المتحدة سلطة فرض تدابير ـ لا يمكن وصفها إلا أنها عقابية إذا ما توخينا الصراحة في التعبير ـ وهذا أمر يثير الشكوك حول مستقبل العلاقات كما قد يؤثر على الموقف في المنطقة بأسرها .

٩ ـ وتستخدم المذكرة عبارات لها خطورتها وتحتمل التأويل مثل عبارة ، التهديد بالمخالفة ، والتي تتطلب اتخاذ تدابير معينة ونحن نعتبر ذلك أمرا ذا عواقب خطيرة» .

هذا الكلام اتفق فيه مع السيد رئيس الوزراء وكنت أود أن ازيد عليه ولكن في حقيقة الأمر لا يمكن أن أزيد عليه .

١٠ ـ «إن المذكرة تقرر ضمنيا خضوع الإمدادات الاقتصادية والعسكرية لحكم الولايات المتحدة وحدها ، بأن هناك ادعاءات بحدوث تهديد بمخالفة المعاهدة مسوبة إلى أحد الطرفين .

١١ ـ إنها تخضع جوانب معينة من العلاقات المصرية الامريكية إلى عوامل خارجة عن نطاق هذه العلاقات . . . » أي أن ما يحدث بيننا وبين إسرائيل سيكون مؤثرا على علاقاتنا بأمريكا .

«كما تخضعها إلى التزامات الولايات المتحدة تجاه طرف ثالث » وهذا الطرف الثالث هو إسـرائيل ، أي أن علاقاتنا مع أميركا والإجراءات التي تتخذها ضدنا متوقفة على طرف ثالث .

١٢ ـ «إنها تحمل موافقة الولايات المتحدة الضمنية على قيام إسرائيل باتخاذ تدابير ـ من بينها التدابير العسكرية ـ ضد مصر على اساس افتراضي بحدوث مخالفات أو تهديد بمخالفات لمعاهدة السلام » .

(وهنا تخلى السيد الدكتور السيد علي السيد ، عن رئاسة الجلسة وتولى رئاستها السيد الدكتـور رئيس المجلس) .

١٣ ـ «إنها تعطي الولايات المتحدة الحق في أن تفرض وجودها العسكري في المنطقة لدواع متفق عليها بينها وبين إسرائيل وهو أمر لا يمكننا قبوله» .

وإنني أشارك السيد رئيس مجلس الوزراء في هذا .

١٤ ـ وستلقي المذكرة المقترحة بظلال الشكوك الخطيرة حول النوايا الحقيقية للولايات المتحدة خاصة ما يتعلق فيها بعملية السلام فبالإمكان اتهام الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل لخلق تلك الظروف» .

أي أن المذكرة تذهب للقول بأنه يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل أن يقولا أو يخلقا ظروفا بها تهديد بالخرق أو خرق «التي تقود إلى التواجد الامريكي العسكري بالمنطقة وهو أمر له عواقب وخيمة لا شك فيها خاصة على استقرار المنطقة بأسرها».

١٥ ـ «وسيكون لها تأثير سلبي في مصر تجاه الولايات المتحدة وستؤدي بلا شك بالدول العربية الأخرى إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددا ضد عملية السلام وستتيح أسبابا إضافية لعدم مشاركتهم في هذه العملية .

١٦ ـ «وستمهد الطريق لقيام تحالفات جديدة في المنطقة لمجابهة هذا الحلف الذي وضعت بذوره في المذكرة المقترحة»

وهذه المفكرة التي يريد ان يقول عنها السيد رئيس الوزراء انها بذور لحلف بين امريكا واسرائيل وإن هـذا سيشجع على وجود أحلاف أخرى في المنطقة ولعلنا قرأنا في صحفنا أن هناك تفكرا جديا واحتمالا كبيـرا لإبرام معاهدات دفاع مشترك بين بعض الدول العربية وبين الاتحاد السوفياتي ولعل هذا نتيجة مبكرة لما تنبأت بـه هذه المذكرة .

وإنني أوافق على هذا الكلام كله وبشدة ، وإنني أتنبأ بهذا وبأكثر منه وهذا لا يحدث إلا إذا وقعت المعاهدة وخرقناها أو بدا في وجوهنا أو في نيتنا أو في تصرفاتنا ـ وهذا سيكون خاضعا لتقدير إسرائيل أو امريكا ـ أننا ننوي خرقها ، وتفعل أميركا ما تشاء ونعرض أنفسنا ونعرض المنطقة والسلام فيها لكل هذه المخاطر التي تنبأت بها هذه المذكرة وهذه مذكرة وطنية ، وكما قلت لأن السيد رئيس مجلس الوزراء لم يستمع إلى الجزء الأول من كلامي ، إن الخطابين المتبادلين الخطاب الموجه من السيد رئيس الولايات المتحدة إلى مصر والخطاب الآخر الموجه إلى بيغن . وقد سألت السيد الدكتور وزير الدولة للشؤون الخارجية في الصباح ـ وهذان الخطابان موجودان كمرفقات للمعاهدة ـ وقال إنهما مرفقات للمعاهدة وهذان الخطابان يقولان : إن الولايات المتحدة لها أن تتخذ الرسائل الأخرى التي تراها كفيلة بأن تصلح الاحوال في حالة خرق المعاهدة أو التهديد بخرقها .

نقطة واحدة من الست عشرة نقطة كانت تكفي ولا زالت تكفي ألا تقبل هذه المعاهدة ونعرض أنفسنا والمنطقة كلها لكل هذه الأخطار .

السيد العضو محمود أبو وافية :

وما هو العمل يا دكتور محمود ؟

السيد العضو الدكتور محمود القاضي :

العمل عمل الله ، وهذا يمكن قوله عندما نجلس معا في حجرة أستطيع القول ماذا نعمل .

(اصوات نريد ان نعرف العمل الآن) .

إن العمل الآن وفي هذه الليلة ألا نوافق على المعاهدة ، أما بعد ذلك فيمكننا الجلوس معا ونتكلم في أمور كثيرة قلناها .

وهذه يا سيادة رئيس المجلس مذكرة وقعتها مع تسعة زملاء آخرين هم المستشار ممتاز نصار ، السيد / كمال أحمد ، السيد / خالد محيي الـدين ، السيد / محمـود زينهم ، والسيد / قبـاري عبد الله ، السيـد / صلاح أبـو اسماعيل ، السيد / أحمد ناصر ، السيد / عادل عيد ، السيد أحمد طه .

وأرجو أن أسلمها للسيد رئيس المجلس .

(سلمها للسيد رئيس المجلس)

وهي المذكرة التي تناولها السيد رئيس الجمهورية بالتعليق من فوق هذا المنبر وإن كان التعليق لم يتناول النقاط الكاملة فيها ولقد ورد بالمذكرة مادا نفعل .

واذ تناولنا موضوع البترول مثلا فقد قيل : إننا لم نلتزم ولكنني أقول : لا لقد التزمنا فلن يأخذوا بترول سيناء فقط بل سيأخذون كل الفائض من بترول مصر والذي سيكتشف فمن حقهم أن يتقدموا بعطاءات ويحصلوا عليه بالأسعار العالمية .

(ضجة واصوات ما المانع من حصولهم عليه طالما سيدفعون ثمنه) .

أيضا أذكر قول الله تعالى ﴿ وجادلهم بالتي هي احسن ﴾ وأنني أطالبكم وأرجوكم ان تستجيبوا لقول الله .

البترول أيها السادة الزملاء ويعلم ذلك السيد رئيس مجلس الوزراء تماما وإنني أعلم مقدار علمه بمسائل البترول فهو عالم في هذا المجال وله كتب قرأتها واستفدت منها في مجال البترول ، البترول مادة استراتيجية أولا ليس المهم بالقدر الأول أو بالدرجة الأولى كم يدفع فيه ، وإنما المهم ان تحصل عليه ، فالسلام لم يتحقق والسيد رئيس الجمهورية من فوق هذا المنبر قال ، والسيد رئيس مجلس الوزراء تفضل أيضا وقال ، إن هذه بداية ، وإنما المشاكل سوف تثار لأن هناك معاهدات كثيرة سوف تعقد فهناك المعاهدات الاقتصادية ، والثقافية ، والسياحية ، والطيران . . . الخ .

معاهدات سنتفق عليها ، وإسرائيل تحتل من العريش إلى الشرق وهو الجزء الهام في سيناء الذي به إن لم يكن كل المستوطنات فمعظمها ، وإن لم يكن كل مطارات إسرائيل فمعظمها ، ما زالت تحتله ، ونحن نتفاوض في هذه الأمور الخطيرة وتطبيع العلاقات . وأيضا وبموجب الاتفاق الذي قرأت المحاذير الخاصة به التي بين اسرائيل وامريكا تتفاوض وإسرائيل تحتل هذا الجزء الهام وتتفاوض ومدافع امريكا مصوبة الينا طبقا لهذا أي أن مركزنا ، في التفاوض - ربنا يستر عليه - لا يريح أبدا

فالبترول سلعة استراتيجية المهم الحصول عليها كما قلت وإسرائيل تستطيع - لأننا عندما نبحث عطاء إحدى الدول ستتقدم بعشرة جنيهات للبرميل مثلا وأخرى ستتقدم باحد عشر وسيرسو العطاء على من يحصل عليه بأحد عشر - دائما ستتقدم إسرائيل بأعلى الأسعار لأنه ليس لديها نقل من سيناء وبذلك ستوفر مصاريف النقل إذن هذا الاتفاق معناه أن إسرائيل ستحصل على كل هذا البترول .

السيد العضو محمد محمد عودة :

طالما أنهم سيدفعون أكثر .

السيد العضو الدكتور محمود القاضي :

ليس هذا الأمر خاصا بنسيج شبرا الخيمة بل إن هذه سياسات عالمية ، سياسات دولية وعالمية والبترول أساسه السيطرة عليه ويباع البترول لمن نرى بيعه له ، هذه مسألة كبيرة أرجو ألا تدخل فيها يا أستاذ عودة والسيد رئيس مجلس الوزراء يفهم ما اقول ويفهم سياسة البترول وتجارته وحركته في العالم .

السيد العضو محمد محمد عودة :

يجب أن تكونوا مع مصر ، حرام عليكم .

السيد العضو الدكتور محمود القاضي :

أيضا أذكر بقول الله ﴿ وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ .

السيد العضو محمود ابو وافية :

﴿ ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم وتوكل على الله ﴾ .

السيد العضو الدكتور محمود القاضي :

إنني أود القول أن هذه المعاهدة لا تجعل مصر محايدة بين إسرائيل وبين الدول العربية ، ونحن نعترف الآن بإسرائيل إعترافا كاملا ونتعامل معها على هذا الأساس ونعترف بحدود بيننا وبينها تدخل فيها غزة ، وصحيح إنه قيل مع الاحتفاظ بالوضع الخاص بغزة لكن هذا لا ينفي ان هذه هي حدود إسرائيل وغزة داخل إسرائيل ، وعلى أي حال هذا موضوع يدخل في المفاوضات ولكنه لا يطمئن لكن لقد اعترف بشرعية إسرائيل وقيامها والقضية أصلا بين الدول العربية وبين إسرائيل هي الخلاف ، فلسطين تكون لمن والخلاف لم يحسم .

وعندما أعترف وحدي اليوم بشرعية قيام إسرائيل ، فأكون حسمت هذا النزاع من قبلي وقويت مركز إسرائيل وأضعفت مركز العرب ، أيضا لو تذكرون حضراتكم أنه قبل المبادرة وكان الكلام عن مؤتمر جنيف ومصر بالذات كانت تقول لكي نذهب لجنيف لا بد أن اسرائيل تقبل الجلاء عن الأراضي وإلا على أي شيء نتفاوض هذا كان كلام السيد رئيس الجمهورية وهذه كانت سياستنا .

وكانت إسرائيل تقول كيف نذهب لنتفاوض بشروط مسبقة فكيف عليكم بالحضور للتفاوض ؟ نذهب للتفاوص بشروط مسبقة تضعونها فإذا كنتم تريدون التفاوض عليكم بالحضور للتفاوض ولكن لا تضعوا لي شروط كذا وكذا وتقولون احصروا للتفاوض ، أنت الآن تضع إطار كامب ديفيد وفيه أسلوب الحل وغير ذلك ، ومناطق منزوعة السلاح وقوات أمن دولية ومراقبون وتصريحات بيغن الأخيرة التي تقول : إننا لن نرجع للحدود وهي حدود مصر وهي ليست مشكلة من البداية .

تدعو الدول العربية للدخول في مفاوضات مع إسرائيل ، على أساس شروط وضعت لم تشترك فيها هذه الدول ولم تقبلها حتى اليوم ، وبهذا فإننا نطلب من الدول العربية الأخرى التفاوض فيما يخصها بشروط مسبقة وضعتها كل من مصر واسرائيل ، وبالطبع فإن هذا أمر غير معقول مهما كان متصوراً أن هذه شروط مرضية ، وهذا معناه أننا ندعوهم إلى أن يقبلوا المبدأ الذي كانت ترفضه إسرائيل بخصوص جنيف .

السيد العضو محمود ابو وافية :

إن دول الرفض جميعها موافقة على القرار رقم ٢٤٢ .

السيد العضو الدكتور محمود القاضي :

لكي يكون كلامنا صحيحا لا بد أن نوضح أن القرار ٢٤٢ يقول باللغة الانجليزية أراض وباللغة الفرنسية الأراضي وليس معنى أنهم وافقوا على التفسير الإسرائيلي أنها أراض والأصح باللغة الفرنسية وهي الأصل الأراضي .

وبالنسبة لمسألة التضامن العربي فلن أتكلم فيها لأن السيد المهندس سيد مرعي بالأمس عدد مثالب العرب ، إلا أنه اعترف وأقر أن التضامن العربي ضرورة لا يمكن أن نستغني عنه في السلم أو الحرب ولم يختلف على ذلك أحد ، لكن لا بد أن نسلك السبيل إليه فلا يوجد مستقبل لهذه المنطقة التي نعيش فيها بدون تضامن اقتصادي بين الدول العربية وإنني أختلف مع من يقول غير ذلك ، هذا أمر كان موضوع بحث في معاهد الأبحاث الامريكية وليس مجرد وجهة نظر .

السيد العضو محمود أبو وافية :

لماذا ؟

السيد العضو الدكتور محمود القاضي :

أرجو عدم مقاطعتي ، وأقول إنه لا يوجد مستقبل اقتصادي لهذه المنطقة ـ للفقير وللغني ، من يملك آبارا

للبترول ومن لا يملك ـ ما لم يكن هناك تضامن اقتصادي كامل بين الدول العربية ، وإلا سيكون مستقبلها الاقتصادي مظلما ، وهذا أمر بحث ومعروف ، فخطط التنمية في سوق صغير مثل مصر يجب ألا نتعب أنفسنا فيها ، لن تُنجح خطة تنمية إطلاقا في سوق يقل عن ١٠٠ أو ٢٠٠ مليون نسمة .

والدكتور عبد الرزاق عبد المجيد سوف يعد خططا للتنمية وسوف تنجح نجاحات جزئية ، وليس معنى هذا أنه لا توجد عندئذ الإمكانات ، فالإمكانات موجودة وهائلة في مصر ، وإنني واثق من ذلك ، ولكن هذا لا يكفي لأن حجم الكيانات الصغيرة قد انتهى ، ولا يمكن أبدا أن نقيم تنمية اقتصادية في دولة صغيرة مثل مصر .

وأريد أن اختتم حديثي بثلاث أو أربع كلمات حتى تتاح الفرصة لغيري ان يتكلم،وإنني أستطيع أن أتحدث لثلاث أو أربع ساعات لكن لا يبدو أن لديكم الاستعداد .

(ضجة) .

لقد ذكر رئيس الجمهورية في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١ ـ وكان هذا في افتتاح مجلس الشعب المصري ، وكنت أتشرف بعضويته ، وكان الأستاذ محمود أبو وافية يتشرف أيضا بعضويته ـ من فوق هذا المنبر . إن هدف الولايات المتحدة هو عزل مصر عن الأمة العربية ، وإننا لا نستطيع القبول تاريخيا ومصيريا بمثل ذلك لأن مصر جزء من الأمة العربية قدرا ومستقبلا .

(ضجة ومقاطعة) .

والآن يتم هذا العزل بدليل مطالبة أحد النواب الحكومة بالأمس بأن تخطط اقتصادياً لهذا العزل .

السيد الدكتور رئيس المجلس :

أقول وأنا أختتم كلمتي ، لقد استمعت إلى السيد رئيس الجمهورية من فوق هذا المنبر يناقش المذكرة التي أعددتها مع بعض الزملاء برأينا في المعاهدة وكانت ملخصا لآرائنا التي أبديناها في المجلس وفي لجانه ومن فوق هذا المنبر ، ولقد أبديت الآن بعض ملاحظاتي على ما ذكر .

وإننا أيدنا في ١٥ مايو سيادة القانون ، وأيدنا الحرية والديمقراطية ، وقد اشتركنا في محاولة إعلاء كلمة القانون ، ونشارك في محاولة دعم الديمقراطية التي تحتم ضرورة احترام الرأي الآخر ، والكف عن توجيه السباب له ولأصحابه ، ونحن جئنا إلى هنا يا سيادة الرئيس باسم الشعب الذي منحنا ثقته . ونحن ندين جميعا له بالولاء وليس لغيره ، ولا يوجد داخل هذه القاعة نواب صالحون وآخرون غير صالحين ، ولكن نواب موافقون وآخرون معارضون .

أليست هذه هي الديمقراطية إذا كنا حقا نؤمن بها جميعا ؟

هذه المعاهدة أيها الإخوة ليست قرآنا يجب أن يوافق عليه الجميع بل هي عمل إنساني يحتمل كغيره الخطأ والصواب ، ومن وجهة نظري فإنني أرى أنها ليست في صالح مصر ، وأذكر قول الله عز وجل :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا . . . ﴾

(صدق الله العظيم)

ومن فوق هذا المنبر أقول للسيد بيغن إن الشعب المصري لم ولن يرحب بك في مصر ، وإذا كنت ترى أنك قد كسبت جولة بهذه المعاهدة ، فإنني أقول إن النضال سيستمر من أجل مصر ، مصر التي نعيش على أرضها ، وإنني أرفض هذه المعاهدة جملة وتفصيلا ، وشكرا .

(ضجـة وتصفيق من المعارضة) .

٣ ـ كشف باسماء اعضاء مجلس الشعب المصري المشاركين في التصويت على المعاهدة حسب مواقفهم منها

(كشف باسماء السادة الاعضاء الذين أُخذت آراؤهم نداء بالاسم على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ ، بشأن الموافقة على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص باقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع عليها في واشنطن في ٢٦ مارس [آذار] سنة ١٩٧٩)(*) .

أ ـ الموافقون :

(١) محمد رشوان محمود .
(٢) الدكتور سعد أمين عز الدين .
(٣) علي عبد الخالق صالح .
(٤) أحمد محمد إدريس .
(٥) الدكتور مصطفى إبراهيم الجنزوري .
(٦) أحمد فؤاد عبد العزيز .
(٧) محمود علي أبو زيد .
(٨) سيد جلال مبروك .
(٩) محمد وهدان العزب .
(١٠) حسن عماد الدين الطاهر .
(١١) علوي حافظ ياقوت .
(١٢) محمد خليل حافظ خليل .
(١٣) فايدة محمود كامل .
(١٤) إبراهيم سيد محمد أحمد الشويخي .
(١٥) سيد علي رستم .
(١٦) قاسم أحمد طعيمة .
(١٧) عز الدين محمود فرج الله .
(١٨) محمد رجب السعدي أبو زيد عبد الغني .
(١٩) كرم محمد زيدان .
(٢٠) عبد الباقي عبد العزيز محمد .
(٢١) محمد أنور حسين محمد اللبودي .
(٢٢) عبد الحميد فراج أحمد .
(٢٣) محمد علي مسعود .
(٢٤) سمير أحمد محمد رطبة .
(٢٥) السباعي إبراهيم عبد النبي .
(٢٦) عبد المنعم محمود الصاوي .
(٢٧) كريمة عبد الحميد العروسي .
(٢٨) حسين محمود حسين البلدي .
(٢٩) نوال محمد أمين عامر .
(٣٠) أحمد محمود فؤاد .
(٣١) محمد فهمي علي أبو زيد .
(٣٢) محمد السيد مصطفى عبد الرؤ وف .
(٣٣) محمد أمين رضوان .
(٣٤) سعد عبد الحميد عثمان .
(٣٥) عبد الرسول محمد المنشاوي .
(٣٦) عبد الباري سليمان فرج .
(٣٧) محمد درويش مصطفى العشري .
(٣٨) الدكتور السيد علي السيد .
(٣٩) حسن أبو هيف .
(٤٠) محمد أحمد السيد دياب .
(٤١) رزقة عبد المجيد السيد البلشي .
(٤٢) حسن محمود عرفة محمد .
(٤٣) عبد الحليم شاهين حريبة .
(٤٤) حسين محمود عبد المنعم علي .
(٤٥) السيد محمد عبد الحميد فرغلي .
(٤٦) محمد كمال الدين السيد حسن .
(٤٧) حسين الشرقاوي محمود وشاحي .
(٤٨) جلال محمد عوض .

(*) استناداً الى جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الثانية والستين ، المعقودة مساء يوم الثلاثاء ١٣ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ الموافق ١٠ من ابريل سنة ١٩٧٩ (الملحق) .

(٤٩) سمير رشاد عطعوط .
(٥٠) حسن عيد عمار .
(٥١) عبد الوهاب عبد الوهاب محمد قوطة .
(٥٢) المهندس عثمان أحمد عثمان .
(٥٣) محمد محمد علي خضر .
(٥٤) المهندس مشهور أحمد مشهور .
(٥٥) محمد مهدي علي شومان .
(٥٦) فتحي عبد العزيز سباق .
(٥٧) حسين إبراهيم حسين المهدي .
(٥٨) محمد حسين حسين الأشهب .
(٥٩) عطية إبراهيم الفيومي .
(٦٠) كمال حسين سالم يس .
(٦١) سعد عبد الواحد طه .
(٦٢) قاسم عبد الحليم مأمون .
(٦٣) أحمد عبد العزيز عبد الرزاق عبد الحميد .
(٦٤) فتحي إسماعيل علي الوكيل .
(٦٥) عبد المنعم محمد محمد العزالي .
(٦٦) صدقي محمد أحمد هيكل .
(٦٧) الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين .
(٦٨) محمد محمد عودة عايد .
(٦٩) يوسف عبد العال عطوان .
(٧٠) عثمان علي موسى أبو الليل .
(٧١) صلاح محمد فريد الطاروطي .
(٧٢) محمد رشاد سلامة سليم .
(٧٣) إبراهيم السيد إبراهيم العزازي .
(٧٤) محمد سيد أحمد محمد .
(٧٥) المهندس الحسيني عبد اللطيف عبد الرحمن .
(٧٦) إبراهيم علي إبراهيم العزوني .
(٧٧) صلاح عبد العزيز بدوي .
(٧٨) منصور الأحمدي منصور .
(٧٩) أحمد صادق السويدي .
(٨٠) رجب إبراهيم رجب .
(٨١) المهندس أمر الله نافذ بليغ .
(٨٢) أبو المجد سليم حسن سيد أحمد نصار .
(٨٣) ثابت عبد الغفار سليمان .
(٨٤) صالح محمد حبيب الصالحي .
(٨٥) المهندس سيد أحمد مرعي .
(٨٦) سامي عبد الله أباظة .
(٨٧) عبد الله محمد عبد الله الرفاعي .
(٨٨) محمد عبد المجيد صيام .
(٨٩) محمد السعيد عبد المجيد شومان .
(٩٠) صلاح الدين أحمد مشهور .
(٩١) ممدوح رمضان فودة .
(٩٢) محمد محمد محمد الجوجري .
(٩٣) حامد محمد عبد اللطيف .
(٩٤) محمد كمال أحمد صقر .
(٩٥) توفيق سليمان طاهر .
(٩٦) عبد الرؤوف محمد حسن .
(٩٧) توفيق عبده إسماعيل .
(٩٨) محمد حلمي مصطفى إمبابي .
(٩٩) الحسيني محمد عبد الملك الحسيني .
(١٠٠) يوسف محمد حسين نصار .
(١٠١) محمد السعيد محمد جبر .
(١٠٢) محمد محمود محمود العزب .
(١٠٣) حافظ حسين محمد أحمد .
(١٠٤) محمد عوض محمد المهدي .
(١٠٥) محمد أحمد البلتاجي .
(١٠٦) الرفاعي المرسي محمد التليس .
(١٠٧) محمد سعد الدين شريف .
(١٠٨) حسين رشدي إبراهيم حسين .
(١٠٩) محمود محمد النسيد عبد الرحمن .
(١١٠) علي محمود محمد الشيخ .
(١١١) إبراهيم محمود شكري .
(١١٢) شفيق علي حشيش .
(١١٣) إبراهيم سعد أحمد هجرس .
(١١٤) علي حسن علي راشد .
(١١٥) الإمام المرسي محمد يوسف .
(١١٦) الشربيني السيد علي يوسف .
(١١٧) علي عوض بصل .
(١١٨) محمد حمدي عاشور .
(١١٩) مدكور أحمد أبو العز
(١٢٠) عوض جلبي محمد .
(١٢١) عبد الرؤوف محمد حسن شبانه .
(١٢٢) حسين محمد سالم .
(١٢٣) مصطفى إبراهيم عبد العال .
(١٢٤) فتح الله محمد القطان .
(١٢٥) أحمد سعد الدين السيد علي أبو المجد سعده .
(١٢٦) سعد الدين يسري علي يسري .

(١٢٧) حافظ علي بدوي .
(١٢٨) أحمد عيسى عامر .
(١٢٩) حامد عبد اللطيف حماده .
(١٣٠) عبد العال السيد عبد العال .
(١٣١) سعد عبد الحميد شلبي .
(١٣٢) محسن غازي عبد الغني .
(١٣٣) عبد القادر باشا السباعي البحراوي .
(١٣٤) مصطفى إبراهيم الجندي .
(١٣٥) الدكتور أحمد أحمد أبو إسماعيل .
(١٣٦) محمد عبد المجيد جبر العشري .
(١٣٧) محسن كمال محمد إبراهيم مكاوي .
(١٣٨) أحمد المهدي الفخراني .
(١٣٩) الدكتور محمد السعيد أحمد عبد الرحمن .
(١٤٠) الدمرداش محمد المصري البزة .
(١٤١) محمد صلاح الدين محمد توفيق .
(١٤٢) المهندس محمد مجد الدين بسيوني كشك .
(١٤٣) عبد الوهاب عبد العظيم محمود .
(١٤٤) توفيق زغلول مراد عبد الله .
(١٤٥) بسيوني محمد الخولي .
(١٤٦) شوقي علي السيد سليمان .
(١٤٧) محمد عبد الغفار السوداني .
(١٤٨) مصطفى محفوظ أحمد الهرميل .
(١٤٩) أبو شادي عبد الحميد الكيلاني .
(١٥٠) أحمد شوقي الهواري حسن .
(١٥١) محمد حسين حسين المراسي .
(١٥٢) عبد الحليم محمد حتاتة .
(١٥٣) أحمد عبد القوي أحمد سالم الفقي .
(١٥٤) حسين أحمد خليل .
(١٥٥) المهندس أحمد سلطان إسماعيل .
(١٥٦) علي محمود علي دوابة .
(١٥٧) حسين صبحي مصطفى عزت .
(١٥٨) شفيق إمام الجندي .
(١٥٩) محمود محمد أبو النصر .
(١٦٠) سعد أحمد إبراهيم .
(١٦١) المهندس عيسى عبد الحميد شاهين .
(١٦٢) إبراهيم محمد الشناوي .
(١٦٣) محمد متولي عبد الله بريقع .
(١٦٤) السيد محمود عبد الغفار .
(١٦٥) أحمد عيسوي إبراهيم سليم .
(١٦٦) محمود حسن شعير .
(١٦٧) محمد فهمي بدوي قنديل .
(١٦٨) كمال محمد الشاذلي
(١٦٩) محمد عبد المنعم محمود غانم .
(١٧٠) عبد المقصود أحمد حمزة .
(١٧١) محمد عبد الحميد شاهين .
(١٧٢) عبد السلام محمود عبد السلام النحاس .
(١٧٣) ناصف عبد المقصود إبراهيم طاحون .
(١٧٤) محمد إبراهيم علي عمارة .
(١٧٥) محمد أحمد عبد الشافي .
(١٧٦) أحمد أحمد محمد قاسم .
(١٧٧) مسعد عبد الله محمد زين الدين .
(١٧٨) محمد صبري مأمون القاضي .
(١٧٩) سعد محمد النجار .
(١٨٠) محمد حامد أحمد محمود .
(١٨١) عبد المنصف محمود أحمد الدفراوي .
(١٨٢) محمد ممدوح السيد دراز .
(١٨٣) عبد السلام ناجي السيد حجازي .
(١٨٤) الدامي عبد العزيز الدامي سالم
(١٨٥) محمود الشافعي أبو وافية .
(١٨٦) محمد عبد الرحمن علي قرقورة .
(١٨٧) عبد الجليل علي الزيبي .
(١٨٨) إدريس عبد السميع غيث .
(١٨٩) محمد أحمد أبو السعد .
(١٩٠) محمد عامر أحمد جاب الله .
(١٩١) محمد زكي عبد الحليم مخيون .
(١٩٢) علي علي علي الزقم .
(١٩٣) محمود محمد داود .
(١٩٤)زكريا توفيق عبد الفتاح .
(١٩٥) أبو الخير عبد الله نصر .
(١٩٦) عبد العظيم عبد الله أبو العطا .
(١٩٧) كمال الدين محمد بدوي .
(١٩٨) عزيز همام الزمر .
(١٩٩) سمير رجب عبد المجيد صبيح .
(٢٠٠) محمد محمود أبو بكر البطران .
(٢٠١) عبد التواب أبو سريع عبد الدايم الدرجلي .
(٢٠٢) ذكري سيد أحمد عثمان إدريس .
(٢٠٣) عبد الله محمد زيدان صالح .
(٢٠٤) عبد المعز الشيخ محمد الحفني الحسيني .

(٢٠٥) محمد محمد أحمد عزام .
(٢٠٦) علي عبد الحليم سيد الجمل .
(٢٠٧) علي عوض الله علي .
(٢٠٨) مصطفى كامل إبراهيم البيومي .
(٢٠٩) الدكتور صوفي حسن أبو طالب .
(٢١٠) علي عبد الخالق محمد جميل .
(٢١١) أحمد محمد أمين أبو زيد طنطاوي .
(٢١٢) عويس عبد الحفيظ عبد الله عليوة .
(٢١٣) عيسى السيد منصور غيضان .
(٢١٤) علي محمد محمود الجارحي .
(٢١٥) عبد الحليم أحمد عبد الحفيظ .
(٢١٦) محمد نبيل عبد الظاهر أبو السعود .
(٢١٧) أبو بكر محمد حمد الباسل .
(٢١٨) حسن إدريس عبد العال المليجي .
(٢١٩) عباس محمد أمين حسن صفي الدين .
(٢٢٠) عبد الحميد أحمد عبد العظيم .
(٢٢١) محمد عبد النبي حسن ديهوم .
(٢٢٢) محمد تمام أبو العلا الشخيبي .
(٢٢٣) أحمد أبو زيد حسن الوكيل .
(٢٢٤) بهنساوي وزير بهنساوي .
(٢٢٥) إيهاب أمين إبراهيم كساب .
(٢٢٦) مصطفى علي معوض .
(٢٢٧) عويس عبد الحميد عمر .
(٢٢٨) أحمد ماهر محمود أحمد مصطفى .
(٢٢٩) حلمي طه عبد المجيد شرقاوي .
(٢٣٠) عبد العال عبد الوهاب الجارحي .
(٢٣١) محمد دسوقي أحمد الجزار .
(٢٣٢) صادق إبراهيم عبد الله .
(٢٣٣) مكرم عبد اللطيف حسن ابراهيم
(٢٣٤) المهندس السعدي عبد الحميد السعدي .
(٢٣٥) أحمد وفيق أمين القاياتي .
(٢٣٦) عبد الرزاق عثمان مرسي .
(٢٣٧) علي محمد علي أحمد .
(٢٣٨) علي أبو الوفا إبراهيم .
(٢٣٩) مصطفى عبد العزيز الشافعي .
(٢٤٠) مصطفى علي عامر .
(٢٤١) عبد الوكيل عبد الحكم عباس .
(٢٤٢) عبد الكافي محمد مخلوف .
(٣٤٣) السيد محمود أحمد إسماعيل شكل .
(٢٤٤) الدكتور محمد إبراهيم دكروري .
(٢٤٥) فرغل عبد العزيز أحمد الشيمي .
(٢٤٦) حسين محمد عشيري محمد حسين .
(٢٤٧) أمين يوسف الدوري .
(٢٤٨) يوسف محمد إسماعيل .
(٢٤٩) أبو المكارم عبد العزيز عبد الرحيم .
(٢٥٠) مصطفى عمر مصطفى .
(٢٥١) حمدي محمد محمد دسوقي .
(٢٥٢) عبد الرحمن توفيق علي خشبة .
(٢٥٣) محمد أحمد قرشي .
(٢٥٤) أحمد عبد الغني فولي .
(٢٥٥) عبد المنعم محمد مبروك
(٢٥٦) سيف الدين فوزي محمد فوزي أبو سيف .
(٢٥٧) إبراهيم محفوظ محمد محفوظ .
(٣٥٨) حسن خليفة همام أبو شنيف .
(٣٥٩) أحمد عبد الحميد أحمد .
(٢٦٠) مصطفى حسنين عمر .
(٢٦١) عزت محمود حسن محروس .
(٢٦٢) سعد أحمد مهران .
(٢٦٣) مصطفى محمد سليمان .
(٢٦٤) عثمان همام عثمان .
(٢٦٥) علي عثمان إسماعيل .
(٢٦٦) كرم عيسى سعد عيسى .
(٢٦٧) سيد عمار زناتي .
(٢٦٨) إيهاب محمد مقلد .
(٢٦٩) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم حمادي .
(٢٧٠) أبو الحمد محمد السيد .
(٢٧١) فهمي منصور يوسف علي .
(٢٧٢) مختار عبد الرزاق محمد محمد .
(٢٧٣) عبد الرؤ وف محمد عثمان .
(٢٧٤) محمد سيد محمد خليل أبو سديرة .
(٢٧٥) عبد الآخر محمد عمر عبد الآخر .
(٢٧٦) إبراهيم أبو الفضل عبد الجواد الضبع .
(٢٧٧) محمود أحمد محمود سلام أبو عقيل .
(٢٧٨) فتح الله مصطفى مصطفى المراغي .
(٢٧٩) فتحي محمد عدلي .
(٢٨٠) محمود أحمد محمد مراد .
(٢٨١) محمد مظهر إسماعيل أبو كريشة .
(٢٨٢) عبد العزيز عبد الكريم خليفة .

(٢٨٣) عبد اللطيف عبد الحميد المصري .
(٢٨٤) عمر عز الدين أبو ستيت .
(٢٨٥) احمد عبد العظيم محمد محمد .
(٢٨٦) محمد أحمد حسين الشريف .
(٢٨٧) فوزي الدسوقي محمد .
(٢٨٨) عبد المنعم أحمد علي .
(٢٨٩) عبد الرحيم عمر عبد الرحيم .
(٢٩٠) محمد عمر عبد الرحيم حامد .
(٢٩١) محمد فاروق زكي علي الدربي .
(٢٩٢) عبد المبدي محمد الأمين أحمد .
(٢٩٣) عبد الرحيم إسماعيل السيد الغول .
(٢٩٤) محمد عبد النبي السمان الشعيني .
(٢٩٥) محمد رشاد خلف الله عابدين .
(٢٩٦) فؤاد محمد أبو زيد خليفة .
(٢٩٧) فايز أبو الوفا محمد الشاذلي .
(٢٩٨) محمود محمد سيد بدري .
(٢٩٩) يوسف محمد صديق .
(٣٠٠) أحمد صالح عثمان محمود .
(٣٠١) الدكتور محمد الفوزي مرتضى صغير أحمد .
(٣٠٢) محمد إبراهيم حسن عياد .
(٣٠٣) سيد أحمد السيد محمد المهتدي الإدريسي .
(٣٠٤) أحمد الصديق متولي .
(٢٠٥) يوسف رشوان أحمد نصير .
(٣٠٦) عبد الرحمن محمد بدر .
(٣٠٧) حسن فؤاد عامر النوبي علي .
(٣٠٨) المأمون صالح مشالي .
(٣٠٩) عبد القادر أبو بكر محمد .
(٣١٠) ناصر حسن علي .
(٣١١) إبراهيم صالح مشالي .
(٣١٢) أبو العباس أبا يزيد حسنين .
(٢١٣) صلاح الدين أبو المجد طه .
(٣١٤) معاذ إسماعيل معاذ عبد الله .
(٣١٥) أحمد حسن عبد الله فراج .
(٣١٦) شاذلي توفيق علي مصطفى .
(٣١٧) كمال الدين حسين علي عبد الرحيم .
(٣١٨) داود دعبوب داود .
(٣١٩) سالم محمود اليماني .
(٣٢٠) عبد العزيز حسن طه .
(٣٢١) الدكتور مصطفى خليل .
(٣٢٢) كمال هنري بادير .
(٣٢٣) ألبرت برسوم سلامة .
(٣٢٤) المهندس محب استينو .
(٣٢٥) حنا ناروز .
(٣٢٦) الدكتورة آمال عثمان .
(٣٢٧) اسطفان باسيلي .
(٣٢٨) وليم نجيب سيفين .
(٣٢٩) فكري مكرم عبيد .

ب ـ غير الموافقين :

(١) الدكتور محمد حلمي مراد .
(٢) محمود علي حسن زينهم .
(٣) أحمد طه أحمد .
(٤) قباري عبد الله عبد الحليم .
(٥) عادل عبد المقصود عيد .
(٦) الدكتور مهندس محمود أحمد القاضي .
(٧) كمال أحمد محمد أحمد .
(٨) خالد محمد أمين محيي الدين .
(٩) طلعت عبد الرحمن الهادي رسلان .
(١٠) عبد المنعم حسين إبراهيم .
(١١) أحمد محمد إبراهيم يونس .
(١٢) محمد كمال عبد المجيد سعد .
(١٣) أحمد حسين ناصر .
(١٤) صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم .
(١٥) محمد ممتاز محمد نصار .

ج ـ الممتنع :

(١) الدكتور محمد شامل إبراهيم دسوقي أباظة .

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم ، سعد الدين (مشرف) . عروبة مصر : حوار السبعينات ـ دراسات تحليلية . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٨ .

ـــ (محرر) . المشروع القومي لثورة يوليو . القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٤ . (سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ، ٣)

جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب . الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة السابعة والخمسين .

ـــ . الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الثامنة والخمسين المعقوده مساء يوم الخميس ٨ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ ، الموافق ٥ من ابريل سنة ١٩٧٩ .[القاهرة]: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩ . (طبعة مؤقتة)

ـــ . الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة التاسعة والخمسين المعقودة مساء يوم الجمعة ٩ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ الموافق ٦ من ابريل سنة ١٩٧٩ .[القاهرة]: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩ . (طبعة مؤقتة)

ـــ . الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الستين المعقودة مساء يوم الاثنين ١٢ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ ، الموافق ٩ من ابريل سنة ١٩٧٩ .[القاهرة]: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩ . (طبعة مؤقتة)

ـــ . الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الحادية والستين المعقودة صباح يوم الثلاثاء ١٣ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ ، الموافق ١٠ من ابريل سنة ١٩٧٩ .[القاهرة]: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩ . (طبعة مؤقتة)

ـــ . الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الثانية والستين المعقودة مساء يوم الثلاثاء ١٣ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ الموافق ١٠ من ابريل سنة ١٩٧٩ .[القاهرة]: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٩ . (طبعة مؤقتة)

حسن ، محمد . مصر في المشروع الاسرائيلي للسلام . بيروت : دار الكلمة ، ١٩٨٠ .

حسين ، عادل . الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ . القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢ . ٢ج .

حمروش ، احمد . قصة ثورة ٢٣ يوليو : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ . ٥ج . ج٣ : عبد الناصر والعرب ، وج٥ : خريف عبد الناصر .

رمضان ، عبد العظيم . تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ . بيروت : دار الوطن العربي ، ١٩٧٣ . ٣ج .

رياض ، محمود . مذكرات محمود رياض ، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨ : البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ .

زكريا ، فؤاد . العرب والنموذج الامريكي . القاهرة : دار الفكر المعاصر ، ١٩٨٠ .

سيف الدولة ، عصمت . هذه المعاهدة : رسالة الى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب ديفيد . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

عبد الرازق ، حسين . مصر في ١٨ و١٩ يناير : دراسة سياسية وثقافية . بيروت : دار الكلمه ، ١٩٧٩ .

عبد الناصر ، جمال . فلسفة الثورة . [القاهرة]: الدار القومية للطباعة والنشر ، [د.ت.] .

المجذوب ، محمد . الاعتراف باسرائيل من خلال التسوية . بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨ . (سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، ٢)

محمد ، عبد العليم . الحكم الذاتي والاراضي المحتلة . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٨٠ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . مبادرة السلام ، رحلة القرن العشرين : تحليل وتوثيق . القاهرة : المركز ، ١٩٧٨ .

المسيري ، محمد جمال الدين [وآخرون] . مصر والحرب العالمية الثانية . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٨ .

مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ومركز الوثائق والدراسات (ابوظبي) . الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٨ . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠ . (سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية السنوية ، ١٤) .

ـــ . الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٩ . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨١ . (سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية السنوية ، ١٥)

نافعة ، حسن . العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية في الابعاد الاقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن . القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣ .

نصر ، مارلين . التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ : دراسة في علم المفردات والدلالة . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ .

هلال ، علي الدين (محرر) . الاستقلال الوطني . القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢ .

هيكل ، محمد حسنين . حديث المبادرة . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ .

ـــ . حكاية العرب والسوفيت . الكويت : شركة الخليج لتوزيع الصحف ، ١٩٧٩ .

ـــ . خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات . بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ .

ـــ . الطريق الى رمضان . تعريب يوسف الصباغ . بيروت : دار النهار للنشر، ١٩٧٥ .

ـــ . عبد الناصر والعالم. ببروت : دار النهار للنشر، ١٩٧٢ .

ـــ . عند مفترق الطرق : حرب اكتوبر . . . ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها . بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ .

ـــ . قصة السويس ، آخر المعارك في عصر العمالقة . بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ١٩٧٧ .

هيكل ، محمد حسين . مذكرات في السياسة المصرية. القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٣ج .

دوريـــات

ابراهيم ، سعد الدين . « المبادرة بين التصلب الاسرائيلي ومجموعة الرفض . » السياسة الدولية : السنة ١٤ ، العدد ٥٢ ، نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

الاحرار (القاهره) : ١١ نيسان / ابريل ١٩٨٢ .

احمد ، احمد يوسف . « الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك . » السياسة الدولية : السنة ١٨ ، العدد ٦٩ ، تموز / يوليو ١٩٨٢.

الاخبار (القاهرة) : ١٨ / ٣ / ١٩٧٨ ؛ ١٤ / ٢ / ١٩٧٩ .

الاعتصام (القاهرة) : ٢تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ؛ ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

الاهالي (القاهرة) : ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ .

الاهرام : ٢٥ / ١١ / ١٩٧٧ ؛ ٣ / ٣ / ١٩٧٨ ؛ ٢١ / ٤ / ١٩٧٨ ؛ ١٤ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ / ١٠ / ١٩٧٨ ؛ ٨ / ١ / ١٩٧٩ ؛ ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ / ٣ / ١٩٧٩ .

التلمساني عمر : « تطبيع العلاقات مع اليهود شر كله . » الدعوة (القاهرة) : العدد ٦٧، شباط / فبراير ١٩٨١ .

ـــ . « فلسطين قضية اسلامية . » الدعوة : العدد ١٩ ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

الدعوة : الاعداد : ٢٥ ، حزيران / يونيو ١٩٧٨ ؛ ٢٦ ، تموز / يوليو ١٩٧٨ ؛ ٢٩ ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ ؛ ٣٤ ، آذار / مارس ١٩٧٩ ؛ ٣٧ ، حزيران / يونيو ١٩٧٩ ؛ ٤٠ ، ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ؛ ٤٥ ، شباط / فبراير ١٩٨٠ ؛ ٤٩ ، حزيران / يونيو ١٩٨٠ ؛ ٥٠ ، تموز / يوليو ١٩٨٠ ؛ ٥٢ ، ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ؛ ٥٥ ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ .

رضوان ، فتحي . « جيهان السادات وبيغن . » الشعب (حزب العمل الاشتراكي ، مصر) : ١٦ حزيران / يونيو ١٩٨١ .

سياق ، عصام . « الصراع العربي الاسرائيلي له طبيعة خاصة . » الدعوة : العدد ٢٨ ، ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ .

شادي ، صلاح . « اسرائيل والصلح والعرب . » الدعوة : العدد ٢١ ، شباط / فبراير ١٩٧٨ .

الشعب : ١ ، ٨ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٢٩ ايار / مايو ١٩٧٩ ؛ ١٢ حزيران / يونيو ١٩٧٩ ؛ ١٨ ، ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ؛ ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ؛ ١٢ ، ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨٠ ؛ ٤ ، ١١ ، ١٨ ، آذار / مارس ١٩٨٠ ؛ ٧ ، ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ ؛ ٣ ، ٣٠ آذار / مارس ١٩٨١ ؛ ١٤ ، ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨١ ؛ ٢ ، ٩ ، ٢٣ حزيران / يونيو ١٩٨١ ؛ ١٦ حزيران / يونيو ١٩٨٢ .

عبد القدوس ، محمد . « عاجل جداً الى كل مصري : إشعار اسرائيل بالغربة في بلدنا هو واجبنا الاول . » الدعوة: العدد ٤٧ ، نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

« العرض الاسرائيلي وماء النيل ومحاذير السلام . » الدعوة : العدد ٥٣، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ .

عشماوي ، صالح . « الطريق الى المسجد الاقصى طريق واحد . » الدعوة : العدد ٥٠، تموز / يوليو ١٩٨٠ .

عودة ، عودة بطرس . « الجامعة العربية والقضية الفلسطينية . » المجلة المصرية للعلوم السياسية : العدد ٦٧ ، تموز / يوليو ١٩٧٠ .

العيوطي ، ياسين . « مصر والسلام والازمة العربية . » السياسة الدولية : السنة ١٥ ، العدد ٥٧ ، تموز / يوليو ١٩٧٩ .

القاعود ، حلمي . « الحرب والسلام بين الجوع والاستسلام . » الدعوة : العدد ٢٤ ، ايار / مايو ١٩٧٨ .

كامل ، محمد ابراهيم . « مذكرات محمد ابراهيم كامل ـ الحلقة ٣٣ . » الشرق الاوسط (باريس) : ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ .

مطر ، جميل . « اعادة تقويم السياسة العربية تجاه الولايات المتحدة : دعوة للحوار . » المستقبل العربي : السنة ٤ ، العدد ٤٢ ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ .

المطعني ، عبد العظيم . « تزوير التاريخ من اجل اليهود جريمة . » الدعوة : العدد ٢٠ ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ .

« ملف توثيقي : اتفاقية فك الاشتباك الثاني في سيناء . » اعداد وتقديم وتعليق بطرس بطرس غالي . السياسة الدولية : السنة ١١ ، العدد ٤٢ ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ .

نافعة ، حسن . « المشهد الثالث للعلاقات المصرية الامريكية . » الاهرام الاقتصادي : ٢١ شباط / فبراير ١٩٨٣ .

نشرة الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة) : ٢٦ / ١١ / ١٩٧٧ .

هلال ، علي الدين . « المواجهة من اين الى اين؟» السياسة الدولية : السنة ١٤ ، العدد ٥٢ ، نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

هيكل ، محمد حسنين . « اسرائيل، ما يجري وما جرى ، (٢): المراحل الثلاث لصراع الحرب . » الاهرام : ١٤ / ١٢ / ١٩٧٣ .

وجيه ، محمد . « فيقويا اخوة . » الشعب : ١ ايار / مايو ١٩٧٩ .

٢ ـ الاجنبية

Books

Dayan, Moshe. *Paix dans le désert.* Paris: Fayard, 1981.

Jackson, Elmore. *Middle East Mission: The Story of a Major Bid for Peace in the Time of Nasser and Ben- Gurion.* New York: Norton, 1983.

Kissinger, Henry. *A la Maison Blanche, 1968-1973.* Paris: Fayard, 1979.

Touval, Saadia. *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict, 1948-1979.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.

Periodicals

Washington Post: 24 February 1977.

Conventions

Arab-American Association of University Graduates. Annual Convention, Bloomington, Minn., 28 October 1978. «The Camp David «Framework» for Peace.» By Fayez A. Sayegh.

فهرس عام

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(ن)

(هـ)

(و)



الدكتور حسن نافعة

■ ولد في البحيرة ـ مصر سنة ١٩٤٧

■ نال شهادة بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من قسم التجارة بجامعة الاسكندرية (مصر) عام ١٩٦٧

■ حصل على دكتوراه دولة في العلوم السياسية من جامعة باريس الاولى (فرنسا) عام ١٩٧٧

■ شغل مناصب مختلفة في وزارة التعليم العالي ، آخرها رئاسة قسم المنظمات الدولية في اللجنة الوطنية المصرية بالاونيسكو من ١٩٦٨ الى ١٩٧١ ومن ١٩٧٧ الى ١٩٧٩

■ يعمل حالياً ، ومنذ ١٩٧٩ ، استاذاً مساعداً في قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

■ عمل استاذاً مساعداً ـ زائراً في قسم العلوم السياسية في جامعة نورث كارولينا ـ شابل هيل (الولايات المتحدة الاميركية) ١٩٨٠ ـ ١٩٨١

■ من مؤلفاته : الديمقراطية الاشتراكية في فرنسا (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٨٠) . كما نشر عدداً من الابحاث في مجلات عربية واجنبية .

الطبعة الثانية

الثمن : ١٨٠ ل . ل
او ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » شارع ليون
ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس ٢٣١١٤ مارابي